

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009 م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية
أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى
المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق
مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
09	الافتتاحية: أمن الخليج العربي ركيزة أساسية للأمن العالمي بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
13	القسم الأول: الدراسات
15	تقديم الملف
19	1- الشراكة البحرينية - البريطانية د. أشرف محمد كشك
41	2- استراتيجية قطاع الصناعة البحرينية 2022-2026: الفرص والتحديات د. عمر أحمد عبيدلي
69	القسم الثاني: ملف العدد: الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة وتأثيرها على منطقتي الشرق الأوسط وبحر الصين الجنوبي
71	تقديم الملف
73	1- الجدل حول الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط إدارة بايدن والبحث عن استراتيجية د. حسنين توفيق إبراهيم
105	2- إلى أي مدى تذهب استراتيجية الدفاع الأمريكية تجاه بحر الصين الجنوبي؟ د. ن. جاناردان

129	3- الرؤى الرسمية والأكاديمية الأمريكية لإستراتيجية إعادة الإنتشار العسكري في العالم د. أشرف محمد كشك - الأستاذة منى سعد الرصييص
147	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
149	تقديم الملف
151	1- التقارب المصري - الأردني - العراقي: «المشرق الجديد» د. نادية سعد الدين
179	القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات
181	تقديم الملف
183	أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية
183	1- النانو ودول الخليج: تحليل خمسة عشر عاماً من الشراكة الاستراتيجية عرض: د. أشرف كشك
186	2- كتاب تمهيدي لاستراتيجية الأمن القومي عرض: الأستاذة: روانا الدجاني
197	3- تقرير تحليلي حول الرؤى الأكاديمية الغربية لتهديدات الصواريخ الباليستية الإيرانية لأمن دول الخليج العربي عرض: الأستاذة منى الرصييص، الأستاذة روانا الدجاني
209	ثانياً: المؤتمرات
209	1- فاعليات «منتدى دراسات الرابع»: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص - مملكة البحرين 21-23 يونيو 2021م.
221	2- دراسات يستضيف ملتقيين لمراكز الفكر على المستويين الإقليمي والعالمي (نوفمبر- ديسمبر 2021م)
237	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

دورية نصف سنوية متخصصة، تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بمملكة البحرين.

تعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية، والأمنية والدفاعية، والمعنية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتركز على الشأنين الخليجي والعربي.

تحتوي الدورية على الأبواب الثابتة التالية:

1. افتتاحية العدد، وتتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 2. الدراسات، وتتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 3. ملف العدد، الذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
 4. التطورات الإقليمية، وتتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي لها انعكاس على أمن دول الخليج ويتراوح حجم كافة مساهمات الدورية في الأقسام المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
 5. مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية: ويتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة، وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة.
- تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

1. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بأفاق المستقبل.
2. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، مع الأخذ بالاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
3. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية لأكبر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
4. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في تلك الدراسات.

5. تهدف الدورية إلى:

1. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة بالطاقة والفضاء الرقمي، ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
2. تشجيع ودعم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
3. تزويد المكتبات في دول المنطقة، والباحثين وصنّاع القرار، بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
4. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي، وتحدياتها على النحو الذي يجعلها دورية رصينة تقدّم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

أمن الخليج العربي ركيزة أساسية للأمن العالمي

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

أعباء اقتصادية، بالإضافة إلى استقطاب تلك الصراعات لبعض الأفراد للقتال تحت دعاوى الجهاد وغيرها من مفاهيم تروج لها الميلشيات المسلحة، كما تبرز مخاطر توظيف التكنولوجيا على نحو سلمي بما يهدد المصالح الحيوية للدول ومن ذلك الهجمات السيبرانية. وكذلك الهجمات بطائرات الدرونز التي انتشرت بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة وتسعى كافة الدول للحصول عليها وتطويرها، وتكمن المعضلة في وقوع تلك الطائرات في أيدي الميلشيات الإرهابية المسلحة التي تستخدمها على نحو يهدد المنشآت الحيوية للدول.

ولقد أكدت تجارب الماضي ومستجدات الحاضر أن الخليج العربي هو محور التفاعلات الإقليمية والدولية، بما يعنيه ذلك من أي اضطرابات في تلك المنطقة تنعكس وبشكل مباشر على الأمن العالمي ليس أقلها تهديد الملاحة البحرية وخاصة الممرات الحيوية الاستراتيجية (مضيق هرمز وباب المندب) وتهديد التجارة الدولية وخاصة النفط والغاز إلى الدول الأوروبية، بالإضافة إلى

في ظل التطورات المتلاحقة وغير المسبوقة التي يشهدها العالم، كالحرب الروسية الأوكرانية (الأزمة الأوكرانية)، وتشي بتحويلات مستقبلية في هيكل النظام العالمي تبرز قضية أمن الخليج العربي والذي يواجه تهديدات غير تقليدية من جانب ميلشيات مسلحة ترعاها دول تقوم بتوظيف الأبعاد الدينية والعرقية وغيرها وكذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة على نحو سئ تستهدف بشكل أساسي قطاع الطاقة الذي يعد عصب اقتصادات دول الخليج العربي والاقتصادات العالمية.

ولا شك أن تلك التهديدات تتعاظم مخاطرها مع استمرار الأزمات الإقليمية في ظل تفاعل دول الخليج العربي مع دول الجوار تأثيراً وتأثيراً وبالتالي فإن استمرار الأزمات الإقليمية في كل من «اليمن، العراق، سوريا، لبنان» تلقي بظلالها على أمن دول الخليج العربي، سواء من حيث تأثير تلك الصراعات في دول الخليج العربي أو التداعيات الأمنية لتلك الصراعات كون دول الخليج مقصداً للفارين من أتون تلك الحروب وما يمثله ذلك من

الطائرات المسيّرة يتطلب اتخاذ تدابير دولية للسيطرة عليها والحد من استخدامها على نحو يهدد أمن الدول.

وانطلاقاً مما سبق فإن التحولات التي تشهدها الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية والتي تتضمن إعادة الانتشار العسكري في مناطق مختلفة من العالم أمر يهم دول الخليج العربي على المديين القريب والبعيد وهو الملف الذي أولته دورية دراسات اهتماماً في هذا العدد، بالإضافة إلى ما يتضمنه العدد من دراسات أخرى من بينها الشراكة البحرينية- البريطانية، واستراتيجية قطاع الصناعة البحرينية 2022-2026م وما تتضمنه من فرص وتحديات، وكذلك ملف التطورات الإقليمية وعددٍ من عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية، بالإضافة إلى عرض أهم أنشطة مركز «دراسات» والذي تحرص أسرة تحرير الدورية على تقديمها لجمهور القراء ضمن هدف نشر المعرفة وزيادة الوعي بالقضايا الوطنية والإقليمية والدولية.

الدور الذي تضطلع به دول الخليج العربي في تحقيق استقرار أسواق النفط العالمية. فعلى الرغم من إعلان بعض الدول وجود خطط لديها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط، فإن الأزمة الأوكرانية قد أعادت التأكيد مجدداً على الدور المحوري لدول الخليج العربي في تحقيق استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي، من خلال دعوة بعض الدول الغربية لدول الخليج العربي لضخ المزيد من النفط في الأسواق العالمية للحفاظ على أسعاره، عند حدود معقولة، وخاصة في ظل اندلاع الأزمة الأوكرانية على نحو مفاجئ وعدم وجود خطط لإيجاد مصادر بديلة النفط على المدى القريب.

ولا يعني ما سبق أن دول الخليج العربي متلقي للأمن فقط، بل تعد طرفاً محورياً في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء، وهو ما أكدته الأحداث ابتداءً بالمساهمة الخليجية في مكافحة القرصنة في القرن الإفريقي ومروراً بالدعم اللوجستي الذي قدمته بعض دول الخليج العربي خلال إجلاء رعايا الدول الغربية من أفغانستان عام 2021م، وانتهاءً بانضمام بعض دول الخليج العربي لعدد من التحالفات التي تم تأسيسها لمواجهة تهديدات الأمن الإقليمي.

إن الحفاظ على أمن الخليج العربي يعني تحقيق توازن القوى، الذي يعد الركيزة الأساسية للأمن الإقليمي، ويتطلب ذلك دعم القدرات الدفاعية الذاتية لدول الخليج العربي وذلك في ظل تغير مفهوم الأمن وكذلك طبيعة التهديدات. ولقد أكدت مملكة البحرين خلال أعمال الحوار الاستراتيجي الثاني مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدأ أعماله نهاية فبراير 2022م، أن انتشار

القسم الأول: الدراسات

1- الشراكة البحرينية - البريطانية

د. أشرف محمد كشك

2- استراتيجية قطاع الصناعة البحرينية 2022-2026: الفرص والتحديات

د. عمر أحمد عبيدلي

تقديم الدراسات

لقد حرصت مملكة البحرين على تأسيس عدة شراكات دولية مهمة حيث أكدت التطورات الإقليمية والعالمية على أن تنويع تلك الشراكات والحفاظ عليها يعد أمراً محورياً بالنسبة لأمن مملكة البحرين، ومن بين تلك الشراكات العلاقات البحرينية-البريطانية التي شهدت تطوراً ملحوظاً إبان السنوات الماضية انطلاقاً من وجود رؤى مشتركة بين الجانبين بشأن تهديدات الأمن الإقليمي وخاصة الحفاظ على الأمن البحري، وتحليل جوانب تلك الشراكة نجد أن مملكة البحرين لديها مزايا استراتيجية تؤهلها لأن تكون شريكاً إقليمياً مهماً من بينها الموقع الاستراتيجي الفريد، بالإضافة إلى الدور الذي تضطلع به البحرين في الحفاظ على الأمن الإقليمي، فضلاً عن مشاركة البحرين في عدد من التحالفات التي استهدفت الحفاظ على الأمن الإقليمي، وعلى الجانب البريطاني، فعلى الرغم من انسحاب بريطانيا من شرق السويس عام 1968م وإتمام ذلك الانسحاب من الخليج العربي عام 1971م فإنها لم تكن بعيدة عن دعم الأمن في منطقة الخليج العربي ومنها تأمين الملاحة البحرية في الخليج العربي خلال الاعتداء على ناقلات النفط في الحرب العراقية-الإيرانية، والمشاركة في حرب تحرير دولة الكويت عام 1991 بالإضافة إلى الانضمام للتحالف العسكري لأمن الملاحة البحرية في الخليج العربي عام 2019م والذي ضم 6 دول.

وبتحليل المزايا الاستراتيجية لمملكة البحرين لتكون شريكاً إقليمياً مهماً نجد أن هناك تطوراً ملحوظاً شهدته قوة دفاع البحرين خلال العقود الماضية وخاصة مع إدخال عدد من السفن المتطورة التي تعزز من قوة المملكة في مواجهة تهديدات الأمن البحري، فضلاً عن الدور الذي تضطلع به البحرين تجاه مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي

عموماً وكذلك جهود مملكة البحرين تجاه مكافحة الإرهاب.

وتتنوع مضامين الشراكة البحرينية-البريطانية ومن بينها المجال الدفاعي حيث تعد اتفاقية تسهيلات الإسناد البحري الموقعة بين الجانبين عام 2014م أبرز تلك المجالات، بالإضافة إلى المضامين الاقتصادية والتعليمية للشراكة وكذلك التعاون في مجال البنية التحتية، تلك القضايا وغيرها يناقشها الدكتور أشرف محمد كشك في دراسته لهذا العدد بعنوان "الشراكة البحرينية-البريطانية"، كما يتضمن قسم الدراسات دراسة أخرى بعنوان "استراتيجية قطاع الصناعة البحرينية 2022-2026م: الفرص والتحديات" أعدها الدكتور عمر أحمد عبيدي وقد خلصت إلى عدة نتائج وهي أن استراتيجية الحكومة البحرينية تجاه قطاع الصناعة شهدت تطورات ملحوظة، فمما قبل عام 2000م كانت تحرص الحكومة على قيادة المشروعات الصناعية، إلا أنه بعد ذلك التاريخ ونتيجة لعوامل عديدة ومنها تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتغير استراتيجيات الدول الكبرى ذاتها تجاه تنفيذ الاستراتيجيات الصناعية فقد بدأت البحرين في منح المزيد من الفرص للقطاع الخاص، وتتمثل الملامح الأساسية لاستراتيجية الصناعة البحرينية المعلنة في ديسمبر 2021م في زيادة دور الحكومة التوجيهي والإشرافي، والتركيز على السلع والخدمات المتقدمة، وهي عناصر مهمة حيث تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة، بالإضافة للاستفادة من البحوث والابتكار، كما أوضحت الدراسة أن ثمة متطلبات لتفعيل مضامين الاستراتيجية الصناعية ليكون لها مردود إيجابي على الاقتصاد البحريني ومنها ضرورة وجود آليات تنسيق واضحة ما بين الحكومة والقطاع الخاص، تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية والاستفادة من البحث العلمي والابتكار.

1- الشراكة البحرينية - البريطانية

د. أشرف محمد كشك⁽¹⁾

أمن منطقة الخليج العربي عموماً وتهديدات الأمن البحري على نحو خاص من خلال قدراتها البحرية من ناحية ومشاركتها في العديد من التحالفات التي استهدفت الحفاظ على الملاحة البحرية في الخليج العربي من ناحية ثانية.

الثالثة: مع أهمية الجوانب الأمنية والدفاعية في الشراكة البحرينية- البريطانية والتي تتكامل مع نظيرتها مع الدول الكبرى الأخرى فإن تعدد جوانب تلك الشراكة لتضم قضايا مجالات اقتصادية وتعليمية ، بالإضافة إلى التعاون في مجال البنية التحتية يضفي خصوصية على تلك الشراكة.

مقدمة

عبر تاريخها استطاعت مملكة البحرين تأسيس عدة شراكات استراتيجية مع عدد من الدول الكبرى ومن بينها المملكة المتحدة ، تلك الشراكة التي تكتسب خصوصية بالغة من زوايتين الأولى: البعد التاريخي ومسؤولية بريطانيا عن أمن الخليج العربي ما قبل إتمام الانسحاب من المنطقة عام 1971م، والثانية: تعدد وتنوع جوانب تلك الشراكة لتتجاوز الجوانب الدفاعية والأمنية إلى المجالات الاقتصادية والتعليمية، ولا يعني انسحاب بريطانيا من المنطقة أنها ظلت بعيدة عن قضايا أمن الخليج العربي بل كانت عضواً فاعلاً في كافة التحالفات التي استهدفت مواجهة تهديدات أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي عموماً، وعلى الجانب الآخر من الشراكة تتمتع مملكة البحرين بعدة مميزات تجعل منها شريكاً إقليمياً مهماً سواء من حيث الموقع الجغرافي المتميز والسياسات الخارجية المعتدلة ،

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل مضامين ومسارات الشراكة البحرينية- البريطانية التي تعد من بين الشراكات الدولية المهمة لمملكة البحرين، تلك الشراكة التي لها أسس وركائز صلبة، فلم ترتبط بأحداث وقتية ، كما أن هناك حرص متبادل من الجانبين على تطويرها وتعزيزها في المجالات كافة. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية :

الأولى: تحتم التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة، ليس فقط الحفاظ على تلك الشراكة بل تطويرها والدفع بها نحو آفاق أرحب ولدى الجانبين مميزات استراتيجية تمثل أسساً راسخة لتلك الشراكة بما ينعكس على مضامينها ومساراتها المستقبلية.

الثانية: مع أهمية ركائز الشراكة بين مملكة البحرين وبريطانيا فإنه بالنظر لتهديدات الأمن الإقليمي الراهنة فإن الحفاظ على الأمن البحري يكتسب أهمية بالغة ولكل من الدولتين مزايا تمثل مرتكزاً للتعاون في ذلك المجال، فالبحرين بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي المتميز ، تؤدي دوراً مهماً في مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي من خلال شراكاتها مع الدول الكبرى في هذا الشأن، أما بريطانيا فلديها خبرة تاريخية تجاه

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية ومدير تحرير دورية دراسات

عسكري من مختلف الرتب العسكرية، منهم 25 ألف جندي من القوة البرية كانوا في مقدمة القوات التي شاركت في تحرير الكويت في 26 فبراير 1991م، كما ساهمت بريطانيا بمئات الدبابات و80 قاذفة وطائرة حربية، و26 سفينة حربية⁽²⁾، بالإضافة إلى مشاركة بريطانيا في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، فضلاً عن إعلان بريطانيا الانضمام للتحالف العسكري البحري لأمن الملاحة في الخليج العربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية 6 دول أخرى عام 2019م، ويعني ما سبق أنه بالرغم من إعلانها الانسحاب من المنطقة فإن ذلك لا يعني أنها كانت بعيدة عن قضايا أمن الخليج العربي فقد ظلت طرفاً مهماً في كافة التحالفات التي تأسست للدفاع عن أمن الخليج العربي، بالإضافة إلى تنامي اهتمام بريطانيا بدعم دول الخليج العربي عموماً ضد التهديدات الإقليمية التي تواجهها.

ثانياً: المميزات التي تتمتع بها البحرين لتكون شريكاً إقليمياً لبريطانيا:

1- التطور الذي شهدته قوة دفاع البحرين

خلال العقود الماضية، في أفرعها الثلاثة البرية والجوية والبحرية، وعلى نحو خاص القوات البحرية مع تطوير قدراتها بدخول العديد من السفن المتطورة لتلك القوات أبرزها الفرقاطة «صباح» والتي تضطلع بدور أساسي في مهمات خفر السواحل وحماية الحركة الملاحية والدوريات

فضلاً عن دور مملكة البحرين لمواجهة تهديدات أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي، ولاشك أن استمرار التهديدات لدول الخليج العربي ومن بينها مملكة البحرين ومنها التهديدات الإيرانية، والإرهاب التقليدي والسيبراني، وتهديدات الملاحة البحرية جميعها تجعل من استمرارية تلك الشراكة وتطويرها ضرورة استراتيجية لطرفها، وهو ما سوف تناوله تلك الورقة بشئ من التفصيل.

أولاً: لمحة تاريخية حول مساهمات بريطانيا تجاه أمن الخليج العربي في أعقاب الانسحاب من شرق السويس والخليج عام 1971م

على الرغم من بدء الانسحاب البريطاني من شرق السويس عام 1968م والذي انتهى بالانسحاب من منطقة الخليج العربي عام 1971م فإن بريطانيا ظلت لاعباً مهماً تجاه أحداث منطقة الخليج العربي وخاصة إبان الأزمات التي رأت أنها تمثل تهديداً لمصالحها في تلك المنطقة فخلال الحرب العراقية-الإيرانية (1980م-1988م) وعندما بدأت إيران في مهاجمة ناقلات النفط الخليجية بدأت تلك الناقلات في رفع أعلام الدول الغربية حيث كان لبريطانيا مجموعة سفن دورية تسمى "أرميلا" بلغ عددها 10 سفن عام 1987م، وقد رافقت السفن البحرية الدولية ومنها البريطانية ناقلات النفط الخليجية لتأمين ممر آمن لها من موانئ الخليج العربي عن طريق مضيق هرمز إلى الأسواق في آسيا وأوروبا، كما شاركت بريطانيا في حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م وذلك ضمن تحالف دولي قاده الولايات المتحدة الأمريكية وضم 34 دولة، وخلال تلك الحرب ساهمت بريطانيا بـ 40 ألف

2 ثمانية عشر عاماً على ملحمة الصمود والبطولة بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. 26 فبراير، 2009. <https://www.alanba.com.kw/anbapdf/newspaper/2009/02-feb/26/local-report2622009.pdf> (تاريخ الوصول 29 مارس، 2019).

2- الدور الذي تضطلع به مملكة البحرين تجاه الاستقرار والأمن الإقليمي

حيث تستضيف البحرين القوات البحرية المشتركة (CMF) والتي تضم قوات الواجب المختلطة من خلال ثلاث مجموعات هي 150 و151 و152 وتضم قوات دولية متعددة الجنسيات يشمل عملها حوالي 3,2 مليون ميلاً بحرياً من المياه الإقليمية والدولية والتي تضم أهم الممرات البحرية، وتستهدف المجموعة 150 عمليات الأمن البحري خارج الخليج العربي وتتواجد في المحيط الهندي بالقرب من باكستان بهدف السيطرة على تنقل الجماعات الإرهابية والأسلحة، أما المجموعة 151 فستهدف مكافحة القرصنة قرابة سواحل الصومال واليمن، بينما تستهدف المجموعة 151 عمليات الأمن البحري داخل الخليج العربي من خلال حماية أمن خطوط المواصلات البحرية⁽⁶⁾ وتعمل تلك القوى تحت ائتلاف واحد وتستهدف مراقبة السفن وفحصها والإنزال عليها والسماح بمرور أو إيقاف الشحنات المشتبه بها في بحر العرب والمحيط الهندي من أجل تحقيق الأمن البحري، وتعد تلك القوات أحد مركيزات التعاون متعدد الأطراف الذي يضم كل من مملكة البحرين والمملكة المتحدة إلى جانب دول أخرى عديدة ويكتسب أهميته في ظل تنامي أهمية المضائق البحرية من ناحية وتسارع وتيرة التهديدات التي تواجه الملاحة البحرية من ناحية ثانية⁽⁷⁾ الجدير بالذكر أن دول الخليج العربي ومن بينها البحرين

الساحلية لمكافحة عميات تهريب الأسلحة⁽³⁾ وضمن هذا الإطار تجدر الإشارة إلى تصريح القائد العسكري البحري عدنان حسين صفر قائد الفرقاة في 25 ديسمبر 2015م بالقول أن «السفينة استطاعت إحباط 250 عملية تهريب للأسلحة والمخدرات ضمن مهمة إعادة الأمل في اليمن خلال شهر ونصف» حيث كانت مسؤولية عن 2500 ميلاً بحرياً⁽⁴⁾، كما شاركت قوة دفاع البحرين بالتعاون مع الدول الشقيقة والحليفة في مواجهة القرصنة في المحيط الهندي وتأمين تدفق صادرات النفط لدول العالم، بالإضافة إلى مشاركتها في الجهود الدولية والمسامي الإنسانية التي استهدفت تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وكذلك المهام الإنسانية في عدد من الدول التي تشهد صراعات، الجدير بالذكر أن قوة دفاع البحرين شاركت في مناورات عديدة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة والحليفة والتي بلغت خلال الفترة من 2010م وحتى 2018م حوالي 30 تدريباً مشتركاً منها 9 تدريبات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و15 تمريناً ثنائياً مع الدول الصديقة و6 تمرينات دولية مع أطراف دولية وإقليمية⁽⁵⁾

3 برامج تطوير القوات البحرية بدول مجلس التعاون الخليجي 2015-2016. (8 نوفمبر، 2016). تم الاسترداد من المرصد الاستراتيجي: <http://www.strategy-watch.com/>

4 قائد الفرقاة صباحا في حديثه للصحافيين . (24 ديسمبر، 2015). تم الاسترداد من صحيفة الأيام البحرينية: <http://www.alayam.com/online/local/548744>

5 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. 2018. عقدان مهران . المنامة : مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة .

6 (CMF), COMBINED MARITIME FORCES. n.d. COMBINED MARITIME FORCES (CMF). <https://combinedmaritime-forces.com/>.

7 أشرف محمد كشك. (1 أكتوبر، 2016). مضيق باب المندب نقطة تماس استراتيجي للأمن الخليجي الإفريقي. آراء حول الخليج، الصفحات 89-92.

ومنظمة دولية⁽⁹⁾، وكذلك دعم جهود المملكة الأردنية الهاشمية للقضاء على الإرهاب في عام 2015م،⁽¹⁰⁾ بالإضافة إلى إبداء مملكة البحرين استعدادها لدعم التحالفات التي من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عموماً، فخلال كلمته أمام مؤتمر حوار المنامة السنوي الذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في أكتوبر 2018م أكد الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الخارجية البحريني-آنذاك- «أهمية التحالفات والشراكات بين الدول الداعمة للاستقرار في المنطقة وحلفائها في الخارج، لضمان الاستقرار الإقليمي»، مشيراً إلى أهمية تأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي كونه سوف يساهم في تعزيز الأمن والازدهار في المنطقة، وأن التحالف سيكون متاحاً لمن يقبلون بمبادئه⁽¹¹⁾، بالإضافة إلى دعم مملكة البحرين لكافة الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب حيث تشارك في التحالف الدولي لمحاربة داعش، بالإضافة إلى تعيين سيدة بحرينية كممثل للبحرين في ذلك التحالف⁽¹²⁾

تجاه مكافحة القرصنة في المحيط الهندي وخليج عدن قد أسهمت في تراجع تلك الظاهرة إلى حدودها الدنيا بعد أن كادت تمثل تهديداً خطيراً للملاحة البحرية، حيث أن قوات الواجب المشترك 152 والتي كانت تتولاها الملكية البحرينية قد شاركت عام 2008م ضمن مناورات بحرية شمال بحر العرب مع سفن حربية أمريكية وقوات دول أخرى، حيث كانت تلك المناورات فرصة لبناء القدرات وتبادل المعلومات بين البحرين والولايات المتحدة والشركاء الآخرين، وقد شاركت البحرين بثلاث سفن حربية هي الفرقاطة «صباح» والسفینتان الصاروخيتان «المحرق» و«المنامة» فضلاً عن مشاركة قوة الدفاع ضمن مهمة عسكرية دولية مع قوة الواجب المشتركة 151 المعنية بمكافحة القرصنة البحرية في خليج عدن تحت مظلة الأمم المتحدة عام 2009م وقد تولى سلاح البحرية الملكي البحريني قيادة تلك القوة في 14 نوفمبر 2017م، كما تسلم قيادة قوة الواجب المشترك 152 مرتين الأولى في 4 مارس 2008م والثانية في 6 يناير 2011م⁽⁸⁾

3- مبادرات مملكة البحرين بشأن التصدي للإرهاب:

حيث استضافت البحرين مؤتمراً دولياً لمكافحة تمويل الإرهاب في نوفمبر 2014م والذي أقر 40 توصية بشأن العمل المالي وتجفيف منابع تمويل الإرهاب توافقت على صياغتها 40 دولة

- 9 عبد الرحمن الباكور: 40 توصية بإعلان المنامة لمكافحة تمويل الإرهاب. (10 نوفمبر، 2014). تم الاسترداد من صحيفة الوطن البحرينية: <http://www.alwatannews.net/PrintedNews-Viewer.aspx?>
- 10 مركز البحرين. عقدان مزهران. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2019.
- 11 تقرير لصحيفة الحياة. «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» يولد في 28 أكتوبر، 2018. <http://www.alhayat.com/article/4609354> (تاريخ الوصول 5 إبريل، 2019).
- 12 موقع صحيفة الأيام البحرينية. «التحالف الدولي» من أجل مكافحة الإرهاب يعين البحرينية نانسي جمال كممثل رسمي للتحالف. 15 نوفمبر، 2018. <https://www.alayam.com/online/local/764090/News.html> (تاريخ الوصول 5 إبريل، 2019).

- 8 البحرية الاميركية: اجراء مناورات شمال بحر العرب. (23 إبريل، 2008). تم الاسترداد من إيلاف: <http://elaph.com/Web/Politics/2008/4/324342.htm>

4- الأهمية الاستراتيجية لمملكة البحرين لدى الدول الكبرى:

حيث تستضيف البحرين الأسطول الأمريكي الخامس الذي يؤدي دوراً محورياً في مواجهة التهديدات التي تواجه دول الخليج العربي عموماً، بالإضافة إلى منح الولايات المتحدة الأمريكية صفة حليف من خارج حلف الناتو لمملكة البحرين عام 2002م وهي صفة تمنحها وزارة الخارجية الأمريكية للدول التي لديها علاقات عمل استراتيجية مع القوات المسلحة الأمريكية ولكنها ليست أعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو» وبموجب تلك الصفة يمكن للدول الحصول على عدة مزايا عسكرية ومالية لا يمكن للدول الأخرى غير الأعضاء في الناتو الحصول عليها، أي أنه يكون لها الأفضلية في مجالي الدفاع والتعاون الأمني، ومنها منح الدولة مزايا تفضيلية في الوصول للمعدات والتكنولوجيا العسكرية الأمريكية والتعاون في مجال التدريب⁽¹³⁾، فضلاً عن تصنيف الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس دونالد ترمب كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة كشريكين أمنيين رئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية، ووفقاً للبيان الصادر عن البيت الأبيض في السادس عشر من يناير 2021م أن «تلك الخطوة بمثابة اعتراف بالشراكة الأمنية الاستثنائية المتمثلة في استضافة الآلاف من الجنود الأمريكيين والبحارة والطيارين ومشاة البحرية والتزام كل دولة بمكافحة التطرف العنيف في جميع أنحاء المنطقة، ومشاركة كلتا الدولتين في العديد من التحالفات الأمريكية على

مدى ثلاثين عاماً»⁽¹⁴⁾ كما أن مملكة البحرين هي أحد الدول الخليجية الأربع الأعضاء في مبادرة استانبول للتعاون الاستراتيجي التي أطلقها حلف شمال الأطلسي «الناتو» عام 2004م وتتضمن العديد من مجالات التعاون الأمني بين الجانبين.

ثالثاً: التحديات الأمنية التي تواجه مملكة البحرين وحدود مساهمة بريطانيا تجاهها:

كغيرها من دول الخليج العربية تواجه البحرين عدداً من التحديات الأمنية إلا أن أبرزها هي التهديدات الإيرانية و تهديدات الإرهاب التقليدي والسيبراني، وتهديدات الملاحة البحرية، ويمكن تناول تلك التهديدات كما يلي:

1- التهديدات الإيرانية

على الرغم مما تمثله البرامج النووي الإيرانية من مخاطر على أمن دول الخليج العربي عموماً ومملكة البحرين على نحو خاص، سواء فيما يمكن أن ترتبه من تكريس في خلل توازن القوى الإقليمي أو آثارها البيئية المدمرة، فإن المخاطر الإيرانية لا تختزل في المسألة النووية بل فيما يطلق عليه «المشروع الإقليمي لإيران» الذي يستهدف أن تكون إيران هي الدولة الإقليمية المهيمنة، وهو مشروع له أسس دستورية وتمويل وآليات منذ الثورة الإيرانية عام 1979م وحتى الآن، لا يتغير بتغير النخب الحاكمة في إيران وإنما التغير في الآليات فحسب، بمعنى

14 تمام أبوصافي. 2021. البيت الأبيض: تصنيف البحرين والإمارات «شريكين استراتيجيين رئيسيين» للولايات المتحدة. 16 يناير. تاريخ الوصول 14 فبراير، 2022. <https://www.alayam.com/online/> international/889387/News.html

13 أحمد محمد عبد الباسط. 2015. 16 دولة تمتلك مكانة حليف رئيسي لـ «أمريكا» من خارج «الناتو» آخرها تونس. 11 يوليو. تاريخ الوصول 14 فبراير، 2022. <https://www.elwatannews.com/news/details/768134?t=push>

المثال، فعلى الرغم من تخفيض إيران الإنفاق العسكري في موازنة عام 2019م إلى النصف حيث كانت حوالي 17 مليار دولار، إلا أن ذلك لم يشمل ميزانية الحرس الثوري حيث ارتفعت المخصصات المالية المخصصة له من 4,8 مليار دولار إلى 6 مليار دولار بنسبة زيادة مقدارها (17%)¹⁷ وتحليل كافة التصريحات الرسمية البريطانية نجد أنها تحت إيران على الالتزام بنود الاتفاق النووي ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تصريح ليز تراس وزيرة الخارجية البريطانية في اختتام اجتماع لمجموعة السبع في ليفربول ديسمبر 2021م بأن «المفاوضات التي استؤنفت لانقاذ الاتفاق النووي الإيراني تعد الفرصة الأخيرة أمام إيران لاتخاذ موقف جدي»، وأضافت الوزيرة «إنها الفرصة الأخيرة أمام إيران للمجيء إلى طاولة المفاوضات مع حل جدي لهذه المشكلة، وأنه لا يزال هناك وقت لإيران كي تأتي وتقبل هذا الاتفاق» مؤكدة على أن بريطانيا لن تسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي¹⁸، من ناحية ثانية أسست بريطانيا إلى جانب كل من فرنسا وألمانيا آلية مالية جديدة للتعامل مع إيران في يناير 2019م تسمى «إنستكس» وهي أداة لدعم المبادلات التجارية بين الدول الأوروبية وإيران وتعمل بمثابة غرفة مقاصة، حيث تتيح لإيران استمرار بيع النفط مقابل استيراد منتجات أخرى أو خدمات ضرورية للاقتصاد الإيراني واستهدفت

آخر لاتزال إيران تشهد صراعاً بين مفهوم الدولة التي يتعين عليها الالتزام بقواعد القانون الدولي الداعية لاحترام قواعد حسن الجوار وفي مقدمتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومفهوم الثورة الداعي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم أذرعها الإقليمية سواء أكان ذلك على أسس أيديولوجية أو مصلحة، بل أن كافة ما أسسته إيران بمبادرات لأمن الخليج العربي جميعها تجافي الواقع ولا تلامس جذور الخلافات بين إيران ودول الخليج العربي عموماً وإنما استهدفت الترويج إما لمفاهيم نظرية تخلو من مضامين واقعية أو محاولة إسقاط تجارب إقليمية أخرى على واقع إقليمي لا يخلو من تعقيد¹⁵، ولا تقتصر التهديدات الإيرانية على التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي فحسب بل دول الجوار في الوقت ذاته والمؤشرات على ذلك عديدة سواء في اليمن وسوريا والعراق ولبنان، وهويكسه الخطاب الرسمي الإيراني ومن ذلك تصريح العميد حسين سلامي نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني «إن الجيشين العراقي والسوري يشكلان عمقاً استراتيجياً لإيران، كما أن إيران تمتلك القدرة على مواجهة الولايات المتحدة، ولديها معرفة بحجم قوة جميع القواعد الجوية والبحرية في أطراف إيران»¹⁶ والمعروف أن الحرس الثوري يعتبر الذراع العسكرية لإيران للتدخل في الأزمات الإقليمية الراهنة من خلال فيلق القدس في سوريا على سبيل

17 موقع الخليج أون لاين. إيران تخفض نفقات "الدفاع" وترفعها للحرس الثوري" في 29 ديسمبر، 2018. <https://alkhaleejonline.net> (تاريخ الوصول 5 إبريل، 2019)

18 موقع يورو نيوز. 2021. بريطانيا: المفاوضات الحالية هي «الفرصة الأخيرة» أمام إيران لإنقاذ الاتفاق النووي. 12 ديسمبر. تاريخ الوصول 16 فبراير، 2022. <https://arabic.euronews.com/2021/12/12/uk-says-last-chance-for-iran-to-save-nuclear-deal>

15 أشرف محمد كشك. 2021. المشروع الإقليمي لإيران. 13 ديسمبر. تاريخ الوصول 14 فبراير، 2022. <http://www.akh-bar-alkhaleej.com/news/article/1277934>

16 صالح حميد. إيران «تتباهى».. جيشا العراق وسوريا عمقنا الاستراتيجي». 5 فبراير، 2018. <https://www.alarabiya.net/ar/iran/2018/02/05/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%86> (تاريخ الوصول 5 إبريل، 2019).

تلك الآلية التركيز على المواد الغذائية والأدوية في مراحلها الأولى، ووفقاً للبيان الصادر عن الدول الثلاث فإن تلك الآلية» تعد شركة ذات غرض خاص تستهدف تسهيل التجارة المشروعة بين الفاعلين الاقتصاديين الأوروبيين وبين إيران»⁽¹⁹⁾

2- الإرهاب التقليدي والإلكتروني

يعد الإرهاب أحد أهم التحديات التي تواجه مملكة البحرين، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعلان الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية البحريني في الحادي والعشرين من يناير 2018م تنفيذ الأجهزة الأمنية في المملكة أكبر عملية أمنية استباقية كان نتيجتها إحباط عدد من الجرائم التي كانت تخطط الجماعات الإرهابية لتنفيذها ومنها اغتيال عدد من المسؤولين والشخصيات العامة واستهداف رجال الأمن وحرق وتدمير المنشآت النفطية للنيل من الاقتصاد الوطني، وقد تمثلت جهود الأجهزة الأمنية في تنفيذ أكثر من مائة مهمة أمنية شملت تفتيش 42 موقعاً ومستودعاً والقبض على 47 عنصراً إرهابياً من العناصر الرئيسية الذين ينتمي غالبيتهم إلى ثلاثة تنظيمات إرهابية وهي: سرايا الأشر، سرايا المقاومة الشعبية الإرهابية، سرايا المختار الإرهابية⁽²⁰⁾ وقد حرصت بريطانيا على دعم البحرين في جهودها لمواجهة الإرهاب وفي هذا

السياق قال سايمون مارتن سفير المملكة المتحدة لدى البحرين أن «بريطانيا تتعامل بجدية حيال أي تهديدات إرهابية لمنشآت عسكرية أجنبية في البحرين، مشدداً على وقوف بلاده جنباً إلى جنب مع البحرين ودول الخليج العربي في مواجهة أي تهديدات أمنية بما في ذلك التهديدات الإرهابية»⁽²¹⁾ من ناحية ثانية استضافت البحرين مؤتمر تعزيز التعاون بين دول الخليج العربي وبريطانيا في مجال مكافحة العبوات الناسفة في مايو 2017م وخلال ذلك المؤتمر قال أندرو برايس الملحق العسكري في السفارة البريطانية لدى البحرين أن «البحرين عانت بسبب جماعات متطرفة لم تستهدف رجال الأمن بل المدنيين» وأضاف «لدينا خبرات بالتعامل مع العبوات الناسفة في العراق وأفغانستان، ونستطيع أن نتعلم من بعضنا البعض، وقد تمكنا في هذا المؤتمر من جمع عدد كبير من الخبراء المشاركين من دول خليجية»⁽²²⁾ من ناحية ثالثة يوجد تشابه في الإجراءات التي تتخذها الدولتان في مواجهة الجماعات الإرهابية ومنها إسقاط الجنسية عن الأشخاص المدانين بالإرهاب، حيث يشير تقرير إلى قيام الحكومة البريطانية بتجريد 150 شخصاً من الجنسية البريطانية وذلك كإجراء احترازي لمنع عودة الأفراد البريطانيين الذين سافروا للقتال في سوريا والعراق والذين بلغ عددهم وفقاً للمصادر

21 تمام أبوصافي. تفجيرات لندن لن تغير إجراءات الحصول على «الفيزا».. السفير البريطاني: 2 إبريل، 2017. <https://www.alayam.com/alayam/first/642173/News.html> (تاريخ الوصول 27 مارس، 2019).

22 حذيفة إبراهيم. الملحق العسكري البريطاني: الجماعات الإرهابية بالبحرين استهدفت الشرطة والمدنيين. 17 مايو، 2017. <http://alwatannews.net/article/715343> (تاريخ الوصول 27 مارس، 2019).

19 موقع عربي 21. 2019. ما هي آلية «إنستكس».. وهل تكسر حظر ترابض ضد طهران؟ 2 ديسمبر. تاريخ الوصول 16 فبراير، 2022. <https://arabi21.com/story/1227142D>

20 سيد عبد القادر. وزير الداخلية يكشف عن أكبر عملية أمنية استباقية: إحباط مخططات لاغتيال شخصيات عامة وتفجير منشآت نفطية. 22 يناير، 2018. <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1106400> (تاريخ الوصول 29 مارس، 2019).

حزب الجماعة بأكملها»⁽²⁵⁾، الجدير بالذكر أن جماعة سرايا الأشرار التي تصنفها مملكة البحرين كمنظمة إرهابية مدرجة في الوقت ذاته على قوائم الإرهاب من جانب.

بالإضافة إلى وجود تعاون بين بريطانيا والبحرين في مجال أمن المطارات بالنظر إلى ما لدى بريطانيا من خبرة متميزة في هذا الشأن⁽²⁶⁾ الجدير بالذكر أن فريق العمل الأمني المشترك بين وزارتي الداخلية في مملكة البحرين والمملكة المتحدة عقد اجتماعه الحادي عشر في 24 مارس 2021م وخلال ذلك الاجتماع تمت مناقشة تطوير أداء الإدارات الأمنية بما يتفق مع استراتيجية وزارة الداخلية في مجال تعزيز الأمن السيبراني، فضلاً عن تطوير الدورات التدريبية الخاصة بأمن المطار وإجراءات الجمارك والجوازات والإقامة من خلال استخدام أحدث المعدات والتقنيات المتطورة في مجال الطيران⁽²⁷⁾ من ناحية أخرى يعد الإرهاب الإلكتروني أحد أبرز التحديات التي تواجه مملكة البحرين، فوفقاً للتقرير السنوي لأمن السيبراني لشركة تريند مايكرو إنكوربوريتد لعام 2020م وتعد إحدى الشركات الرائدة في مجال الأمن السحابي، وقد أسهمت الحلول المبتكرة التي

الأمنية البريطانية الرسمية 850 مقاتلاً⁽²³⁾ ومن ناحية رابعة وخلال زيارة له للمملكة المتحدة في يناير 2018م أعلن الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية أنه تم الاتفاق مع أمير باد وزير الداخلية بالمملكة المتحدة على مراجعة الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين من أجل دعم مجالات التعاون المتعلقة بالتدريب وتبادل المعلومات والجرائم المستحدثة⁽²⁴⁾، ومن ناحية خامسة فإن تصنيف بريطانيا حزب الله كمنظمة إرهابية خلال عام 2018م كان قراراً مهماً والذي تعتبره مملكة البحرين أحد الأذرع الإقليمية لإيران، حيث صنف بريطانيا الجناح العسكري للحزب ضمن قائمة المنظمات الإرهابية في عامي 2001م و2008م وفي فبراير 2019م قامت بريطانيا بحظر الجناح السياسي للحزب بناءً على اقتراح قدمه ساجد جاويد وزير الداخلية البريطاني لأعضاء البرلمان وقد حظي بتأييد جميع الأحزاب السياسية في بريطانيا وفي تبريره لهذا القرار قال ساجد جاويد «إن حزب الله مستمر في محاولته لزعزعة استقرار الوضع الهش في الشرق الأوسط ولم نعد قادرين على التفرقة بين جناحه المحظور بالفعل وبين الحزب السياسي، لذلك اتخذت قرار

25 كارولين عاكوم وميشال أبو نجم. بريطانيا تعزم تصنيف «حزب الله» منظمة إرهابية... وفرنسا تتحفظ. 26 فبراير، 2019. <https://aawsat.com/home/article/1608281> (تاريخ الوصول 28 مارس، 2019).

26 رئيس الأمن العام يتأس وفد البحرين في اجتماع مجموعة التعاون الأمني مع المملكة المتحدة. 18 فبراير، 2019. <https://www.policemc.gov.bh/news/ministry/89211> (تاريخ الوصول 30 مارس، 2019).

27 موقع وكالة أنباء البحرين. 2021. رئيس الأمن العام يشيد بتطور العلاقات الثنائية بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة. 24 مارس. تاريخ الوصول 15 فبراير، 2022. <https://bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwlZON1%2BDuUjTfn%2B-8J5THIQZp3mHITA%3D>

23 بريطانيا تجرد 150 إرهابياً من الجنسية. 31 يوليو، 2017. <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1083298> (تاريخ الوصول 27 مارس، 2019).

24 وزير الداخلية يتفق مع نظيرته بالمملكة المتحدة على تطوير الاتفاقية الأمنية بين البلدين. 31 يناير، 2018. <https://www.alayam.com/online/local/708236/News.html> (تاريخ الوصول 27 مارس، 2019).

المؤسسات البريطانية، كذلك الجماعات الإجرامية التي تسعى للتخطيط لشن هجمات ضمن برامج الفدية، وذلك بميزانية قدرها 3,44 مليار دولار، وذلك من خلال شن هجمات على تلك الجماعات والدول وسوف تمكن تلك الخطة بريطانيا من تعزيز موقعها كقوة عالمية في مجال الأمن السيبراني، الجدير بالذكر أن الإجراءات الحكومية البريطانية التي تم تطبيقها خلال الفترة من 2016م- 2021م قد شهدت نمواً سريعاً في قطاع الأمن السيبراني البريطاني مع وجود 1400 مؤسسة أعمال حققت عوائد تقدر بحوالي 79.11 مليار دولار خلال العام 2020م، وأوجدت 46700 وظيفة، بالإضافة إلى استثمارات هائلة في الخارج⁽³⁰⁾ ويمكن لمملكة البحرين الاستفادة من الخبرات البريطانية في هذا الشأن وخاصة من خلال التعاون بين المركز الوطني للأمن السيبراني.

3-تهديدات الملاحة البحرية:

تولي المملكة المتحدة حماية الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي أهمية بالغة وقد حرصت على الاضطلاع بمهام في هذا الشأن ويمكن الإشارة إلى مؤشرين على سبيل المثال لا الحصر المؤشر الأول: في عام 2019م وفي أعقاب احتجاز الحرس الثوري الإيراني ناقلة نفط كانت تحمل علم بريطانيا خلال عبورها مضيق هرمز أعلنت البحرية البريطانية مرافقة 50 سفينة تجارية عبر مضيق هرمز، ووفقاً لبيان رسمي صدر عن الحكومة البريطانية جاء فيه «من خلال العمل معاً في منطقة الخليج العربي، وهي

قدمتها تلك الشركة في كشف وإيقاف أكثر من 6.2 مليون تهديد عبر البريد الإلكتروني، ومنعت حدوث أكثر من 600,000 هجمة باستخدام الروابط الضارة، بالإضافة إلى ما يقرب من 1,171 هجمة عبر الروابط المضيفة. كما أسهمت الشركة في تحديد وإيقاف أكثر من 200,000 هجمة عبر البرامج الضارة، وكذلك صد وإيقاف ما يقارب 140 هجمة عبر البرامج الضارة التي استهدفت مواقع بنكية ومصرفية، بالإضافة إلى إيقاف أكثر من 31,000 هجمة داخلية وخارجية، فضلاً عن منع حدوث ما يقارب من 1.6 مليون محاولة للسيطرة على أجهزة المنزل من خلال البرامج الضارة، أو الحصول على معلومات حساسة ومهمة، أو اعتراض الاتصالات، أو شن هجمات خارجية⁽²⁸⁾ وبالنظر إلى مخاطر الإرهاب السيبراني يمكن لبريطانيا دعم مملكة البحرين في هذا المجال حيث أسست الحكومة البريطانية «المركز الوطني للأمن السيبراني» في نوفمبر 2016م ويعد ذلك المركز جزءاً من وكالة الاستخبارات البريطانية التي تشمل مركز قيادة الاتصالات الحكومية وتم تخصيص ميزانية لها بلغت 1,9 مليار جنيه استرليني⁽²⁶⁾، 2,36 مليار دولار». ويهدف هذا المركز إلى تأمين المواقع الحكومية والحسابات الإلكترونية بشكل أفضل⁽²⁹⁾ من ناحية ثانية أطلقت الحكومة البريطانية استراتيجية سيبرانية وطنية في عام 2022م تستهدف حماية البلاد من من الدول والعصابات التي تسعى لشن هجمات سيبرانية ضد

28 موقع صحيفة الأيام البحرينية. 2021. 7 ملايين هجمة إلكترونية شهدتها البحرين في 2020. 14 مايو. تاريخ الوصول 15 فبراير، 2022. <https://www.alayam.com/alayam/econom-ic/907319/News.htm>

29 جلاء حبري. مركز بريطاني جديد لمكافحة الهجمات الإلكترونية. 15 فبراير، 2017. <https://aawsat.com/home/article/855061> (تاريخ الوصول 27 مارس، 2019).

30 يم سنجوتا. 2021. بريطانيا تضع استراتيجية سيبرانية لحمايتها من الأعداء وبرامج الفدية. 18 ديسمبر. تاريخ الوصول 15 فبراير، 2022. <https://www.independentarabia.com/node/286826/%>

السبع الأعضاء في التحالف»⁽³²⁾

رابعاً: مضامين الشراكة البحرينية-البريطانية

تتسم العلاقات البحرينية-البريطانية بسمتي الثبات والاستمرارية حيث تمتد إلى أكثر من 200 عام ماقبل القرن التاسع عشر، وتعبّر عنها الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى لمسؤولي البلدين بشكل دائم، كان آخرها زيارة اللورد طارق أحمد علي الممثل الخاص لرئيس الوزراء البريطاني ووزير جنوب آسيا والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لمملكة البحرين في فبراير 2022م ، وفي حديث لصحيفة الأيام البحرينية في السادس عشر من ذلك الشهر قال «إن بريطانيا تدعم مملكة البحرين في جهودها لتعزيز حقوق الإنسان، وأن ما تحقق من مبادرات وخطوات يشكل إضاءة حقيقية في هذا المجال» ، مشيداً «بنهج التعددية وحرية العبادات والمعتقدات التي تشهدها مملكة البحرين»، منوهاً إلى «زيارة وفد بحريني إلى مراكز السجون في المملكة المتحدة بهدف الاطلاع على تجارب السجون المفتوحة»⁽³³⁾ بالإضافة إلى وجود العديد من مجالات التعاون وهو ما يمكن تناوله كما يلي:

منطقة حيوية للشحن البحري الدولي، تتبادل الدول البيانات والمعلومات الاستخبارية فيما بينها، إضافة إلى إرسال سفن عسكرية لدعم السفن التجارية. وإلى جانب ذلك، يعمل أفراد القوات البحرية معاً في مركز العمليات البحرية في البحرين لتوفير القيادة والسيطرة للتحالف الدولي»⁽³¹⁾ أما المؤشر الثاني فهو انضمام بريطانيا للتحالف العسكري البحري لأمن الملاحة في الخليج العربي والذي أعلنت الولايات المتحدة عن تأسيسه في سبتمبر 2019م ويضم 6 دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة وألبانيا ، ويعد ذلك التحالف بمثابة أداة ردع لأي نشاط غير قانوني يستهدف السفن التجارية في منطقة الخليج العربي، والجدير بالذكر أن العميد بحري جيمس باركن وهو ضابط من البحرية الملكية البريطانية قد تسلم مهام قيادة ذلك التحالف في يناير 2020م لمدة أربعة أشهر الذي يتخذ من مملكة البحرين مقراً له ، وفي هذا الإطار قال جيمس باركن «التحالف الدولي لأمن الملاحة البحرية ملتزم بضمان سلامة الملاحة في منطقة الخليج العربي، والذي يضم واحداً من أهم المعابر المائية في العالم. ونحن ندرك أهمية حرية الملاحة، وسوف نحرص على حمايتها من قبل الدول

32 الموقع الرسمي للحكومة البريطانية 2020. ضابط بريطاني يتولى قيادة بعثة أمن الملاحة في الخليج. 30 يناير. تاريخ الوصول 16 فبراير ، 2022. <https://www.gov.uk/government/news/british-officer-takes-command-of-gulf-maritime-security-mission-ar>

33 تمام أبو صافي. 2022. البحرين تنتهج التعددية والحرية.. ممثل رئيس وزراء بريطانيا لـ«الأيام»: 16 فبراير. تاريخ الوصول 16 فبراير ، 2022. <https://www.alayam.com/alayam/local/947689/News.html>

31 موقع سي إن إن العربية. 2019. بعد احتجاز ناقلة تحمل علماً.. البحرية البريطانية ترافق 50 سفينة في مضيق هرمز. 2 سبتمبر. تاريخ الوصول 16 فبراير ، 2022. <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/09/02/british-royal-marine-ac-company-50-ships-hurmuz>

1- التعاون الدفاعي:

اتفاق مرافق تسهيلات الإسناد البحري للبحرية البريطانية عام 2014م

في عام 2014م تم توقيع اتفاقية مرافق تسهيلات الإسناد البحري للبحرية البريطانية بين مملكة البحرين وبريطانيا، وحول ذلك الاتفاق أشار الشيخ فواز بن محمد آل خليفة سفير البحرين في المملكة المتحدة في مقال منشور له بصحيفة التليجراف البريطانية إلى أن ذلك الاتفاق سوف يتيح "للبحرية البريطانية تغيير الطواقم والتزود بالإمدادات والقيام بعمليات الإصلاح والصيانة في منطقة الخليج دون الحاجة إلى العودة إلى المملكة المتحدة أو الموانئ الأخرى، وهو ما سيسهم في توفير الوقت وتقليل التكاليف وأضاف "تشكل المنشأة عنصراً واحداً من الوجود البريطاني الطويل في البحرين، فقد كان لسلح الجو الملكي البريطاني صلات قوية بالبحرين لأكثر من 90 عاماً منذ أول تواجد له عام 1924م مروراً بإنشاء قاعدة خلال الحرب العالمية الثانية، ووصولاً إلى الدور الحاسم الذي لعبته طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني التي عملت من البحرين في تحرير الكويت في عام 1991م⁽³⁴⁾ أما فيليب هاموند وزير الخارجية البريطاني في عام 2014م قال تعليقاً على توقيع تلك الاتفاقية "من شأن هذه الترتيبات ضمان تواجد البحرية الملكية البريطانية في البحرين حتى المستقبل البعيد. وتوسيع تواجدنا في الخليج العربي مبني على سجلنا الممتد 30 عاماً من الدوريات البحرية في الخليج

34 موقع صحيفة الأيام البحرينية. 2016. سفير البحرين بلندن: التسهيلات تعزز قدرة المملكة على الدفاع عن الخليج وتعكس عمق العلاقات مع بريطانيا. 12 نوفمبر. تاريخ الوصول 16 فبراير، 2022. <https://www.alayam.com/online/local/613966/> News.htm

العربي، وهو أحد الأمثلة على شراكتنا المتنامية مع شركائنا في الخليج العربي لمواجهة التهديدات الاستراتيجية والإقليمية المشتركة⁽³⁵⁾ بالإضافة إلى تبادل الزيارات بين الدولتين لترسيخ التعاون في المجال الدفاعي ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر في ديسمبر 2021م عقد لقاءين بين الجانبين لتعزيز التعاون العسكري والدفاعي بين مملكة البحرين وبريطانيا، الأول أجراه وزير القوات المسلحة البريطانية جيمس هيب، مع القائد العام لقوة دفاع البحرين خليفة بن أحمد، ومستشار الأمن الوطني ناصر بن حمد، وخلال اللقاءين تم استعراض علاقات الصداقة التاريخية التي تربط البلدين والتعاون القائم بينهما في شتى المجالات ومن بينها تبادل الخبرات والتعاون في المجال العسكري، وقد أكد سمو الشيخ ناصر بن حمد أن "البحرين تربطها صداقة وشراكة فاعلة ومتنامية مع بريطانيا، تعكس التزامهما بتعزيز الأمن والسلام في المنطقة، وتحقيق المصالح المشتركة لكلا البلدين"⁽³⁶⁾

2- تفهم بريطانيا لخصوصية القضايا الداخلية في البحرين" حقوق الإنسان نموذجاً

خلال السنوات الماضية كانت قضية حقوق الإنسان في البحرين أحد القضايا الخلافية بين بريطانيا والبحرين، إلا أنه لوحظ وجود تغير في

35 الموقع الإلكتروني للحكومة البريطانية. 2014. المملكة المتحدة والبحرين توقعان اتفاقية دفاعية هامة. 5 ديسمبر. تاريخ الوصول 16 فبراير، 2022. <https://www.gov.uk/government/news/uk-bahrain-sign-landmark-defence-agreement>

36 وكالة أنباء الاناضول. 2021. مباحثات بحرينية بريطانية لتعزيز التعاون العسكري والدفاعي. 13 ديسمبر. تاريخ الوصول 10 فبراير، 2022. <https://www.aa.com.tr/ar/%>

منظمات حقوقية ودولية ومراكز دراسات وبحوث، كما قامت السفارة بالرد على 238 سؤالاً برلمانياً تم طرحها من جانب أعضاء البرلمان البريطاني وكذلك التعامل مع 45 استفساراً إعلامياً بشأن قضية حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البحرين، كما أصدرت السفارة 20 تقريراً تفصيلياً حول قضايا بحرينية تهم الرأي العام البريطاني وكذلك مسيرة التنمية في البحرين، كما أقامت السفارة 34 فعالية متنوعة للترويج للبحرين على مختلف الصعد، وكان لتلك الأنشطة أثرهم في تغيير رؤية المؤسسات البريطانية لقضية حقوق الإنسان في البحرين.⁽³⁸⁾

3- تنوع مجالات الشراكة «الجوانب الاقتصادية والتعليمية»

مع أن المجالات الأمنية والعسكرية تعد جوهر الشراكة البريطانية البحرينية وهو ما أكده سيمون مارتين سفير المملكة المتحدة لدى البحرين بالقول «أن تعزيز التعاون العسكري مع البحرين يعد أهم مراحل العلاقات بين البلدين»⁽³⁹⁾ تنوع مجالات الشراكة بين الجانبين ، فالبحرين في ظل تنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030م تحتاج لبناء شراكات وإيجاد آفاق جديدة للتعاون في المجالات الاقتصادية والتعليمية، كما أن بريطانيا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي وفقدان العديد من المزايا التجارية والاستثمارية فإن البحرين ودول الخليج تعد أحد

موقف المؤسسات البريطانية تجاه تلك القضية، ومن ذلك التقرير الصادر في ديسمبر 2018م عن وزير شؤون حقوق الإنسان بوزارة خارجية المملكة المتحدة بشأن حقوق الإنسان في مملكة البحرين ودول أخرى والذي وصفه بيان لوازرة الخارجية البحرينية بأنه «اتسم بمهنية عالية وموضوعية واستناده لحقائق واضحة تعكس جهود مملكة البحرين في ترسيخ حقوق الإنسان والحريات وما حققته من إنجازات ومن بينها وضع البحرين ضمن الفئة الأولى في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بتصنيف الدول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحصل على هذا التصنيف العالمي»⁽³⁷⁾ وواقع الأمر أن ذلك لم يكن سوى نتيجة طبيعية للجهود التي بذلتها سفارة البحرين لدى المملكة المتحدة وخاصة خلال عام 2018م حيث أصدرت السفارة تقريراً في يناير عام 2019م تناول مجمل العلاقات بين الجانبين والذي وصف عام 2018م بأنه كان عاماً استثنائياً بالنسبة لعمل سفارة البحرين لدى المملكة المتحدة، ووفقاً لهذا التقرير فقد عقدت السفارة 136 اجتماعاً مع مسؤولي وممثلي الوزارات الحكومية بالمملكة المتحدة و140 اجتماعاً مع جهات سياسية وسفارات خليجية وأجنبية، بالإضافة إلى 97 اجتماعاً مع أعضاء مجلسي العموم واللوردات بالمملكة المتحدة، و22 اجتماعاً مع كبار محرري الشؤون الخارجية في الصحف البريطانية، و96 اجتماعاً مع

38 في تقرير لسفارة البحرين بالمملكة المتحدة..علاقات الملكتين نموذج في التحالفات الاستراتيجية بين الدول. 6 يناير، 2019 <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/arti-cle/1150061> (تاريخ الوصول 28 مارس، 2019)

39 السفير البريطاني: تعزيز التعاون العسكري مع البحرين أهم مراحل العلاقات بين البلدين. 16 يناير، 2019. <https://www.alayam.com/alayam/first/774794/News.html> (تاريخ الوصول 28 مارس، 2019).

37 البحرين ترحب بتقرير وزير شؤون حقوق الإنسان البريطاني بشأن حقوق الإنسان في البحرين ودول أخرى. 8 ديسمبر، 2018. <https://www.bna.bh/BahrainwelcomesUKhumanrights-report.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BDuzsX-OTM99UdW85c1M0HcOs%3D> (تاريخ الوصول 27 مارس، 2019).

اجتماعين كل عام بشكل منتظم وقد عقدت تلك المجموعة 11 اجتماعاً مشتركاً حتى التاسع عشر من فبراير 2019م⁽⁴²⁾ من ناحية أخرى تسهم بعض الشركات البريطانية في مجال تطوير البنية التحتية في مملكة البحرين ومن ذلك مشروع نظام تطوير معالجة مياه الصرف الصحي ثنائياً «الهاييكس» في مركز توبلي لمعالجة مياه الصرف الصحي الذي يعد من المشاريع المهمة ويستهدف تحسين البنية التحتية ونظام الصرف الصحي في مملكة البحرين، كما يهدف إلى تحسين كفاءة المياه المعالجة ثنائياً، ومن ثم زيادة إنتاج المياه المعالجة ثلاثياً في محطة توبلي للصرف الصحي لاستخدامها في أغراض الري وتجميل وتشجير المسطحات الخضراء، ويتم تنفيذ هذا المشروع من قبل إحدى الشركات البريطانية العالمية الرائدة في مجالات الصرف الصحي، وهي شركة «بلووتر بايو Bluewater Bio»⁽⁴³⁾ وفي مجال التعليم تم بدء تنفيذ برامج دراسية بريطانية في البحرين ومن ذلك مشروع الشراكة بين الجامعة البريطانية في البحرين وجامعة سالفورد مانشستر من المملكة المتحدة والذي تم بدء العمل به في سبتمبر

الخيارات المهمة لبريطانيا لتعويض خسائرها جراء عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار تشير التقارير إلى أن قيمة التبادل التجاري بين البحرين وبريطانيا بلغ أكثر من 740 مليون جنيه استرليني وذلك وفقاً لما أعلنه د. ليام فوكس وزير الدولة للتجارة الدولية بالمملكة المتحدة وذلك خلال زيارته للبحرين في مايو 2018م ضمن جولة له في دول الخليج حيث أعلن عن 68 مشروعاً بريطانياً بقيمة 30 مليار جنيه استرليني في دول الخليج العربي من بينها تأسيس أحد المصانع المتخصصة في تصنيع أفران الألومنيوم في البحرين برأسمال مبدئي 25 مليون جنيه استرليني⁽⁴⁰⁾، وتشير بعض التقارير إلى زيادة معدل التبادل التجاري بين البلدين في عام 2019م حيث بلغ مليار ومائة مليون دينار بحريني، كمان ارتفعت الصادرات البحرينية للمملكة المتحدة في العام ذاته لتبلغ 40 مليون دينار⁽⁴¹⁾ وتشير بعض التقارير إلى أن هناك 180 وكالة تجارية بريطانية مسجلة في سجلات البحرين، وغيرها من الوكالات السياحية والاستثمارية، ووجود نحو 7 آلاف بريطاني يعملون في البحرين مما يجعلهم أكبر جالية أوروبية في المملكة، وينبغي التأكيد على أن هناك آلية مهمة لمتابعة تنفيذ الشراكة البريطانية-البحرينية وهي مجموعة العمل البحرينية-البريطانية المشتركة من وزارتي خارجية الدولتين التي تستهدف تعزيز التعاون في كافة المجالات الأمنية والدفاعية والسياسية والاقتصادية وتعد

42 علاقات المنامة بلندن.. التاريخ يمهّد الطريق لفتح آفاق جديدة. 19 فبراير، 2019. <http://www.albiladpress.com/news/2019/3781/bahrain/554641.html> (تاريخ الوصول 30 مارس، 2019).

43 موقع صحيفة أخبار الخليج. 2021. البحرين وبريطانيا تبحثان التعاون في مجال مشاريع البنية التحتية. 17 مارس. تاريخ الوصول 16 فبراير، 2022. http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1242159?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App

40 علي عبد الخالق. 370 مليون دينار حجم التبادل التجاري بين البحرين وبريطانيا. 28 مايو، 2018. <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1123751> (تاريخ الوصول 30 مارس، 2019).

41 موقع صحيفة الوطن البحرينية. 2020. فواز بن محمد: 1.1 مليار دينار التبادل التجاري بين البحرين وبريطانيا. 19 سبتمبر. تاريخ الوصول 20 فبراير، 2022. <https://alwatannews.net/article/891536/%D8>

العالم وليس الجامعات البريطانية فحسب⁽⁴⁷⁾ ووفقاً لتقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» فقد بلغ إجمالي عدد الطلبة البحرينيين الدارسين في بريطانيا لعام 2019م حوالي 1537 طالباً وطالبة في تخصصات مختلفة⁽⁴⁸⁾

4- انخراط بريطانيا في الجهود الدولية لمواجهة تهديدات الأمن الإقليمي لدول الخليج والبحرين «الأزمة اليمنية نموذجاً»

تدرك بريطانيا مخاطر التهديدات الإقليمية لأمن الخليج العربي ومنها استمرار الأزمة اليمنية، ومن ثم فقد دخلت بريطانيا على خط التفاعلات في تلك الأزمة من خلال تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن وتم إقراره في 21 ديسمبر 2018م وتضمن تفويض الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، بنشر فريق أممي لفترة أولية مدتها 30 يوماً لبدء مراقبة تنفيذ اتفاق استوكهولم ودعمه وتيسيره، كما أدان نص القرار تقديم الأسلحة والعتاد المرتبط بها للميليشيات الحوثية من أي مصدر دون تحديد تلك المصادر⁽⁴⁹⁾ من ناحية ثانية تعلن بريطانيا تأييدها للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن حيث أكد السفير البريطاني في اليمن مايكل أرون أن «القرار البريطاني المقدم لمجلس الأمن لا يعد بديلاً

2018م⁽⁴⁴⁾ كما تقوم الجامعة الأهلية بالبحرين وهي إحدى الجامعات الخاصة بتنفيذ برامج للدكتوراه بالتعاون مع جامعة برونييل بالمملكة المتحدة منذ عام 2007م⁽⁴⁵⁾، بالإضافة إلى عدد من أوجه التعاون الأخرى ومنها على سبيل المثال لا الحصر البرنامج التدريبي بين مجلس التعليم العالي بمملكة البحرين والمجلس الثقافي البريطاني لتدريب طلبة البكالوريوس في الجامعات الحكومية والخاصة على مواجهة التحديات والمشاكل البيئية وذلك خلال الفترة من 23-28 أكتوبر 2022م⁽⁴⁶⁾ فضلاً عن اتخاذ خطوات من جانب المؤسسات التعليمية في الجانبين من أجل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات العلمية بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة، واعتماد برنامج تمهيدي لدراسة اللغة الإنجليزية لطلبة الثانوية العامة الراغبين في استكمال دراستهم في الخارج بحيث تكون مدة البرنامج ثمانية أشهر عوضاً عن السنة التمهيدية التي يتعين على الطالب اجتيازها حتى يتمكن من بدء الدراسة في أحد التخصصات بالجامعات البريطانية، ويمكن ذلك البرنامج الطلبة من الالتحاق بحوالي 80 جامعة في 17 دولة حول

44 دوق يورك يدشن مشروع الشراكة بين الجامعة البريطانية في البحرين وجامعة سالفورد مانشستر. 6 إبريل، 2018. <http://akh-bar-alkhaleej.com/news/article/1117257> (تاريخ الوصول 30 مارس، 2019).

45 بالشراكة مع جامعة برونييل لندن البريطانية الجامعة الأهلية تفتتح باب الالتحاق ببرامج الدكتوراه. 22 أغسطس، 2017. <https://www.ahlia.edu.bh> / (تاريخ الوصول 30 مارس، 2019).

46 . موقع وكالة أنباء البحرين 2022. مجلسا التعليم العالي والثقافي البريطاني ينفذان برنامجاً تدريبياً في البحوث والمشاريع البيئية لطلبة الجامعات. 24 أكتوبر. تاريخ الوصول 20 فبراير، 2022. <https://bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BD-pRearOculJvhATja2IW0g4>

47 فاطمة علي. 2022. انطلاق أول برنامج بحريني بريطاني للغة معتمد في 80 جامعة حول العالم. 6 فبراير. تاريخ الوصول 20 فبراير، 2022. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1263980>

48 موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو». 2019. Global Flow of Tertiary-Level Students. تاريخ الوصول 20 فبراير، 2022. <http://uis.unesco.org/en/uis-student-flow>

49 ما هو مشروع القرار البريطاني بشأن اليمن الذي أقره مجلس الأمن؟ 21 ديسمبر، 2018. <https://aawsat.com/home/arti-cle/1514391> (تاريخ الوصول 30 مارس، 2019).

نفسه أن يقدم المبعوث الأممي الجديد خطة سلام شاملة بكل سرعة وجدية»، وقال «إن التدخل الإيراني ودعمها عدم الاستقرار في اليمن والمنطقة ككل، عبر دعم الحوثيين بالصواريخ وغيرها يجعل الوضع أسوأ، ويعقد جهود الأمم المتحدة للسلام كما يهدد أمن المملكة العربية السعودية»⁽⁵²⁾ ولاشك أن تلك المواقف البريطانية تعد دعماً مهماً لدول الخليج العربي ومن بينها البحرين تجاه أحد أهم التهديدات التي تواجه أمن دول الخليج العربي وخاصة مع دخول الأزمة اليمنية عامها الثامن في مارس 2022م.

للقرار 2216 والذي يمثل أساساً للحل والمفاوضات لإنهاء الأزمة اليمنية، كما أدان الهجوم على المملكة العربية السعودية والإمارات من جانب الميليشيات الحوثية باستخدام الصواريخ والطائرات دون طيار» وقال أن «إيران جزء من المشكلة ولكن نتمنى أن تكون جزءاً من الحل، ومن الأفضل خروج الإيرانيين من اليمن وترك الأطراف اليمنية تتفق لحل الأزمة السياسية الداخلية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية»⁽⁵⁰⁾ من ناحية ثالثة وفي التاسع عشر من فبراير 2019م قال بورييس جونسون وزير الخارجية البريطاني-آنذاك- أن «لجنة من الخبراء عثرت على صواريخ ومعدات إيرانية تم إرسالها إلى اليمن» وقال «أدعو إيران إلى وقف الأنشطة التي تهدد بتصعيد الصراع، ودعم التوصل لحل سياسي للصراع الدائر في اليمن»⁽⁵¹⁾ ومن ناحية رابعة وفي تصريحات لصحيفة الشرق الأوسط في 22 أكتوبر 2021م قال ريتشارد أوبنهايم سفير المملكة المتحدة لدى اليمن أن «المجتمع الدولي جاهز لقرار جديد يضيف الشرعية على أي تسوية سياسية شاملة تتوصل لها الأطراف اليمنية عبر الأمم المتحدة ممثلة في مبعوثها الجديد هانس جرنديج» وأضاف أن «فجوة حدثت بين مضمون القرار 2216 الذي أصدره مجلس الأمن في عام 2015م، والوضع على الأرض الذي يتغير يومياً على حد وأن ذلك سينعكس على أي تسوية سياسية قادمة، مرجحاً في الوقت

52 عبد الهادي حيتور. 2021. أوبنهايم: جاهزون لدعم قرار دولي جديد لتسوية سياسية شاملة في اليمن. 22 أكتوبر. تاريخ الوصول 16 فبراير، 2022. <https://aawsat.com/home/article/3259851/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%B2%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%88>

50 عبد الهادي حيتور. السفير البريطاني في اليمن: قرار 2216 أساس الحل ولا نسعى لاستبداله. 21 نوفمبر، 2018. <https://aawsat.com/home/article/1471666> (تاريخ الوصول 30 مارس، 2019)

51 بريطانيا تدعو إيران إلى التوقف عن تصعيد الصراع في اليمن. 20 فبراير، 2018. <https://www.emaratyom.com/poli-tics/issues/yemen-latest/2018-02-20-1.1073177> (تاريخ الوصول 28 مارس، 2019).

خلاصات الدراسة

تتعدد جوانب الشراكة الاستراتيجية بين البحرين وبريطانيا، حيث تتجاوز الجوانب الأمنية والدفاعية لتتضمن مجالات اقتصادية وتعليمية مهمة بما يعني حرص الجانبان على استمرارية تلك الشراكة والضرورات الاستراتيجية لتطورها.

1. مع أهمية المضامين المتعددة لتلك الشراكة يلاحظ استحواذ الأمن البحري على جانب مهم منها، كما أن اهتمامها باليمن يأتي في الإطار ذاته إذ يعد تأمين الملاحة في ذلك المضيق أمراً استراتيجياً بالنسبة لبريطانيا، فتهديد الملاحة في ذلك المضيق يعني بشكل مباشر انقطاع الكهرباء عن جميع أنحاء بريطانيا، ولا يعني ذلك أن بريطانيا ظلت بعيدة عن منطقة الخليج منذ انسحابها من شرق السويس عام 1968م والخليج العربي عام 1971م بل شاركت في مواجهة التهديدات التي واجهت أمن الخليج العربي مع القوى الدولية الأخرى.

2. لدى بريطانيا مصلحة أكيدة في تأسيس شراكات جديدة وخاصة في أعقاب الخروج من الاتحاد الأوروبي سواء من منظور اقتصادي لتعويض خسائر بريطانيا الاقتصادية بسبب ذلك الخروج، أو من منظور أمني حيث أن بريطانيا يمكنها لعب دور أكثر فاعلية تجاه أمن الخليج العربي خارج إطار الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تهديدات الأمن الإقليمي الراهنة والتي تتطلب تعاوناً إقليمياً-دولياً لمواجهة بريطانيا لديها خبرات وقدرات يمكنها الإسهام بفاعلية في تلك الجهود، والأهم أن تلك الأهداف تلتقي مع أهداف البحرين التي تقوم بتنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030م وتحتاج لشراكات

اقتصادية، بالإضافة إلى كون البحرين تعد من الدول الصغرى التي استطاعت تأسيس عدة شراكات متنوعة بشكل أساسي لضمان أمنها، فضلاً عن خبرة بريطانيا المتميزة في التصدي للإرهاب بأنواعه المختلفة وهو ما يمكن أن تستفيد منه البحرين.

3. على الرغم من أهمية دول الخليج العربي كشريك استراتيجي لبريطانيا وهو ما أكدته رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي خلال حضورها وللمرة الأولى القمة الخليجية السابعة والثلاثين لمجلس التعاون في ديسمبر 2016م بالمنامة حيث قالت «نريد شراكة حقيقية مع دول الخليج» فإن البحرين تعد شريكاً مهماً لبريطانيا من بين دول الخليج العربي سواء بالنسبة لموقعها الاستراتيجي حيث رأت بريطانيا أنها الأفضل بالنسبة للتسهيلات البحرية، أو الدور الذي تقوم به البحرين تجاه تحديات الأمن الإقليمي والتي تمثل تحديات للمصالح البريطانية في الوقت ذاته، بالإضافة إلى خبرة البحرين في مكافحة الإرهاب.

4. مع أن للبحرين شراكة دفاعية متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية سواء من خلال استضافة الأسطول الخامس الأمريكي، أو منح الولايات المتحدة البحرين صفة حليف من خارج حلف الناتو، فإن بريطانيا يمكن أن تقدم للبحرين ما يمكن أن يطلق عليه «القيمة المضافة للأمن» فبريطانيا لديها خبرات متميزة في مكافحة الإرهاب بأنواعه المختلفة وخاصة الإرهاب الإلكتروني، بالإضافة إلى جهود مكافحة تمويل الإرهاب، وكذلك أمن المطارات وهي مجالات مهمة بالنسبة لأمن البحرين، وجميعها مجالات مهمة من أجل تحقيق

ديمومة الشراكات ،بمعنى آخر تتكامل شراكة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية مع نظيرتها البريطانية ولا تناقض بينهما.

آفاق المستقبل:

من خلال تحليل مضامين ومسار الشراكة البحرينية- البريطانية عبر عقود مضت يمكن اقتراح عدة آليات لتطوير تلك الشراكة مستقبلاً على النحو التالي:

1. وضع أولويات ضمن تلك الشراكة تتناسب والاحتياجات الأمنية لمملكة البحرين ومن بينها تحدي الإرهاب الإلكتروني على سبيل المثال.
2. مع أهمية اللجنة العليا بين الدولتين كآلية مهمة لتطوير الجوانب المختلفة للشراكة بين الجانبين فإن ثمة حاجة لكثافة التواصل بين المؤسسات المعنية في الجانبين ومنها غرف التجارة والمؤسسات التعليمية.
3. بالتوازي مع برامج الشراكة من المهم أن تكون هناك خطة إعلامية للتعريف بفرص التعاون بين الجانبين بما يحقق مضامين الشراكة الكاملة بين الدولتين.
4. ضرورة استمرار انخراط بريطانيا ضمن جهود مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي والتي تنعكس على أمن دول الخليج العربي ومن بينها مملكة البحرين.
5. دعم القدرات البحرية لمملكة البحرين في ظل تنامي تهديدات الأمن البحري وخاصة توظيف التكنولوجيا في مجال الأمن البحري.

Bahraini-British Partnership

Dr. Ashraf Mohamed Keshk⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the contents and paths of the Bahraini-British partnership, which is among the most important international partnerships for the Kingdom of Bahrain.

This study concluded three findings:

First: The current regional and global developments necessitate not only maintaining that partnership, but developing it and pushing it towards broader horizons. Both sides have strategic advantages that represent solid foundations for that partnership, which is reflected in its contents and future paths.

Second: With the importance of the pillars of the partnership between the Kingdom of Bahrain and Britain, given the current regional security threats, maintaining maritime security is of great importance, and both countries have advantages that represent a basis for cooperation in that field. Bahrain, in addition to its distinguished

strategic location, plays an important role in confronting regional security threats aimed at the Arab Gulf states through its partnerships with major countries in this regard. As for Britain, it has historical experience towards the security of the Arabian Gulf region in general and maritime security threats in particular through its naval capabilities on the one hand, and its participation in many alliances aimed at preserving maritime navigation in the Arabian Gulf, on the other hand.

Third: With the importance of the security and defense aspects of the Bahraini-British partnership, which is complementary with its counterpart with other major countries, the multiplicity of aspects of that partnership to include issues in the economic and educational fields, in addition to cooperation in the field of infrastructure lends the distinctive to that partnership.

1 Director of the Strategic and International Studies Program and Editor-in-Chief of the Derasat Journal

2- استراتيجية قطاع الصناعة البحرينية 2022-2026: الفرص والتحديات

د. عمر أحمد العبيدي⁽¹⁾

البحرين في منح المزيد من الفرص للقطاع الخاص من خلال تهيئة البيئة المناسبة لعمله .

والثانية: تتمثل الملامح الأساسية لاستراتيجية الصناعة البحرينية المعلنة في ديسمبر 2021م في زيادة دور الحكومة التوجيهي والإشرافي، والتركيز على السلع والخدمات المتقدمة، وهي عناصر مهمة حيث تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة ، بالإضافة للاستفادة من البحوث والابتكار.

والثالثة: أوضحت الدراسة أن ثمة متطلبات لتفعيل مضامين الاستراتيجية الصناعية ليكون لها مردود إيجابي على الاقتصاد البحريني ومنها ضرورة وجود آليات تنسيق واضحة ما بين الحكومة والقطاع الخاص، تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية وخاصة مع الدول التي تشابه تجاربها مع مملكة البحرين، والاستفادة من البحث العلمي والابتكار لتجد تلك الاستراتيجية سبيلها نحو التنفيذ بشكل كامل.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة أحد أبرز القضايا الاقتصادية لمملكة البحرين وهي استراتيجية تطوير الصناعة البحرينية ، تلك القضية التي تكتسب أهميتها من عدة نواح أهمها أنها تعكس أحد آليات تنوع مصادر تنوع الدخل بما يتسق وخطة التنمية المستدامة للبحرين 2030م، من ناحية ثانية يعد قطاع الصناع أحد القطاعات التي يبرز فيها دور القطاع الخاص في مملكة البحرين ، ومن ناحية ثالثة يتيح قطاع الصناعة المزيد من تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية لمملكة البحرين وخاصة مع الولايات المتحدة التي قامت بتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع البحرين.

وقد خلصت تلك الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية وهي:

الأولى: شهدت استراتيجية الحكومة البحرينية تجاه قطاع الصناعة تطورات ملحوظة فما قبل عام 2000م كانت تحرص الحكومة على قيادة المشروعات الصناعية ، إلا أنه بعد ذلك التاريخ ونتيجة لعوامل عديدة ومنها تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتغير استراتيجيات الدول الكبرى ذاتها تجاه تنفيذ الاستراتيجيات الصناعية فقد بدأت

المقدمة

في نهاية عام 2021م، نتيجة لنجاحها النسبي في التصدي لجائحة كوفيد-19 على الصعيد الصحي، نقلت الحكومة البحرينية تركيزها من الشؤون الصحية قصيرة المدى إلى القضايا الاقتصادية طويلة المدى، مع إطلاق خطة التعافي الاقتصادي في شهر نوفمبر 2021م. وقد اتضح أن هذه الخطة الشاملة تحتوي على عدد من الخطط الفرعية، من بينها الخطة الخاصة بقطاع التصنيع، التي أطلقت في شهر ديسمبر 2021م.

وقدمت استراتيجية قطاع الصناعة الجديدة نقلة نوعية في نهج الحكومة البحرينية لأنها حددت قطاعات فرعية جديدة للاستثمار فيها، كقطاع الهيدروجين الأخضر والأزرق، وقطاع الإلكترونيات الدقيقة؛ وأيضاً لأنها منحت الحكومة دوراً أكبر لتنمية الاقتصاد من الدور التي كانت تنص عليه الرؤية الاقتصادية 2030م. ففي الفترة 2000-2020م، مرت مملكة البحرين بتجربة ليبرالية حيث تلعب الحكومة دور الداعم والمشرف وليس فقط التنفيذ في جميع القطاعات، من بينها قطاع الصناعة، وأتت هذه التجربة بعدد من النجاحات خلال أول عقدين من الألفية الجديدة.

ولكن في ظل التغيرات الجذرية في الاقتصاد الدولي التي سببتها الأزمة العالمية المالية عام 2008م، وأزمة انهيار أسعار النفط لعام 2014م، وأزمة كوفيد-19 لعام 2020م، فقد تطلب ذلك تحديث أساليب السياسة الاقتصادية، والاستفادة من أحدث البحوث العلمية في مجال علم الاقتصاد حول السياسة التنموية المثلى. وتفسر هذه الخلفية أسباب صياغة استراتيجية جديدة لمملكة البحرين، التي ينبغي استعراضها بشكل علمي، وتحليلها

لاستيعاب طبيعة الفرص والتحديات المتاحة في السنوات القادمة.

وستتناول هذه الدراسة في القسم الأول مفهوم الاستراتيجية الصناعية، من خلال تسليط الضوء على أهمية الاستراتيجيات الصناعية تاريخياً ومساهمتها في التنمية الاقتصادية، بهدف التوصل إلى قائمة ممارسات مثلى ينبغي النظر فيها عند صياغة استراتيجية صناعية. وستتناول الدراسة في القسم الثاني موضوع استراتيجية مملكة البحرين للفترة 2022-2026م: من خلال الإجابة عن عدة تساؤلات وهي: ما هي العناصر الرئيسية لتلك الاستراتيجية؟ وما هي نقاط قوتها؟ وماذا ينبغي النظر فيه كاقترحات قد تعزز أداء الاستراتيجية في ظل التجارب الناجحة وكذلك إخفاق بعض الدول في ذلك المجال خلال آخر قرنين؟

القسم الأول: مفهوم الاستراتيجية الصناعية

أولاً: أهمية الاستراتيجية الصناعية تاريخياً

نشأت النسخة الحديثة لعلم الاقتصاد في نهاية القرن الثامن عشر مع نشر الكتاب الشهير "ثروة الأمم" لدى الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث⁽²⁾، في نفس وقت انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة. وكانت كتابات أول جيل من أولئك الاقتصاديين لم تعط أهمية نوعية لقطاع التصنيع أو لسياسة حكومية تركز على تنمية هذا القطاع لسببين رئيسين:

2 Smith, Adam. The Wealth of Nations: An inquiry into the nature and causes of the Wealth of Nations. Harriman House Limited, 2010.

بسبب تطورها الصناعي. فأصبحت جميع الدول الصناعية تصنع الأسلحة الحديثة، ومن ثم تنصّر في الحروب الكبرى، بينما الدول غير الصناعية هُشمت ثم هُزمت، كما حصل للدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وروسيا في حرب 1904م ضد اليابان⁽⁶⁾.

وبشكل مواز لهذا التغير في نظريات التنمية الاقتصادية، جرى تغير في اهتمامات الحكومات والخبراء الاقتصاديين أيضاً، إذ انتقل تركيزهم من سبل تنمية الاقتصاد إلى مكافحة البطالة⁽⁷⁾. فأدت الثورات الصناعية إلى انتقال البشر من الأرياف وزراعة الكفاف، إلى المدن والعمل في المصانع برواتب أعلى. فمع الارتفاع في مستوى المعيشة، أصبحت الأزمات الاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول للمقرن العشرين – على رأسها الكساد الكبير في عقد الثلاثينيات – تسبب بطالة ومن ثم اضطرابات اجتماعية وسياسية، فتحوّلت مسألة مكافحة البطالة إلى أهم ملف اقتصادي تديره الدولة⁽⁸⁾.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استرجع ملف التنمية الاقتصادية أهميته السابقة بسبب تدمير البنية التحتية في قارة أوروبا واليابان وغيرها من دول كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تجربة الفترة

الأول: كان الفكر السائد في ذلك العصر – الذي مثل ذروة عصر التنوير – هو المدرسة الليبرالية الكلاسيكية⁽³⁾، التي كانت ترى أن دور الحكومة هو تحرير الاقتصاد، وتمكين القطاع الخاص من قيادة الاقتصاد دون توجيه الدولة أو تدخلها في توزيع الموارد، واكتفاء الدولة بتوفير محاكم مستقلة وفاعلة لمعالجة النزاعات التجارية.

والثاني: لم تتبلور بعد تداعيات الثورة الصناعية لأن التغيرات الاقتصادية كانت بطيئة نسبياً في ذلك العصر⁽⁴⁾ مقارنة بما نراه في القرن الـ21. فكانت فرنسا على وشك أن تنتصر على المملكة المتحدة في الحروب النابليونية على الرغم من تأخر فرنسا في الثورة الصناعية، كما كانت هناك دول قوية حافظت على نفوذ ملحوظ على الساحة الدولية دون المرور بثورة صناعية أثناء القرن التاسع عشر، على رأسها الدولة العثمانية.

وتغيّرت المدارس الفكرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية خلال القرن العشرين عندما اتضح للعالم الدور المحوري للقوة الاقتصادية في النفوذ الجيوسياسي، فتحوّلت الإمارات الألمانية الصغيرة إلى إمبراطورية عظيمة بسبب متانة اقتصادها الصناعي⁽⁵⁾، كما أصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم في نهاية القرن التاسع عشر

6 Kowner, Rotem. "The war as a turning point in modern Japanese history." In *The Impact of the Russo-Japanese War*, pp. 49-66. Routledge, 2006.

7 Margo, Robert A. "Employment and Unemployment in the 1930s." *Journal of Economic Perspectives* 7, no. 2 (1993): 41-59.

8 Keynes, John Maynard. "The general theory of employment." *The quarterly journal of economics* 51, no. 2 (1937): 209-223.

3 Sally, Razeen. *Classical liberalism and international economic order: studies in theory and intellectual history*. Routledge, 2002.

4 Crafts, Nicholas FR. "The first industrial revolution: A guided tour for growth economists." *The American Economic Review* (1996): 197-201.

5 Pierenkemper, Toni, and Richard H. Tilly. *The German economy during the nineteenth century*. Berghahn Books, 2004.

القطاع الخاص الذي هو أدنى حول أفضل سبل تنمية الاقتصاد. ومثل هذا التغير في الفكر عودة إلى المدرسة الليبرالية الكلاسيكية⁽¹¹⁾، إذ سُمي المدرسة "الكلاسيكية الجديدة" (new classical economics). وكان هناك سببان لهذه النهضة الجديدة للفكر الليبرالي:

الأول: اندلاع الحرب الباردة بين المعسكر الأمريكي والمعسكر الروسي، وانتصار أولهما في نهاية عقد الثمانينيات مع انهيار الاتحاد السوفيتي. فتسببت الحرب الباردة في استقطاب عابر لجميع الأبعاد، شمل الأمن والاقتصاد والمجتمع والفكر وغيرها، فكانت الدول المنضمة للمعسكر الأمريكي تؤمن بالحرية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، لاسيما دول غرب أوروبا كألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وهولندا وغيرها. فتراجعت شعبية المدارس الفكرية التي توصي بلعب الحكومة بدور محوري في قطاع التصنيع، لأن كانت هذه الأفكار مرتبطة ضمناً بالفكر السائد في المعسكر الشيوعي السوفيتي⁽¹²⁾.

والثاني: إخفاق سياسة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات وسياسة التدخل الحكومي عموماً في أغلبية الدول التي تبنتها⁽¹³⁾، إذا مثلت الدول الثلاث المذكورة أعلاه (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) حالات استثنائية. فكان الأداء الاقتصادي لدى جميع دول المعسكر الشيوعي ضعيفاً بشكل عام، كما كان ضعيفاً في الدول أمريكا اللاتينية المحايدة

1914-1945م تمثل تحدياً كبيراً للفكر الليبرالي الكلاسيكي، وذلك بسبب اندلاع أسوأ حربين في تاريخ البشرية على الرغم من إنشاء عصبة الأمم، وأيضاً بسبب الأزمات الاقتصادية العميقة التي مر بها الاقتصاد الدولي. لذا أصبح الفكر السائد هو أنه ينبغي على الحكومة أن تقود الاقتصاد وليس مجرد دعم القطاع الخاص، كما أن التنمية الاقتصادية هي من أهم الملفات ولا تقل أهمية هذا الملف عن أهمية مكافحة البطالة⁽⁹⁾.

وبالإضافة إلى ذلك، كان جميع الاقتصاديين على يقين أنه لا يمكن لأي دولة أن تنمو وتتقدم اقتصادياً وتصل إلى أعلى مراتب النفوذ الجيوسياسي دون بناء قطاع صناعي واعد الذي يستدعي المرور بتحول صناعي (industrialization). فنشأت نظريات جديدة لدعم هذا الفكر، أهمها نظرية "إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات" (import substitution). ونجحت إلى حد ما ثلاث دول في توظيف تلك السياسة بكفاءة عالية لتنمية اقتصاداتها، وللانتقال من حالة ضعف اقتصادي إلى حالة تقدم، وهي اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من قصص النجاح تلك، فقد تغير التيار الفكري ضد سياسات القيادة الحكومية في عقدي السبعينيات والثمانينيات، وأصبح خبراء علم الاقتصاد يرون أن التدخل الحكومي في الاقتصاد بشكل عام - وفي القطاع الصناعي تحديداً - هو أمر غير مرغوب فيه، لأنه يعيق عمل

11 Hoover, Kevin. The new classical macroeconomics. Edward Elgar Publishing, 1992.

12 Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny. "Reversing the Soviet economic collapse." Brookings Papers on Economic Activity 1991, no. 2 (1991): 341-360.

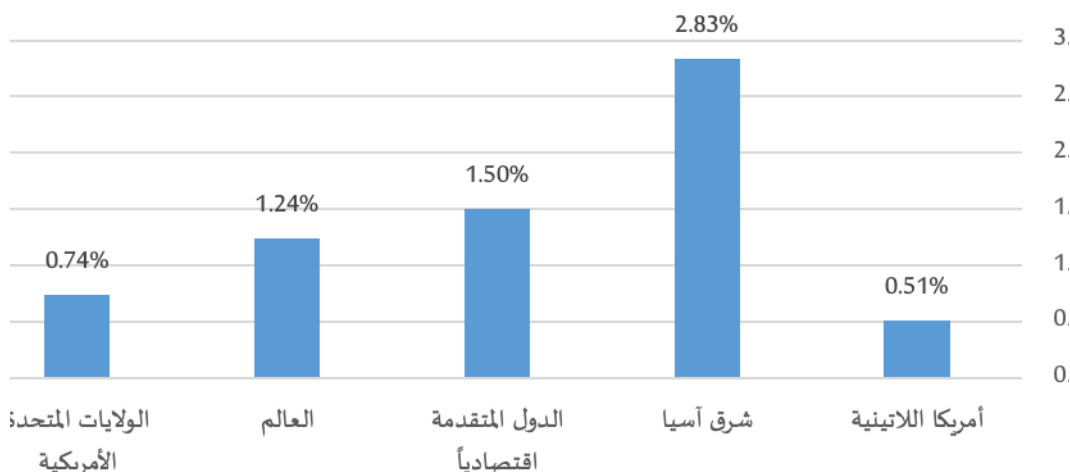
13 Irwin, Douglas A. "The rise and fall of import substitution." World Development 139 (2021): 105306.

9 Ikenberry, G. John. "A world economy restored: Expert consensus and the Anglo-American postwar settlement." International organization 46, no. 1 (1992): 289-321.

10 Fields, Karl J. Enterprise and the State in Korea and Taiwan. Cornell University Press, 2019.

التي سعت لتنمية قطاعاتها التصنيعية المحلية من خلال فرض تعاريف على الواردات الصناعية، كما يظهر في الشكل 1 أدناه⁽¹⁴⁾.

الشكل 1: معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للفترة 1961-1985



ففي الفترة 1960-1985م، حيث كانت دول أمريكا اللاتينية هي الأكثر التزاماً عالمياً بسياسة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، بلغ معدل نمو الإنتاجية فيها بنسبة 0.51% سنوياً، مقارنة بـ 1.24% للعالم، و 1.50% للدول المتقدمة اقتصادياً. وقد أدت هذه السياسة غير الناجحة إلى اندلاع أزمة ديون في أمريكا اللاتينية في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، شمل اقتصادات مهمة كالمكسيك والبرازيل والأرجنتين.

وكانت أسباب الإخفاق متعددة، أهمها الفساد الحكومي وفي القطاع الخاص، فبدلاً من استخدام الحمایات التجارية لأجل تنمية صناعات محلية، تشكلت كتل احتكارية محلية، تصنّع سلعاً ذات جودة منخفضة وبأسعار عالية، غير تنافسية وبكفاءة متدنية. وكان ذلك يعود جزئياً إلى صعوبة التنبؤ بالقطاعات التي ينبغي دعمها وحمايتها تجارياً، لأن التكنوقراطيين المسؤولين عن هذا القرار لا يمتلكون نفس خبرة رواد الأعمال، كما أنهم ليسوا محفزين بنفس الطريقة لأنهم لا يربحون كما يربح رائد الأعمال في حال صواب القرار الاستثماري.

وفي بداية عقد التسعينيات، مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار المعسكر الأمريكي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً في الحرب الباردة، انتقلت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة من الميدان الأكاديمي إلى ساحة صنع القرار، وتمثلت في مفهوم "الإجماع الواشنطنوني" (the Washington Consensus)، الذي اشتمل على التوصيات الآتية⁽¹⁵⁾:

14 Rodrigues, Mauro. "Import substitution and economic growth." Journal of Monetary Economics 57, no. 2 (2010): 175-188.

15 Williamson, John. "A short history of the Washington Consensus." Law & Bus. Rev. Am. 15 (2009): 7.

عقول مجال الاقتصاد⁽¹⁶⁾. فصّح الاقتصادي الأمريكي والفائز بجائزة نوبل جاري بيكر (Gary Becker): "أفضل سياسة قطاع التصنيع هي لا سياسة لقطاع التصنيع!"، كما قال جون وليمسون (John Williamson) مؤلف الإجماع الواشنطنوي "قليل مما يظهر في تاريخ سياسة قطاع التصنيع يدل على أن الدولة تجيد في التنبؤ بالقطاعات الواعدة". ووزير المالية الأمريكي الأسبق الذي كان عميداً لجامعة هارفارد، لاري سمرز (Larry Summers)، صرّح أن الحكومات "تُعد مستثمراً جريئاً فاشلاً". وحتى مجلة الإيكونوميست الشهيرة نشرت عدداً حمل غلافه العنوان: "إن أداء الحكومة في التنبؤ بالقطاعات الواعدة ضعيف للغاية".

وانتشرت هذه السياسات في دول شرق أوروبا، تمهيداً لانضمامها للاتحاد الأوروبي، كما عمل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (المؤسستان الموجودتان في العاصمة الأمريكية واشنطن وهما سبب التسمية "الإجماع الواشنطنوي") على تصدير هذه الحزمة من السياسات عن طريق الدعم الفني والمالي الذي تقدمه هاتان المؤسستان للدول النامية. واستمرت هيمنة المدرسة الواشنطنوية في دوائر صنع القرار لمدة 20 سنة تقريباً، إلى أن اندلعت الأزمة العالمية المالية في عام 2008م، التي أسفرت عن تغيير جديد في الفكر حول سياسة قطاع التصنيع⁽¹⁷⁾.

- سياسة مالية رشيدة حيث تتفادى الحكومة عجزاً كبيراً في الميزانية العامة.
- خفض الدعم المباشر للسلع الأساسية واستبداله بالاستثمار في البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية.
- إصلاح نظام الضرائب من خلال توسيع القاعدة الضريبية وخفض معدل ضريبة الهامش.
- تحرير أسعار الفائدة.
- تحرير التجارة الدولية، الذي يتمثل في إزالة الحمايات كالتعريف وحصص الواردات.
- تحرير البيئة الاستثمارية بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- خصخصة الشركات الحكومية.
- تحرير الأسواق المحلية من خلال رفع الضوابط وإلغاء التشريعات التجارية.
- حماية حقوق الملكية عن طريق محاكم مستقلة.
- وتجدر الإشارة إلى أنه حسب الإجماع الواشنطنوي، لا يوجد دور لسياسة قطاع التصنيع، كما يتوجب على الحكومة ألا تتدخل أو تقود القطاع، على عكس التوجه الموصي به خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فبدلاً من ذلك، ينبغي على الحكومة التي تسعى لتنمية اقتصادها أن تستثمر في البنية التحتية ورأس المال البشري، وأن تحرر البيئة التجارية والاستثمارية، وأن تؤمن بقدرة القطاع الخاص على قيادة العملية التنموية، وذلك لأن القطاع الخاص هو أدرى من صناع القرار عن طبيعة الاستثمارات المثلى.
- وانعكس هذا المنظور في بعض المقولات لدى أهم

16 Wade, Robert. "The role of industrial policy in developing countries." Rethinking development strategies after the financial crisis 1 (2015): 67-79.

17 Lopes, Carlos. "Economic growth and inequality: The new post-Washington consensus." RCCS Annual Review. A selection from the Portuguese journal Revista Crítica de Ciências Sociais 4 (2012).

وقبل تسليط الضوء على هذا التغير، تجدر الإشارة إلى الحالة الخاصة بالدول الخليجية من بينها مملكة البحرين، التي تولت مسؤولية إدارة سياستها التنموية في عقد السبعينيات. كانت جميع الدول الخليجية جزءاً من المعسكر الأمريكي الرأسمالي خلال الحرب الباردة لأسباب أمنية وسياسية، ولكن في الفترة 1970-1979م، لم تكتمل بعد عملية نهوض المدرسة الليبرالية الجديدة، فكان الاتحاد السوفيتي لا يزال قوياً للغاية، كما أن إخفاق سياسة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات لم تظهر بعد. لذا تبنت الدول الخليجية منهجاً تنموياً متوسطاً، يجمع بين تحرير الأسواق حسب الفكر الرأسمالي، وقيام الحكومة بدور قائد الاقتصاد من خلال بناء شركات حكومية كبيرة، وإجراء استثمارات كبيرة في مجالات متنوعة.

وفي حال مملكة البحرين، تمثلت هذه السياسة في تأسيس شركات كشركة الخليج للصناعات البتروكيماوية (جيبك) عام 1979م، وألومنيوم البحرين (ألبا) عام 1968م، والشركة الوطنية للغاز (بناغاز) عام 1979م. وأصبحت هذه الشركات من أهم وأنجح المشاريع التنموية لدى مملكة البحرين.

ولكن مع تراجع أسعار النفط خلال الفترة 1980-2000م، مرت جميع الدول الخليجية بظروف اقتصادية صعبة، من بينها مملكة البحرين التي تتسم بأصغر مقدار من الاحتياطات النفطية على الصعيد الخليجي. لذا بدأت مملكة البحرين البحث عن نموذج تنموي جديد، لا سيما في بداية عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه عام 1999م. وبالتحديد،

تبنت مملكة البحرين المنهج الواشنطنوني، وتمثل هذا القرار في إطلاق الرؤية الاقتصادية 2030 في عام 2008م، التي احتوت على عدد كبير من المحاور

الأساسية لدى الإجماع الواشنطنوني، إذ وجهت الرؤية على الأنشطة الآتية⁽¹⁸⁾:

- الجهود المتواصلة لتحسين الحوكمة والإدارة الداخلية للشركات المملوكة للدولة لتكون نماذج مثالية.
- توفير الحوافز لزيادة الإنتاجية في القطاع الخاص.
- فتح أسواق البحرين بشكل أوسع من أي وقت مضى لرفع مستوى الابتكار في العمليات الإنتاجية للشركات البحرينية، واتباعها للمعايير الأفضل المتعارف عليها.
- الاستثمار في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية كأحد المحفزات الأساسية لنقل معارف الابتكار في العمليات الإنتاجية والإدارية للشركات البحرينية.
- تشجيع الاستثمار في قطاعات اقتصادية إضافة إلى القطاع المالي لتنويع مصادر النمو الاقتصادي غير النفط كالقطاع السياحي وخدمات الأعمال والصناعة والقطاع اللوجستي لما تمتلكه البحرين من فرص ومزايا تمكنها من تطوير النمو في هذه القطاعات.
- عناية الحكومة باختيار الخدمات التي يتم التعاقد مع مصادر خارجية على تقديمها، والسعي الحثيث إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص.
- وضع أنظمة وآليات تمتاز بالكفاءة والفعالية قبل الشروع بالخصخصة، والإشراف الدقيق بعد الخصخصة.

18 Naumann, C., O. Al-Ubaydli, G. Abdulla, and A. AlAbassi. "Bahrain Human Development Report." Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies (Derasat) (2018).

على القيادة الحكومية في قطاع التصنيع وغيره أصبح غير قابل للاستدامة، وأنه ينبغي الانتقال إلى اقتصاد يستوفي معايير الإجماع الواشنتوني. وخلال هذه الفترة، ضمن هذا الإطار، كانت ربما أفضل قصة نجاح لمملكة البحرين هي تحرير قطاع الاتصالات والخصخصة الجزئية للشركة الوطنية للاتصالات بتلكو، الذي أسفر عن ارتفاع كبير في أداء القطاع وفي جودة الخدمات، وتسبب في قيام الدول الخليجية الأخرى بخطوات مماثلة⁽¹⁹⁾.

ولكن في السنة ذاتها التي أطلقت فيها مملكة البحرين رؤيتها الاقتصادية الجديدة، بدأ التيار الفكري ينعكس مرة أخرى لعدد من الأسباب. وكان أهم سبب هو اندلاع الأزمة العالمية المالية في عام 2008م، التي أشارت إلى وجود حاجة ملحة للتدخل الحكومي في القطاع المالي، لأن هذا القطاع غير قادر على الرقابة الذاتية وفق مبادئ الإجماع الواشنتوني. ونظراً لأهمية القطاع المالي لجميع القطاعات الأخرى، وانتقال الأزمة من القطاع المالي إلى جميع أنحاء الاقتصاد، ومرور الاقتصاد العالمي بأعمق كساد منذ الكساد الكبير الذي حصل في بداية القرن العشرين، بدأ الخبراء وصناع القرار أن يشكوا في صواب الفكر الليبرالي الكلاسيكي الجديد، والنظر في بدائل قائمة على دور أكبر للحكومة المركزية في إدارة الاقتصاد، تشمل دوراً قيادياً يتجاوز دور الإشراف والدعم الذي رسخ خلال العشرين سنة بعد نهاية الحرب الباردة⁽²⁰⁾.

- إيجاد مناخ محفز للريادة والابتكار.
- تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للحصول على رأس المال.
- وضع الأسس التي تستطيع البحرين من خلالها الاستفادة من الاقتصاد المعرفي العالمي، وتطوير الابتكارات.
- خفض الإنفاق الحكومي غير الفعال.
- تسريع مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات البنية التحتية.
- رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية في القطاع العام.
- تعزيز حوكمة نظام الخدمة المدنية.
- المراجعة الشاملة للعمليات والهيكلية التنظيمية لتحسينها وزيادة الشفافية.
- وضع نظام إدارة أداء يحدد أهدافاً واضحة، ويتيح قياس النتائج، وربطها بمكافآت الموظفين والمؤسسات.
- تطوير النظام القضائي لضمان عدالة وسرعة تسوية المنازعات.

وتدل هذه الأنشطة بوضوح على تغير جذري في مفهوم سياسة قطاع التصنيع لدى مملكة البحرين. فكانت الحكومة ترى نفسها قائد القطاع والمستثمر الرئيس في الفترة 1970-1990م، بينما في الفترة ما بعد عام 2000م، ارتأت حكومة مملكة البحرين أن دورها هو توفير البيئة التنافسية اللازمة والإشراف على قطاع التصنيع، وترك تفاصيل القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص لأنه أدري، وفق مبادئ الليبرالية الكلاسيكية.

وجرى تغير مماثل في جميع الدول الخليجية في الفترة نفسها، لا سيما بعد انهيار أسعار النفط في الفترة ما بعد عام 2014م، عندما أدركت الحكومات الخليجية أن نموذجها الاقتصادي السابق المبني

19 Al Khalifa, Hussam Essa. "The privatisation and liberalisation of telecommunications in Bahrain." PhD diss., Sheffield Hallam University (United Kingdom), 2009.

20 Wade, Robert. "The role of industrial policy in developing countries." Rethinking development strategies after the financial crisis 1 (2015): 67-79.

عالقة بين حالة تنمية بدائية وحالة متقدمة، على الرغم من التزامها بمبادئ الإجماع الواشنطنوي لمدة مطوّلة. فتجد هذه الدول نفسها غير قادرة على التنافس مع الاقتصادات المتقدمة بسبب الفجوة التكنولوجية، وغير قادرة على التنافس مع الدول النامية التي تتمتع بأجور متدنية للعمالة. فبدأ الخبراء البحث عن نماذج اقتصادية بديلة، مبنية على تجارب التحول الصناعي الناجحة لدى دول ككوريا الجنوبية وتايوان.

وبشكل مواز لما ذكر أعلاه، لعبت المعجزة التنموية الصينية دوراً مهماً في تحفيز صناع القرار وعلماء الاقتصاد في النظر في نماذج بديلة، ولإعادة دراسة الخبرات اليابانية والكورية. فعلى الرغم من وجود دور مهم لسياسات التحرير واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطور الاقتصاد الصيني، فإنه لا يزال اقتصاداً يعتمد على قيادة الحكومة المركزية، على عكس أسس الإجماع الواشنطنوي. وتُعد الدول الخليجية من بين الجهات التي اهتمت اهتماماً كبيراً بنجاح الصين، وتود الاستفادة من هذه التجربة الفريدة.

وخلاصة ما سبق مرّ علم رسم سياسة قطاع الصناعة بمراحل عدة منذ بداية الثورة الصناعية، وكان أحد أهم أسباب هذه التغيرات هو حالات النجاح والإخفاق التي شهدتها الدول النامية على مدى آخر 250 سنة. وفيما يخص مملكة البحرين، التي أصبحت تدير سياستها الاقتصادية في عقد السبعينيات، مرت سياسة قطاع الصناعة بمرحلتين: الأولى كانت مرحلة المركزية والقيادة الحكومية، التي انتهت عام 2000م؛ والثانية التي بدأت عام 2000م واستمرت حتى جائحة كوفيد-19، التي كانت مبنية على مفهوم قيادة القطاع الخاص ودور محدود للحكومة المركزية،

ولم تكن الأزمة العالمية المالية السبب الوحيد لهذا التغير في النظرة نحو سياسة قطاع الصناعة، إذ كانت هناك ثلاثة عوامل إضافية. أولها: اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتدخل في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ، وتلعب دوراً قيادياً، على الرغم من تصديرها للإجماع الواشنطنوي. فكانت تموّل البحوث العلمية في المجالات الواعدة كالذكاء الاصطناعي والأتمتة عن طريق مؤسسات الدولة، منها المعهد الوطني للصحة ووكالة مشاريع البحوث المتقدمة الدفاعية ووكالة الاستخبارات المركزية، كما كانت تنسق بين شركات تتنافس بين بعضها البعض، وأصحاب رأس المال، والجامعات والمختبرات العامة الخاصة. وقامت الحكومة الأمريكية بهذه الخطوات بشكل غير مرئي لأن التنسيق لم يأت تحت مظلة وزارة أو لجنة عليا معينة، كما أن قادة المشاريع تعمّدوا في العمل بشكل سري خوفاً من انتقادات الساسة المحافظين وحزبهم السياسي، الذي كان ينتمي للمدرسة الليبرالية الكلاسيكية وبالتالي يرفض دوراً للحكومة المركزية في تنمية الاقتصاد، وثانيهما: أنجزت بحوث جديدة في مجال الاقتصاد أثبتت إن على الرغم من إخفاق سياسة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات في دول أمريكا اللاتينية، فقد تمكنت تلك الدول من التقارب نسبياً من الدول الثرية في فترة تبني هذه السياسة من ناحية مستوى المعيشة؛ بينما في فترة التخلي عن هذه السياسة والانضمام إلى معسكر الإجماع الواشنطنوي، ازداد الفرق في مستوى المعيشة بين الدول النامية والدول المتقدمة اقتصادياً. ودفع هذا الاكتشاف علماء الاقتصاد نحو إعادة النظر في مفهوم سياسة قطاع الصناعة، وثالثها: ظهرت مجموعة من دول متوسطة الدخل، منها دول في أمريكا اللاتينية،

التي يحصدونها أولئك المستثمرون، وبالتالي تنقص استثماراتهم في تلك القطاعات مقارنة بالمستوى الذي يخدم المصلحة العامة.

فعلى سبيل المثال، الإنترنت هي تكنولوجيا ذات منفعة كبيرة للاقتصاد، ولكن أغلبية الفوائد لا تعود لصاحب الاستثمار. لذا لم يكن الإنترنت مشروعاً خاصاً، واضطرت الحكومة الأمريكية أن تموّل المشروع، علماً بأن أغلبية الفوائد سيحصدها المواطنون الأمريكيون.

وبالإضافة إلى ذلك، يخفق القطاع الخاص أحياناً بسبب نقص في التنسيق بين المستثمرين. فبعض القطاعات الواعدة تحتاج عدداً كبيراً من المستثمرين والشركات المستقلة لكي تكون مربحة، لأنها تحتاج حجماً عالياً من الإنتاج على سبيل المثال. حيث يصعب على القطاع الخاص التنسيق بين جميع الأطراف التي ينبغي عليها المساهمة بسبب عددها وتعقيدات التنسيق؛ بينما يمكن للحكومة أن تقوم بالتنسيق اللازم بسهولة نسبية، وذلك لأنها تمتلك شريحة أوسع من الأدوات، من بينها التشريعات والضرائب والدعم وغيرها.

ويمكن استعراض هذا المفهوم عن طريق مقارنة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمكسيك في الفترة 2000-2015م. في تلك السنوات، كانت الإمارات العربية المتحدة تتميز بتطبيق وافي للإجماع الواشنطوني، يتمثل في كفاءة عالية في الخدمات الحكومية، وفساد متدني، وبيئة استثمارية جاذبة، وبنية تحتية ممتازة، وغيرها من إنجازات؛ على عكس المكسيك، التي كانت مستوياتها في تلك المعايير متوسطة وأحياناً متدنية. ولكن على الرغم من ذلك، تمكنت المكسيك من تنمية اقتصادها بشكل أفضل، وحققت معدلات ابتكار أعلى،

تأثراً بالإجماع الواشنطوني الذي تجسد بعد نهاية الحرب الباردة. ولكن بعد الأزمة العالمية المالية في عام 2008م، ونظراً لإخفاق عدد من التجارب التي مرت بها دول الدخل المتوسط خلال آخر 30 عاماً، بدأت جميع دول العالم النظر في نموذج اقتصادي جديد مشتق من السياسات التنموية لدى كوريا الجنوبية وتايوان واليابان خلال القرن العشرين. وشكّل هذه التطور نقطة انطلاق استراتيجية قطاع الصناعة الجديدة لدى مملكة البحرين في عام 2021م.

ثانياً: خصائص الاستراتيجيات الصناعية الناجحة

قبل وصف وتحليل الاستراتيجية الجديدة لدى مملكة البحرين، ينبغي أولاً توضيح الدروس المستفادة التي توصل إليها علماء الاقتصاد حول السياسة المثلى لقطاع الصناعة، لا سيما في ظل التطورات البحثية التي جرت خلال العقد الأخير⁽²¹⁾.

النموذج الاقتصادي المتعلق بالإجماع الواشنطوني غير كافٍ لتحقيق مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي. فتساعد حزمة السياسات التحريرية على الحد من المشكلات التي تسببها الحكومات أحياناً، كالتضخم في الأسعار الاستهلاكية، والعجوزات الكبيرة في الميزانية العامة، والفساد، والعوائق البيروقراطية، وغيرها؛ ولكنها لا تسهم في معالجة نقاط ضعف القطاع الخاص. وبالتحديد، لا يدرك المستثمرون الخاصون أن الاستثمار في بعض القطاعات الاستراتيجية قد يفيد الاقتصاد خارج إطار الأرباح

21 Cherif, Reda, and Fuad Hasanov. The return of the policy that shall not be named: Principles of industrial policy. International Monetary Fund, 2019.

- المعدات الكهربائية (electrical equipment).
- الأجهزة والمعدات (machinery and equipment).
- الكيماويات (chemicals).
- الخدمات العلمية\الاحترافية\التقنية (scientific/professional/technical services).

وتجدر الإشارة إلى أنه على عكس الفكر السائد بعد الحرب العالمية الثانية، الذي كان يحث على التركيز على الصناعات بالأساس، في النسخة الحديثة لسياسة تنمية الاقتصاد، يوجد دور مهم للخدمات أيضاً، لأن الخدمات المتقدمة أصبحت تولد الابتكار والتطور التكنولوجي بشكل مماثل للمنتجات الصناعية التقليدية.

عند تحديد السلع والخدمات التي سيتم التركيز عليها، ينبغي على الحكومة أن تكون جريئة ورائدة إلى حد ما، وألا تقيد بالسلع التي يتميز الاقتصاد بأفضلية نسبية فيها حالياً. فعلى سبيل المثال، في بداية فترة تنمية الاقتصاد الكوري، كان الاقتصاد قائم على الصادرات الزراعية بالأساس، والتصنيع البدائي. فلوصممت الحكومة على تنمية القطاعات التي كان الاقتصاد يتميز بأفضلية فيها، لآستبعدت الحكومية قطاعات متقدمة كتصنيع السفن والسيارات. ولكن كانت الحكومة طموحة وكانت نظرتها استراتيجية، فاختارت هذين القطاعين، ومع الزمن والاستثمار الصائب، أصبحت كوريا من الدول القائدة في تصنيع السفن والسيارات.

ينبغي تخصيص موارد محدودة للخدمات التي تجلب مكاسب سريعة (quick wins) ولكنها لا تقدم فرصاً للنمو المستدام في الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، تشكل تنمية قطاع السياحة سياسة

وذلك بسبب تدخل الحكومة في بعض القطاعات الاستراتيجية لمعالجة الثغرات لدى المستثمرين الخاصين. وتسببت هذه الظاهرة في إعادة نظر حكومة الإمارات في سياستها لقطاع الصناعة، سعياً للاستفادة من خبرات دول كالمكسيك.

إنتاج السلع والخدمات المتقدمة، التي لها الخصائص الآتية:

- السلعة\الخدمة قابلة لارتفاعات عالية في الإنتاجية.
- التطور في السلعة\الخدمة يؤثر إيجاباً على قطاعات أخرى، لا سيما السلع\الخدمات القابلة للتجارة (tradable).
- الخدمة\السلعة لها ارتباطات عمودية أمامية متعددة (forward linkages) ومدخلات متوسطة متعددة (intermediate inputs) لخلق ارتباطات عمودية خلفية (backward linkages) في سلسلة الإنتاج.
- فمعاً، تخلق هذه السلع مجالاً للعناقيد الصناعية (industrial clusters) ومكتسبات تراكمية (agglomeration effects)، فضلاً عن دوائر إيجابية في الإنتاجية (virtuous cycles in productivity).
- وبحث علماء الاقتصاد عن السلع والخدمات التي تتميز بهذه الخصائص، وتوصلوا إلى الأمثلة الآتية:
- المنتجات الحاسوبية\الإلكترونية\البصرية (computer/electronic/optical products).
- الأدوية (pharmaceuticals).
- معدات النقل باستثناء السيارات (transport equipment except motor vehicles).
- خدمات تقنية المعلومات (information technology services).
- السيارات (motor vehicles).

يستعرض القسم الثاني لهذه الورقة استراتيجية مملكة البحرين لقطاع الصناعة لعام 2022-2026، وتحلل مدى استيفائها بهذه القواعد العامة للسياسات الناجحة.

القسم الثاني: استراتيجية مملكة البحرين 2022-2026

أولاً: عناصر الاستراتيجية

أطلقت استراتيجية قطاع الصناعة لمملكة البحرين⁽²²⁾ في شهر ديسمبر لعام 2021م، مع الرؤية: "نحو صناعة متطورة ومستدامة ركيزتها مبادرات مبتكرة ومتقدمة". واشتملت الخطة على ثلاثة أهداف استراتيجية. أولاً: زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. ثانياً: زيادة صادرات القطاع الصناعي وطنية المنشأ. ثالثاً: خلق فرص العمل الواعدة للمواطنين في القطاع الصناعي. وتجدر الإشارة إلى أن أول هدفين هما طبيعيين لأية دولة نامية، ولكن الثالثة هو خاص بدولة كمملكة البحرين حيث يمثل الوافدون ما يزيد عن 75% من القوة العاملة. فبينما تسعى الخطط الاستراتيجية عادة لخلق فرص عمل، تحدد خطة البحرين أن المواطنين يشكلون الفئة المستهدفة لخلق فرص العمل.

وتحتوي استراتيجية قطاع الصناعة على أربع ركائز. أولاً: دعم تحوّل القطاع نحو الثورة الصناعية الرابعة، وهي الثورة القائمة على الذكاء الاصطناعي والأتمتة (الروبوتات) عبر استغلال الابتكارات

شائعة في الدول النامية لأنها عملية بسيطة لوجيستياً مقارنة بتطوير قطاع الصناعة، ولكن على المدى الطويل، لا يولد قطاع السياحة ابتكارات تخلق فرص عمل جديدة، أو ترفع مستوى المعيشة. بينما الخدمات الاحترافية كالمبرمجة والبحوث التقنية تقدم فرصاً كثيرة لتعزيز الإنتاجية بشكل مستدام، وبالتالي ينبغي التركيز عليها تحت مظلة التنمية الاقتصادية.

ينبغي دعم جهود الابتكار والتطور التكنولوجي لدى القطاع الخاص من خلال تمويل عام للبحث والتطوير والتشريعات المساندة، لأن الابتكار هو ما يفعل الفرص التي تقدمها السياسات الأربع أعلاه. فعلى سبيل المثال، سعت ماليزيا لاستنساخ تجربة كوريا الجنوبية الناجحة، ونجحت في أول مرحلة، ولكنها لم تستكمل العملية التنموية لأنها لم تستثمر في البحث والتطوير بشكل كافٍ. فبشكل عام، يبلغ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا حوالي 1%، بينما تخصص كوريا الجنوبية حوالي 3% للغرض نفسه، كما تقوم بذلك دول ناجحة اقتصادياً أخرى كسنغافورة وتايوان وإسرائيل.

وخلاصة ما سبق أنه خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، لا سيما بعد الأزمة العالمية المالية، توصل علماء الاقتصاد إلى قناعة مؤداها أنه في الدول النامية، ينبغي على الحكومة أن تتدخل في الاقتصاد بشكل أعمق وأوسع مما ينص عليه الإجماع الواشنتوني. وبالتحديد، ينبغي الاستثمار بذكاء في قطاعات استراتيجية، تم اختيارها بناءً على معايير دقيقة تأخذ في عين الاعتبار الآثار الخارجية الإيجابية على القطاعات الأخرى. كما ينبغي على الحكومة أن تدعم البحث والتطوير بكافة الوسائل المتاحة، من بينها التمويل الاستراتيجي.

22 صحيفة الأيام، «إنشاء 4 مناطق صناعية واستهداف 6 قطاعات». <https://www.alayam.com/alayam/first/940565/News.html>. 2021.

وذكرت الاستراتيجية خمسة محاور لتنظيم عمل حكومة مملكة البحرين. أولاً: تعزيز الصناعات الوطنية، الذي يؤكد عدم الاكتفاء باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والحرص على وضع آليات لتوطين المعرفة. ثانياً: تحسين تجربة المستثمرين، استكمالاً للجهود التي تم بذلها في الماضي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بوساطة مؤسسة متفرغة لهذه المهمة (مجلس التنمية الاقتصادية). ثالثاً: تحديث التشريعات والقوانين، لا سيما في ظل المناخ التجاري الدولي الجديد بعد جائحة كوفيد-19. رابعاً: الاستثمار في البنية التحتية، وهي خطوة تتماشى مع جميع النظريات العلمية حول دور الحكومة في التنمية الاقتصادية. خامساً: توجيه البحرينيين مهنيّاً، وذلك لتعزيز قدرة قطاع التعليم على تلبية احتياجات قطاع الصناعة، ولخفض الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية.

وقدمت الخطة الاستراتيجية لقطاع الصناعة المزيد من التفاصيل حول أهم محور، وهو تعزيز الصناعات الوطنية، من خلال تحديد المبادرات التي سيتم تنفيذها، وهي:

”تدشين برنامج للقيمة المضافة المحلية لزيادة قيمة مشتريات المصانع الكبرى من المصانع المحلية الصغيرة والمتوسطة، وتوفير برامج احتضان للمصانع الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الإبداع والابتكار وريادة الأعمال، علاوة على التوسع في حلول صادرات البحرين لتقديم عبر « صنع في البحرين » خدمات تسهم في زيادة كفاءة سلاسل الإمداد، إلى جانب تطوير علامة تعزيز المحتوى المحلي في المنتجات والكوادر الوطنية الملتحقة بالقطاع الصناعي، وإطلاق جائزة التفوق الصناعي لتعزيز التنافسية بين المصانع، ودعم التكامل في

الإلكترونية. ثانياً: تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون والحوكمة البيئية والاجتماعية، ففي عصر أهداف التنمية المستدامة، أصبحت الاعتبارات البيئية تلعب دوراً كبيراً في القرارات الاستثمارية. ثالثاً: تشجيع الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية ورقمنة التصنيع، الذي يمثل نشاطاً ازدادت أهميته بعد جائحة كوفيد-19، فالأوبئة تهدد أنماط التصنيع التقليدية التي تعتمد على التفاعل الجسدي بين العمالة في مصانع مركزية. رابعاً: زيادة كفاءة سلاسل الإمداد والتوريد عبر تكامل الصناعات الخليجية، الذي يعكس مرة أخرى ردة فعل للتحديات التي تفرضها الأوبئة، لا سيما تهديدات الأمن الغذائي.

وفيما يخص القطاعات الفرعية المستهدفة تحت مظلة الاستراتيجية، تم ذكر ستة قطاعات فرعية رئيسة، وهي كالآتي. أولاً: صناعات الألمنيوم التحويلية، ويمثل ذلك محاولة للبناء على القاعدة الصلبة الحالية، فيشكل قطاع الألمنيوم ثاني أهم مصدر للصادرات الصناعية لمملكة البحرين (خلف النفط الخام). ثانياً: الطاقة المتجددة، تنفيذاً للركيزة الثانية. ثالثاً: الصناعات الغذائية والدوائية، ويمثل ذلك جزئياً إجراء احترازي في حال تفشي أوبئة دولية مستقبلية. رابعاً: الصناعات البتروكيماوية، وهي قطاع كوّنت فيه مملكة البحرين خبرة ممتدة. خامساً: الهيدروجين الأخضر والأزرق، وهو قطاع جديد للبحرين كما أنه يقع ضمن فئة الأنشطة الصديقة للبيئة. سادساً: الإلكترونيات الدقيقة، وهي قطاع آخر تماماً جديد لمملكة البحرين. ولدعم عملية التحوّل للثورة الصناعية الرابعة، ذكرت استراتيجية مملكة البحرين لقطاع الصناعة أنه سيتم تأسيس مركز للابتكار الصناعي.

وعند إطلاق الخطة الاستراتيجية لقطاع الصناعة، أشارت حكومة مملكة البحرين إلى أن يشكل مواز لهذه الخطة، تعمل الدول الخليجية - تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية - معاً على عقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من الهند، وباكستان، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، والصين، والمملكة المتحدة. وفي حال نجاح أي من هذه المفاوضات القائمة، سيزداد حجم السوق المفتوح أمام المنتجين البحرينيين، وبالتالي ستتوفر لهم فرص أكثر وأفضل.

ثانياً: إيجابيات الاستراتيجية

عند وصف خصائص الاستراتيجية الصناعية الناجحة أعلاه، كانت أول نقطة هي أن النموذج الاقتصادي المتعلق بالإجماع الواشنطنوني غير كافٍ لتحقيق مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي. وتوصل علماء الاقتصاد إلى هذا الاستنتاج مؤخراً، ففي وقت إطلاق الرؤية الاقتصادية 2030 لدى مملكة البحرين في بداية الألفية الجديدة، كان الفكر السائد يوصي بسياسات الإجماع الواشنطنوني حصرياً، ويحذر ضد قيام الحكومة بدور قيادي في قطاع الصناعة.

فبناءً على هذا المعيار، تعكس الاستراتيجية الجديدة 2022-2026 م وعياً بهذا التغير في الفكر السائد في علم الاقتصاد، لأنها توجّه بتولي الحكومة البحرينية لدور ملحوظ في تنمية الاقتصاد، وبعدم الاكتفاء بتوفير بيئة محررة اقتصادياً وجاذبة للاستثمار، وترك مسؤولية التنمية للقطاع الخاص.

ويتمشى هذا التطور أيضاً مع تاريخ مملكة البحرين في الريادة في مجال صنع القرار الاقتصادي. فعندما

الصناعات عبر دراسة الفجوات التصنيعية محلياً وإقليمياً وعالمياً

وبالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على تفاصيل كيف سيتم توجيه البحرينيين مهنيًا، من خلال البيان الآتي:

“العمل مع الجهات التعليمية والتدريبية لتوفير برامج صناعية تخصصية، كورش العمل أو محاضرات وغيرها، وإطلاق برامج لتنمية مهارات البحرينيين عبر برامج احترافية عالمية في القطاع الصناعي، وتدشين برامج تحفيزية لتوظيف البحرينيين في القطاع الصناعي، وتشجيع المصانع على توفير فرص تدريبية لخريجي التعليم الفني والمهني، ومراجعة إجراءات تراخيص المعاهد التدريبية الصناعية”.

وفي الختام، حددت الاستراتيجية ثلاثة مشاريع استثمارية، وأربعة مشاريع لتطوير البنية التحتية. ففيما يخص المجموعة الأولى، وهي المشاريع الاستثمارية، سيتم تخصيص مبلغ يتجاوز 90 مليون د.ب. لكل من المنطقة التجارية الأمريكية، ومنطقة فشت العظم، ومنطقة الصناعات التحويلية في قطاع الألمنيوم. وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين قد عقدت اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004م، وهي وسلطنة عمان هما الدولتان الخليجيتان الوحيدتان التان حققتا ذلك.

وفيما يخص المجموعة الثانية، وهي مشاريع تطوير البنية التحتية، سيتم تخصيص ما يزيد عن 35 مليون دينار بحريني لتطوير كل من شرق مدينة سلمان الصناعية، ومرافق الصرف الصحي بمدينة سلمان الصناعية، وجنوب الحد الصناعية (المرحلة 2)، وشبكات الطرق في المناطق الصناعية.

دوراً، أهمها الاعتبارات البيئية المتمثلة في قطاع الهيدروجين وقطاع الطاقة المتجددة. فتساعد هذه الخيارات مملكة البحرين على التزاماتها الدولية حول التنمية المستدامة، كما أنها تحد من المخاطر التي تواجهها حالياً السلع ذات بصمة كربونية عالية كالمعادن والبتروكيماويات. فيسير الاتحاد الأوروبي حالياً نحو فرض ضرائب كربونية على الواردات⁽²³⁾، وبالتالي ينبغي على مملكة البحرين أن تستمر في انتقال اقتصادها إلى نمط أكثر صداقة للبيئة، وتسهم استراتيجيتها الصناعية 2022-2026م في ذلك.

وعلاوة على الاعتبارات البيئية، هناك اعتبارات سياسية ودبلوماسية لعبت دوراً في استهداف الهيدروجين، فتقود المملكة العربية السعودية هذا القطاع عالمياً عن طريق استثماراتها في الحجاز⁽²⁴⁾، وولدت هذه الاستثمارات فرصاً للدول المجاورة الحليفة - منها مملكة البحرين - أن تستثمر مع المملكة العربية السعودية لأجل تحقيق عوائد مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أنه يوجد دور لاعتبارات الأمن الغذائي والصحي في قرار التركيز على قطاع الصناعات الغذائية والدوائية.

وكانت ثالث نقطة توصي بها أحدث البحوث الاقتصادية هي أنه ينبغي على الحكومة أن تبنى على القطاعات التي تتميز بأفضلية نسبية فيها، ولكنه يجب أيضاً أن تكون جريئة ورائدة إلى حد

حررت حكومة البحرين قطاع الاتصالات في عام 2003م سعياً للاستفادة من خبرة المملكة المتحدة في خصخصة شركاتها الوطنية، مثلت تلك السياسة تجربة جريئة ومعاكسة للفكر السائد في منطقة الخليج العربي. والآن مع التغيرات في الضغوطات الاقتصادية في مملكة البحرين، أصبح الوقت مناسباً لتحديث سياسة قطاع الصناعة استناداً إلى أحدث البحوث العلمية في هذا الإطار.

وكانت ثاني نقطة هي التركيز على السلع والخدمات المتقدمة عند تحديد القطاعات الفرعية التي سيتم الاستثمار فيها، وهي السلع والخدمات التي تتميز بارتباطات عمودية خلفية وأمامية، والتي تتسم بقابلية عالية للتطوير التكنولوجي ولتعزيز الإنتاجية. ومن بين القطاعات الستة التي ذكرتها استراتيجية قطاع الصناعة الجديدة لدى مملكة البحرين، وهي صناعات الألمنيوم التحويلية، والطاقة المتجددة، والصناعات الغذائية والدوائية، والصناعات البتروكيماوية، والهيدروجين الأخضر والأزرق، والإلكترونيات الدقيقة، تقع جميع هذه السلع ضمن قائمة السلع المتقدمة المذكورة أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القرارات التفصيلية تمثل تغييراً نوعياً في أسلوب عمل الحكومة. ففي الماضي، كانت حكومة مملكة البحرين تسعى لتنمية قطاع الصناعة بشكل عام، دون تحديد قطاعات فرعية معينة، وذلك لأن السياسة السابقة كانت مبنية على الإجماع الواشنطنوني، الذي يحث الحكومات على تمكين القطاع الخاص من تحديد القطاعات التي سيتم الاستثمار فيها.

وبالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية التي دفعت حكومة مملكة البحرين لاختيار هذه القطاعات الستة، هناك اعتبارات غير اقتصادية لعبت

23 Plumer, Brad. "Europe Is Proposing a Border Carbon Tax. What Is It and How Will It Work." The New York Times (2021).

24 Van de Graaf, Thijs, Indra Overland, Daniel Scholten, and Kirsten Westphal. "The new oil? The geopolitics and international governance of hydrogen." Energy Research & Social Science 70 (2020): 101667.

وأحد أسباب الاستفادة المحدودة إلى الآن لهذه الاتفاقية هو إيمان الحكومة البحرينية بالإجماع الواشنتوني، فقد تصورت الحكومة أنه من الأفضل الانتظار للقطاع الخاص لتحديد الفرص الأعلى قيمة للاستثمار فيها، ولكن مع التطور في علم الاقتصاد، أعادت الحكومة النظر في ذلك، وأدركت أنه ينبغي عليها لعب دور أكبر في البحث في الآفاق التجارية وتوجيه القطاع الخاص بشكل استراتيجي.

وأحد أسباب كفاءة هذه الأفضلية عند مملكة البحرين هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعقد اتفاقية تجارة حرة إلا مع عدد محدود من الدول عالمياً، وفي الفترة المقبلة، أصبح احتمال عقد الولايات المتحدة للمزيد من هذه الاتفاقيات ضئيلاً للغاية. فمُنذ عام 2008م، تحوّلت الولايات المتحدة من دولة داعمة للتجارة الحرة دولياً، إلى دولة لا تؤمن بالتجارة الحرة، وأحياناً تستخدم السياسات الحمائية التجارية كسلاح في صراعاتها الدولية، كما حصل في الحرب التجارية الأمريكية الصينية التي بدأت الرئيس الأسبق دونالد ترامب وتستمر خلال حكم الرئيس الحالي جو بايدن⁽²⁶⁾.

ونظراً لهذه التطورات في نظرة الولايات المتحدة نحو التجارة الحرة، يمكن لمملكة البحرين أن تستغل اتفاقيتها لاستقطاب رؤوس الأموال الخليجية غير العمانية، لا سيما الاستثمارات الإماراتية والسعودية. فعلى الرغم من أن هذين الاقتصاديين هما كيران، فإنهما لا يزالان صغيرين مقارنة بالاقتصاد الأمريكي. ويعمل صناع القرار الإماراتيون والسعوديون على تعزيز وتنويع صادراتهم السلعية في جميع أنحاء العالم، وبالتالي يمكن لهم الوصول إلى

ما، وألا تتقيد بتلك القطاعات حصرياً. وفي هذا الإطار، يتضح أن استراتيجية قطاع الصناعة لدى مملكة البحرين تسعى للموازنة بين الأفضلية النسبية الحالية لدى مملكة البحرين وقطاعات جديدة واعدة تسعى البحرين لبناء أفضلية نسبية فيها. فيُعد كل من قطاع الصناعات التحويلية في الألمنيوم والبتر وكيمياويات أهم قطاعين صناعيين لمملكة البحرين حالياً، حيث تراكمت للمملكة خبرة عالمية. بينما تمثل قطاعات كالإلكترونيات الدقيقة والطاقة المتجددة تجارباً رائدة للبحرين، تم اختيارها بناءً على وعي عن المعايير المذكورة أعلاه المتعلقة بالسلع المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى قرار بناء منطقة تجارة حرة، الذي يمثل محاولة للاستفادة من أفضلية نسبية لدى مملكة البحرين لم يتم استغلالها بشكل كامل بعد، وهي القدرة على اختراق الأسواق الأمريكية دون مواجهة حواجز أو حمايات تجارية. ففي الاقتصادات محدودة الحجم كالإقتصاد البحريني، يُعد عادة أحد أكبر التحديات هو صعوبة استغلال اقتصاديات الحجم في الإنتاج. ففي الأسواق العالمية، تتميز الشركات الأمريكية والصينية بأفضلية في كفاءة الإنتاج مقارنة بالشركات لدى الاقتصادات الصغيرة بسبب حجم السوق المتوفر لها محلياً. ولكن اتفاقيات التجارة الحرة تشكل حلاً جزئياً للشركات النابعة من الاقتصادات الصغيرة من خلال زيادة حجم السوق المتوفر لها، وينطبق هذا المبدأ على الاقتصاد البحريني واتفاقياته مع الاقتصاد الأمريكي، الذي يُعد أكبر اقتصاد في العالم⁽²⁵⁾.

26 Bown, Chad P. "US-China trade war: The guns of August." Trade and investment policy watch 20 (2019).

25 Khatoon, Syeeda. "Impact OF US FTAs on the Economies of Israel, Jordan and Bahrain." International Journal of Business Insights & Transformation 3, no. 2 (2010).

وكانت خامس وآخر نقطة توصي بها أحدث البحوث الاقتصادية هي أنه ينبغي دعم جهود الابتكار والتطور التكنولوجي لدى القطاع الخاص عن طريق تمويل عام للبحث والتطوير والتشريعات المساندة. وفي هذا الإطار، ذكرت الاستراتيجية أنه سيتم تأسيس مركز للابتكار الصناعي لتشجيع الابتكار، وهي خطوة إيجابية ستعزز قدرة القطاع الخاص على تطوير التكنولوجيات الجديدة التي ترفع الإنتاجية وتدعم التنافسية.

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات الخمسة، تجدر الإشارة إلى أنه في ظل جائحة كوفيد-19، والتوترات الناشئة على الصعيد الجيوسياسي، ازدادت أهمية أمن الإمدادات، لا سيما في القطاعين الغذائي والصحي. فأصبح تعزيز الأمن الغذائي والصحي من أولويات الاقتصادات المتقدمة، فعلى سبيل المثال وجّه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بإعادة توطین تصنيع معدات الحماية الشخصية الطبية التي أصبحت فرنسا تعتمد على الواردات الصينية لها⁽²⁸⁾. وتعكس استراتيجية قطاع الصناعة البحرينية اهتماماً بمثل هذه الاعتبارات، من خلال القطاعات المستهدفة، وأيضاً من خلال التركيز على توطین المهارات ونقل المعرفة إلى سوق العمل المحلية.

وفي الختام، مع تطور الاقتصاد العالمي، والتقدم العلمي في مجال الاقتصاد، وردت نظريات جديدة حول سياسة قطاع الصناعة المثلى، تسعى لسد بعض الثغرات المتعلقة بالإجماع الواشنتوني. وفي حالة مملكة البحرين، رُسمت استراتيجيتها الجديدة

الأسواق الأمريكية دون مواجهة قيود أو حمايات عن طريق الاستثمار في منطقة التجارة الحرة البحرينية الأمريكية الجديدة التي أعلنت عنها حكومة مملكة البحرين. وفي هذا الإطار، تلعب السوق المشتركة الخليجية دوراً إيجابياً للغاية، والجهود الناجحة التي بذلتها حكومة البحرين في الماضي لجذب الاستثمارات الخليجية⁽²⁷⁾. وسياسهم ذلك في نقل المعرفة من الشركات الإماراتي والسعودية الجديدة إلى مملكة البحرين، لكي تستفيد جميع الأطراف.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أفضلية اتفاقية التجارة الحرة لم تكن متاحة لدول كاليابان وتايوان وكوريا الجنوبية عندما نفذت تلك الدول سياساتها الصناعية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يمنع هذا العائق تلك الدول من تنمية قطاعها الصناعي، ولكنها كانت ستتمو بشكل أسرع لو فتحت لها الأسواق الأمريكية دون قيود أو حمايات تجارية. وبالتالي تمثل الفرصة المتاحة لمملكة البحرين حالياً فرصة ذهبية، ينبغي النظر في أفضل سبل لاغتنامها.

وكانت رابع نقطة توصي بها أحدث البحوث الاقتصادية هي أنه ينبغي تخصيص موارد محدودة للخدمات التي تجلب مكتسبات سريعة ولكنها لا تقدم فرصاً للنمو المستدام في الإنتاجية. وبناءً على التفاصيل المعلن عنها في استراتيجية قطاع الصناعة، لقد استوفت مملكة البحرين هذا المعيار، لأن جميع القطاعات المستهدفة تقدم فرصاً للنمو المستدام في الإنتاجية، إذ شكل ذلك معياراً محورياً عند تحديد قائمة القطاعات.

28 Park, Cyn-Young, Kijin Kim, and Susann Roth. Global shortage of personal protective equipment amid COVID-19: supply chains, bottlenecks, and policy implications. No. 130. Asian Development Bank, 2020.

27 Alsmadi, Ayman Abdalmajeed, and Mohammad Salem Oudat. "The effect of foreign direct investment on financial development: Empirical evidence from Bahrain." *Ekonomski pregled* 70, no. 1 (2019): 22-40.

والبيئة التجارية بشكل عام، وترك الابتكار للقطاع الخاص، وفق مبادئ الإجماع الواشنطوني. ولكن أحدث البحوث العلمية في مجال الاقتصاد أكدت أن هذا إجراء غير كافٍ، وأنه ينبغي على الحكومة أن تلعب دوراً قيادياً في هذا الإطار.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات التي تم اختيارها في الاستراتيجية، وخطة تأسيس مركز للابتكار، يشكلان معاً دليلاً واضحاً عن وعي الحكومة حول هذا الموضوع، إلا أنه ينبغي ترسيخ المفهوم وضمان استيعاب القطاع الخاص لأهميته من خلال إدراج تعزيز الإنتاجية ضمن قائمة المؤشرات.

ينبغي توضيح آليات التنسيق اللازمة لتحقيق استراتيجية قطاع التصنيع لدى مملكة البحرين. فحسب تفاصيل الخطة المذكورة في البيانات الرسمية لدى حكومة مملكة البحرين، التي صدرت من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ستطلب عملية تحقيق الخطة التنسيق بين هذه الوزارة وعدد من مؤسسات حكومية أخرى، منها:

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني لضمان التمويل اللازم للمشاريع الكبرى.
- وزارة التربية والتعليم لضمان تنمية المهارات الوطنية بالشكل اللازم.
- صندوق العمل "تمكين" لضمان الدعم للمؤسسات الناشئة.
- مجلس التعليم العالي لضمان خلق بيئة الابتكار العلمي الحيوية اللازمة.
- وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني لضمان الدعم المالي والتشريعي اللازم في القطاع الزراعي.
- وزارة الصحة لضمان تعزيز الأمن الصحي بشكل يتجاوب مع احتياجات القطاع الصحي.

بطريقة تعكس وعياً عن هذه التطورات الفكرية، ومرونة في صنع القرار، ورغبة في الاستجابة للتحديات التي اتضحت خلال جائحة كوفيد-19.

ثالثاً: الفرص لتحسين الاستراتيجية

على الرغم من إيجابيات استراتيجية مملكة البحرين لقطاع الصناعة، توجد أيضاً بعض الفرص لتعزيز كفاءة الاستراتيجية ينبغي النظر فيها. وستسلط هذه الورقة على خمسة فرص معينة.

ينبغي استهداف النمو المستدام في الإنتاجية بشكل واضح وعلني. فحسب البيانات الرسمية التي صدرت من حكومة مملكة البحرين، ستكون هناك ثلاث مؤشرات رئيسة للنجاح، وهي: نسبة البحرية من إجمالي الأيدي العاملة في القطاع الصناعي؛ ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛ ومساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الوطنية⁽²⁹⁾. وتشمل هذه المؤشرات ضمناً هدف تعزيز الإنتاجية، لا سيما الهدف الثالث المتعلق بالصادرات التي من الصعب تحقيقه دون تحقيق ارتفاعات ملحوظة في الإنتاجية.

ولكنه من أجل توجيه القطاع الخاص بشكل صحيح، ينبغي توضيح هذا الهدف للقطاع الخاص، وعدم الاعتماد على مؤشرات غير مباشرة حوله. فواجه الاقتصاد البحريني في الماضي صعوبة ملحوظة في تنمية الإنتاجية بشكل مستدام⁽³⁰⁾، وذلك بسبب اكتفاء الحكومة بدعم البنية التحتية

29 صحيفة الأيام. «إنشاء 4 مناطق صناعية واستهداف 6 قطاعات». <https://www.alayam.com/alayam/first/940565/News.html>. 2021.

30 Omar, Al-Ubaydli. "Innovation in Bahrain: a critical analysis." *Восточная аналитика* 3 (2019): 135-148.

• مجلس التنمية الاقتصادية لضمان الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الدوليين وللترويج للاستراتيجية بشكل فعال.

وبشكل ذلك قائمة جزئية وغير كاملة إذ توجد مؤسسات حكومية أخرى ينبغي التنسيق معها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التنسيق بشكل رئيس مع القطاع الخاص، لا سيما غرفة تجارة وصناعة البحرين، لأن النظريات الجديدة حول الاستراتيجية المثلى هي قائمة على شراكة متينة بين القطاعين العام والخاص⁽³¹⁾.

وعند إطلاق الاستراتيجية الجديدة، عقدت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة مؤتمراً صحفياً مع صندوق العمل "تمكين" لتوضيح أطر التعاون بين هاتين الجهتين، أولاً في مجال دعم المؤسسات الناشئة، وثانياً في مجال توطيد المهارات وضمان تلبية قطاع التعليم والتدريب لاحتياجات القطاع الخاص. ولكن لم تحضر أي من الجهات المذكورة أعلاه، كما أنه لم تصدر بيانات منها، ولم يذكر البيان لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة آليات للتعاون والتنسيق.

ولا يعني ذلك بالضرورة غياب الآليات اللازمة، فقد توجد فرق عمل مشتركة لمباشرة هذه المهام. ولكنه ينبغي توضيح الآليات علنياً عن طريق المؤتمرات الصحفية، والبيانات الكتابية المشتركة، وأوراق العمل الداعمة التي تنشرها الجهات المعنية، وذلك لكسب ثقة المستثمرين. ففي جميع الاقتصادات، من بينها الاقتصاد البحريني، يشكل تحقيق التعاون الفعال بين المؤسسات الحكومية والقطاع

الخاص أحد أكبر تحديات الإدارة العامة، وسبب تعثر العديد من المشاريع الحكومية. لذا يتردد المستثمرون المحليون والدوليون من المساهمة برأس مالهم في حال شعورهم بأن الخطط الواعدة قد تتعثر بسبب صعوبات في التنسيق. فبالتالي من أجل خلق المصداقية اللازمة لجذب الاستثمارات الخاصة المرغوب فيها لنجاح استراتيجية قطاع الصناعة، ينبغي توضيح آليات التعاون والتنسيق بشكل أفضل⁽³²⁾.

ثالثاً: في الإطار نفسه ينبغي إشراك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في المشروع بشكل أكبر، وذلك لاستغلال الفرص التي تقدمها اتفاقية التجارة الحرة الثنائية بين مملكة البحرين والولايات المتحدة فتشكل تخصيص منطقة خاصة بالتجارة الحرة بين الدولتين خطوة إيجابية للغاية كما ذكر أعلاه، سواءً لتنمية المشاريع بحرينية الأصل، أو المشاريع الخليجية غير البحرينية التي تود استغلال اتفاقية التجارة الحرة من خلال تأسيس مصنع في مملكة البحرين. ولكن لأجل خلق ثقة لدى المستثمرين، ينبغي أن يكون هناك دور أكبر للولايات المتحدة في الترويج المشروع، وربما حتى في إدارته.

فعلى سبيل المثال، ينبغي تنظيم ورش عمل بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة في مملكة البحرين تستهدف رجال الأعمال ورواد الأعمال البحرينيين والخليجيين الذين ينظرون في إطلاق مشاريع تصدير سلع للولايات المتحدة الأمريكية، يكون غرضها إشعار المشاركين عن طبيعة الفرص المتاحة في الولايات المتحدة الأمريكية، من بينها الدعم التي قد تقدمه الحكومة الأمريكية، وعن

Barry, Colin M., and Matthew DiGiuseppe. "Transparency, risk, and FDI." Political Research Quarterly 72, no. 1 (2019): 132-146.

31 Hodge, Graeme A., and Carsten Greve. "On public-private partnership performance: A contemporary review." Public Works Management & Policy 22, no. 1 (2017): 55-78.

معمقة حول مستوى الابتكار في البحرين، وتوصلت إلى أن هناك حاجة ملحة لتعزيز الإنفاق على البحث والتطوير، ولوضع حوافز للشركات الناشئة تدعمها في مجال التطور التكنولوجي، ولإجراء إصلاحات شاملة في قطاع التعليم لتعزيز القدرات المحلية في مجال البحث العلمي⁽³⁵⁾. فيعتمد نجاح استراتيجية مملكة البحرين لقطاع الصناعة على التصدي لهذه التحديات بشكل منهجي وشفاف.

خامساً: ينبغي تمكين المجتمع العلمي المحلي من دعم الاستراتيجية الجديدة بشكل أكبر. فكما ذكر أعلاه، تدل صيغة الاستراتيجية على أنها قائمة على أحدث البحوث العلمية حول سياسة قطاع الصناعة، ولكن مساهمة الخبراء الاقتصاديين الوطنيين المحليين تبدو أنها محدودة. وأحد أسباب ذلك هو قلة البيانات الاقتصادية التي يتم نشرها من قبل المؤسسات الحكومية البحرينية، فتقل هذه الظاهرة من قدرة الباحثين البحرينيين من إعداد بحوث رصينة حول السياسة الصناعية.

وتُعد الاستفادة من المهارات البحثية الوطنية خطوة مهمة وذات مردود عالي بسبب معرفتهم المميزة. فالبحوث الأجنبية التي يمكن استخدامها كأساس لسياسة قطاع الصناعة تلعب دوراً مهماً، ولكنه دور غير كامل، لأن كل اقتصاد له ظروفه وسماته الخاصة، ينبغي أخذها في عين الاعتبار عند رسم الاستراتيجية التي ستنطبق عليه. ويمكن القيام بذلك عن طريق تشكيل فرق عمل مشتركة تشمل ممثلين حكوميين وباحثين يعملون في الجامعات والمراكز البحثية المحلية، إضافة إلى عقد

أفضل سبل اغتنام تلك الفرص. فقد توجد بعض التعقيدات البيروقراطية يتوجب على المصدرين التعامل معها، وستكون هذه العملية أسهل في حال الاسترشاد وتوجيهات ممثلي الحكومة الأمريكية.

رابعاً: ينبغي منح أهمية أكبر لموضوع الابتكار في استراتيجية قطاع الصناعة البحرينية. فعلى الرغم من الاختلافات بين الإجماع الواشنطنوني وأحدث نظريات لتنمية قطاع التصنيع، فإن المدرستين الفكريتين تتفقان على أن الابتكار هو المصدر المستدام الوحيد للتنمية الاقتصادية⁽³³⁾؛ إذ تختلفان فقط حول سبل تحقيق ذلك الابتكار. فالمدرسة الواشنطنونية ترى أن القطاع الخاص يشكل الجهة الرئيسية، وأن دور الحكومة هو دعم القطاع الخاص؛ بينما المدرسة الجديدة ترى أن الحكومة تلعب دوراً قيادياً ومحورياً في الابتكار، وأنها تكون شريكاً سوياً للقطاع الخاص⁽³⁴⁾.

وفي صيغتها الراهنة، تغطي استراتيجية مملكة البحرين لموضوع الابتكار هي محدودة، متمثلة فقط في تأسيس مركز للابتكار. لا توجد تفاصيل حول طبيعة المركز، وحول سبل تعزيز الابتكار، كما أن مؤشرات النجاح لا تشمل أية معايير متعلقة بالابتكار، كبراءات الاختراع، والإنفاق على البحث والتطوير، والمخرجات العلمية.

ويُعد سد هذه الثغرة أمراً ذا أهمية عالية نظراً لخبرة مملكة البحرين في الابتكار خلال آخر 20 سنة. ففي تقرير التنمية البشرية لعام 2018م، أُجريت دراسة

Naumann, C., O. Al-Ubaydli, G. Abdulla, and A. AlAbassi. 35
"Bahrain Human Development Report." Bahrain Center
for Strategic, International and Energy Studies (Derasat)
(2018).

Hasan, Iftekhar, and Christopher L. Tucci. "The innova- 33
tion—economic growth nexus: Global evidence." Research
policy 39, no. 10 (2010): 1264-1276.

Mazzucato, Mariana. "The entrepreneurial state." Sound- 34
ings 49, no. 49 (2011): 131-142.

ندوات ومؤتمرات علمية لتبادل الأفكار بين القطاع الحكومي والقطاع البحثي.

وينعكس هذا المفهوم عادة في وجود أدبيات علمية كبيرة تحلل السياسات الاقتصادية لدى جميع دول العالم، ويألف الباحثون المواطنون المحليون أغلبية البحوث الخاصة باقتصادهم، نظراً للأفضلية التي يتميزون بها حول خصائص الاقتصاد المحلي. ومن أهم مدخلات تلك البحوث هو البيانات الرسمية التي توفرها المؤسسات الحكومية، إيماناً بالدور البناء الذي قد يلعبه الباحثون المحليون في تطوير السياسات المحلية.

الخلاصة والتوصيات

علم الاقتصاد هو دائماً في حالة تقدم بسبب الأهمية العالية للأوضاع والمصالح الاقتصادية عند الدول الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، كل عصر له تحديات اقتصادية غير مسبقة، ويستدعي ذلك تطوير سياسات اقتصادية جديدة للتصدي لتلك التحديات. وبالتالي السياسات المثلث التي ينبغي تنفيذها لأجل معالجة مشكلة اقتصادية تتغير مع الزمن، والحكومات المرنة التي هي قادرة على التكيف مع ظروفها المتغيرة تراجع دائماً سياساتها الاقتصادية، سعياً لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

وتبين هذه الظاهرة في تاريخ السياسة المثلث للقطاع الصناعي، التي مرت بعدة تحولات خلال آخر 250 سنة. وبعد الحرب العالمية الثانية، كان خبراء علم الاقتصاد يوصون بوجود دور قيادي للحكومة المركزية في السياسة الصناعية؛ ولكن بعد عدد من الأزمات والتجارب الفاشلة، انعكس التيار الفكري خلال السبعينات والثمانينات، وأصبح خبراء الاقتصاد يحثون الحكومات على خفض تدخلاتهم وتمكين القطاع الخاص على تحديد المجالات الصناعية التي ينبغي الاستثمار فيها وتنميتها، تحت مظلة فكرية اسمها "الإجماع الواشنطنوني"، الذي هيمن على الفكر الاقتصادي إلى عام 2008م.

وكانت مملكة البحرين إحدى الدول التي استجابت لهذا التطور الفكري، حيث أنها أطلقت رؤية اقتصادية مبنية على أهم عناصر للمدرسة الواشنطنونية، منها إعطاء القطاع الخاص الفرصة لقيادة الاقتصاد، وابتعاد الحكومة عن الاستثمار في قطاعات معينة، واكتفاؤها بتعزيز البنية التحتية ومستوى التعليم.

ولكن بعد عام 2008م، ظهرت ثغرات في الإجماع

الواشنطنوني، التي دفعت علماء الاقتصاد لإعادة النظر في التجارب الناجحة لدول كاليابان وكوريا الجنوبية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتم الاستنتاج بأن ينبغي على الحكومة أن تكون مستثمراً جريئاً، وأن تكون شريكاً رئيساً في الاقتصاد بدلاً من جهة مساعدة. وأكدت أزمة انهيار أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 وجود حاجة ملحة لمملكة البحرين أن تطور سياساتها الصناعية تجاوباً مع هذه المستجدات.

وأُسفر ذلك عن إطلاق استراتيجية قطاع الصناعة الجديدة للفترة 2022-2026م في نهاية عام 2021م. واشتملت هذه الاستراتيجية على عدد من العناصر الجديدة، أهمها تحديد قطاعات واعدة للاستثمار فيها، كالهيدروجين الأخضر والأزرق، والإلكترونيات الدقيقة، والطاقة المتجددة. كما سعت الاستراتيجية الجديدة للاستفادة بشكل أكبر من اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، وهي ميزة فريدة قد تلعب دوراً مهماً للغاية في تنمية الاقتصاد البحرين في الفترة المقبلة.

وعند تحليل الاستراتيجية الجديدة بشكل تفصيلي، توصلت هذه الورقة إلى أنها تستوفي عدداً كبيراً من معايير النجاح التي حددها خبراء علم الاقتصاد، من بينها اختيار القطاعات الواعدة بحكمة، ودعم الابتكار، وتعزيز دور الحكومة والابتعاد عن عناصر الإجماع الواشنطنوني التقليدية. ولكن على الرغم من هذه الإيجابيات، توجد فرص ينبغي النظر فيها، ملخصة في التوصيات الآتية.

أولاً: ينبغي استهداف النمو المستدام في الإنتاجية بشكل واضح وعلني، من خلال ضم الإنتاجية إلى قائمة مؤشرات النجاح. فيشكل النمو المستدام في

الحكومة أن تمتد أولئك الخبراء بالمزيد من البيانات حول الاقتصاد البحريني، لكي يتمكنوا من إعداد دراسات اقتصادية رصينة فيها توصيات قائمة على أسس علمية.

الإنتاجية أهم مصدر للنمو الاقتصادي المستدام، وبالتالي يجب منح مؤشرات الإنتاجية الأهمية اللازمة.

ثانياً: ينبغي توضيح آليات التنسيق اللازمة لتحقيق استراتيجية قطاع التصنيع لدى مملكة البحرين. فيعتمد نجاح الاستراتيجية على تعاون فعال بين جهات بحرينية عدة، وهي عملية صعبة للغاية. وبالتالي لتعزيز مصداقية الاستراتيجية - وهي خطوة مهمة لجذب المستثمرين - ينبغي وصف الطرق التي ستم الاستفادة منها لإدارة التعاون اللازم.

ثالثاً: ينبغي إشراك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في المشروع بشكل أكبر. فتُعد اتفاقية التجارة الحرة من أفضل الفرص المتاحة لمملكة البحرين، وتستدعي عملية الاستفادة منها مساعدة الحكومة الأمريكية، التي هي أدري حول القوانين الأمريكية، والقطاعات المرغوب الاستثمار فيها، والخ.

رابعاً: ينبغي منح أهمية أكبر لموضوع الابتكار في استراتيجية قطاع الصناعة البحرينية. فواجهت مملكة البحرين بعض التحديات في التطور التكنولوجي خلال آخر 20 سنة، وبالتالي ينبغي توضيح كيف سيتم التغلب عليها خلال الفترة المقبلة، لأن نجاح الاستراتيجية على المدى طويل يعتمد على تعزيز معدل الابتكار في مملكة البحرين بشكل ملحوظ.

خامساً: ينبغي تمكين المجتمع العلمي المحلي من دعم الاستراتيجية الجديدة بشكل أكبر. فإن خبراء الاقتصاد البحرينيين لديهم نظرة فريدة ومعلومات نوعية حول الاقتصاد البحريني. ولكن للاستفادة من هذه الخبرات والمعرفة، ينبغي على

Bahrain Industry Sector Strategy 2022-2026:

OPPORTUNITIES AND CHALLENGES

Dr. Omar Ahmed Al-Ubaidly⁽¹⁾

Abstract

This study deals with one of the most prominent economic issues of the Kingdom of Bahrain, which is the strategy for the development of the Bahraini industry. This issue is gaining importance from several aspects, the most important of which is that it reflects one of the mechanisms for diversifying sources of income diversification in line with the sustainable development plan for Bahrain 2030. On the other hand, the industrial sector is one of the sectors that stands out within the role of the private sector in the Kingdom of Bahrain, and thirdly, the industry sector allows further strengthening of the international economic partnerships of the Kingdom of Bahrain, especially with the United States, who have signed a free trade agreement with Bahrain.

This study concluded three findings:

First: The Bahraini governments strategy towards the industrial sector witnessed remarkable developments. Before the

year 2000, the government was keen to lead industrial projects, but after that date, as a result of many factors, including the repercussions of the global financial crisis, and the change of strategies of the major countries themselves towards implementing industrial strategies, Bahrain has begun to give more opportunities to the private sector by creating the appropriate environment for its work.

Second: The basic features of the Bahraini Industry Strategy announced in December 2021 are to increase the governments guiding and supervisory role, and to focus on advanced goods and services, which are important elements that are compatible with the requirements of sustainable development, in addition to benefiting from research and innovation.

Third: The study showed that there are requirements to activate the contents of the industrial strategy to have a positive impact on the Bahraini economy, including the need for clear coordination mechanisms between the government and the private sector, strengthening international economic partnerships, especially with countries whose experiences are similar to the Kingdom of Bahrain, and benefiting from scientific research and innovation to find that this strategy is on its way to being fully implemented.

1 Director of Research and Studies Department at Derasat

القسم الثاني: ملف العدد

1- الجدل حول الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط - إدارة بايدن

والبحث عن استراتيجية

د. حسنين توفيق إبراهيم

2- إلى أي مدى تذهب استراتيجية الدفاع الأمريكية تجاه بحر الصين

الجنوبي؟

ن. جاناردان

3- الرؤى الرسمية و الأكاديمية الأمريكية لإستراتيجية إعادة الإنتشار

العسكري في العالم

د. أشرف محمد كشك

الأستاذة منى سعد الرصيصة

تقديم الملف

«إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في الخارج»
«الانحسار الأمريكي عن الأزمات»، «الاستراتيجية
الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة»، عبارات
مختلفة ترددت خلال السنوات الماضية وذات
مضمون واحد وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية
بصدد إعادة تموضع قواتها العسكرية المنتشرة
في الخارج وفقاً لطبيعة التهديدات التي تتضمنها
استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية التي تصدر
كل عدة سنوات، فعلى الرغم من التساؤلات التي
آثارها الانسحاب الأمريكي المفاجئ من أفغانستان
عام 2021م ومجملها الجدل بشأن مدى الالتزام
الأمريكي وخاصة أن هدف تحقيق الأمن والاستقرار
لم يكن قد تحقق بعد في أفغانستان بل أن ذلك
الانسحاب قد أعاد حركة طالبان إلى السلطة
مجدداً، إلا أن ذلك الانسحاب لم يكن منشأ للجدل
بشأن الانحسار العسكري الأمريكي عن مناطق
وزيادته في مناطق أخرى بل كان كاشفاً لاستراتيجية
أمريكية بدأت إرهاباتها في حديث ليون بانيتا
وزير الدفاع الأمريكي في عام 2012م أمام مؤتمر
شانجريلابسنغافورة حيث قال «أنه «بحلول عام
2020م، ستعيد البحرية وضع قواتها من الانقسام
الحالي بنسبة 50% إلى 50% تقريباً بين المحيط
الهادئ والمحيط الأطلسي إلى حوالي 60% إلى 40%
مقسمة بين تلك المحيطات»، ومن ثم فإن التساؤل
المنطقي هو: أين أمن منطقة الشرق الأوسط
والخليج العربي من تلك الاستراتيجية؟ في ضوء
ثلاثة تساؤلات فرعية أخرى أولها: وجود شراكات
للولايات المتحدة في الخليج العربي والشرق الأوسط
تم تأسيسها عبر عقود مضت وتتضمن وتنوع
قضاياها بما يحقق مصالح طرفيها، وثانيها: أنه حتى
بافتراض إعلان الولايات المتحدة تحقيق الاكتفاء

الذاتي من النفط فإن ذلك ليس سبباً للتخلي عن
الالتزامات الأمريكية تجاه شركائها الأوروبيين بشأن
ضرورة الحفاظ على أمن الطاقة في تلك المنطقة
الحيوية من العالم، وثالثها: أن تخلي الولايات
المتحدة عن مسؤوليتها تجاه الحفاظ على توازن
القوى في منطقة الشرق الأوسط عموماً من شأنه
أن يتيح الفرصة لأطراف دولية أخرى للولوج لتلك
المنطقة.

وتأسيساً على ما سبق فقد جاء ملف هذا العدد من
الدورية بعنوان «الاستراتيجية الدفاعية للولايات
المتحدة الأمريكية وتأثيرها على منطقتي الشرق
الأوسط وبحر الصين الجنوبي» من خلال ثلاثة
موضوعات الأول: الجدل حول الوجود العسكري
الأمريكي في الشرق الأوسط: إدارة بايدن والبحث
عن استراتيجية والذي خلص إلى أن إدارة بايدن
تسعى لإيجاد قدر من التوازن بين هدف تخفيف
الوجود العسكري الأمريكي في الخارج والحفاظ
على مصالحها في الوقت ذاته، ويقدمه الأستاذ
الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، والثاني: يتناول
مضمون الاستراتيجية الأمريكية تجاه بحر الصين
الجنوبي وخلاصته أن المواجهة العسكرية بين
الولايات المتحدة والصين في تلك المنطقة ليست
حتمية حيث تحاول الولايات المتحدة إدارة الصراع
من خلال عدة آليات، ويقدمه الدكتور ن. جانا
رادان، أما الموضوع الثالث فهو عبارة عن تحليل
استراتيجي للرؤى الرسمية والأكاديمية لاستراتيجية
إعادة الانتشار العسكري في العالم وهو يتضمن
رؤى واقعية من داخل الولايات المتحدة على
المستويين الرسمي والأكاديمي لطبيعة ذلك التغير في
الاستراتيجيات الدفاعية الأمريكية ويقدمه كل من
الدكتور أشرف كشك والأستاذة منى الروصي،
وتتضمن الموضوعات الثلاثة لتقدم رؤية شاملة
لتلك القضية التي كانت- ولا تزال محل نقاش موسع
وخاصة لدى شركاء الولايات المتحدة الأمريكية.

1- الجدل حول الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط إدارة بايدن والبحث عن استراتيجية

الدكتور حسين توفيق إبراهيم⁽¹⁾

الأمنية الراهنة ومن بينها أزمة الملف النووي الإيراني وكذلك تهديدات الأمن البحري فإن ذلك يرتب مسؤولية على الولايات المتحدة في دعم أمن شركائها من دول الخليج العربي وكذلك أمن الطاقة لشركائها الأوروبيين، إلا أن ذلك لم يحل دون سعي دول الخليج العربي لتنويع شركاتها الأمنية مع عدد من الدول الكبرى في العالم.

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل قضية الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط والجدل حول ذلك الوجود في ظل إعلان الولايات المتحدة غير ذي مرة أنها بصدد إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في الخارج بحيث تكون الأولوية لمواجهة كل من الصين وروسيا في مناطق بعيداً عن الشرق الأوسط وقد خلصت تلك الدراسة إلى ثلاث نتائج وهي:

الأولى: أنه على الرغم من أن الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤسسات الأمريكية تضمنت قضية إعادة الانتشار العسكري فإن الواقع يؤكد وبما لا يدع مجالاً لأدنى شك أنه من المبكر الحديث عن مرحلة ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية فلا تزال هي الضامن الرئيسي لأمن دول الخليج العربي على المدى المنظور.

والثانية: تسعى إدارة الرئيس الحالي جو بايدن إلى تحقيق قدر من التوازن بين الانحسار عن الأزمات من خلال الحد من التواجد العسكري المباشر في الوقت ذاته تحقيق الردع من خلال تحديد أهداف واقعية وسبل جديدة لتحقيق ذلك الردع ليس من بينها القوة العسكرية.

والثالثة: في ظل استمرار العديد من التحديات

1 أستاذ العلوم السياسية، جامعة زايد - دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

هو إيجاد الحجم المناسب لهذا الوجود العسكري، بما يتيح التواجد والقدرة الكافية لحماية مصالحنا وتحقيق أهدافنا المشتركة، مع استبعاد حقيقة أننا قد أخللنا التوازن باحتياجاتنا في أماكن أخرى⁽³⁾. وفي هذا الإطار، أنهت الولايات المتحدة الأمريكية المهام القتالية لقواتها في العراق بحلول نهاية عام 2021م.

وقد جاءت التصريحات والممارسات سالفة الذكر في سياق الجدل المثار حالياً بشأن الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وذلك من حيث طبيعته وحجمه وأدواته وآفاقه المستقبلية. ويأتي هذا الجدل في إطار قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة تموضع وانتشار قواتها العسكرية على مستوى العالم. وعلى الرغم من أن الدعوات إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ليست بالجديدة، حيث ترجع بداياتها إلى الولاية الثانية للرئيس بوش – الابن، وتبنت إدارتا أوباما وترامب هذا التوجه بشكل أو بآخر، فإن تغييراً كبيراً لم يحدث بهذا الخصوص بسبب التعقيدات والمستجدات الأمنية والسياسية في المنطقة. والجديد في ظل إدارة بايدن هو أنها جعلت تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ضمن أولويات سياستها تجاه المنطقة، واتخذت بعض الخطوات على هذا الطريق، إلا أنها لم تبلور استراتيجية واضحة ومتكاملة بهذا الخصوص حتى الآن (فبراير 2022م).

أكد الرئيس بايدن خلال حملته الانتخابية على جعل الأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية لمواجهة التحديات الذي تمثلها كل من الصين وروسيا، وإصلاح علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها التقليديين. وفي هذا السياق، تعهد بالعمل من أجل إنهاء الحروب الطويلة (الأبدية) في الشرق الأوسط، وإعادة التوازن إلى الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، مما يعني تقليص التزامات الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها. وجاءت ممارسات إدارته خلال عامها الأول لتعكس هذا التوجه. ففي أوائل يونيو 2021م، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها بدأت في خفض أنظمتها الدفاعية الجوية في الشرق الأوسط بعد أن كانت قد عملت على تعزيزها خلال عامي 2019م و2020م بسبب التوترات مع إيران⁽²⁾. وفي الرابع من نوفمبر 2021م، صرح ديريك شول، مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، بأن بلاده تبحث في الوقت الراهن نطاق الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بما يتناسب مع طاقاتها ومتطلباتها الأمنية. وقال: «نظراً للتحديات التي نواجهها في أنحاء العالم، فضلاً عن مواردنا المحدودة، فإن هدفنا

2. لمزيد من التفاصيل، انظر:

2021. "واشنطن تسحب أنظمة دفاعية من دول عربية وتبقى على الجنود". DW. 19 يونيو. تاريخ الوصول 12 نوفمبر، 2021. <https://www.dw.com/ar>

Lubold, Gordon, Nancy A. Youssef and Michael R. Gordon. 2021. "U.S. Military to Withdraw Hundreds of Troops, Aircraft, Antimissile Batteries From Middle East." The Wall Street Journal. June 17. Accessed December 16, 2021. <https://www.wsj.com/articles/u-s-military-to-withdraw-hundreds-of-troops-aircraft-antimissile-batteries-from-middle-east-11624045575>.

3. لمزيد من التفاصيل، انظر:

2021. "واشنطن: البنتاغون يبحث النطاق المناسب للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط". RT. 4 نوفمبر. تاريخ الوصول 17 ديسمبر، 2021. <https://arabic.rt.com/world/1290558>.

تحليل التداعيات الإقليمية والدولية، القائمة والمحتملة، لتراجع الدور العسكري الأمريكي في المنطقة.

وتنطلق الدراسة في مقاربتها للموضوع من أطروحتين رئيسيتين. أولاًهما، أن الخبرة التاريخية تؤكد بوضوح على أن الوجود العسكري الضخم والدائم للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط لم يمهزأ له منذ الأزمات فلاتزال توجد أزمات ممتدة . وبالمقابل فإن الانسحاب الأمريكي الكامل من المنطقة لا يعني انتهاء الأزمات، حيث إن أزمات المنطقة وصراعاتها مرتبطة بعوامل عديدة تاريخية وسياسية واقتصادية، فضلاً عن التدخلات الخارجية في شؤونها. وثانيتهما، أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالحها في المنطقة، ولكن نظراً لأن أهمية بعض هذه المصالح تتراجع، فإنه ليس من المرجح أن يستمر الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بصيغته التقليدية. كما أنه ليس من المتوقع حدوث انسحاب كامل أو شبه كامل. ومن هنا فإن الخيار الأكثر احتمالاً سوف يكون في منطقة ما بينهما، تنطوي على إعادة صياغة لطبيعة وحدود الدور العسكري الأمريكي في المنطقة، وهو ما تحاول إدارة بايدن القيام به.

وبناءً عليه، تغطي الدراسة النقاط التالية:

أولاً: الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.. نظرة عامة

ثانياً: البيئة السياسية والأمنية ذات الصلة بالجدل حول الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

ثالثاً: اتجاهات الجدل حول الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

رابعاً: إدارة بايدن وتقليص الوجود العسكري

وبصفة عامة، يتمحور الجدل السياسي والأكاديمي بشأن حاضرومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط حول ثلاثة اتجاهات رئيسية، يستند كل منها إلى عدد من الحجج والمبررات. يطالب الاتجاه الأول بالانسحاب الكامل أو شبه الكامل من المنطقة. وفي هذا الإطار، هناك من راح يتحدث عن الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الولايات المتحدة . ويؤكد الاتجاه الثاني على ضرورة استمرار وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لما تمثله من أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. أما الاتجاه الثالث، وهو الأكثر شيوعاً، فيقع في الوسط بين هذين الاتجاهين الحدين، حيث يرفض الصيغة التقليدية للوجود العسكري الأمريكي الضخم في المنطقة، ولا يؤيد في الوقت نفسه انسحاباً كاملاً أو شبه كامل منها. وعليه، فهو يركز على ضرورة إعادة صياغة للدور الأمريكي في المنطقة في ضوء المستجدات الراهنة، بحيث يستند إلى تقييم شامل لحجم وطبيعة الأهداف والمصالح الأمريكية فيها من ناحية، وإعادة هيكلة الوجود العسكري على النحو الذي يتناسب مع حماية هذه الأهداف والمصالح من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما سبق، فإن الهدف من هذه الدراسة هو المساهمة في النقاش الدائر بشأن حاضرومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وذلك من خلال رصد وتحليل اتجاهات الجدل السياسي والأكاديمي بهذا الخصوص، ومناقشة توجهات إدارة بايدن في التعامل مع هذا الملف الشائك والمعقد. كما تسعى الدراسة إلى تحليل أهم التحديات التي تواجه عملية إعادة صياغة حدود الدور العسكري الأمريكي في المنطقة، والبدائل المقترحة للنمط التقليدي المتمثل في وجود عسكري دائم في شكل قواعد عسكرية ضخمة، فضلاً عن

الفعيلة لعسكرة السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث أكدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لاستخدام القوة العسكرية لمنع أي قوة إقليمية أو دولية من السيطرة على منطقة الخليج العربي لما تمثله من أهمية حيوية بالنسبة لها. وتأكيداً لمصادقية هذا التوجه، قامت بتشكيل قوة الانتشار السريع للتدخل في المنطقة، وبخاصة في الخليج العربي عند الضرورة.⁽⁴⁾

وقد شكل الغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت في أغسطس عام 1990م نقطة تحول في الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث شكلت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً لتحرير الكويت، وأرسلت حوالي نصف مليون جندي أمريكي للمشاركة في هذه المهمة. وكان ذلك بداية لتمدد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، والتي ترتب عليها قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو كل من أفغانستان في أكتوبر من العام نفسه، والعراق في عام 2003م، جاءت لتعزز من هذا الوجود، والذي بلغ ذروته في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فمع تولي الرئيس أوباما مقاليد السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009م كان حجم القوات الأمريكية في المنطقة

الأمريكي في الشرق الأوسط.. البحث عن استراتيجية خامساً: تداعيات تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

خاتمة: مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وتعرض الدراسة لكل من النقاط السابقة بشيء من التفصيل.

أولاً: الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.. نظرة عامة

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الأهمية الحيوية التي تمثلها منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لها، وبخاصة فيما يتعلق بالاحتياطيات النفطية الهائلة في منطقة الخليج العربي وأمن إسرائيل. وطوال سنوات الحرب الباردة ظل الدور العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة محدوداً، حيث اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة على قوتين إقليميتين في تأمين مصالحها في الشرق الأوسط، وهما المملكة العربية السعودية وإيران.

وفي هذا الإطار، ركزت الولايات المتحدة على استخدام أدوات غير عسكرية لتعزيز دورها في المنطقة مثل المساعدات الاقتصادية، والدعم العسكري، والأنشطة الاستخباراتية السرية. وجاءت الثورة الإيرانية الإيرانية عام 1979م لتضع نهاية لهذه السياسة، حيث أطاحت نظام الشاه، حليف الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى خلفية ذلك، ومع حدوث الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وانطلاق الحرب العراقية - الإيرانية، وما شكلته من تهديد لأمن المنطقة وإمدادات الطاقة، تم الإعلان عن مبدأ كارتر في عام 1980م، والذي شكل البداية

4 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Sweeney, Mike. 2020. "Considering the "Zero Option": Cold War Lessons on U.S. Basing in the Middle East." Defense Priorities . March . Accessed December 17, 2021. <https://www.defensepriorities.org/explainers/considering-the-zero-option>.

يصل إلى حوالي 150.000 جندي أمريكي.⁽⁵⁾

وعلى الرغم من أن إدارة أوباما تبنت خيار تقليص الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وقامت بسحب معظم القوات الأمريكية المقاتلة من العراق بنهاية عام 2011م، فإنها أعادت إرسال قوات قتالية مرة أخرى إلى العراق في عام 2014م، وذلك على إثر انهيار وحدات من الجيش العراقي أمام مقاتلي "داعش"، وتمكن التنظيم من السيطرة على حوالي ثلث مساحة العراق بما في ذلك مدينة الموصل ثاني أكبر المدن العراقية بعد بغداد. وفي ظل إدارة ترامب، الذي رفع شعار "أمريكا أولاً"، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض وجودها العسكري في الشرق الأوسط، مع تحميل حلفائها وشركائها المزيد من الأعباء المالية المرتبطة باستمرار وجود بعض القوات في المنطقة. ومع ذلك، فقد جاءت التطورات الإقليمية لتؤدي إلى عكس ذلك، حيث قامت إدارة ترامب بإرسال المزيد من القوات إلى منطقة الخليج العربي خلال عامي 2019م و2020م، وذلك بهدف ردع إيران من مواصلة أنشطتها المهددة للأمن والاستقرار وسلامة الملاحة البحرية في المنطقة.⁽⁶⁾

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن حجم القوات الأمريكية

5 . المزيد من التفاصيل، انظر:

Riedel, Bruce and Michael E. O'Hanlon. 2020. "How to Demilitarize America's Presence in the Middle East." Brookings . November 6. Accessed November 17, 2021. <https://www.brookings.edu/blog/order-from-06/how-to-demilitarize-americas-/11/chaos/2020-presence-in-the-middle-east/>.

6 . المزيد من التفاصيل، انظر:

Friedman, George. 2021. "US Withdrawal From the Middle East." Geopolitical Futures. June 22. Accessed December 17, 2021. <https://geopoliticalfutures.com/withdrawal-from-the-middle-east/>.

في الشرق الأوسط غير ثابت، حيث إنه يتغير حسب المستجدات السياسية والأمنية، فقد أشارت عدة مصادر إلى أنه خلال عام 2021م كان يوجد حوالي 42 ألف جندي أمريكي في المنطقة بشكل دائم، وأن هذا العدد يصل إلى نحو 50 ألف جندي أو أكثر قليلاً في حال إضافة الجنود العاملين على وحدات جوية أو بحرية يتم نشرها في المنطقة لفترات محدودة. ويتمركز معظم هؤلاء الجنود في منطقة الخليج العربي ويتخذ الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة عدة أشكال، أبرزها: القواعد العسكرية الأرضية، والقواعد الجوية، والوجود البحري. وبالإضافة إلى ذلك، هناك القوات التي تُكلف بمهام محدودة مؤقتة، فضلاً عن البعثات التدريبية التي تساهم في تدريب الجيوش في بعض دول المنطقة. وبالإضافة إلى القواعد البرية والجوية والبحرية الدائمة، تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بتسهيلات عسكرية بشأن استخدام موانئ ومطارات في بعض الدول. ومن ناحية أخرى، اقترن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ببيع صفقات ضخمة من الأسلحة لعدد من دولها، وبخاصة في منطقة الخليج العربي. ولذلك جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المصدرة للأسلحة إلى الشرق الأوسط، بنسبة وصلت إلى 48% من إجمالي الأسلحة التي تم تصديرها إلى المنطقة بين عامي 2015م و2019م. وهناك الكثير من التقارير والدراسات التي تناولت بشكل مفصل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، ومبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة.⁽⁷⁾

7 . المزيد من التفاصيل، انظر:

روبرت فورد. 2022. "أميركا لن تغادر الشرق الأوسط." جريدة الشرق الأوسط اللندنية . 6 يناير. تاريخ الوصول 6 يناير، 2022. <https://aawsat.com/home/article/3397721>.

ثانيًا: البيئتان السياسية والأمنية ذات الصلة بالجدل حول الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

هناك مجموعة من المستجدات تشكل ملامح البيئة السياسية والأمنية التي تحيط بالجدل الدائر حول الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط في الوقت الراهن.

أول هذه المستجدات، هو تفاقم الأزمات داخل الولايات المتحدة الأمريكية. فهناك جائحة كورونا وتوابعها، والاقتصادية التي تفاقمته بسبب الجائحة، والتي لم تشهد الولايات المتحدة مثيلاً لها منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ومشكلة التغير المناخي، ناهيك عن الإرهاب المحلي، وبخاصة من قبل اليمين المتطرف. يُضاف إلى ذلك حالة الانقسام التي يعاني منها المجتمع الأمريكي، والجدل حول الديمقراطية الأمريكية بسبب تشكيك ترامب في نتائج الانتخابات الرئاسية التي خسرها، وقيام مجموعة من أنصاره باقتحام مبنى الكابيتول في 6 يناير 2021م. وفي ضوء ذلك، فقد دخل بايدن البيت الأبيض وفي مقدمة أولوياته مواجهة التحديات والمشكلات الداخلية. وفي هذا الإطار، أكد على توجيهه نحو إعادة التوازن إلى الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.⁽⁸⁾

وثانيها، الانسحاب العسكري المفاجئ من أفغانستان، وما صاحبه من كوارث إنسانية وعنف وأخطاء في الحسابات والتقديرات، حيث تمكنت حركة طالبان من السيطرة مجددًا على أفغانستان، خاصة بعد الانهيار السريع للحكومة والجيش الأفغانيين المدعومين من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أثرت مشاهد هذا الانسحاب على دور الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها كقوة عظمى. كما أنها أثارت الكثير من الهواجس والتساؤلات حول حدود فاعلية الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة أزمات دولية كبرى، ومدى التزامها تجاه حلفائها وشركائها سواء في الشرق الأوسط أو غيره.⁽⁹⁾

وثالثها، معضلة المفاوضات بشأن الاتفاق النووي الإيراني. من المعروف أنه في عام 2018م، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني الموقع في عام 2015م، وقامت إدارة ترامب بفرض عقوبات غير مسبقة على إيران ضمن ما أسمته بـ "سياسة الضغوط القصوى". وبالمقابل تخلت إيران عن الكثير من التزاماتها النووية بموجب الاتفاق. وجاءت إدارة بايدن لتتبنى مقاربة مختلفة تجاه هذا الملف مفادها إعادة إيران للالتزام بالاتفاق مقابل رفع العقوبات عنها. وقد انطلقت الجولة الثامنة من المفاوضات في فيينا في 3 يناير 2022م. وفي هذا الإطار، فقد صرح مسؤولون أمريكيون بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف

9 .لمزيد من التفاصيل، انظر:

Kertzer, Joshua D. 2021. "American Credibility After Afghanistan." Foreign Affairs . September 2. Accessed December 20, 2021. <https://www.foreignaffairs.com/02/american-credibility--09-articles/afghanistan/2021-after-afghanistan>.

8 .لمزيد من التفاصيل، انظر:

هشام ملجم. 2021. "أهداف متواضعة للرئيس بايدن في الشرق الأوسط." معهد دول الخليج العربية في واشنطن . 22 يناير . تاريخ الوصول 20 ديسمبر 2021. <https://agsiw.org/ar/bidens-limited-goals-in-the-middle-east-arabic>

تلجأ إلى خيارات أخرى في حال إخفاق المفاوضات والوصول إلى طريق مسدود، وذلك بالتنسيق مع حلفائها وشركائها. ورغم إن إدارة بايدن لا تحبذ اللجوء إلى خيار القوة العسكرية لتدمير منشآت إيران النووية، وتفضل استخدام وسائل أخرى، إلا أنها قد تجد نفسها مضطرة إلى تأييد ما تصر عليه إسرائيل بشأن شن عملية عسكرية لوقف البرنامج النووي الإيراني. وفي هذا الإطار، فإن مستقبل المفاوضات بشأن الاتفاق النووي الإيراني سوف يكون له تأثيراته على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. فالتوصل إلى اتفاق سوف يمكن واشنطن من تقليص وجودها العسكري في المنطقة، أما الإخفاق في تحقيق ذلك، فسوف يفرض تحديات جديدة على الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما وأنها كثيراً ما تعهدت بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي.

ورابعها، استمرار الأزمات البنيوية والصراعات الممتدة في عدد من دول المنطقة مثل اليمن وليبيا وسوريا والعراق والسودان والصومال ولبنان، ناهيك عن القضية الفلسطينية. ومع أن إدارة بايدن عينت مبعوثين أمريكيين لكل من إيران واليمن والقرن الأفريقي وليبيا، فإن جهودهم لم تنجح في وقف الحرب في اليمن أو الدفع في اتجاه إجراء الانتخابات الليبية في الموعد الذي كان مقرراً لها وهو الرابع والعشرين من ديسمبر 2021م، أو التأثير بفاعلية وإيجابية على مسار الأحداث والتفاعلات في السودان. وعلى الرغم من الدور الأمريكي في كل من سوريا والعراق، فإن الأزمة السورية لا تزال بعيدة عن التسوية. كما أن إنهاء المهام القتالية للقوات الأمريكية في العراق لم يضع نهاية لحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي تعاني منها البلاد. وكل ذلك يكشف عن بعض جوانب تراجع

دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.⁽¹⁰⁾

وخامسها، حالة السيولة التي يشهدها النظام الدولي. فمع تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، والصعود التدريجي لكل من الصين وروسيا يتجه النظام الدولي نحو تعددية قطبية لا تزال قيد التشكل. وقد تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين خلال السنة الأولى لرئاسة بايدن، وهو ما دفع البلدين إلى تعزيز شراكتهما الاستراتيجية بشكل غير مسبوق، ورفع راية التحدي في وجه الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹¹⁾ وعلى الرغم من تعدد القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من روسيا والصين، فإن الأزمة الأوكرانية باتت تشكل معضلة كبرى في العلاقات الأمريكية - الروسية. كما أن أزمة تايوان تشكل عقدة في العلاقات الأمريكية - الصينية. وقد وصل الأمر إلى حد تبادل التهديدات بين قوى تمتلك أسلحة نووية. ومن المعروف إن إدارة بايدن جعلت من مواجهة التحدي الصيني والروسي على قمة أولويات سياستها الخارجية. وبررت تقليص وجودها العسكري في الشرق الأوسط بالرغبة في تعبئة المزيد من الموارد لتحقيق هذا الهدف. وي طرح هذا الواقع تساؤلاً جوهرياً حول موقع الشرق الأوسط ضمن رقعة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من روسيا والصين، حيث إن هناك من يرى بأن الفراغ الذي سينجم

10 .لمزيد من التفاصيل، انظر:

هشام ملحم. 2021. «إنجازات وإخفاقات بايدن في سنته الأولى». الحرة

20 ديسمبر. تاريخ الوصول 20 ديسمبر، 2021. <https://www.alhurra.com/different-angle/2021/12/20>

11 .لمزيد من التفاصيل، انظر:

2022. "شي وبوتين يعمقان شراكتهما ضد أميركا" جريدة الشرق

الأوسط اللندنية . 5 فبراير . تاريخ الوصول 5 فبراير ، 2022.

<https://aawsat.com/home/article/3456461>

مراعاة ألا يكون ذلك على حساب فاعليته.⁽¹³⁾

الاتجاه الأول: الانسحاب العسكري الكامل أو شبه الكامل من الشرق الأوسط

يتبنى هذا الاتجاه المحافظون من الجمهوريين والديمقراطيين الليبراليين ، حيث يطالبون بانسحاب كل أو معظم القوات الأمريكية من الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، فهم يعملون من أجل إحياء التوجه الانعزالي في السياسة الخارجية الأمريكية. كما أن هناك أكاديميين يتبنون التصور ذاته. وعمومًا، يطرح أنصار هذا الاتجاه عدة حجج لتبرير موقفهم، من أبرزها: أن التورط في حروب الشرق الأوسط وصراعاته لفترات طويلة، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات إعادة بناء الدولة كما هو الحال في العراق، لم يفض إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وكان بتكلفة مالية وبشرية هائلة. واليوم هناك ضرورة ملحة لتخصيص المزيد من الموارد المالية لمعالجة المشكلات والتحديات الداخلية التي تعاني منها الولايات المتحدة من ناحية، ومواجهة التحدي الذي تمثله كل من الصين وروسيا من ناحية أخرى.⁽¹⁴⁾

كما يطرح أنصار هذا الاتجاه حجة جوهرية أخرى لتبرير موقفهم مفادها تراجع أهمية منطقة الشرق

عن تراجع الأمريكي من المنطقة سوف يتيح لأطراف إقليمية ودولية أخرى في مقدمتها الصين وروسيا التواجد بدلاً عن الولايات المتحدة⁽¹²⁾

ثالثًا: اتجاهات الجدل حول الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

كما سبق القول، يدور الجدل السياسي والأكاديمي بشأن واقع ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط حول ثلاثة اتجاهات رئيسة. يركز الاتجاه الأول على ضرورة سحب كل أو معظم القوات العسكرية الأمريكية من المنطقة. ويطالب أنصار الاتجاه الثاني باستمرار الوجود العسكري الأمريكي فيها، بل وزيادته. ويتمحور الاتجاه الثالث حول إعادة تقييم المصالح الأمريكية في المنطقة في ضوء المستجدات، مع تقليص الوجود العسكري الأمريكي فيها بما يتناسب وطبيعة هذه المصالح، مع

12 . لمزيد من التفاصيل، انظر: (Preble 2021)

Sachs, Jeffrey D. 2021. "Avoiding the Worst in Ukraine and Taiwan." Project Syndicate . December 15. Accessed December 21, 2021. <https://www.project-syndicate.org/commentary/defusing-ukraine-taiwan-crises-by-jeffrey-d-sachs-2021-12>; Brands, Hal and Michael Beckley. 2021. "Washington Is Preparing for the Wrong War With China." Foreign Affairs . December 16. Accessed December 21, 2021. <https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2021-12-16/washington-preparing-wrong-war-china>; Mearsheimer, John J. 2021. "The Inevitable Rivalry: America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics." Foreign Affairs . November/December. Accessed January 5, 2022. <https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2021-10-19/inevitable-rivalry-cold-war>.

13 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ibishi, Hussein. 2021. "The Debate Over the U.S. Military Role in the Gulf." The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW). August 31. Accessed December 22, 2021. <https://agsiw.org/debate-over-us-military-role-gulf/>.

14 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Wittes, Tamara Cofman and Mara Karlin. 2019. "America's Middle East Purgatory: The Case for Doing Less." Foreign Affairs. January/February . Accessed December 22, 2021.

يمثل ضمانه للقضاء على الإرهاب، بل إنه في بعض الحالات أدى التدخل العسكري وعمليات الاحتلال إلى تغذية التنظيمات والأنشطة الإرهابية على غرار ما حدث في العراق بعد عام 2003م. وإذا كان من الصعب القضاء على الإرهاب بشكل كامل، فإن تحجيمه يعتمد بالأساس معالجة العوامل الداخلية التي تخلق ظروفًا ملائمة لتمده في العديد من بلدان الشرق الأوسط، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م في حماية أراضيها من أي تهديدات إرهابية من الخارج. كما يقلل أنصار هذا الاتجاه من احتمالات الهيمنة على المنطقة من قبل قوى إقليمية أو دولية مثل روسيا أو الصين أو إيران أو تركيا. ويؤكدون على أن هناك أساليب عديدة، إلى جانب الوسائل العسكرية، لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية. كما يركزون على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على شن هجمات عسكرية فعالة ومؤثرة عند الضرورة من خلال الجو والبحر وعبر بعض التسهيلات التي توفرها بعض دول المنطقة دون الحاجة إلى وجود قواعد عسكرية دائمة.⁽¹⁶⁾

16 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Burnes, Willam J. 2019. "An End to Magical Thinking in the Middle East." The Atlantic . December 8. Accessed December 22, 2021. <https://www.theatlantic.com/12/end-magical-thinking-middle-ideas/archive/2019-east/602953/>; Paris, Trita Parsi and Matthew Petti. 2021. "The Truth About Intervening Powers in the Middle East." Quincy Institute for Responsible Statecraft . August 9. Accessed December 22, 2021. <https://quincyinst.org/09/the-truth-about-intervening-powers-in-08/org/2021-the-middle-east/>; Gholz, Eugene, Op. Cit.

الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن، لا سيما وأن كثيرًا من أهدافها ومصالحها التقليدية في المنطقة قد تغير مع مرور الوقت. وبالتالي لم تعد هناك حاجة لوجود عسكري أمريكي ضخم ودائم فيها. فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم حاليًا، وتراجع اعتمادها على نفط الخليج العربي بشكل كبير، ناهيك عن أن العالم يتجه نحو الطاقة المتجددة أو النظيفة. وبالمقابل فإن حوالي 70% من النفط الخليجي يذهب إلى دول آسيوية في مقدمتها الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية. وقد اعتادت هذه الدول أن تستفيد من الالتزام الأمريكي بضمان حرية تدفق النفط والتجارة عبر الممرات البحرية في المنطقة دون تحمل أي أعباء أو تبعات، أي اعتادت على الاستفادة المجانية من الدور الأمريكي. ولذلك فإنه آن الأوان لكي تتحمل هذه الدول مسؤولياتها بخصوص ضمان حرية الملاحة وتدفق النفط. وبخصوص التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل، حليفها الإقليمي الرئيسي، فقد أصبحت الأخيرة قادرة على حماية نفسها بسبب تفوقها العسكري. كما تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ضمان استمرارية هذا التفوق من خلال مواصلة تزويدها بالمعدات العسكرية الحديثة، ناهيك عن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمزيد من الدول العربية، حيث شمل ذلك كلاً من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمغرب والسودان.⁽¹⁵⁾

وحسب هذا الاتجاه، فإن الوجود العسكري الأمريكي الضخم والدائم في الشرق الأوسط لا

15 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Indyk, Martin. 2020. "The Middle East Isn't Worth It Anymore." The Wall Street Journal . January 17.

الاتجاه الثاني: استمرار الوجود العسكري في المنطقة والعمل من أجل تعزيزه

يُعد المتشددون من تيار المحافظين الجدد من أبرز مؤيدي هذا الاتجاه، حيث يعارضون سحب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط، ويدعون إلى تعزيز هذه القوات. كما أن هناك دوائر أكاديمية تؤكد على ذلك. وي طرح أنصار هذا الاتجاه عدة مبررات لدعم وجهة نظرهم، منها: أن هناك أهدافاً ومصالح استراتيجية ثابتة وحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بضمان أمن إسرائيل واستمرار تفوقها العسكري، ومكافحة الإرهاب، وضمان حرية تدفق النفط والتجارة، حيث إن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا وآسيا لا يزالوا بحاجة أكبر إلى النفط الخليجي. كما يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الانسحاب العسكري الأمريكي من المنطقة سوف يخلق مزيداً من الصراعات، ويعزز من دور التنظيمات الإرهابية، وذلك على غرار ما حدث في أعقاب الانسحاب من أفغانستان. وأكثر من ذلك، فإن سحب القوات الأمريكية من المنطقة ينطوي على توجيه رسالة خاطئة لإيران، مما يشجعها على مواصلة أنشطتها النووية والصاروخية، وممارساتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة.⁽¹⁷⁾

وبالإضافة إلى ما سبق، يركز المطالبون باستمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة على مخاطر وتبعات الفراغ الذي سينجم عن هذا الانسحاب،

والذي ستقوم بسده كل من الصين وروسيا، لاسيما وأن كلاً من الدولتين سعت من أجل تعزيز نفوذها المنطقة خلال العقد الماضي. كما يرون أن دوراً أمريكياً فاعلاً ومؤثراً في الشرق الأوسط سوف يعزز من مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على الصعيد العالمي، ويدعم من قدرتها على مواجهة التحدي الذي تمثله روسيا والصين.⁽¹⁸⁾

الاتجاه الثالث: إعادة تأطير الوجود العسكري في الشرق الأوسط

يحظى هذا الاتجاه بتأييد واسع في الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية. وهو يستند إلى طرح متوازن مفاده أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح استراتيجية وحيوية في الشرق الأوسط، وبخاصة في منطقة الخليج العربي، وأن الوجود العسكري الأمريكي طويل الأجل في المنطقة يخدم مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها الإقليميين والعالميين. ولكن الصيغة التقليدية لهذا الوجود لم تعد تتلاءم مع المستجدات والمعطيات الراهنة، ولذلك فهناك حاجة لإعادة هيكلته أو تأطيره بطريقة تدريجية ومدرسة حتى لا يكون ذلك على حساب فاعليته وتأثيره. كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن عملية الحد من عسكرة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لا بد وأن تكون مقرونة بتفعيل الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، بحيث يكون

18 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Roughead, Seth Cropsey and Gary. 2019. "A U.S. Withdrawal Will Cause a Power Struggle in the Middle East ." Foreign Policy . December 17. Accessed November 13, 2021. [https://foreignpolicy.com/2019-power-struggle-middle-east-china-russia-iran/](https://foreignpolicy.com/2019/17/us-withdrawal-12/https://foreignpolicy.com/2019-power-struggle-middle-east-china-russia-iran/).

17 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Miller, John W. 2021. "Biden's Mideast Drawdown Poses Perils." DefenseNews . April 15. Accessed November 14, 2021. <https://www.defensenews.com/opinion/commentary/2021/04/15/bidens-mideast-drawdown-poses-perils/>.

العسكري، فضلاً عن تعزيز القدرات العسكرية والأمنية للشركاء الإقليميين وفق صيغ مُتفق عليها لتقاسم الأعباء. كما أن وجود عسكري أمريكي بحجم مناسب وفعال في الخليج العربي من شأنه ردع إيران أو أية قوة إقليمية أخرى من شن هجوم تقليدي على هذه الدول على غرار الغزو العراقي للكويت في عام 1990م.⁽²⁰⁾

وفي ضوء ما سبق، يستبعد أنصار هذا الاتجاه انخراط الولايات المتحدة الأمريكية مجدداً في حروب طويلة في المنطقة على غرار ما حدث في كل من أفغانستان والعراق، وبالمقابل، يمكن أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات عسكرية محدودة لمواجهة تهديدات معينة، فضلاً عن حث الأنظمة الصديقة وتشجيعها على معالجة المشكلات التي قد تخلق أو تغذي الاضطرابات الداخلية.⁽²¹⁾

ويطرح أنصار هذا الاتجاه بدائل عديدة لإعادة هيكلة أو تأطير الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، منها: خفض حجم القوات بشكل تدريجي دون الإخلال بالقدرة على الردع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاحتفاظ في المنطقة بحجم مناسب من القوات الأمريكية على النحو الذي يسمح بتنفيذ عمليات عسكرية فعالة عند الضرورة. ويتطلب ذلك التوصل إلى ترتيبات مع بعض دول المنطقة

الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط أكثر تنوعاً. وفي هذا الإطار، يؤدي الوجود العسكري الأقل حجماً والأكثر مرونة دوراً فاعلاً في تحقيق الردع ودعم الأنشطة الدبلوماسية.⁽¹⁹⁾

وتتمثل نقطة الانطلاق لدى أنصار هذا الاتجاه في تحديد المستوى الصحيح والمناسب للالتزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وذلك في ضوء إعادة تقييم الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة في ضوء المستجدات، والوقوف بشكل دقيق على التهديدات التي تتطلب ردّاً عسكرياً حاسماً من جانب الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، يرى القائلون بهذا الاتجاه أن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة تتمثل في: المشاركة الفعالة، ضمن ترتيبات إقليمية ودولية، في ضمان حرية الملاحة والتجارة وتدفق النفط عبر الخليج العربي والبحر الأحمر. فعلى الرغم من التراجع الكبير في اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الخليج العربي، فإن تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة في المنطقة يُعد من مرتكزات الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية. كما تشمل أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة منع إيران من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ومواصلة جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة اعتماداً على وسائل متنوعة. يُضاف إلى ذلك تعزيز قدرة إسرائيل على ضمان أمنها والحفاظ على استمرار تفوقها

20 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ibish, Hussein, Op. Cit.

21 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

F. Gregory Gause, III. 2021. "What Does U.S. "Withdrawal" from the Middle East Mean?" The Arab Gulf State Insytitue in Washington . December 10. Accessed December 22, 2021. <https://agsiw.org/what-does-u-s-withdrawal-from-the-middle-east-mean/>.

19 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Dunne, Frederic Wehrey and Michele. 2021. "From Hardware to Holism: Rebalancing America's Security Engagement with Arab States." Carnegie Endowment for International Peace . May 18. Accessed November 10, 2021. <https://18/from-hardware-/05/carnegieendowment.org/2021-to-holism-rebalancing-america-s-security-engagement-with-arab-states-pub-84520>.

تكون الدول المعنية أكثر قدرة على حماية أمنها. كما أنه يمكن العمل بشكل مشترك مع الحلفاء الإقليميين والعالميين من أجل تأمين التدفق الحر للنفط عبر الممرات البحرية في المنطقة، وهو ما يعني تقاسم المسؤوليات والأعباء، وبالتالي تخفيف الالتزامات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة.⁽²³⁾

وهناك من يقترح وسائل أخرى لتقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط مثل «استبدال الانتشار المستمر لحاملات الطائرات الأمريكية في الخليج بعمليات انتشار أقصر وأقل توقعاً.. وتحويل أصول الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بعيداً عن الوجود الدائم في منطقة الشرق الأوسط. فالأقمار الصناعية وغيرها من الأدوات الوطنية تتيح بسرعة جمع معلومات جوهرية عن النقاط التي تهّم الولايات المتحدة في المنطقة... وهذا من شأنه أن يقلل أيضاً من التكاليف والبصمة الكبيرة للبنية التحتية الداعمة وعناصر الموظفين الداعمين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط».⁽²⁴⁾

وبالإضافة إلى ما سبق، يري البعض أن الصيغة

بشأن تأسيس قواعد عسكرية أصغر حجماً بدلاً من القواعد الأساسية الضخمة، وبخاصة تلك الأكثر عرضة للتهديد من جانب إيران. ومن المقترح أن تكون هذه القواعد في دول بعيدة نسبياً عن إيران، بحيث تستضيف قوات أمريكية بالتناوب للقيام بمهام تتعلق بتعزيز القدرات الأمنية للشركاء والحلفاء، ومكافحة الإرهاب، والتعامل مع التهديدات الطارئة. وحسب هذا التصور، تقع مسؤولية إدارة هذه القواعد وصيانتها وتشغيلها على عاتق الدول المضيفة. كما يُعد تأمين قدرة قوات أمريكية على الوصول السريع إلى المنطقة من خلال استخدام التسهيلات في بعض الموانئ والمطارات والطيران في الأجواء من المتطلبات الأساسية لتقليل الاعتماد على قواعد عسكرية ضخمة ودائمة مثل قاعدة العديد في قطر ومعسكر عريفجان في الكويت.⁽²²⁾

ومن المقترحات المطروحة لإعادة تأطير الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة هو تعزيز القدرات العسكرية والأمنية لحلفاء الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة، وذلك من خلال البعثات التدريبية، والتمرينات المشتركة، وصادرات الأسلحة ذات الصلة بمجالات حيوية مثل الإنذار المبكر والدفاع الجوي والأمن البحري. وبذلك سوف

23 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Hokayem, Emile. 2021. "Reassuring Gulf Partners While Recalibrating U.S. Security Policy." Carnegie Endowment for International Peace . May 18. Accessed December 3, 2021. <https://carnegieendowment.org/2021/05/18/reassuring-gulf-partners-while-recalibrating-u.s.-security-policy-pub-84522>.

24 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

McVann, Christine. 2021. "Reshaping U.S. Force Posture in the Middle East." The Washington Institute for Near East Policy . March 10. Accessed January 5, 2022. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/reshaping-us-force-posture-middle-east>.

22 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Wasser, Becca. 2021. "Drawing Down the U.S. Military Responsibly." Carnegie Endowment for International Peace . May 18. Accessed December 11, 2021. <https://carnegieendowment.org/2021/05/18/drawing-down-u.s.-military-responsibly-/05/org/2021-pub-84527>; Wasser, Becca and Aaron Stein. 2020. "Small, Distributed, and Secure: A New Basing Architecture for the Middle East." War on the Rocks . December 20. Accessed December 14, 2021. <https://warontherocks.com/2020/12/small-distributed-and-secure-a-new-basing-architecture-for-the-middle-east/>.

رابعاً: إدارة بايدن وتقليص الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.. البحث عن استراتيجية

يمثل تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط أحد أبرز توجهات إدارة بايدن تجاه المنطقة، حيث أعلن الرئيس صراحة عن الرغبة في إنهاء تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحروب التي لا تنتهي في أفغانستان والشرق الأوسط، وأن الأولوية تتمثل في تعبئة المزيد من الموارد من أجل مواجهة التحديات، الأنية والمستقبلية، التي تمثلها كل من روسيا والصين. وقد أكد «الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي» الصادر في مارس 2021م على هذه التوجهات بوضوح. كما شكل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان مؤشراً مهماً بخصوص سياسة إدارة بايدن تجاه الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، خاصة في ظل اقتناع هذه الإدارة بأن الخيار العسكري ليس هو الرد المناسب على كل التحديات التي تواجهها المنطقة، وأنه يجب أن يكون الخيار الأخير عند الضرورة.⁽²⁷⁾ ومع ذلك لا تزال إدارة بايدن بصدد بلورة استراتيجية بهذا الخصوص.

وفي إطار توجهها نحو تقليص الوجود العسكري

الحالية للمساعدات الأمنية الأمريكية هي من مخلفات الحرب الباردة، ولا تخدم المصالح الأميركية ولا مصالح دول المنطقة. «فهي تركز أكثر مما ينبغي على نقل الأسلحة، وتعاني من قصور شديد فيما يتعلق بتحسين المؤسسات الوطنية أو إنشاء إطار أمني إقليمي.. لقد حان الوقت، بعد طول تأخير، لإجراء مراجعة معمقة للمساعدات الأمنية الأميركية، وإشراك الموردين الآخرين والجهات المتلقية في نقاش طال انتظاره حول الطرق والوسائل التي تتيح تعزيز الأمن مقابل كلفة أقل.. ويجب العمل على إنشاء إطار أمني شرق أوسطي بعد طول انتظار وتأخير. فمن شأن مجهود يقود إلى بناء هذا الإطار أن يساهم في تحقيق مكاسب لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تفوق تلك التي تؤمنها سلسلة من الالتزامات الرامية إلى الحد من نزاعات محددة ومن تأثيراتها في مجموعة كبيرة من الساحات الإقليمية».⁽²⁵⁾ ومتى ما توفر هذا النظام الأمني الشرق أوسطي، والذي يمكن أن يكون على غرار نظام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو قريباً منه، فإنه سيكون باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تقليص وجودها العسكري في المنطقة دون أن يؤثر ذلك على مصالحها ومصالح حلفائها وشركائها. ولكن هناك الكثير من العقبات التي تعرقل إمكانية تأسيس مثل هذا النظام.⁽²⁶⁾

25 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Springborg, Robert. 2021. "Retooling U.S. Security Assistance." Carnegie Endowment for International Peace . May 18. Accessed November 14, 2021. <https://18/retooling-u.s.-/05/carnegieendowment.org/2021-security-assistance-pub-84525>.

26 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Saab, Bilal Y. 2021. "The Roadblocks to a Regional Security Dialogue in the Middle East." Middle East Institute . April 26. Accessed November 15, 2021. <https://www.mei.edu/publications/roadblocks-regional-security-dialogue-middle-east>.

27 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

President Joseph R. Biden, Jr. 2021. "Interim National Security Strategic Guidance." White House . March . Accessed November 15, 2021. <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>; Wasser, Becca Wasser and Elisa Ewers. 2021. "Rightsizing in the Middle East: The U.S. Military Should Pull Back but Not Pull Out." Foreign Affairs . December 16. Accessed December 24, 2021. <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2021-12-16/rightsizing-middle-east>.

شركائها الإقليميين.⁽²⁹⁾

واستناداً إلى «الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي» الصادر في مارس 2021م، وبعض التصريحات والبيانات التي أدلى بها الرئيس بايدن وعدد من مسؤولي إدارته، وبخاصة الكلمة التي ألقاها وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في «حوار المناامة الأمني السابع عشر»، الذي عُقد خلال الفترة 19-21 نوفمبر 2021م برعاية المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والتي جاءت بعنوان «سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الدفاعية في الشرق الأوسط»، استناداً إلى كل ذلك يمكن استخلاص بعض ملامح رؤية إدارة بايدن بخصوص حاضر ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي من الشرق الأوسط. وتتمثل أهم هذه الملامح فيما يلي:

1. تقليص الوجود العسكري وليس الانسحاب الكامل

يؤكد مسؤولو إدارة بايدن على أن تخفيض الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة في ظل المستجدات الراهنة لا يعني الانسحاب الكامل، بل هي عملية لإعادة التوازن إلى هذا الوجود. وفي هذا الإطار قالت المتحدث باسم البنتاغون جيسيكا ماكنولتي في بيان لها: «نُبقي على وجود عسكري قوي في المنطقة، بما يتناسب مع التهديد، ونحن واثقون من أن هذه التغييرات لن تؤثر على مصالح أمننا القومي.. كما نحافظ على المرونة لإعادة قوات بسرعة إلى الشرق

الأمريكي في الشرق الأوسط، اتخذت إدارة بايدن عدة قرارات، منها: استكمال عملية إنهاء المهام القتالية للقوات الأمريكية في العراق بنهاية عام 2021م، والشروع منذ يونيو 2021م في سحب عدد من أنظمتها الدفاعية الجوية من الشرق الأوسط. وفي هذا السياق صرحت المتحدث باسم البنتاغون جيسيكا ماكنولتي في حينه: «بأن بعض هذه المعدات سيُعاد إلى الولايات المتحدة للصيانة والإصلاحات التي أصبحت ضرورية للغاية والبعض الآخر سيُنقل إلى مناطق أخرى.. وأن هذا القرار اتُخذ بالتنسيق الوثيق مع الدول المضيفة وبرؤية واضحة للحفاظ على قدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا الأمنية».⁽²⁸⁾ وقد شملت هذه العملية سحب بطاريات مضادة للصواريخ والجنود الأمريكيين المشغلين لها، وطائرات مقاتلة، وأسلحة أخرى من عدة دول عربية، منها: الأردن والسعودية والكويت والعراق.

وتأتي عملية خفض الوجود العسكري الأمريكي في الشرق في إطار التوجه العام بشأن تقليل انغماس الولايات المتحدة الأمريكية في أزمات المنطقة، والتحرك من خلال الجهود الدبلوماسية العادية للتعامل مع هذه الأزمات. وقد تجلّى ذلك بوضوح في جولة المواجهة المسلحة التي حدثت بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مايو 2021م، حيث اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس على مصر في التوسط بين الطرفين، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، مما يؤكد توجهها للاعتماد أكثر على

29 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

محمد برهومة. 2021. «جذبة الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط وجولة الصراع في القدس وغزة» صدى: تحليل عن الشرق الأوسط. 2 يونيو. تاريخ الوصول 10 ديسمبر، 2021. <https://carnegieendowment.org/sada/84666>

28 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

2021. «البنتاغون يعلن عن بدء خفض التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط». فرانس 24. 19 يونيو. تاريخ الوصول 23 ديسمبر 2021. <https://www.france24.com/ar>

الأوسط إذا لزم الأمر.. وتحفظ وزارة الدفاع بعشرات الآلاف من القوات في الشرق الأوسط، يمثلون بعضاً من أكثر قدراتنا الجوية والبحرية تقدماً، لدعم المصالح الوطنية للولايات المتحدة وشركائنا الإقليميين»⁽³⁰⁾.

وقال نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، جوي هود، خلال مؤتمر حول الأمن في منطقة الشرق الأوسط: «يجب أن يؤكد على خلفية تداول الكثير من المعلومات المضللة بهذا الصدد مؤخراً، أن شركائنا في مجال الأمن ستبقى.. تواجدنا العسكري الدائم في المنطقة ضامن منذ أكثر من 70 عاماً، وهذا الواقع الأساسي لن يتغير.. وأن الولايات المتحدة تتكيف مع تغير الظروف والتهديدات في المنطقة.. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بضمان حرية التجارة والملاحة بهدف عدم السماح بأي اضطراب في الاقتصاد الأمريكي والعالمي»⁽³¹⁾. ويُفهم من كل ذلك أن تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق لن يكون على حساب الكفاءة والفاعلية في استخدام القوة عند الضرورة، لا سيما وأن الولايات المتحدة لديها القدرة على إعادة نشر المزيد من القوات في المنطقة لمواجهة أي تحديات طارئة.

2. طمأنه الحلفاء والشركاء الإقليميين وتعزيز قدراتهم الدفاعية والأمنية

إن توجهات إدارة بايدن بشأن تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وطريقة انسحابها من أفغانستان، أثارت الكثير من الهواجس والتساؤلات لدى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في منطقة الشرق الأوسط. وإمكانية استمرارها لتقديم ضمانات أمنية وهي بصدد إعادة صياغة لدورها في المنطقة أخذاً في الاعتبار أن بعض القرارات الأخرى التي اتخذتها إدارة ومنها على سبيل المثال النهج الذي سلكته بشأن المفاوضات النووية مع إيران، وموقفها من حرب اليمن، حيث اتخذت إجراءات عديدة، من أبرزها: إسقاط جماعة الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية قد كرس الجدل بشأن التزامات الولايات المتحدة تجاه أمن حلفائها وشركائها في الشرق الأوسط⁽³²⁾.

وعلى خلفية ذلك، سعت إدارة بايدن من أجل طمأنه هؤلاء الحلفاء والشركاء، حيث قام مسؤولون أمريكيون كبار بزيارات إلى عدد من دول الشرق الأوسط، أكدوا خلالها على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن المنطقة، وضمان حرية الملاحة والتجارة فيها، فضلاً عن حماية مصالحها ومصالح حلفائها وشركائها، مع العمل من أجل تقوية العلاقات معهم، وتعزيز قدراتهم العسكرية والأمنية من خلال برامج التدريب، وتبادل المعلومات،

30 . لمزيد من التفاصيل انظر:

2021. «البنّتاغون يعلن عن بدء خفض التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط». فرانس 24 . 19 يونيو. تاريخ الوصول 23 ديسمبر 2021 , <https://www.france24.com/ar>.

31 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

2021. "واشنطن: بايدن لا يعتزم إنهاء التواجد العسكري في الشرق الأوسط". RT . 2 نوفمبر . تاريخ الوصول 22 ديسمبر 2021 . <https://arabic.rt.com/world/1289881>.

32 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Hokayem, Emile, Op. Cit.

والمناورات المشتركة، ومبيعات الأسلحة.⁽³³⁾

وفي هذا الإطار، يمكن فهم وتحليل الموقف الأمريكي من الهجمات الإرهابية الحوثية التي استهدفت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهري يناير وفبراير 2022م باستخدام صواريخ باليستية وطائرات مسيرة. وقد تمحور الموقف حول ثلاث نقاط رئيسية:

أولاً، رفض هذه الهجمات وإدانتها بشدة مع التأكيد على اتخاذ إجراءات رادعة ضد الحوثيين بما في ذلك دراسة مسألة إعادتهم مجدداً إلى قائمة المنظمات الإرهابية، وفرض عقوبات على قادة الحوثيين. وقد جاءت إدانة هذه الهجمات على لسان مسؤولين كبار في إدارة بايدن مثل وزير الدفاع، لويد أوستن، ومستشار الأمن القومي، جاك سوليفان، وغيرهما.⁽³⁴⁾

وثانياً، التأكيد على الالتزام الثابت بأمن دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي هذا الإطار، أصدر مستشار الأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان،

بيئاً جاء فيه: «لقد تبنى الحوثيون هذا الهجوم، وسنعمل مع الإمارات العربية المتحدة والشركاء الدوليين لتحملهم المسؤولية.. التزامنا بأمن الإمارات العربية المتحدة هو التزام راسخ، ونحن نقف إلى جانب شركائنا الإماراتيين في وجه كافة التهديدات التي تتعرض لها أراضيهم».⁽³⁵⁾ وبالإضافة إلى هذا البيان، فقد جرت اتصالات رفيعة المستوى بين الجانبين، تم خلالها التأكيد على المعاني ذاتها، حيث اتصل وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، بسمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أكثر من مرة، وجدد إدانة الولايات المتحدة واستنكارها لهذه الهجمات مؤكداً وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب دولة الإمارات في مواجهة التهديدات التي تستهدف أمنها وسلامة أراضيها. كما اتصل وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بنظيره الإماراتي سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي على خلفية هذه الهجمات.⁽³⁶⁾

وثالثاً، أنه بالإضافة إلى إدانة الهجمات الحوثية، والتأكيد على الالتزام الثابت بأمن دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات عملية تتعلق بتعزيز أمن الإمارات، وهي تتمثل، في: إرسال المدمرة «يو أس أس كول» المزودة بصواريخ موجهة للقيام بعمليات مشتركة مع البحرية الإماراتية، ونشر مقاتلات من

33 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Rumly, Grant Rumley and Kathryn Wheelbarger. 2021. "Managing Middle East Defense Partnerships Amid Great Power Competition." The Washington Institute for Near East Policy. July 13. Accessed December 3, 2021. <https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/16891/en>.

34 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

2022. «واشنطن تدن هجوم الحوثي على الإمارات وتتعد بمعاوية الميليشيات» جريدة البيان الإماراتية. 3 فبراير. تاريخ الوصول 3 فبراير 2022. <https://www.albayan.ae/world/gcc/2022-02-03-1.4361461> "سُئل عن طلب الإمارات تصنيف الحوثيين.. بايدن يعلق على حرب اليمن" الحرة. 20 يناير. تاريخ الوصول 25 يناير 2022. <https://www.alhurra.com/ara-bic-and-international/2022/01/20> "واشنطن تدن بشدة هجوم ميليشيات الحوثي الإرهابية على منشآت مدنية في الإمارات" جريدة الخليج الإماراتية. 18 يناير. تاريخ الوصول 29 يناير 2022. <https://www.alkhaleej.ae/2022-01-18>.

35 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

2022. "هجوم الحوثيين على الإمارات.. تبعات محتملة على أكثر من صعيد" DW. 18 يناير. تاريخ الوصول 22 يناير 2022. <https://www.dw.com/ar>.

36 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

2022. «أوستن يؤكد على الدعم الأمريكي لأمن الإمارات» الحرة. 19 يناير. تاريخ الوصول 25 يناير 2022. <https://www.alhurra.com/uae/2022/01/19>.

والطائرات المسيّرة التي يطلقها الحوثيون على أهداف داخل المملكة العربية السعودية.⁽³⁹⁾

3. العمل المشترك بالتنسيق مع الحلفاء والشركاء الإقليميين

تقوم سياسة إدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط في جانب مهم منها على التسليم بعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة التهديدات والتحديات في المنطقة بمفردها، لاسيما وأن الكثير منها عابر لحدود الدول. ومن هنا، فإن أي تحرك فعال لا بد أن يتم بالتنسيق والتعاون مع الحلفاء والشركاء الإقليميين، مما يعني تقاسم المسؤوليات والأعباء. ومن هذا المنطلق، فإنه من غير المرجح أن تنخرط الولايات المتحدة الأمريكية في حروب برية كبيرة على غرار ما حدث في عامي 1991م و2003م. وإذا كان هناك اضطرار إلى القيام بعمل عسكري، فسوف يكون في الأغلب من خلال الشراكة والتنسيق مع بعض شركائها وحلفائها الإقليميين والعالميين.

وفي هذا السياق، قال وزير الدفاع الأمريكي في كلمته أمام حوار المناظرة الأمني السابع عشر: «بإمكان إنجاز الكثير عندما نجتمع مقارنة بما يحدث عندما نفترق، وأنه بالنظر إلى العلاقات التي أقامتها إسرائيل مع الإمارات والبحرين والمغرب وغيرها من الدول، فهي تفتح فرصاً كثيرة لما يصب بخدمة الشعوب. ويسعدني أن إسرائيل انتقلت من القيادة المركزية في أوروبا إلى القيادة المركزية في المنطقة.. إن الأخطار المشتركة تتطلب عملاً مشتركاً. وأن

الجيل الخامس لمساعدة الإمارات على مواجهة التهديدات الجديدة المتمثلة في الهجمات الإرهابية التي يشنها الحوثيون باستخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة (الدرونز)، فضلاً عن الاستمرار في توفير تحذيرات استخباراتية مبكرة للجانب الإماراتي.⁽³⁷⁾ وفي هذا الإطار، أكد الرئيس بايدن على أن إدارته كانت على اتصال يومي مع الإمارات لمواجهة هذه التهديدات، وأنه أمر البنناغون ببذل كل ما في وسعه لإيصال دعم الولايات المتحدة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.⁽³⁸⁾

ومن خلال هذا الموقف ترغب الولايات المتحدة في أن تبعث برسالة واضحة مفادها أن ملتزمة بأمن حلفائها وشركائها الاستراتيجيين في الشرق الأوسط، وأنها قادرة على إرسال المزيد من القوات إلى لمواجهة أي تهديدات طارئة في أي وقت، مما يعني أن أي عملية لإعادة تموضع القوات الأمريكية في المنطقة سوف لا تؤثر على التزاماتها تجاه حلفائها وشركائها. وفي هذا الإطار، فإنه كثيراً ما أكدت الولايات المتحدة على التزامها بدعم قدرات المملكة العربية السعودية في التصدي للصواريخ الباليستية

37 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

2022 . "أوستن يهاتف ولي عهد أبوظبي.. مدمرة أميركية ستنضم لعمليات مشتركة مع البحرية الإماراتية" الحرة . 2 فبراير . تاريخ الوصول 3 فبراير 2022 . <https://www.alhurra.com/> . 02/02/uae/2022 . "الحرب في اليمن: الولايات المتحدة تنشر مدمرة وطائرات مقاتلة لدعم الإمارات ضد الحوثيين" BBC News . 2 فبراير . تاريخ الوصول 3 فبراير 2022 . <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60215033>

38 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

2022 . «لقاء جو بايدن والأمير تميم بن حمد: الولايات المتحدة تعترف منح قطر صفة «حليف رئيسي من خارج الناتو»» BBC News . 1 فبراير . تاريخ الوصول 4 فبراير 2022 . <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60209161>

39 . انظر على سبيل المثال:

2021 . «ليندركينغ: ملتزمون أمن السعودية مائة في المائة» جريدة الشرق الأوسط اللندنية . 22 أكتوبر . تاريخ الوصول ديسمبر 13، 2021 . <https://aawsat.com/home/article/3259856>

تكاليف أي عدوان ومخاطره لا تتماشى مع أي فائدة محتملة، ولا بد في القرن الـ 21 من الجمع بين أحدث التقنيات والمفاهيم التشغيلية، والقدرات الحديثة لمنع الصراع، ولردع العدوان في أي وقت، وهذا يعني الردع في كل مجال، وفي كل ساحة، ومن كل عدو⁽⁴²⁾. وحسب رؤية إدارة بايدن، فإن هناك عدة متطلبات لتحقيق الردع، منها: الدبلوماسية النشطة، وتأسيس شراكات وتحالفات أمنية قوية مع الحلفاء والشركاء الإقليميين مع تعزيز قدراتهم العسكرية والأمنية، فضلاً عن شمولية هذا الردع بحيث يشمل التهديدات السيبرانية والمخاطر من البر والجو والبحر⁽⁴³⁾.

5. إعادة تموضع القوات الأمريكية في المنطقة

لا تسعى إدارة بايدن من أجل خفض الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط فحسب، بل تخطط من أجل إعادة تموضع هذه القوات على النحو يجعلها أقل عرضة للتهديد. وفي هذا الإطار، أشار الجنرال كينيث ماكزي، قائد القيادة المركزية الأمريكية، في يناير 2021م إلى أن القيادة المركزية تحاول استكشاف بدائل لبعض القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة بهدف تقليل المخاطر التي تمثلها الصواريخ الجوالة والبالستية الإيرانية على هذه القواعد باعتبارها قريبة من إيران وفي مرمى صواريخها. ومن المعروف أن معظم هذه القواعد موجودة في منطقة الخليج العربي، وذلك

الأمة التي تحاول السير بمفردها لا تستطيع الوثوق بأمنها⁽⁴⁰⁾. وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية قيمة العلاقة مع الشركاء الإقليميين أثناء انسحابها المرتبك من أفغانستان، حيث ساهمت بعض دول الخليج العربي وبخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر في إجلاء عشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين من الأمريكيين وغيرهم من أفغانستان.

4. الدبلوماسية المستندة إلى قدرة عالية على الردع هي خط الدفاع الأول

في إطار توجهها القائم على تجنب اللجوء إلى القوة العسكرية كخيار أول في التعامل مع التحديات والتهديدات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط باعتبار أن ذلك لا يمثل الرد المناسب على هذه التحديات والتهديدات، ترى إدارة بايدن في الدبلوماسية المدعومة بقدرة عالية على الردع خط الدفاع الأول والوسيلة الأنسب للتعامل مع قضايا المنطقة. وقد عبر عن هذه القناعة بوضوح جاك سوليفان مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة بايدن، وذلك حتى قبل أن يتولى مهام منصبه⁽⁴¹⁾.

وفي هذا السياق، قال وزير الدفاع الأمريكي في كلمته أمام حوار المناامة الأمني السابع عشر: «إن

40 . لمزيد من التفاصيل، انظر: تمام أبو صافي، 2021. "حوار المناامة"، وزير الدفاع الأمريكي.. ملتزمون بأمن المنطقة في مواجهة تحديات القرن 21. جريدة الرؤية . 20 نوفمبر . تاريخ الوصول 11 ديسمبر ، 2021. <https://www.alroeya.com/60-63/2252134>

41 . لمزيد من التفاصيل، انظر: Benaim, Daniel and Jake Sullivan. 2020. "America's Opportunity in the Middle East Diplomacy Could Succeed Where Military Force Has Failed." Foreign Affairs . May 22. Accessed November 13, 2021. <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2020-05-22/americas-opportunity-middle-east>.

42 . انظر:

تمام أبو صافي، مرجع سبق ذكره.

43 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. أشرف محمد كشك، 2021. «حوار المناامة الأمني السابع عشر 2021: المزج بين الدبلوماسية والردع لحفظ استقرار الخليج انطلاقاً من خمس آليات». آراء حول الخليج 15- 10.

ستستخدم القوة العسكرية لوقف البرنامج النووي الإيراني.⁽⁴⁵⁾

ومن المعروف أن إسرائيل ترفض بالأساس مبدأ التفاوض مع إيران وتلج على توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، وتؤكد أن لديها خططاً واستعدادات للقيام بذلك. كما أن طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا الملف أثارت بعض الهواجس والتساؤلات لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي طالبت بالمشاركة في المفاوضات النووية مع إيران، وأكدت على أهمية أن يشمل أي اتفاق مع إيران برامجها الخاصة بالصواريخ الباليستية، وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وهي مطالب مشروعة لم تأخذها الولايات المتحدة بعين الاعتبار، حيث إن كل ما يعنها هو عودة إيران إلى الالتزام باتفاق 2015م. ويتمثل التحدي الحقيقي هنا في أن أي عمل عسكري ضد إيران سواء من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الإثنين معاً قد يطلق شرارة حرب تتجاوز حدود إيران، لاسيما في ظل تلويح الأخيرة بالرد على أي عمل عسكري يستهدفها، بل وتهديدها بقصف مفاعل ديمونة في إسرائيل. ومهما يكن من أمر، فإن إخفاق المفاوضات النووية مع إيران سوف يجعل توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو خفض وجودها العسكري في المنطقة أكثر صعوبة. كما سيعزز من أهمية إعادة انتشار القوات الأمريكية في المنطقة باعتبار أن القواعد

بسبب حرب الخليج الثانية وتداعياتها، والغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003م. وبالتالي فإن نقل القوات الأمريكية إلى قواعد أخرى بعيدة نسبياً عن إيران سوف يقلل من هذا التهديد، ويعزز من قدرة واشنطن في الرد على أي تهديدات من مواقع مختلفة وبمرونة أعلى.⁽⁴⁴⁾

6. التزام راسخ بأمن إسرائيل مع منع إيران من امتلاك أسلحة نووية

شأنها شأن الإدارات الأمريكية السابقة، تؤكد إدارة بايدن على التزامها الصارم بأمن إسرائيل. كما تؤكد على التزامها القوي بمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وقدرتها على ردع إيران وأذرعها في المنطقة. وفي هذا الإطار، تعتبر الولايات المتحدة أن المفاوضات هي الخيار الأول للتعامل مع برنامج إيران النووي. وربما يكون هذا هو الملف الوحيد الذي حاولت الإدارة تحقيق اختراق بشأنه خلال عامها الأول، وذلك عن طريق الدفع في اتجاه استئناف المفاوضات مع إيران، بحيث تعود إلى التقيد بالتزاماتها النووية حسب اتفاق عام 2015م مقابل رفع العقوبات عنها، وعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق. وفي حال إخفاق المسار التفاوضي بسبب تعنت إيران، لوح مسؤولون أمريكيون باللجوء إلى خيارات أخرى. وفي هذا الإطار، هناك من يطالب إدارة بايدن بوضع خط أحمر لإيران، بحيث تحدد النقطة التي عندها

44 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lubold, Gordon. 2021. "U.S. Forces Expand Reach in Saudi Arabia: In the past year or more, the military has tested new ports and bases as options to use in the event of conflict with Iran." The Wall Street Journal . January 25. Accessed November 13, 2021. <https://www.wsj.com/articles/u-s-forces-expand-reach-in-saudi-arabia-11611611393>.

45 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Miller, Eric Brewer and Nicholas L. 2021. "A Redline for Iran? America Must Decide Which Nuclear Steps Merit a Military Response." Foreign Affairs . December 23. Accessed December 25, 2021. <https://www.foreignaffairs.com/2021/12/23/redline-iran>.

القريبة من إيران سوف تكون أكثر عرضة للتهديد في حال اللجوء إلى الخيار العسكري بشأن التعامل مع البرنامج النووي الإيراني.⁽⁴⁶⁾

ولكن ثمة مجموعة تحديات تواجه الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص توجيهها نحو تقليص وجودها العسكري في المنطقة. أولها، صياغة استراتيجية متكاملة تقوم على جعل الوجود العسكري متوازنًا مع الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة من ناحية، وبلورة أساليب للعمل العسكري لا تعتمد بالأساس على وجود قواعد عسكرية ضخمة ودائمة في المنطقة من ناحية أخرى. وثانيها، البحث عن مواقع لقواعد عسكرية أصغر في بعض دول المنطقة، بحيث تكون بديلة لبعض القواعد الكبيرة الأكثر عرضة للتهديد من جانب إيران. وثالثها، الحفاظ على مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص علاقاتها مع حلفائها وشركائها في المنطقة، لاسيما وأن هذه المصداقية تعرضت للاهتزاز بسبب تناقضات إدارة بايدن في التعامل مع بعض القضايا الجوهرية التي تعني هؤلاء الشركاء والحلفاء.

خامسًا: تداعيات تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

تحلل الدراسة في هذا الجزء بعض التداعيات القائمة والمحتملة لتراجع الوجود العسكري

الأمريكي في المنطقة، وليس الانسحاب الكامل أو شبه الكامل منها، لأن هذا السيناريو مستبعد إلى حد كبير على الأقل خلال المستقبل المنظور. ويمكن تناول هذه أبرز هذه التداعيات على مستويين:

المستوى الأول: آليات التكيف الإقليمي مع تراجع الدور الأمريكي في المنطقة

في ظل توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تقليص وجودها العسكري وربما السياسي في الشرق الأوسط، والرسائل السلبية التي انطوى عليها الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان، تبنت دول في المنطقة بعض الآليات للتكيف مع هذه المستجدات. وتتمثل أهم هذه الآليات في أخذ زمام المبادرة والتحرك في اتجاه حل الخلافات، وتهئية الصراعات، والبحث عن سبل لتعزيز التعاون والأمن على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الإطار يمكن فهم التطورات والديناميكيات التي قادت إلى وضع نهاية للأزمة بين كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر من ناحية، وقطر من ناحية أخرى، وذلك خلال قمة العلا التي عُقدت في المملكة العربية السعودية في يناير 2021م. كما تتجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها وبخاصة في مجالات الأمن والدفاع.⁽⁴⁷⁾

وعلى الرغم من عمق الخلافات بين المملكة العربية السعودية وإيران، فإن هناك محادثات

46 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Kaye, Dalia Dassa. 2021. "America Is Not Withdrawing From the Middle East: Washington Needs a New Strategy But Not an Exit Strategy." Foreign Affairs . December 1. Accessed December 12, 2021. <https://www.foreignaffairs.org/1/america-not--12-com/articles/united-states/2021-withdrawing-middle-east>.

47 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عبد المنعم سعيد. 2021. «ما بعد الخروج الأمريكي من الشرق الأوسط». مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . 11 سبتمبر . تاريخ الوصول 6 ديسمبر 2021 . <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6606>

المتوقع أن تزداد في المستقبل. ويتجلى ذلك بوضوح في تنامي علاقات عدد من دول المنطقة مع كل من الصين وروسيا وبعض الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا. وتشمل عملية التنويع هذه إقامة علاقات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية، فضلاً عن البحث عن مصادر أخرى للتسلح إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار، فقد أصبحت الصين من أهم مصدري الطائرات المسيرة (الدرونز) لدول تربطها شراكات تقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁴⁹⁾

المستوى الثاني: تمدد أدوار فاعلين غير دولتيين وقوى إقليمية ودولية في ظل تراجع الدور الأمريكي

يرى الكثير من المحللين والمراقبين أن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة على الصعيدين العسكري والسياسي سوف يخلق ظروفًا مواتية لتمدد أدوار فاعلين مسلحين من غير الدول على غرار «داعش» و«القاعدة»، لاسيما وأن التنظيمين لا يزالان يشكلان تحديًا أمنيًا. كما أن الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الولايات المتحدة سوف يشهد - حسب البعض - تصاعدًا في وتيرة الصراعات

بين الدولتين انطلقت منذ أبريل 2021م، وذلك بهدف التوصل إلى أرضية مشتركة لإعادة تطبيع العلاقات بينهما. وبالطبع فإن الحرب في اليمن على أجندة هذه المباحثات. وبالإضافة إلى ذلك، اتجهت دولة الإمارات العربية إلى إحداث تحول في سياستها الخارجية عنوانه العريض هو «تصفير المشاكل» وتعزيز التعاون بدلاً من التنافس والصراع، وهو ما تعكسه التطورات في علاقات الإمارات مع كل من تركيا وإيران وسوريا. يُضاف إلى ذلك المحادثات الاستكشافية بين مصر وتركيا التي انطلقت منذ عدة أشهر، والتي ترمي إلى رأب الصدع بين الدولتين. كما حدث تطور مهم في العلاقات العربية - الإسرائيلية، حيث تم تطبيع العلاقات بين إسرائيل وأربع دول عربية أخرى، غير مصر والأردن، هي: الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمغرب والسودان.⁽⁴⁸⁾

وبالإضافة إلى المبادرات الإقليمية لحل الخلافات وإنهاء الصراعات أو على الأقل تهدئتها، سعت دول عديدة في منطقة الشرق الأوسط إلى تنويع علاقاتها الاستراتيجية والدولية على النحو الذي يقلل من اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن هذا التوجه سابق على وجود الرئيس بايدن في البيت الأبيض، فإن وتيرته بدأت تتسارع. ومن

48 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Saikal, Amin. 2021. "Strategic shifts in the Middle East after the US withdrawal from Afghanistan ." Australian Strategic Policy Institute . October 14. Accessed December 22, 2021. <https://www.aspistrategist.org.au/strategic-shifts-in-the-middle-east-after-the-us-withdrawal-from-afghanistan/>; Barhouma, Mohammad. 2022. "The Reshaping of UAE Foreign Policy and Geopolitical Strategy." Sada: Middle East Analysis . January 4. Accessed January 6, 2022 . <https://carnegieendowment.org/sada/86130>.

49 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Bradley Bowman, Maj. Jared Thompson, and Ryan Brobst. 2021. "China's Surprising Drone Sales in the Middle East." DefenseNews . April 23. Accessed December 11, 2021. [23//04/https://www.defensenews.com/opinion/2021/chinas-surprising-drone-sales-in-the-middle-east/](https://www.defensenews.com/opinion/2021/04/23/chinas-surprising-drone-sales-in-the-middle-east/).

سنوات، لا سيما وأنها من المستوردين الأساسيين للنفط الخليجي حاضراً ومستقبلاً. ومن هنا، سعت من أجل تأسيس شراكات استراتيجية وإبرام اتفاقيات مع العديد من دول المنطقة وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والطاقة المتجددة، فضلاً عن بعض أنواع الأسلحة وبخاصة طائرات الدرونز. أما روسيا، فتسعى من أجل إحياء دورها في المنطقة سياسياً واستراتيجياً. ولذلك تدخلت عسكرياً في سوريا من أجل دعم نظام الأسد. كما أنها انخرطت في تصدير الأسلحة لبعض دول المنطقة مثل تركيا ومصر. وبخصوص الدول الأوروبية تحرص فرنسا على تعزيز حضورها في المنطقة، وذلك من بوابة العلاقات الاقتصادية، ومبيعات الأسلحة، والدور السياسي.⁽⁵²⁾

وفي هذا الإطار، فإن تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط لا يعني بالضرورة زيادة فاعلية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التحدي الذي تمثله كل من روسيا والصين، فقد أظهرت تفاعلات عام 2021م ضعف النفوذ الأمريكي في مواجهة الدولتين. فالصين تتحدى العقوبات الأمريكية علناً وتستورد النفط من إيران، بل إنها وقعت في عام 2021م اتفاقية شراكة استراتيجية معها. أما روسيا، التي تتطور علاقاتها في إطار شراكة مع الصين، فقد رسمت خطوياً حمراء للولايات المتحدة وبقية دول حلف شمال الأطلسي بشأن أزمة أوكرانيا، وهي تتمثل في: عدم

والتوترات الطائفية.⁽⁵⁰⁾ وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول الإقليمية غير العربية مثل إيران وتركيا سوف تسعى لتعزيز أدورها في المنطقة. ومن المرجح أن يكون ذلك من خلال الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية، لاسيما وأن الأزمات الاقتصادية الداخلية في البلدين سوف تجعلهما أكثر اهتماماً بالاستفادة من الفرص الاقتصادية في منطقة الخليج. لكن أي توجه نحو الهيمنة من جانب الدولتين بعيداً عن مبدأ المصالح المتبادلة سوف يعزز من فرص عدم الاستقرار في المنطقة. ومن المرجح أن تواصل إسرائيل مساعيها من أجل توسيع دائرة علاقاتها الإقليمية لتشمل دولاً عربية أخرى. وبخصوص الدول العربية «فمن الأرجح أنها لن تنصرف كمجموعة واحدة، وإنما سوف تأخذ دولها عدة مسارات، فتقترب أكثر من تركيا أو إيران أو إسرائيل، كل دولة حسب تقديرها لمصالحها وللتحديات الموجهة لأممها».⁽⁵¹⁾

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المرجح أن يمثل تراجع الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة فرصة لكل من الصين وروسيا وبعض الدول الأوروبية من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة. ومن المعروف أن الصين تسعى من أجل تحقيق هذا الهدف منذ

50 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nasr, Vali. 2022. "All Against All The Sectarian Resurgence in the Post-American Middle East." Foreign Affairs. January/February . Accessed December 28, 2021. <https://www.02/-12-foreignaffairs.com/articles/middle-east/2021-iran-middle-east-all-against-all>.

51 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. علي الدين هلال. 2021. «ماذا لو انسحبت الولايات المتحدة عسكرياً من الشرق الأوسط؟» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 14 ديسمبر. تاريخ الوصول 24 ديسمبر، 2021. <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6937>

52 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

مركز الإمارات للسياسات. 2021. «جولة ماكرون الخليجية: نتائجها وانعكاساتها على الداخل الفرنسي» مركز الإمارات للسياسات. 16 ديسمبر. تاريخ الوصول 6 يناير، 2022. <https://epc.ae/ar/details/brief/jawlat-makron-alkhalijia-ntayujha-waneika-satuha-ala-aldakhil-alfaransi>

تمدد الحلف شرقًا، وعدم تزويد أوكرانيا بأسلحة حديثة تمثل تهديدًا للأمن الوطني الروسي. وهكذا فإن تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط يهدف حشد المزيد من الموارد لمواجهة روسيا والصين، قد يسمح للدولتين بالتمدد في منطقة نفوذ تقليدية للولايات المتحدة الأمريكية. ومن غير المستبعد حدوث تنافس بينهما في مرحلة تالية على هذه المنطقة.⁽⁵³⁾

خاتمة: مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

استنادًا إلى التحليل السابق، يمكن بلورة عدد من الاستنتاجات بشأن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وذلك على النحو التالي:

1. من أبرز ملامح سياسة إدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط هو إعادة التوازن للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وينطوي ذلك على تقليص لهذا الوجود، وإعادة تأطيره بما يتناسب مع المصالح الأمريكية التي تبرر وجود قوات عسكرية، والتهديدات التي تبرر استخدام هذه القوات. ولا تزال إدارة بايدن تبحث عن الاستراتيجية المناسبة لتحقيق هذا التوازن، بحيث لا يكون تقليص حجم القوات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط على حساب فاعليتها. ومن هنا، فإن الاستنتاجات المتسرعة بشأن الحديث عن الشرق الأوسط

53. لمزيد من التفاصيل، انظر:

هشام ملحم. 2021. «بايدن ومحدودية النفوذ الأمريكي تجاه إيران وروسيا والصين.» معهد دول الخليج العربية في واشنطن. 10 ديسمبر. تاريخ الوصول 26 ديسمبر، 2021.

في مرحلة ما بعد الولايات المتحدة لا تستند إلى أسس علمية ومؤشرات واقعية صلبة. فالولايات المتحدة الأمريكية باقية كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط على الأقل خلال المستقبل المنظور، وهي بصدد البحث عن استراتيجية جديدة لممارسة دورها في المنطقة في ظل جملة من المستجدات الإقليمية والدولية.

2. أن النخبة السياسية الأمريكية من الجمهوريين والديمقراطيين استوعبت خبرات ودروس الحروب التي لا تنتهي في الشرق الأوسط، والتي لا يمكن كسبها، لا سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تورطت في بعض هذه الحرب، وكانت التكلفة المالية والبشرية عالية جدًا. ومن هنا، كان التوجه الرسمي منذ إدارة أوباما هو تقليص الانخراط في الشرق الأوسط. وعلى خلفية ذلك، فإن من غير المرجح أن تنخرط الولايات المتحدة الأمريكية سواء في ظل إدارة جمهورية أوديمقراطية في حروب برية جديدة في المنطقة يكون الهدف منها تغيير أنظمة حكم وإعادة بناء دول. وقد أشار الرئيس بايدن في غير مرة إلى ضرورة أن تحدد الولايات المتحدة لنفسها أهدافًا واضحة وواقعية، وليس أهدافًا لا يمكن تحقيقها أبدًا. وهذا لا يعني عدم استخدام القوة العسكرية، ولكن يعني استخدامها بحذر ولمواجهة تهديدات معينة دون التورط في حروب طويلة.

3. أن الخيار الأول لإدارة بايدن في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط هو الدبلوماسية المستندة إلى قدرة عالية على الردع الشامل. فهي ترى أن الخيار العسكري ليس هو الرد الوحيد والفعال على كل التحديات التي

وأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة. أما الإخفاق في التوصل إلى اتفاق فسيجعل الأوضاع أكثر تعقيداً، ففي هذه الحالة سيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الخيارات الأخرى التي تلوح بها مثل تشديد العقوبات أو تخريب المنشآت النووية الإيرانية من خلال الهجمات السيبرانية وغيرها. وفي حال قررت الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية سواء منفردة أو بالتنسيق مع إسرائيل، فإنها لا بد وأن تتحسب لاحتمال اندلاع حرب قد يتجاوز نطاقها حدود إيران.

6. أن دولاً عديدة في المنطقة بدأت تتكيف تدريجياً مع احتمالات تراجع النفوذ الأمريكي، وذلك من خلال المبادرات الإقليمية لحل الخلافات، وتهدئة الصراعات، فضلاً عن تنويع علاقاتها الدولية من خلال تعزيز علاقاتها التعاونية مع قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين وفرنسا وغيرها. وكل هذه القوى الدولية تسعى من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة. ولكن لأسباب عديدة، لن يكون ذلك على حساب العلاقات الاستراتيجية التي تربط الدول المعنية بالولايات المتحدة الأمريكية على الأقل خلال المستقبل المنظور. فالهدف هنا هو تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية وليس إنهاء العلاقات معها، لا سيما وأنها تمثل المصدر الرئيسي للتسليح بالنسبة للعديد من دول الشرق الأوسط، وبخاصة في منطقة الخليج العربي.

وخلاصة القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية تتجه في ظل إدارة بايدن نحو إعادة التوازن إلى وجودها العسكري في الشرق الأوسط مع الحرص على ألا يكون ذلك على حساب فاعليته. وينطوي

تواجهها المنطقة. كما أن تحقيق الردع في شقه العسكري لا يتطلب بالضرورة وجود قواعد عسكرية ضخمة ودائمة، بل يمكن أن يتحقق من خلال قواعد عسكرية أصغر تكون بعيدة نسبياً عن مرمى صواريخ إيران، ونشر قوات من العمليات الخاصة، وطائرات من دون طيار، فضلاً عن امتلاك درجة عالية من القدرة والمرونة على تحريك قوات كبيرة إلى المنطقة عند الضرورة. ويتطلب ذلك تأسيس شراكات وترتيبات مستقرة مع بعض دول المنطقة تتيح للقوات الأمريكية المرور عبر الأجواء، واستخدام التسهيلات في بعض الموانئ والمطارات.

4. أن الولايات المتحدة الأمريكية تتجه إلى الاعتماد بدرجة أكبر على حلفائها وشركائها الإقليميين في المنطقة. وينطوي ذلك في جانب مهم منه على تحميلهم مزيداً من الأعباء من ناحية، وتعزيز قدراتهم العسكرية والأمنية من خلال برامج التدريب، والمناورات العسكرية المشتركة، ومبيعات الأسلحة، والعمليات المشتركة التي تستهدف تنظيمات إرهابية من ناحية أخرى. وكل ذلك يعزز من قدرة هؤلاء الحلفاء والشركاء على حماية أمنهم، وبالتالي يخفف من الأعباء الملقة على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية.

5. أن الملف النووي الإيراني يمثل أحد المدخلات الرئيسية في إعادة رسم حدود الدور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. فالتوصل إلى اتفاق سيسهل على الولايات المتحدة مهمة تقليص وجودها العسكري في المنطقة، وبخاصة في حال تم تضمين هذا الاتفاق بشكل أو بآخر موضوع برامج الصواريخ الباليستية الإيرانية،

هذا التوجه على تخفيض لحجم القوات بشكل تدريجي، وإعادة تقييم للموارد والوسائل العسكرية التي يمكن استخدامها في المنطقة لمواجهة تهديدات محددة. كما أن الأداة العسكرية ستُوظف في المقام الأول لتعزيز دور الدبلوماسية، حيث يُرجح ألا يتم اللجوء إليها إلا كاختيار أخير، ومن خلال استخدام حذر يحقق أهدافاً محددة دون الوصول إلى درجة الحرب الشاملة. وفي هذا التوجه، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر على نهج إرسال المزيد من القوات إلى المنطقة لمواجهة تهديدات طارئة، لا سيما وأن الأمر قد تكرر في ظل إدارات كل من أوباما وترامب وبايدن. وإذا كانت العديد من دول المنطقة بدأت محاولات للتكيف مع هذا التغيير في السياسة الأمريكية من خلال تنويع علاقاتها الدولية، فالأرجح أن ذلك لن يكون على حساب علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا، فإنه من السابق لأوانه الحديث عن الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الولايات المتحدة حيث أنها باقية حتى وإن حدث تغيير في حجم وطبيعة دورها العسكري في المنطقة.

The debate over the US military presence in the Middle East: Biden's administration and the search for a strategy

Dr. Hassanein Tawfiq Ibrahim⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the issue of the American military presence in the Middle East and the controversy over that presence in light of the United States declaring more than once that it is in the process of redeploying the American military abroad so that the priority is to confront each of China and Russia in areas away from the Middle East. This study concluded three findings:

First: Although the official documents issued by the American institutions included the issue of military redeployment, the reality confirms, and leaves no room for the slightest doubt, that it is too early to talk about the stage after the United States of America, as it is still the main guarantor of the security of the Arab Gulf states in the foreseeable future.

Second: The administration of current President Joe Biden seeks to achieve a measure of balance between retreating from

crises by limiting the direct military presence and at the same time achieving deterrence by defining realistic goals and new ways to achieve that deterrence, not including military force.

Third: In light of the persistence of many current security challenges, including the Iranian nuclear crisis, as well as threats to maritime security, this entails a responsibility on the United States to support the security of its partners from the Arab Gulf states, as well as the energy security of its European partners, but this did not prevent the Gulf states from seeking to diversify its security partners with a number of major countries

1 Professor of political science at Zayed University- United Arab Emirates

2- إلى أي مدى تذهب استراتيجية الدفاع الأمريكية تجاه بحر الصين الجنوبي؟

الدكتور ن. جاناردان⁽¹⁾

والثالثة: في ظل تعقد بيئة الصراع في بحر الصين الجنوبي فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها مجبرة على التكيف مع التكتيكات الصينية والروسية التي تجمع بين العمليات شبه العسكرية والحروب بالوكالة والإجراءات الاقتصادية، إلا أن العملية الروسية في أوكرانيا قد أوجدت هواجس لدى العديد من دول منطقة جنوب شرق آسيا التي لاتزال تعلي من أهمية مبادئ القانون الدولي وخاصة ما يرتبط بسيادة الدول واستقلالها.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة⁽²⁾ التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في بحر الصين الجنوبي من خلال تحليل استراتيجيات وآليات إدارة ذلك الصراع وخاصة في ظل وجود قوى أخرى لها صلة بذلك التنافس ومن ثم التأثير في مضامين الصراع ومساراته ، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج وهي:

الأولى: على الرغم من ازدياد حدة الصراع والتنافس في بحر الصين الجنوبي انطلاقاً أن تلك المنطقة كانت سبباً رئيسياً في تغيير الولايات المتحدة استراتيجيتها الدفاعية فإن الصراع في تلك المنطقة لا يزال يوصف بأنه "الصراع المنضبط" الذي لم يبلغ حافة الهاوية، بمعنى آخر أن الحرب والمواجهة العسكرية ليست حتمية في تلك المنطقة.

والثانية: يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لانتهاج استراتيجية في منطقة بحر الصين الجنوبي توازن بين مصالحها ومصالح حلفائها في شرق آسيا من خلال الانخراط في مشروعات تعاونية مع بعض الدول في تلك المنطقة.

1 زميل أبحاث أول، أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، أبوظبي

2 ترجمة الأستاذة أماني عبد الغني باحثة الماجستير بجامعة عين

شمس ،مصر

مقدمة

دول جنوب شرق آسيا، وخاصة الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وبروناي وماليزيا، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية كقوة من خارج الإقليم. والواقع أن التنافس المتنامي بين الولايات المتحدة والصين يثير الانتباه ويوجه صوب احتمالات توتر متصاعد في مناطق النفوذ المتنازع عليها من قبل هذه القوى.

وعلى الرغم من أن النزاعات في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي قد تبدو وكأنها خلافات بين دول بعيدة جغرافياً "حول عدد محدود من الصخور والشعاب المرجانية داخل المحيط" وبالتالي لا تمثل أهمية تُذكر بالنسبة للولايات المتحدة فإنها في الواقع، تتابع تلك النزاعات عن كثب، بل وتربطها بمصالحها الوطنية لعدة أسباب استراتيجية واقتصادية وسياسية. وبغض النظر عن أن تلك النزاعات تشكل تحدياً لهيمنتها على المنطقة، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء تأثير الصين على ثلاثة من الحلفاء الذين تربطها بهم معاهدات واتفاقيات وهم اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، هذا باستثناء الحلفاء في منطقة جنوب شرق آسيا وتايوان⁽³⁾.

على الجانب المقابل، تنظر الصين إلى مخاوف الولايات المتحدة بامتعاض، بل وتعتبر سياستها تدخلاً في الشؤون الداخلية لتلك المنطقة وترى أن لها أحقية في السيطرة على نسبة 90٪ من بحر الصين الجنوبي الذي يحوي في باطنه ما يقدر بـ 190 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و 11 مليار برميل من النفط، ويمر عبره سنوياً حصة من إجمالي التجارة العالمية المنقولة بالسفن تقدر قيمتها بنحو 4,5 تريليون دولار. ولهذا فإن العديد من البلدان

يعد بحر الصين الجنوبي مسرحاً لحالة من التنافس الاستراتيجي المتزايد والمحموم بين الولايات المتحدة والصين، إذ تعتقد الولايات المتحدة أن الصين تسيطر بشكل فعال على منطقة تمثل لها ولحلفائها، في شرق وجنوب شرق آسيا، أهمية استراتيجية على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تأطير تقييم موضوعي ومحايد لبعض التساؤلات التي تدور حول استراتيجية الدفاع الأمريكية تجاه هذه القضية الخلافية التي تتضمن - من بين محاورها العديدة - التهديدات الفعلية والتقديرات التكتيكية لتحركات الصين في بحر الصين الجنوبي ومدى ارتباط هذه التهديدات والتقديرات بالمحيط الهندي والخليج العربي، فضلاً عن تأثير الصراع بين روسيا وأوكرانيا. ورغم نبرة التشاؤم التي قد تبدو سائدة عند تحليل هذا الصراع وتفصيله، تخلص خاتمة هذه الدراسة إلى بارقة أمل تؤكد من خلالها أن الحرب ليست حتمية وأنه يمكن بلوغ حالة من التناغم والتوافق بين الخصمين على أهداف مشتركة تتمثل في الاستقرار والازدهار.

وبداية ينبغي التأكيد على أن بحر الصين الجنوبي قد أصبح محور نزاعات إقليمية وبحرية بفعل ما يتمتع به من مزايا استراتيجية عديدة فهو غني بمصايد الأسماك وموارد الطاقة المحتملة، هذا إلى جانب موقعه الذي كنقطة التقاء للعديد من البلدان التي تشهد نمواً متسارعاً وكذلك طرق نقل الاستراتيجية المحيطة بها. وأجج تلك النزاعات وصاعد من حداثها سلسلة الأحداث والتوترات المتوالية التي وقعت خلال السنوات الأخيرة، والتي شملت من بين أبرز أطرافها الرئيسية الصين، وبعض دول رابطة

3 "US-China strategic competition in South and East China Seas: Background and issues for Congress," Congressional Research Service (US), January 26, 2022.

- المذكورة أعلاه تعترض على مطالبة الصين بأحقيتها في الجزر وتشكيلات الشعاب المرجانية الأقرب إليها (أي لتلك الدول) جغرافياً، والتي تشكل أجزاء من بحر الصين الجنوبي الذي تبلغ مساحته 3.5 مليون كيلومتر مربع شمال جزر ناتونا⁽⁴⁾.
- وتقول الصين، في تأكيد حجتها، إنها تستند إلى سابقة تاريخية أرساها "الخط ذو الأقسام التسعة" (nine-dash line)، (وهو خط رسمته الصين في عام 1947م بعد استسلام اليابان، واستخدمته في بادئ الأمر حكومة جمهورية الصين (ROC / تايوان)، كما استخدمته لاحقاً حكومة جمهورية الصين الشعبية (PRC). أصبح الخط الآن جزءاً من الخرائط التي تصدرها الحكومة الصينية ويشق هذا الخط ذو الأقسام التسعة المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة ببعض البلدان، وهو ما يفسر أعمال العنف المتفرقة التي اندلعت في العقود الأخيرة بين السفن الصينية والجيوش التابعة لبعض تلك الدول من أصحاب المصلحة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.
- والواقع أن ثمة افتراض يتبناه قطاع عريض من المتابعين مفاده أن التطورات في هذه المنطقة ستشكل مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. وبدون إصدار أي أحكام على مدى مقبولية أو منطقية ادعاءات أطراف أو الادعاءات المضادة لأطراف أخرى، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على بعض التساؤلات المتعلقة باستراتيجية الدفاع الأمريكية تجاه بحر الصين الجنوبي من خلال التركيز على مجموعة محددة من التساؤلات التالية:
1. ما هي التهديدات التي تشكلها منطقة بحر الصين الجنوبي، من وجهة نظر الولايات المتحدة على أمنها القومي؟
 2. ما هي الاستراتيجية الدفاعية التي تتبناها الولايات المتحدة تجاه هذا الصراع: هل هي استراتيجية ردع أم استراتيجية مواجهة؟
 3. ما هي التحديات التي تواجه استراتيجية الولايات المتحدة والفرص التي تتوافر لها في مساعي تحقيق توازن القوى في بحر الصين الجنوبي؟
 4. كيف سيؤثر عدم الاستقرار في جنوب شرق آسيا على أمن المحيط الهندي والخليج العربي؟
 5. طالما أن الهند قوة عظمى في منطقة المحيط الهندي ولها علاقات تنافسية مع الصين، فهل هذا المعطى، أو على الأحرى هذه الحقيقة، ستكون بمنزلة أداة تمكين أم إعاقة للاستراتيجية الأمريكية؟
 6. وأخيراً كيف يمكن للأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا أن تؤثر على منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا وكذلك استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة؟

4 "Beijing rejects tribunal's ruling in South China Sea case," The Guardian, July 12, 2016.

المصالح والتهديدات والتوتر المتصاعد

في السنوات الأخيرة ، حولت الولايات المتحدة تركيزها الأمني من جهود مكافحة الإرهاب وإدارة الصراعات منخفضة الحدة إلى مواجهة تهديدات القوى العظمى والتهديدات مرتفعة الحدة. وتعد الصين إحدى تلك القوى التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحجيمها ومواجهة التهديدات الصادرة منها، والتي يتعلق معظمها ببحر الصين الجنوبي، إذ تعتبر الولايات المتحدة هذه المعضلة إحدى "المشكلات الاستراتيجية من الدرجة الأولى" كونها تشترك مع المصالح الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية للولايات المتحدة.

ويمكن الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة تصور الولايات المتحدة للتهديدات في ضوء التطورات التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث ظلت الولايات المتحدة قوة عظمى حاضرة في شرق آسيا منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، وكان لها وجود عسكري كبير في دول شرق وجنوب شرق آسيا، بينما شكلت الصين الماوية أكبر تحدي لجهود الولايات المتحدة الرامية للهيمنة الإقليمية بدءاً من الحرب الكورية، ومروراً بحركات التمرد الشيوعي في جنوب شرق آسيا التي انتهت بحرب فيتنام (1963م-1975م). وعلى الرغم من إخفاقها في القضاء على حركة التمرد الشيوعية في فيتنام، وجدت الولايات المتحدة نفسها في موضع ومكانة متميزتين لدى دول أخرى في جنوب شرق آسيا. وبحلول نهاية السبعينيات، كان قد تم بالفعل تقليص وتحجيم التمرد الشيوعي خارج منطقة جنوب شرق آسيا. بعد ذلك، قام الأسطول الأمريكي السابع بدوريات في الممرات البحرية في المنطقة ، بما في ذلك بحر الصين الجنوبي ، وكان بإمكانه الوصول إلى الموانئ

في المنطقة ، دون أي اعتراض. وتزامن ذلك مع الخطط الاقتصادية والتحديثية للمنطقة التي كانت مدعومة من الوجود الأمني الأمريكي وبدأت كلها هادئة نسبياً.

غير أن هذا السلام المؤقت ظل سائداً حتى عندما بدأت الصين ترسيخ وجودها في جزر باراسيلس (Paracels) في بحر الصين الجنوبي في سبعينيات القرن الماضي. حتى أن الفلبين قامت في عام 1995م بإعلان شكواها واستيائها من الاحتلال الصيني ومن عسكرة منطقة شعاب بانجانيان (Mischief Reef) (منطقة جزر مرجانية منخفضة الارتفاع تحيط ببحيرة كبيرة في جنوب شرق الأرض الخطرة الارتفاع تحيط ببحيرة كبيرة في شرق الأرض الخطرة الواقع شرق جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي). والواقع أن أحداث 11 سبتمبر عام 2001م وما تلاها من انشغال بالعمليات العسكرية في أفغانستان والعراق قد صرف انتباه الولايات المتحدة عما يجري في بحر الصين الجنوبي⁽⁵⁾. ولم تلتفت الولايات المتحدة إلى تلك المسألة إلا بعد عام 2010م حين أكدت الولايات المتحدة أن منطقة بحر الصين الجنوبي أصبحت محاصرة بادعاءات وإشكاليات إقليمية متعددة؛ ومن ثم أصبح الشروع في عملية دولية من شأنها إيجاد حلاً دبلوماسياً أمراً واجباً، وبعد ذلك شددت الولايات المتحدة على أن الممرات المائية لبحر الصين الجنوبي تشكل "مشاعات عالمية" (مصطلح يستخدم عادة لوصف مجالات الموارد الدولية وفوق الوطنية والعالمية التي توجد فيها موارد التجمع المشترك) بمعنى أنها لا تنتهي إلى دولة واحدة.

5 Marvin Ott, "The South China Sea in strategic terms," Asia Dispatches, Wilson Centre, May 14, 2019.

التهديدات المباشرة؛ الحفاظ على أمن وقوة حلفاء الولايات المتحدة؛ استمرار الوصول إلى منطقة تتصف بالديناميكية على الصعيد الاقتصادي؛ إرساء السلام والاستقرار الإقليمي؛ منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية؛ صيانة حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية؛ وترسيخ بيئة طبيعية صحية⁽⁷⁾.

من هنا يمكن القول إن المصالح الأساسية للولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي كانت موجهة نحو ضمان أن تبقى منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة ومنع الصين من الهيمنة على الفضاء البحري لتلك المنطقة. ولتحقيق هذه المصالح، عززت الولايات المتحدة علاقاتها الأمنية مع شركائها الإقليميين وشددت على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي⁽⁸⁾، لكنها في الوقت ذاته تجنبت عمداً ولفترة طويلة اتخاذ أي موقف بشأن أي نزاع إقليمي محدد في المنطقة، واكتفت بالإشارة إلى أن الصين لا تلتزم بالنظام العالمي والقواعد التي تحدت في ضوءه. لكن اقتصاد الصين المتنامي ونفوذها المتصاعد وقوتها العسكرية التي أخذت تتزايد تدريجياً، كلها عوامل أجبرت الولايات المتحدة على النظر إلى أوضاع الصين المتطورة باعتبارها تهديدات للأمن القومي الأمريكي، وبالتالي فإنها تتطلب نظرة مستقبلية مغايرة وأكثر حزمًا.

وكان إطلاق استراتيجية "محور الارتكاز الآسيوي" (Pivot to Asia) في عام 2011م هي أول استجابة

وبشكل عام، يمكن تصنيف مصالح الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي على النحو التالي: (أ) المصالح الاقتصادية المرتبطة بالممرات البحرية، وهي واحدة من أكثر المناطق ازدحاماً في العالم، بغض النظر عن مرور السفن البحرية الأمريكية بين المحيطين الهادئ والهندي؛ (ب) العلاقات الأمنية مع الحلفاء والشركاء الآخرين المتجذرة في العمليات التي يقوم بها الأسطول السابع للبحرية الأمريكية، وهذا من بين عمليات أخرى؛ (ج) الآثار المترتبة على توازن القوى والنفوذ العالميين، هذا إلى جانب الحفاظ على "النظام العالمي ذات القواعد المتعارف عليها" والمدعوم من القيادة الأمريكية⁽⁶⁾.

وتعتبر الولايات المتحدة أن أي تدخل من جانب الصين في بحر الصين الجنوبي سوف يؤثر على أحد هذه المصالح أو جميعها؛ والأهم من ذلك، أن المكاسب التي تجنيها الصين بأي شكل من الأشكال من شأنها أن تقوض التفوق الجيوسراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، وأن تترك حلفاء الولايات المتحدة وشركائها تحت إرادة قوة الصين ونفوذها، وهو السيناريو الذي ازدادت أهميته وضرورة الالتفات إليه في ظل تحول مركز الثقل الاقتصادي بسرعة نحو آسيا.

لقد أكد التقرير الخاص باستراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة المحيط الهادئ والهندي لعام 2019م على "التزام الولايات المتحدة الدائم بالاستقرار والازدهار في المنطقة من خلال تحقيق الجاهزية وإبرام الشراكات وتعزيز الاتصال بالمنطقة"، بينما أشار التقرير ذاته لعام 2020م إلى أن "المصالح الأمريكية الأساسية في المنطقة هي (حسب ترتيب أهميتها): حماية الولايات المتحدة من

7 "A US response to China's aggression in the South China Sea and overall aim of information dominance," Journal of Indo-Pacific Affairs, Summer 2021.

8 "Asia-Pacific maritime security strategy: Achieving US national security objectives in a changing environment," US Department of Defense, 2015

إن بمقدورها التحرك للدفاع عن متضرري هذه النزاعات إذا ما استهدفتم الصين⁽¹²⁾. وعلى الرغم من أن هذا البيان من جانب الولايات المتحدة كان هو الأكثر حدة وحزماً، فإنه لم يغير ساكناً على أرض الواقع ولم يزعزع حيادية الولايات المتحدة إزاء النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي. ولا تزال الولايات المتحدة غير مهتمة بالتورط في معضلة لم يتم التوصل لحل لها بعد تتعلق بتاريخ السيادة على كل من جزر سبراتلي وجزر باراسيل.

وعند هذا الحد يصبح من الأهمية بمكان عقد مقارنة بين استجابة الولايات المتحدة لهذه النزاعات في عام 2020م، والبيان الذي أطلقته في عام 2016م، فقد دعمت الولايات المتحدة حق الفلبين في مقاضاة الصين، ولكن عندما تم إعلان حكم لاهاي، كان تعليق وزارة الخارجية الأمريكية يكتنفه الغموض رغم أن الحكم كان "نهائياً وملزماً من الناحية القانونية لكل من الصين والفلبين، إذ تضمن ذلك التعليق ما يلي "ما زلنا ندرس القرار وليس لدينا تعليق على موضوع القضية"⁽¹³⁾.

بالطبع ما من شك في أن الولايات المتحدة استطاعت تعزيز حرية الملاحة الخاصة بعملياتها على مدار الأعوام كوسيلة لإظهار عزمها وقدراتها البحرية دون التحريض على التصعيد العسكري. ولكن على الرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر عملياتها جزءاً من استراتيجية الردع التي تتبناها، فإن الصين تنظر إلى تلك العمليات على أنها

من جانب الولايات المتحدة إزاء النزاع الدائر حول بحر الصين الجنوبي والتنافس الذي أصبح ضارياً ومتزايداً مع الصين⁽⁹⁾. بعد ذلك، بدأت الولايات المتحدة تدريبات على حرية الملاحة في المياه المتنازع عليها، وحاولت أن تمارس ضغوطاً دبلوماسية على الصين بسبب مضي الأخيرة قدماً في تشييد وعسكرة تشكيلات بحرية جديدة، كما تابعت الولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصادية على الشركات الصينية ذات الصلة ببناء الجزر الاصطناعية. غير أن الولايات المتحدة لم تتخذ أي خطوات ملموسة بعد الحكم الصادر عام 2016م من محكمة دولية في لاهاي لصالح الفلبين ضد الإجراءات الصينية في بحر الصين الجنوبي، والتي رفضت الصين الامتثال لها⁽¹⁰⁾. ولم تنص استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2017م سوى على أن الولايات المتحدة "ستحتفظ بوجود عسكري قادر على ردع أي خصم، بل وهزيمة أي خصم إن لزم الأمر"، في إشارة واضحة إلى الصين.

وفي عام 2020م، غيرت الولايات المتحدة مسارها ووصفت مزاعم الصين بأحققتها في الموارد البحرية عبر معظم أجزاء بحر الصين الجنوبي باعتبارها مزاعم "غير قانونية على الإطلاق" كحال حملة بكين العدوانية "وتسلطها من أجل السيطرة عليها"⁽¹¹⁾. وربما كانت تلك هي المرة الأولى التي أيدت فيها الولايات المتحدة "بوضوح" الحكم الصادر عن محكمة لاهاي، وأضافت الولايات المتحدة مزيداً من الحسم والوضوح لموقفها حين قالت

12 Krista Wiegand, "How Biden should handle the South China Sea disputes," War on the Rocks, November 24, 2020

13 Gregroy Poling, "How significant is the new US South China Sea policy?" Center for Strategic and International Studies, July 14, 2020

9 "Barack Obama says Asia-Pacific is 'top US priority'," BBC, November 17, 2011

10 Ibid., The Guardian

11 "US position on maritime claims in the South China Sea," press statement, US State Department, July 13, 2020

انتقدت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" الصين لقيامها بتدريبات عسكرية وقالت إن هذه الخطوة تعد انتهاكاً لتعهدات بكين السابقة "بعدم عسكرة بحر الصين الجنوبي". مشيرة إلى أن "إجراء تدريبات عسكرية على الأراضي المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. يؤدي إلى نتائج عكسية لمساعي تخفيف التوتر وجهود صيانة الاستقرار في المنطقة"⁽¹⁶⁾.

وقد لجأت الولايات المتحدة كذلك إلى تحركات غير عسكرية، حيث قامت بإدراج عشرات الشركات الصينية إلى القائمة التجارية السوداء نظراً لقيامها بمساعدة الصين في بناء جزر لدى بحر الصين الجنوبي. وقالت وزارتتا التجارة والخارجية الأمريكيتين حينها إن هذه الشركات "ساعدت الصين في تجريف وبناء أكثر من 3000 فدان من الجزر الاصطناعية المجهزة بصواريخ مضادة للسفن ومعدات عسكرية أخرى. وتهدف الصين من وراء تشييد هذه الجزر إلى تأكيد استحقاقات بحرية جديدة مزعومة في المنطقة و "تخويف" الفلبين وغيرها من الدول بهدف تجريدكم من حقوقهم في مياه الصيد واحتياطات الطاقة الموجودة بالبحر". وكان رد فعل الصين على هذا التحرك الأمريكي بأن انتقدته ووصفته باعتباره "عملاً من أعمال الهيمنة وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية"⁽¹⁷⁾.

الواقع أن هذه التحركات وغيرها قد تسببت في تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وغذت حالة عدم الاستقرار في المنطقة وفاقمت

عدوان؛ خاصة وأن المناورات البحرية للبلدين في بحر الصين الجنوبي كانت تأتي متزامنة في بعض الأحيان. كما أجرت البحرية الأمريكية تدريبات مشتركة مع شركائها الأمنيين هناك داخل المنطقة المتنازع عليها أو بالقرب منها. ففي عام 2019 م، أجرت الولايات المتحدة 85 تدريباً عسكرياً، بما في ذلك مناورات "ريمباك" أو حافة المحيط الهادي (RIMPAC)، وهي أكبر مناورة عسكرية بحرية دولية يستضيفها وينظمها أسطول الولايات المتحدة في المحيط الهادئ بمشاركة القوات المسلحة من 10 دول⁽¹⁴⁾. ومن المفارقات أن الصين كانت عضواً في هذه المجموعة، لكن الولايات المتحدة استبعدتها في عام 2018 م بسبب قيام الصين بعمليات من شأنها "عسكرة بحر الصين الجنوبي"⁽¹⁵⁾.

وبعد تفشي وباء كورونا المستجد "كوفيد19"، ازدادت التوترات بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي، حيث أجرى كلا البلدين مناورات بحرية في المنطقة في التوقيت ذاته. ولعل الإشارة إلى واحدة من سلسلة الأحداث التي شهدتها عام 2020م توضح ما يجري على أرض الواقع بشكل أفضل؛ ومن بينها قيام الصين بإطلاق وابل من الصواريخ متوسطة المدى عبر "مسافات كبيرة في بحر الصين الجنوبي" من تشينغداو في شمال شرق الصين إلى سبراتلي، مما أثر على المنطقة الممتدة بين جزيرة هاينان وجزر باراسيل.

وبعد الإعلان عن زيادة الوجود البحري الأمريكي في المنطقة كرد فعل على هذا التحرك الصيني،

16 "China fires missiles into South China Sea, sending US a message," The New York Times, August 27, 2020.

17 "US slaps trade sanctions on more Chinese entities, this time for South China Sea island building," The Washington Post, August 26, 2020

14 "South China Sea: US stages 85 military exercises with regional allies in 2019, report says," South China Morning Post, December 14, 2019.

15 "US attempt to include Taiwan in RIMPAC a farce," China Military Online, January 14, 2022

، فإن بعض الدول الإقليمية، مثل كمبوديا، تؤيد الصين علناً وهو ما تسبب في إحباط وعرقلة الخطط الأمريكية.

وعند هذا الحد سعت الولايات المتحدة، من أجل مواجهة النفوذ الصيني المتزايد، إلى التعاون مع اليابان وأستراليا والهند، باعتبارهم أعضاء في الحوار الأمني الرباعي المعروف اختصاراً بـ (Quad)، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية وفرنسا والمملكة المتحدة لتحجيم هذا النفوذ المتنامي. غير أن تلك المساعي لم تحقق سوى نجاحاً محدوداً بسبب إحجام بعض من تلك الدول عن مواجهة الصين.

الردع أو المواجهة

إلى جانب روسيا وإيران وكوريا الشمالية، تضمن تقرير التقييم الاستخباراتي السنوي للتهديدات لعام 2022م والذي يصدر عن وكالات الاستخبارات الأمريكية، إفادة بأن الصين، بما تبذله من جهود ترمي إلى توسيع نفوذها المتزايد، تعتبر أحد أكبر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، ولكن التقرير لم يتنبأ بمواجهة عسكرية مع أي من تلك الدول المشار إليها آنفاً، وإنما أشار إلى احتمالات تشكل "معارك منطقة رمادية من أجل التنافس على النفوذ" أو وضعاً أقل بقليل من الحرب الشاملة، الأمر الذي يتطلب "عمليات استخباراتية وهجمات إلكترونية ومحفزات عالمية للتأثير".

وتوقع التقرير زيادة التوتر في بحر الصين الجنوبي مع استمرار الصين في توجيه تهديدات للدول المنافسة لها في المنطقة. وورد بنص التقرير: "نتوقع أن تزداد حدة الخلاف في ظل تكثيف الصين محاولاتها الرامية لتصوير تأييده على أنها منطقة معزولة دولياً، تعتمد على البر الرئيسي للصين بشكل أساسي في تحقيق الازدهار الاقتصادي، وفي ظل كذلك

القلق بين الدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي، والتي وجدت نفسها عالقة وسط تنافس ضاري بين كبرى القوى. ومع لجوء جميع اللاعبين إلى تسليح أنفسهم بشكل أفضل واستعراض إمكاناتهم، إضافة إلى قيام الولايات المتحدة بتعزيز تواجد وعبور سفنها البحرية في جزر باراسيل وسبراتلي، أخذ بحر الصين الجنوبي يتحول تدريجياً إلى منطقة عسكرية. في الوقت نفسه، عرضت الولايات المتحدة تقديم دعم إضافي لدول المنطقة، بما في ذلك نقل رادارات وطائرات بدون طيار وقوارب دوريات لتمكين تلك الدول من مراقبة أنشطة الصين في مناطقها الاقتصادية الخالصة، وتحديد قوارب الصيد وغيرها من السفن الصينية الأخرى⁽¹⁸⁾.

والواقع أن كل تلك الاستراتيجيات التي انتهجتها الولايات المتحدة لم تمنع الصين أو تثنيها عن المضي قدماً في مساعيها الرامية لتنفيذ أجندتها، حتى وجهت الصين اتهامات بتعزيز حملتها العسكرية على العديد من الجزر الاصطناعية التي تخضع لسيطرتها. وبغض النظر عن المراقبة العسكرية لتلك المناطق من جانب الصين، فإن الأخيرة عمدت إلى تشييد بنية تحتية للاتصالات واللوجستيات تماماً مثل مرافق الموانئ ومهابط الطائرات. والمعضلة هنا بالنسبة للولايات المتحدة هي أن العديد من دول جنوب شرق آسيا المتورطة في هذا النزاع تتأرجح بين أن تنحاز للصين من أجل الحصول على المكاسب الاقتصادية أو أن تميل إلى الولايات المتحدة من أجل التمتع بالمزايا الأمنية، الأمر الذي يضعف من تأثير الضربات الاستراتيجية التي تسدها الولايات المتحدة. علاوة على ذلك

18 "As US-China tensions rise, what is the outlook on the South China Sea dispute," South China Morning Post, September 8, 2020.

الواقع أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مجبرة على إعادة التكيف مع التكتيكات الصينية والروسية التي تجمع بين "العمليات شبه العسكرية وتلك التي تنفذ بالوكالة من جهة والحرب السياسية والتجسس الصناعي والإجراءات الاقتصادية لضم شبه جزيرة القرم أو بناء جزر في بحر الصين الجنوبي من جهة أخرى". ذلك أنه حتى بدون تبني رد فعل عسكري شامل، تعمل الصين وروسيا على تقويض حدود الولايات المتحدة في الرد والانتقام حال تضرر حلفائها، وهو ما أضعف مصداقية الولايات المتحدة، وجعل لمنافستها اليد الطولى في ساحاتهم الخلفية.

في الوقت نفسه يرى الخبراء أنه حتى إذا لم يتمكن الجيش الأمريكي من وضع حد لتنامي نفوذ الصين، فمن الممكن أن "يزيد حالة الريبة وعدم اليقين لدى القادة الصينيين من خلال حملات منسقة من الكشف عن إمكانات وقدرات أمريكية جديدة تنافس وتتحدى استخدام الصين للطيف الكهرومغناطيسي، ومن خلال أيضاً تغيير الأوضاع العسكرية للقوات الأمريكية داخل إقليم غرب المحيط الهادئ وخارجه على نحو من شأنه أن يرفع تكلفة أي أعمال عدائية من جانب الصين أو غيرها. وفي هذا الصدد يمكن للحلفاء والوكلاء الاضطلاع بدور تكميلي للأعمال العسكرية من خلال اقتراح تداعيات اقتصادية تستهدف المصالح العالمية للصين أو استثمارات مبادرة الحزام والطريق"⁽²¹⁾.

غير أن كل هذه التكتيكات تندرج ضمن أساليب الردع التي أخفقت في ترسيخ تفوق الولايات المتحدة على استراتيجية الصين. وبالتالي فإن أحد البدائل المتاحة، في هذه الحالة يتمثل فيما "نجح

استمرار الصين في زيادة أنشطتها العسكرية حول الجزيرة". كما توقع التقرير أن تضاعف الصين مخزونها النووي بحلول عام 2030م، وورد بنص التقرير أن "بكين ليست مهتمة باتفاقيات الحد من الأسلحة التي قد تقيد خطط التحديث الخاصة بها ولن توافق على مفاوضات ظاهرية من شأنها قصر الميزة النووية على الولايات المتحدة أو روسيا"⁽¹⁹⁾

ويشير المحللون إلى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى تحقيق التوازن بين التحديات الصادرة من القوة العسكرية المتنامية للصين والقيود المالية التي تفرضها ضغوط الإنفاق المحلي، فالكونجرس الأمريكي، على سبيل المثال، سبق وأن أشار إلى إمكانية أن تصبح ميزانيات الدفاع أعلى مما هي عليه، ولكن دون عمليات التعبئة المستمرة التي ترتبط بالحرب"، وهو ما يعني أن الجيش الأمريكي قد يكون في المستقبل القريب غير ذات فاعلية إزاء منع الصين من تهديد جيرانها "ومن غير المرجح أيضاً أن يعتقد المسؤولون في بكين بأن الولايات المتحدة ستستخدم أسلحة نووية في الرد على هجمات تقليدية ضد مناطق تابعة للولايات المتحدة في الخارج أو ضد حلفاء لواشنطن. وبالتالي فإن الاستراتيجية التي يتبناها ويوظفها "البنتاجون" لا بد وأن تؤسس على اقتراب أكثر تعقيداً في ردع الحرب من مجرد التهديد بردود فعل مثل الرفض أو العقوبة"، والتي وإن كانت قد نجحت سابقاً في الوصول للنتيجة المطلوبة فإنها (ردود الفعل) لن تصبح فعالة في المستقبل"⁽²⁰⁾.

19 "China poses biggest threat to US, intelligence report says," The New York Times, April 13, 2021.

20 Bryan Clark and Dan Patt, "To deter China, relearn the lost art of dissuasion," Defense One, September 27, 2021.

21 Ibid.

فضائية. بعبارة أخرى، يطرح "مانكن" استراتيجية "تهديد للصين متعددة المحاور"⁽²²⁾.

على الجانب الآخر، يؤكد مقال "جريجيل" أن تحدي الصين للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة هو تحد بحري وقاري في آن واحد؛ ومن ثم، فليس من السهل على القوة البحرية أن تترجم تفوقها في البحر إلى «تأثير سياسي على الأرض». ولدعم تلك الحجة، يستشهد «جريجيل» بتصريح القائد العسكري الفرنسي إيطالي الأصل، نابليون بونابرت حين قال إنه «سوف يغزو البحر من خلال القوة الموجودة على الأرض».

الواقع أن بعض التقارير تفيد بأن الولايات المتحدة تمتلك الكثير من القوة البحرية، لكن وجودها القاري في شرق آسيا صغير نسبياً. وعند هذا الحد يقترح "جريجيل" أنه "في حال عززت الصين سيطرتها على الطرق البرية التي تربط الصين ببقية دول أوراسيا (من خلال مبادرة الحزام والطريق)، لتشكّل ما هو أشبه بنواة قارية، سيصبح للوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ تأثير أقل إلى حد كبير على قرارات تلك المنطقة وما تنتهجه من سلوكيات". وبما أن الصين وروسيا قد شكلتا معاً شراكة استراتيجية هدفها تحدي الولايات المتحدة، فإن هذه الشراكة سوف تزيح الستار عن حدود القوة البحرية (الأمريكية)⁽²³⁾.

وهكذا، يضيف "جريجيل" عنصر القوة البرية إلى الإستراتيجية البحرية التي سبق وأن اقترحها "مانكن" من أجل احتواء الصين أو هزيمتها. وقد

فيه استراتيجيو الحرب الباردة حين قاموا بتوظيف مجموعة من الإجراءات متعددة الصعد والمجالات لردع العدوان السوفيتي. بعبارة أخرى، يتعين على الولايات المتحدة، إعادة التفكير في أسس ومبادئ "ردع" العدوان، و"هزيمته" إذا لزم الأمر، وهو ما لا يبدو قائماً أو مرجحاً في الوقت الحاضر؛ إلا أنه كلما تجنبت الولايات المتحدة اللجوء إلى المواجهة أو العنف، كلما مضت الصين قدماً في توسيع نفوذها داخل المنطقة وخارجها.

مزايا القوة البحرية وحدودها

بإلقاء نظرة سريعة على مقالتيّن تم نشرهما من قبل اثنين من الخبراء الاستراتيجيين في الولايات المتحدة، يمكن الخروج بتحليل وافي لنقاط القوة والضعف في الإستراتيجية البحرية الأمريكية الموجهة ضد الصين. المقالة الأولى من تأليف توماس مانكن، بعنوان "استراتيجية بحرية للتعامل مع الصين"، وتتضمن استراتيجية مقترحة من جانب المؤلف لردع الصين وهزيمتها في حرب في بحر الصين الجنوبي. أما المقال الثانية فمن تأليف جاكوب جريجيل بعنوان "حدود القوة البحرية"، وتقدم وجهة نظريّة.

في المقالة الأولى يرى "مانكن" أنه في وجود العائق الجغرافي المعروف باسم "سلسلة الجزر الأولى"، والتي تتكون من اليابان وتايوان والفلبين وشبه جزيرة جنوب شرق آسيا (والتي تعرف أيضاً باسم شبه جزيرة الهند الصينية التي تضم كمبوديا، لاوس، ميانمار، شبه الجزيرة الماليزية، تايلاند، وفيتنام)، يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين الالتزام بالدفاع عن هذه المنطقة البحرية باستخدام قوات برية واستكشافية وبحرية وجوية تكون مدعومة بموارد سيبرانية وإمكانات

22 Francis Sempa, "US strategists on the advantages and limitations of sea power," The Diplomat, February 10, 2022.

23 Ibid.

ذلك، يمكن القول أن هذا التحليل يتجاهل الميزة التكنولوجية التي تحظى بها الولايات المتحدة في الحرب البحرية، ومن ذلك على سبيل المثال امتلاك البحرية الأمريكية لغواصات مطاردة تعمل بالطاقة النووية، والتي من بالغ الصعوبة تتبعها.

ومع ذلك، فإن الحقيقة الواقعة وردت بإحدى ورش العمل التي نظمتها الكلية الحربية التابعة للبحرية الأمريكية في عام 2019 م، والتي ناقشت الإمكانيات البحرية للبلاد في مقابل التحديات الأوسع التي تفرضها القوة البحرية الصينية الأخذة في التنامي. وخلال الورشة قال أحد المشاركين إن الصين أدخلت الخدمة، خلال العقد الماضي، ما يقرب من أربعة أمثال عدد السفن الموجودة لدى البحرية الأمريكية. وأشار مشارك آخر إلى أن ميزان القوة البحرية في منطقة غرب المحيط الهادئ قد مال لصالح الصين التي باتت تمتلك في أسطولها 106 منصة صواريخ بحرية، غرب المحيط الهادئ، مقارنة بـ 22 منصة بحرية فقط لدى الولايات المتحدة⁽²⁶⁾.

ومن دون التقليل من أهمية الحقائق المذكورة أعلاه، قدم مركز ستراتفور (Stratfor) (أحد أهم مراكز الدراسات الإستراتيجية والأمنية الأمريكية التي تعنى بقطاع الاستخبارات) منظوراً بديلاً، حين أوضح أنه:

”من الاستحالة بمكان استنتاج توقعات بشأن ما ستؤول إليه القوة البحرية للصين بعد عام 2030 م، ولكن تلك الدولة (الصين) قد تسعى إلى أن تتحدي الهيمنة البحرية للولايات المتحدة في مناطق أبعد من ذلك بالمحيط الهاديء. ومع ذلك فمن

يتحقق هذا الهدف (تأسيس قوة على الأرض) من خلال تعزيز التحالف مع الهند وبذل الجهود التي من شأنها إضعاف العلاقات الصينية الروسية، مثلما كان الحال في أوائل سبعينيات القرن الماضي في عهد الرئيس الأمريكي الراحل، ريتشارد نيكسون. وهذا يعني أنه لكي تصبح الولايات المتحدة ذات فاعلية في احتواء الصين وتحركاتها في منطقة بحر الصين الجنوبي، فإنه يتعين عليها أن تتطلع لما هو أبعد من قوتها البحرية الحالية وأن تركز على عنصر القوة الموجودة على الأرض أيضاً.

الحقيقة أن القوة على الأرض، أو ما يمكن الإشارة إليه مجازاً بعنصر القوة البرية، اكتسب أهمية خاصة نظراً للاعتراف حتى الإدارة الأمريكية نفسها بامتلاك الصين أكبر أسطول في العالم من حيث عدد السفن؛ فبينما تمتلك البحرية الصينية 355 سفينة حربية في الخطوط الأمامية بحجم كورفيت على الأقل وربما أكثر من 400 إذا ما تم أيضاً احتساب زوارق الصواريخ الصغيرة، فإن البحرية الأمريكية بالمقارنة لا تمتلك سوى 305 سفينة فقط في الخطوط الأمامية وفق أحدث الإحصاءات الصادرة في عام 2021 م.⁽²⁴⁾

لقد أشار أحد المحللين الأمريكيين، بعد أن لاحظ إخفاق الولايات المتحدة في مواكبة التنامي السريع لقوة الصين البحرية، إلى أن ”حلفاء الولايات المتحدة يدركون هذا الواقع الأليم، ولذا فإن استعدادهم لوضع ثقتهم في الولايات المتحدة والاعتماد عليها في تحقيق الحماية لهم سينخفض بالتأكيد“⁽²⁵⁾. ومع

24 “Yes, the Chinese Navy has more ships than the US Navy. But it’s got far fewer missiles,” Forbes, November 10, 2021

25 Robert Ross, “The end of US naval dominance in Asia,” Lawfare, November 18, 2018.

26 Carl Schuster, “What are China’s naval goals? The West can’t wait to find out,” CNN, May 16, 2019.

واعترافاً بحقيقة الارتباط والتواصل المتزايد بين منطقتي المحيط الهندي والمحيط الهادئ، قمنا بإعادة تسمية القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ ...⁽²⁸⁾

الواقع أن الهند لديها آليات تعاون بحري مع جميع دول المحيط الهندي الجزرية المنتشرة في العديد من المناطق عبرقارتي آسيا وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط (وكذلك أستراليا). هذا فضلاً عن أن الدور الذي تلعبه نيودلهي في رابطة حافة المحيط الهندي (Indian Ocean Rim Association) والندوة البحرية للمحيط الهندي (Indian Ocean Naval Symposium) ساهم في تعزيز علاقاتها الأمنية القوية بالفعل مع جميع البلدان ذات الصلة. ولعل أحد العوامل الرئيسية التي تلك جعلت المبادرات البحرية الهندية ممكنة كان مفهوم "الأمن والنمو للجميع"⁽²⁹⁾ الذي تبنته حكومة الهند، والذي ويشدد على أولويات الهند الأمنية والتنموية في منطقة الخليج العربي، ويؤكد على مصالح الهند في الحفاظ على استقرار وازدهار دول الجوار. ولتحقيق هذه الأهداف، وقعت القوات البحرية الهندية اتفاقيات لوجستية مع الولايات المتحدة وفرنسا وسلطنة عمان، مما عزز اتصالها الإقليمي⁽³⁰⁾. هذا بالإضافة إلى أن الإستراتيجية البحرية للأسطول الهندي لعام 2015 م تنص على ضرورة تدشين عمليات مشتركة، بناء القدرات الإقليمية، توفير التدريب والأمن البشري اللازمين في المحيط

المتوقع على مدار العقد المقبل أن تنتقل البحرية الصينية من قوة إلى قوة أكبر. حقاً أنها قد لا تصل إلى منزلة أن تكون سيدة البحار المفتوحة، لكنها ستصبح على الأقل سيدة الفضاء البحري الخاص به⁽²⁷⁾.

المحيط الهندي والهند والخليج

رغم الاختلاف الواضح والفاصل بينهما، فإنه من الأهمية بمكان استكشاف الرابط المشترك بين الاستراتيجية التي توظفها الولايات المتحدة في مواجهة الصين وتلك التي توظفها الهند في كل من بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، وكذلك في الشرق الأوسط ودول الخليج العربي ذلك أنه في ضوء الخلافات القائمة بين الهند والصين مقابل حالة التقارب الحاصلة بين الولايات المتحدة والهند، نجد أن واشنطن ونيودلهي لديهما هدف مشترك يتمثل في كبح جماح نفوذ بكين المتزايد. ففي عام 2018م أعاد الجيش الأمريكي تسمية قيادته في المحيط الهادئ التي كان يطلق عليها "القيادة الأمريكية في المحيط الهادي (USPACOM)" ليصبح المسمى الجديد لها هو القيادة الأمريكية لمنطقة المحيطين الهادي والهندي (US Indo-Pacific Command)، في خطوة تم تفسيرها باعتبارها رمزية إلى حد بعيد وأن الهدف منها هو التأكيد على أهمية الهند المتزايدة بالنسبة لوزارة الدفاع الأمريكية "بنتاجون" وجاء في تصريحات منسوبة للإدارة الأمريكية: "لقد تبين أن للعلاقات مع حلفائنا وشركائنا في المحيطين الهادي والهندي أهمية كبرى في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ...

28 "In symbolic nod to India, US Pacific Command changes name," Reuters, May 31, 2018.

29 "Redefining SAGAR in Indian Ocean," The Hindu (India), May 25, 2015.

30 "Indian Navy benefits from strategic logistics pacts with US, France," The Economic Times, June 16, 2019.

27 Stratfor Worldview, "China's Navy has arrived (and the US Navy should be worried)," National Interest, March 24, 2019.

بالإضافة لهذا، دأبت البحرية الهندية على تدريب أفراد البحرية لدول الخليج العربي بانتظام وإجراء مناورات بحرية مشتركة مع عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، من بين دول أخرى. كما وقعت الهند مذكرات تفاهم مع البحرين وقطر لتعزيز التعاون مع الدولتين. ومنذ عام 2015م، أخذ التعاون البحري بين الهند والبحرين يزداد، بما في ذلك التدريبات المشتركة⁽³⁴⁾. وفي عام 2018م ، أعلنت نيودلهي أيضاً عن استعدادها لتعيين ممثلاً للبحرية الهندية في مقر القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM) في البحرين⁽³⁵⁾.

ولكن، على الرغم من كل هذه التطورات، تواجه جهود التوسع الأمني للهند في الشرق الأوسط العديد من التحديات، يأتي على رأسها الصين التي تشكل عقبة كبرى في طريق الجهود الهندية بسبب اتصالها وتفاعلها المتنامي في المنطقة، لا سيما في ضوء مبادرة حزام واحد، طريق واحد المعروفة اختصاراً باسم مبادرة "الحزام والطريق" التي من شأنها تعزيز الترابط بين آسيا (والشرق الأوسط) وأفريقيا وأوروبا. وتكتسب هذه المبادرة أهمية وزخم أمنيين كونها تساهم في حماية المصالح الاقتصادية للصين⁽³⁶⁾. وكحال الولايات المتحدة التي ينتابها القلق إزاء اتساع مجال قوة الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي، فإن الهند أيضاً يساورها القلق لنفسها إزاء توسعات الصين وتناميها في المنطقة، وهو ما يستدل عليه في ضوء قيام الصين

الهندي، كما تحدد وجوب إنشاء نظام بيئي بحري يتصف بالإيجابية⁽³¹⁾.

الواقع أن الهند ترى أن الدور الأمني الذي تضطلع به في المحيط الهندي لا يقتصر فقط على تأمين التجارة والطاقة ، وإنما يشمل من ضمن أهدافه التصدي لحالة العسكرية المتزايدة لحافة المحيط الهندي. ففي جنوب آسيا مضت الدول على مدار السنوات المتعاقبة في تعزيز قدراتهم القتالية. وفي الشرق الأوسط باتت الصراعات والأزمات على أشدها، الأمر الذي ساهم في انطلاق سباق تسلح⁽³²⁾. أما القرن الأفريقي فبات يتباري ويتدافع من أجل الحصول على الإمكانات والأصول العسكرية. وعند هذا الحد، ومن منظور هندي وأمريكي، يمكن القول إن الصين كانت لاعباً نشطاً في كل هذه المواطن، وهو ما حفز نيودلهي ودفعها إلى الاهتمام بشكل أكبر بشؤون الأمن البحري في المنطقة، بما في ذلك الارتباط بوثاقة بواشنطن⁽³³⁾.

ويعد اتصال الهند بالشرق الأوسط وتعزيز التواصل معه جزءاً رئيسياً من استراتيجية نيودلهي البحرية لمنطقة غرب المحيط الهندي، ولذلك دشنت علاقات بحرية وثيقة مع العديد من دول الخليج العربي ، وبات ثمة عدد أكبر من السفن الهندية التي تزور البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

31 "Ensuring Secure Seas, Indian Maritime Strategy Document, Integrated Headquarters, Ministry of Defense (Navy)," 2015.

32 "Middle East risks renewed arms race, US warns," BBC, June 29, 2020.

33 "Alvite Ningthoujam, "The Middle East: An emerging market for Chinese arms exports," The Diplomat, June 25, 2021.

34 "Indian warship visits Bahrain," Zawya, March 15, 2021.

35 India defense attache at US navy Bahrain command," Hindustan Times, March 21, 2018.

36 "Belt and Road Initiative: China's Diplomatic-Security Tool in the Gulf?" Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (Volume 14, 2020 – Issue 1, Routledge).

والواقع أنه الرغم من أن التنافس الصيني الهندي ليس بحدّة أوضاروة التنافس الأمريكي الصيني، فإن هذا الأول (التنافس بين الصين والهند) أخذ يشتد في المحيط الهندي. ويرجع ذلك جزئياً إلى الخلاف بشأن الحدود⁽³⁷⁾، ودعم الصين لباكستان، وعرقلة الصين عضوية الهند الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هذا إلى جانب الخصومة بين الصين والولايات المتحدة. ولكن كحال الولايات المتحدة، يتمثل الهدف الرئيسي للقوات البحرية الهندية في مراقبة المشاعات الإقليمية، أما استراتيجيتها البحرية فتتمثل في بناء جسور الصداقة وتمكين الشركاء وتعزيز آليات الاستجابة للأزمات، ويشمل مجال نفوذها الدول الجزرية المطلة على المحيط الهندي وبلدان حافة أفريقيا ودول الخليج العربي⁽³⁸⁾. ولذلك، وعلى الرغم من أنها ليست دولة ساحلية تطل على بحر الصين الجنوبي، استثمرت الهند في صيانة النظام القائم على قواعد متعارف عليها ومعمول بها وكذلك حماية حرية الملاحة في ممرات الاتصال البحرية هذه.

واستطاعت البحرية الهندية أن تحفز التعاون مع القوات البحرية لدول محيطها الإقليمي من

ببناء الموانئ والمراكز اللوجستية ومرافق التخزين ومناطق التجارة الحرة في مناطق المحيط الهندي، لا سيما أول قاعدة خارجية لها في جيبوتي. كما تشعر نيودلهي بالقلق من تزايد عدد السفن الصينية التي تشق مياه المحيط الهندي.

لقد عمدت البحرية الهندية بالفعل إلى تحديث نفسها عبر تحويل مدى عملياتها وأنشطتها من محدودية المياه "البنية" إلى آفاق المياه "الزرقاء"، وهو ما جعلها قوة يحسب لها حساب خارج حدود مياهها الإقليمية. غير أن المعضلة الكبرى تكمن في حقيقة أنه لا يمكن للولايات المتحدة ولا للهند وحدهما أن يتصددا لصعود الصين، هذا فضلاً عن وجود قدر محدود من التوافق بين البلدين حول تشكيل استجابة مشتركة لهذا الصعود، وذلك ببساطة لاختلاف طبيعة المخاطر الناجمة عن هذا التصدي بالنسبة للهند أو للولايات المتحدة، حتى وإن كان مصدر هذه المخاطر دولة واحدة وهي الصين. فبينما تريد الولايات المتحدة أن يكون تحديها للصين علانية، لا ترغب الهند في المجاهرة بموقف عدائي أو مناهض للصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ولأن الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار في بحر الصين الجنوبي تؤثر بدورها على أمن المحيط الهندي، قررت الهند التي كانت قد اعتادت اتخاذ موقف محايد في نزاعات بحر الصين الجنوبي، أن تغير موقفها ليصبح مماثلاً لذلك الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية، ومع تنامي قوة نيودلهي المتنامية وتصاعد طموحاتها الإقليمية، اتجهت البحرية الهندية إلى توسيع عملياتها في مناطق غرب المحيط الهندي والشرق الأوسط والخليج العربي، لتطرح نفسها كداعم و"مزود أمن إقليمي".

37 While there seemed to be a thaw in the China-India tension, especially on the border settlement front, things took an adverse turn in June 2020, with Chinese and Indian troops facing off along the Galwan River Valley, bordering Ladakh, Jammu and Kashmir state in India. The clash, the exact circumstances of which remain unclear, led to the death of several soldiers on both sides. These were the first casualties on either side along the Sino-Indian border since 1975. Talks to de-escalate tension continued even in the early months of 2022.

38 Abhijit Singh, "India's evolving maritime posture in the Indian Ocean: Opportunities for the Gulf," Emirates Diplomatic Academy, August 2020.

الوصل بين الأقاليم المطلة على المحيطين الهندي والهادئ) وكذلك رؤيتها الخاصة للمحيطين الهندي والهادئ. وينبع هذا التوجه الهندي الجديد من منطلق المصالح الاقتصادية والدبلوماسية والاستراتيجية الخاصة بها في بحر الصين الجنوبي؛ ذلك أن ما يقرب من 55٪ من تجارة الهند مع منطقة المحيطين الهندي والهادئ تمر عبر هذه المياه، كما تعتمد الهند على هذه الممرات المائية في تجارة تقترب قيمتها من 200 مليار دولار سنوياً⁽³⁹⁾. علاوة على ذلك، وقعت الهند اتفاقية مع فيتنام في عام 2011 م للتنقيب عن النفط في بحر الصين الجنوبي وعززت التعاون الدفاعي معها رغم اعتراض الصين على تلك الاتفاقية⁽⁴⁰⁾.

ورغم أن الهند لا تزال حريصة على التزام الحيادية إزاء مسألة السيادة في هذه الخلافات، فإنها غيرت مسارها بعد الاشتباك الحدودي مع الصين في يونيو 2020م، الأمر الذي يقربها من موقف الولايات المتحدة بشأن هذه القضية. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تتسق الهند تماماً مع استراتيجية الولايات المتحدة الخاصة بمواجهة الصين، ذلك أن ثمة مخاوف لدى الهند من ردود فعل الصين في حال اتخذت نيودلهي موقفاً استباقياً بشأن شؤون بحر الصين الجنوبي، إذ ربما، على حد اعتقاد الهند، ترد الصين على أي خطوات استباقية بالمثل، وربما بشكل أكبر في ظل اشتباكها بالمحيط الهندي، حيث مجال نفوذ الهند.

والواقع أن التواجد البحري الهندي في بحر الصين

خلال التنظيم والمشاركة في المناورات البحرية الثنائية والدوريات المشتركة والتدريب، ومسوحات المحيطات، وفي تلك الأثناء، كانت الهند واعية للحساسيات التي قد تكون موجودة لدى بعض قوى المنطقة أو خارجها، مثل الصين. ونتيجة لذلك ورغم أنها تمثل جزءاً من الرباعية التي روجت لها الولايات المتحدة مع أستراليا واليابان فيما عرف باسم "الحوار الأمني الرباعي" أو تحالف "كواد" (Quad)، ترددت الهند في أن تكون جزءاً رسمياً من الاستراتيجية الأمنية للتكتل المكون من أربعة أعضاء والتي تهدف إلى كبح نفوذ الصين. ولجأت الهند، بدلاً من ذلك إلى التركيز على تعزيز أجندة تنمية. والواقع أن هذا التردد من جانب الهند قد يكون أحد الأسباب الكامنة وراء قيام كل من أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتشكيل "أوكوس" (AUKUS)، وهي اتفاقية أمنية ثلاثية بين الدول الثلاث المذكورة آنفاً (أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، من شأنها مساعدة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أستراليا في تطوير ونشر غواصات تعمل بالطاقة النووية، إضافة إلى تعزيز الوجود العسكري الغربي في منطقة المحيط الهادئ).

وعلى الرغم من ذلك، سعت الهند خلال السنوات الأخيرة إلى الابتعاد عن النهج التاريخي "المتوازن" الذي تبنته تجاه الصين ونزاعات بحر الصين الجنوبي. وبانت لديها الرغبة والنية الآن في أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً وفعالية مسترشدة في ذلك بسياسة (Act East) التي تبنتها (وهي سياسة أعلن عنها رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" خلال كلمته في "حوار شينجربلا" في سنغافورة في يونيو 2018م، عبر عدد من المبادرات الأمنية والاستراتيجية مع دول القارة الآسيوية. ومن خلال القيام بدور حلقة

39 South China Sea: Beijing has a major natural advantage in the geopolitical power game," The Economic Times, June 17, 2020.

40 "India, Vietnam to step up defense cooperation, oil exploration," Press Trust of India, November 21, 2018.

بيان عن البحرية الهندية جاء فيه "هذا يؤكد المدى العملياتي للقوات البحرية الهندية ويبرز تواجدها السلمي وتضامنها مع الدول الصديقة من أجل إرساء وصيانة نظام جيد للمجال البحري...".⁽⁴³⁾ هذا إلى جانب مشاركة الهند في آليات تعاون لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال شراكات قائمة على القضايا وتضم مجموعة صغيرة من الدول مثل شراكات اليابان وأستراليا والهند، والهند وأستراليا وفرنسا، والمجموعة الرباعية.

وفي هذا السياق يبرز المقترح التالي:

"يمثل أحد الاقتراحات المناسبة للبحرية الهندية في أن تبني توجهات أكثر حزمًا في البحار القريبة منها، مع الحفاظ على تواجدها في بحر الصين الجنوبي ... ويتعين على الهند أن تستعين بورقة لعب مماثلة لتلك الأوراق التي تستخدمها الصين، وذلك من خلال تعزيز تواجدها الحميد في المنطقة بهدف بلوغ مكاسب استراتيجية. ومثلما ترفض الصين أي أفكار أو مبادئ تتعلق بتمتع الهند بوضع ومكانة متميزتين في المحيط الهندي، فإنه يتعين على الهند كذلك أن ترفض فكرة التعامل مع بحر الصين الجنوبي باعتباره "بحيرة صينية" ... ويجب أن يحاكي الانتشار الهندي المضاد في المنطقة عمليات الصين العسكرية وغير العسكرية في جنوب آسيا ... وبالتالي سيكون لزاماً على قادة العمليات البحرية الهندية توخي الحذر وتجنب إظهار أي قوة حازمة حول المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ... إن بسط السيطرة البحرية على الممرات البحرية الموجودة في جنوب شرق آسيا، سيكون كذلك خطوة بعيدة جداً بالنسبة للبحرية الهندية، ذلك

الجنوبي كان في حقيقته أكبر وأكثر مما تظهره التصريحات الدبلوماسية للهند، حيث قامت البحرية الهندية بنشر سفن في المياه المتنازع عليها منذ عام 1995م، هذا بالإضافة إلى المظاهر الانفرادية والتدريبات الثنائية، والزيارات الودية للموانئ، فضلاً عن المرور عبر المياه المتنازع عليها. وهكذا "أخذت الفوارق القديمة والواضحة بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ تتلاشى. وصارت الهند تتطلع الآن إلى ما وراء مضيق ملقا لكي تقوم بتضمين بحر الصين الجنوبي في حسابات الأمن القومي الخاصة بها"⁽⁴¹⁾.

ويرجع ذلك جزئياً إلى "استراتيجية التعدي التدريجي" (Incremental Encroachment Strategy) التي توظفها الصين في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي وفي ولاية لداخ على الحدود الهندية، القريبة من الصين. وكانت الهند قد أبلغت عن زيادة مشاهدة سفن المخابرات الصينية وقوارب الصيد في منطقة المحيط الهندي⁽⁴²⁾. ورداً على هذا النشاط من جانب الصين، تقوم البحرية الهندية بعمليات في بحر الصين الجنوبي بناءً على طلبات للتعاون البحري قدمتها فيتنام والفلبين ودول أخرى في جنوب شرق آسيا، بهدف تحقيق حالة من التوازن في مواجهة عدوان الصين. وفي أواخر عام 2021م، أرسلت الهند بالفعل فرقة عمل بحرية مكونة من أربع سفن، بما في ذلك مدمرة صاروخية موجهة، إلى جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي ومنطقة غرب المحيط الهادئ. وتعليقاً على هذا التحرك صدر

41 Premesha Saha, "India calibrates its South China Sea approach," ORF Issue Brief No. 477, Observer Research Foundation, New Delhi, July 2021.

42 "Alarm over Chinese research ships in Indian Ocean Region," The Economic Times, January 30, 2020.

43 "India deploys warships in South China Sea as part of 'Act East' policy, Reuters, August 4, 2021.

أن البحرية الصينية لديها الاستعداد للرد على تلك الخطوة بطريقة مماثلة في المحيط الهندي⁽⁴⁴⁾.

وعلى الرغم من كل هذه التطورات والجدل، فإنه من السابق لأوانه اقتراح ما إذا كان التغيير التكتيكي لتوجهات الهند من خلال تبني نهجاً استباقياً والاقترب والمواءمة مع استراتيجية الولايات المتحدة سيكون له أي تأثير كبير على ما يجري في كل من المحيط الهندي، وأهم من ذلك، في بحر الصين الجنوبي. ومن غير المرجح على الإطلاق أن تقوم الهند بأي أعمال عسكرية ضد الصين، إذ أنها قد رفضت بالفعل المشاركة في دوريات مشتركة مع البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي؛ ومن ثم فإن استراتيجية نيودلهي المستقبلية ستكون عاملاً أساسياً في تحديد ما إذا كانت جهود واشنطن ستنتج أو ستخفق في مواجهة الدور الذي تلعبه الصين في بحر الصين الجنوبي. في المقابل، من المرجح وبشدة أن تكون تحركات الهند الرامية لتحقيق "التوازن" بمنزلة عامل معطل لاستراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين وفي بحر الصين الجنوبي وأماكن أخرى أكثر من كونها عاملاً داعماً أو أداة تمكين لاستراتيجية الولايات المتحدة.

تأثير الصراع بين روسيا وأوكرانيا

ثمة مسألة أخرى مثيرة وثيقة الصلة بهذه المناقشة، ألا وهي أزمة الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا. فداخل حدود منطقة تهيمن عليها شعارات السيادة الوطنية وعدم التدخل المتبادل في شؤون الدول، غابت أي أصوات تعبر عن أي موقف إزاء تلك الأزمة، والتزمت أغلب عواصم منطقة جنوب شرق آسيا بعد دخول الدبابات

الروسية إلى أوكرانيا في 21 فبراير 2022م، الصمت، فقط علقت سنغافورة وقالت إنه "يتوجب احترام سيادة واستقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها"⁽⁴⁵⁾. كما أعربت عن دعمها لخطط الولايات المتحدة بشأن تطبيق عقوبات اقتصادية على روسيا من خلال وضع قيود على عمليات التصدير من روسيا⁽⁴⁶⁾. في المقابل حثت إندونيسيا على ضبط النفس وسلطت الضوء على التأثير المحتمل للأزمة على الاقتصاد العالمي وعلى جهود مكافحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19". هذا وفي حين انصبت تعليقات أطراف دولية أخرى على تطورات الأزمة وتداعياتها في نهاية المطاف، فإنه من غير المرجح أن تكون تلك التعليقات موضوعية أو ذات تأثير. ومن المفارقة أن وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، تحدث بلهجة أكثر وضوحاً ومباشرة حينما شدد في 19 فبراير 2022م أنه "ينبغي احترام وصيانة سيادة واستقلال وسلامة أراضي جميع البلدان"، وهو "ما ينسحب تماماً على أوكرانيا"⁽⁴⁷⁾.

و يري بعض المحللين أن العملية الروسية في أوكرانيا هي سابقة من نوعها، وأنه لا بد أن تنزعج لها دول جنوب شرق آسيا وأن تثير قلقهم، إذ أن "جميع دول جنوب شرق آسيا تعتمد على القانون الدولي الذي يقوم على مفهوم المساواة في السيادة ... وبالتالي فإن أي محاولات لانتهاك هذا المفهوم يمس أمن وازدهار جنوب شرق آسيا".

45 "MFA spokesperson's comments on the situation in Ukraine," Ministry of Foreign Affairs, Singapore, February 22, 2022.

46 "Biden enlists Asian partners for unprecedented Russia sanctions plans," Foreign Policy, February 22, 2022.

47 "Wang Yi: All parties need to work together for peace, not create panic or hype up war," Chinese Consulate, Perth, February 19, 2022.

44 Abhijit Singh, "Aggressive sea control isn't an option for India's navy," Observer Research Foundation, March 17, 2021.

الخاتمة

المتحدة للقوة" من أجل طرد قوة احتلال صينية من الجزر المتنازع عليها". تعي بكين جيداً أنه "لا توجد إرادة تذكر لدى تلك القوى لخوض حرب على صخور"⁽⁴⁹⁾.

وفي سياق التطورات الحاصلة في أوكرانيا الآن في العام الجاري 2022م نجد أن هذا التقييم صحيح إلى حد كبير. ومع ذلك، من غير المرجح أن تغض الولايات المتحدة الطرف أو تبتعد عن نزاعات بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي سيبقي الخلاف مع الصين قائماً بينما سيبقى بحر الصين الجنوبي منطقة توترات.

على الجانب الآخر، يجب أن يُنظر إلى بحر الصين الجنوبي على أنه مرحلة للبراجماتية على صعيد "التفاعلات التكنوقراطية والصفيرية" التي من شأنها تحقيق المصالح الوطنية، حيث تسعى الدول لإحراز تقدم استراتيجي وعسكري، وهو الأمر الذي يزيد من المعضلات الأمنية. ولكن بالطبع الحرب ليست حتمية ومن الممكن تحقيق حالة من التوافق على الأهداف المشتركة التي ترسي الاستقرار وتعزز الازدهار. وفي هذا السياق تحتاج الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية تحقق التوازن بين حماية مصالحها ومصالح حلفائها في شرق آسيا، دون إغفال الحاجة إلى التعاون مع الصين على الصعيد العالمي، حيث يشترك الطرفان في مصالح مشتركة. وعلى الرغم من التنافسات المحمومة والتوترات المستمرة، لا يزال بالإمكان أن يصبح بحر الصين الجنوبي "مساحة لمشروعات تعاونية في مجالات حماية البيئة والبحث العلمي والمساعدات الإنسانية"⁽⁵⁰⁾.

من المفارقة أن أزمة أوكرانية أخرى اندلعت حول جزيرة القرم في عام 2014م، تسببت في تمسك الصين باستراتيجياتها الإقليمية بشكل أكبر، "فمن سيشن حرباً ضد الصين من أجل صخرة في المحيط؟ هذا بالطبع كان هو السبب وراء شعور الصين بالثقة في ادعاء أحقيتها بمناطق متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي بما في ذلك الشعاب المرجانية بل والبناء عليها" هذا أحد التحليلات لتوجهات الصين⁽⁴⁸⁾، والذي يقول إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل في عالم تسوده العولمة من شأنه أن يحافظ على قدر ضئيل من التعاون حتى بين المتنافسين. ومن هنا كان الوصول إلى استنتاج مفاده أن ردود فعل الولايات المتحدة أو بقية دول الغرب إزاء العملية الروسية لن تتجاوز أكثر من مجرد التشدد بتصريحات الاعتراض على أفعال روسيا (وبالتالي يكون الحال إزاء أفعال الصين).

يرى كاتب هذه الورقة أنه سيكون من التبسيط الاعتقاد بأن الصين لن تتخذ أي قرارات متسعة بسبب "اعتمادها على الأموال والأسواق الأجنبية" وكذلك بسبب "التفوق العسكري الأمريكي". وينسج خيوط تربط بين الحرب الباردة والسلام النسبي مع الردع النووي آنذاك وفي الوقت الحالي نجد أنه "مثلما لم يكن أحد على استعداد للمخاطرة بحرب نووية على شبه جزيرة القرم، كذلك لن يخاطر أحد بحرب نووية على جزر في بحر الصين الجنوبي أو في سلسلة سينكاكو / دياويو... ومثلما تجاهلت روسيا احتمالات تدخل الناتو في شبه جزيرة القرم"، فمن غير المرجح أن تخشى الصين استخدام الولايات

49 Ibid.

50 Jolen Martinez, "Balancing China's power in the South China Sea," Baker Institute for Public Policy, March 24, 2017.

48 Simon Leitch, "Ukraine crisis offers lessons in how to handle China's ambitions," The Conversation, May 22, 2014.

strategy go towards the South China Sea?

Dr. N. Janardhan⁽¹⁾

Abstract

This study⁽²⁾ deals with the strategic competition between the United States of America and China in the South China Sea by analyzing the strategies and mechanisms of managing that conflict, especially in light of the presence of other forces related to that competition and thus affecting the substance and paths of the conflict. This study concluded three findings:

First: Despite the intensification of conflict and competition in the South China Sea, given that that region was a major reason for the United States changing its defense strategy, the conflict in that region is still described as a disciplined conflict that has not reached the edge of the abyss, in other words, war and military confrontation is not inevitable in that area.

Second: It is noticed that the United States of America is seeking to pursue a strategy in the

South China Sea that balances its interests and the interests of its allies in East Asia by engaging in cooperative projects with some countries in that region.

Third: In light of the complexity of the environment of the conflict in the South China Sea, the United States of America found itself forced to adapt to Chinese and Russian tactics that combine paramilitary operations, proxy wars and economic measures. However, the Russian operation in Ukraine has created concerns among many countries in South East Asia, that still uphold the importance of the principles of international law, especially those related to the sovereignty and independence of states.

1 Senior Research Fellow, Anwar Gargash Diplomatic Academy, Abu Dhabi.

2 Translated by Amani Abdel Ghani, a master's researcher at Ain Shams University, Egypt

3- الرؤى الرسمية و الأكاديمية الأمريكية لإستراتيجية إعادة الإنتشار العسكري في العالم

أنها تتواجد في مناطق للولايات المتحدة مصالح حيوية فيها، وإنما إعادة تموضعها، فوفقاً لأحد مراكز الدراسات الأمريكية يوجد أكثر من 170,000 عسكري في الخدمة الفعلية منتشرين في الخارج حتى مارس 2021م. الدول الثلاث الأولى التي لديها أكبر عدد من القوات المنتشرة هي اليابان (53,732) وألمانيا (33,959) وكوريا الجنوبية (26,416).

والثالثة: مع أهمية العوامل الخارجية التي تفسر ذلك التحول في استراتيجية إعادة الانتشار العسكري فإن للعوامل الداخلية دور أيضاً وخاصة في ظل التكلفة الاقتصادية الهائلة لذلك التواجد والتي تمثل عبئاً هائلاً على الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من زيادة الدين العام والعجز بسبب جائحة تحدي كورونا.

الدكتور أشرف محمد كشك⁽¹⁾
الأستاذة منى سعد الرصيص⁽²⁾

ملخص الدراسة

على الرغم من إعلان الولايات المتحدة عن استراتيجية إعادة الانتشار العسكري منذ سنوات فإنه لا توجد دراسات تحليل مضمون لرؤية مراكز الدراسات الغربية لتلك القضية بشكل شامل ومن هنا تجيء أهمية هذه الدراسة التي تتضمن تحليلاً لتوجهات مراكز الدراسات الأمريكية، فضلاً عن الرؤى الرسمية بشأن أسباب ذلك التحول وأهدافه بل وتأثيره على مناطق مختلفة من العالم، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج وهي:

الأولى: أنه لا توجد استراتيجية دفاعية ثابتة للولايات المتحدة وإنما تبنى على المصالح والتهديدات التي تتضمنها استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية التي تصدر كل عدة سنوات، ووفقاً لتلك الاستراتيجيات فإن هناك أولويات لإعادة توزيع القوة العسكرية الأمريكية في الخارج.

والثانية: أن إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في الخارج لا تعني سحب القوات الأمريكية وخاصة

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية، مدير تحرير دورية دراسات

2 مساعد باحث، متدربة في إدارة الدراسات والبحوث، بمركز دراسات (يتوجه الباحثان بالشكر نور حماد على مساهمتها ترجمة بعض الدراسات لتلك الدراسة)

مقدمة

الصادر عن البيت الأبيض و تقرير آخر صادر من وزارة الدفاع الأمريكية في عام 2019م. بعد ذلك سوف يتناول التحليل الوجود الأمريكي الحالي والانتشار العسكري في العالم و بالتركيز خاصة على الشرق الأوسط ومنطقة المحيطين الهادئ و الهندي. بعد ذلك ، سينتقل التحليل إلى الحديث عن الدراسات التي صدرت عن بعض مراكز الأبحاث الأمريكية تفسر من خلالها مضامين وأسباب ذلك التحول، ثم سيناقش التحليل انعكاسات تحولات الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: المصالح الأمريكية كما وردت في استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية

دليل "التوجيه الاستراتيجي للأمن القومي المؤقت" تم نشره في مارس 2021م من قبل البيت الأبيض وضمت رؤية إدارة بايدن-هاريس حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في الداخل وعلى الصعيد الدولي. وقم تضمن التأكيد على أن القيم و الدول الديمقراطية لا تزال مهمة وقوية خاصة أمام الأحداث الجديدة التي تواجهها في جميع أنحاء العالم مثل تحديات كورونا والانتشار النووي والقوة المتنامية للدول المنافسة مثل الصين وروسيا. يتناول الدليل بعض القضايا المحلية التي تسعى الإدارة الأمريكية للعمل عليها مثل الركود الاقتصادي الذي نتج عن جائحة كورونا وغيرها من القضايا مثل المهاجرين. أما بالنسبة للقضايا الدولية التي تسعى الولايات المتحدة للعمل عليها هي "أن توزيع القوة في جميع أنحاء العالم يتغير،

تساؤلات عديدة وجدل كبير أثير حول الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد انسحابها من أفغانستان. ففي حين أن هذه الخطوة قد بدت مثيرة للجدل وكانت مفاجأة للكثيرين ، فإن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة الأمريكية تناقش إعادة انتشار قواتها المسلحة حول للتركيز في مناطق أخرى أكثر أهمية وفقاً لمصالحها منذ سنوات مضت ، ففي عام 2012م صرح ليون بانيتا ، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ، بوضوح في سنغافورة أمام مؤتمر شانجريللا للحوار السنوي أنه «بحلول عام 2020م ، ستعيد البحرية وضع قواتها من الانقسام الحالي بنسبة 50% إلى 50% تقريباً بين المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي إلى حوالي 60% إلى 40% مقسمة بين تلك المحيطات»⁽³⁾ ومن ثم وبالنظر إلى ذلك التصريح و انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان عام 2021م، فسيكون ذلك أمراً منطقياً لأن التقارير الأمريكية الرسمية الصادرة من الحكومة بالإضافة إلى العديد من مراكز الأبحاث الأمريكية على مدار العامين الماضيين قد أولت تلك القضية اهتماماً كبيراً بالنظر إلى تغير المصالح الأمريكية ذاتها الأمر الذي تتطلب وضع أولويات لتلك السياسة.

التركيز الرئيسي لهذا التحليل هو مقارنة المصالح الأمريكية المتغيرة من الشرق الأوسط إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ. سيشرح هذا التحليل أولاً بإيجاز مضمون الاستراتيجية والمصالح الأمريكية الحالية التي حددتها إدارة بايدن في التقرير الرسمي

3 "Leon Panetta: US to Deploy 60% of Navy Fleet to Pacific." BBC News. BBC, June 2, 2012. <https://www.bbc.com/news/world-us-canada-18305750>.

في تقرير وزارة الدفاع تم نشره في يونيو 2019م «تقرير استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ: الاستعداد والشراكات والترويج لمنطقة شبيكية» ومضمونه أن السياسات القسرية للصين تقوض القيم والمبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي. وأن «الصين تستخدم تقدماً ثابتاً في خطوات تدريجية في «المنطقة الرمادية» بين العلاقات السلمية والأعمال العدائية العلنية لتأمين أهدافها ، بينما تظل تحت عتبة النزاع المسلح. يمكن أن تشمل مثل هذه الأنشطة التنسيق بأدوات متعددة ، يتضمن: الحرب السياسية ، التضليل ، استخدام شبكات A2 / AD⁽⁵⁾ ، التخريب ، والنفوذ الاقتصادي.⁽⁶⁾ وسلط التقرير الضوء على النفوذ المتزايد لروسيا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ عسكرياً واقتصادياً على الرغم من العقوبات المفروضة عليها. يشير التقرير إلى أن روسيا تستغل التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتقدم نفسها للعالم كطرف ثالث محايد. علاوة على ذلك ، استثمرت الصين في الاقتصاد الروسي وتعتبر روسيا واحدة من أهم مصادر واردات الطاقة في الصين. يؤكد التقرير أيضاً أن كوريا الشمالية لا تشكل تهديداً للمنطقة فحسب ، بل على النظام الدولي بأكمله. وأن النتيجة التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية هي نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية. يذكر التقرير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تمتلكها كوريا الشمالية والتي يمكنها الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتم

مما يخلق تهديدات جديدة.⁽⁴⁾ يشير الدليل هنا إلى الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران. بالنسبة لإيران فهي مستمرة في تحدي الاستقرار الإقليمي بأفعالها العدوانية للهيمنة على المنطقة وتعزيزها لقوتها النووية. و لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزيد من العمل مع حلفائها لردع محاولات إيران تحقيق الهيمنة الإقليمية ، ومنع عودة ظهور تنظيم داعش وحل النزاعات المسلحة المعقدة التي تهدد الاستقرار الإقليمي. وأخيراً تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستحمي تدفق النفط في المنطقة. لكن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن استخدام القوة والجيش ليس هو الحل لمشاكل هذه المنطقة ، كما تؤكد أنها لن تسمح لحلفائها باتخاذ قرارات أو سياسات تتعارض مع المصالح والقيم الأمريكية. تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تتردد في استخدام القوة العسكرية إذا كانت مصالحها وقيامها مهددة ولكنها ستكون الملاذ الأخير مع الدبلوماسية كونها الأداة الرئيسية لسياستها الخارجية ومتى ما دعت الحاجة إلى القوة ، فسيتم توظيفها بالتعاون المحلي والإقليمي والدولي من أجل ضمان الشرعية وتقاسم الأعباء.

أما بالنسبة إلى الصين ، فهي تعد منافساً قوياً يتمتع بقوة عسكرية ودبلوماسية واقتصاد يزداد ازدهاراً وتمتلك أحدث التقنيات وأصبحت أكثر حزمًا وقادرة على تحدي النظام الدولي بسهولة. كما أن كلاً من روسيا والصين تتحدى قوة الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار مما يمنعهما أحياناً من القدرة على حماية مصالحها وحلفائها. تلك الأفكار تم إيضاحها

5 A2/AD Anti-Access/Area-Denial

6 Indo-Pacific Strategy Report: Preparedness, Partnerships, and Promoting a Networked,” Department of Defense (2019), 8. <https://media.defense.gov/2019/DEPARTMENT-OF-/1/-1/-1/2002152311/Jul/01.DEFENSE-INDO-PACIFIC-STRATEGY-REPORT-2019.PDF>

4 “Renewing America’s Advantages: Interim National Security Strategic Guidance,” White House (2021), <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>.

المصالح والمبادئ الأمريكية.

ولعل الأمر الواضح هنا هو أن المصالح والاستراتيجيات الخاصة بتعزيز العلاقة مع الحلفاء وبشكل أكثر تحديداً تقاسم الأعباء حتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تقليص دورها ووجودها في القضايا الإقليمية تم ذكرها منذ عام 2017م ، كما تم التأكيد عليها في تقرير وزارة الدفاع خلال رئاسة ترامب عام 2019م. وتم ذكر أهداف واهتمامات مماثلة أيضاً في إدارة بايدن في الدليل الذي نشره البيت الأبيض عام 2021م وأخيراً يجب الأخذ بالاعتبار تصريحات ليون بانيتا حول إعادة الانتشار أثناء إدارة أوباما. بما يعكس تحول تركيز الولايات المتحدة ومصالحها على مناطق وتهديدات جديدة منذ 9 سنوات، وهو ما يفسر الكثير من المواقف المتغيرة للولايات المتحدة في استراتيجياتها العسكرية مثل سحب جميع قواتها من العراق وأفغانستان التي كانت في يوم من الأيام أكثر التهديدات الوشيكة التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت.

ثانياً: واقع الانتشار العسكري الأمريكي في الخارج

في هذا الجزء، سيعطي التقرير لمحة عامة عن عدد الجنود في العالم و عن بعض القواعد والموانئ الكبيرة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وفقاً لتحليل بيانات

اختبارها عدة مرات ولذلك ردع كوريا الشمالية يعد أحد أهم المصالح الأمريكية لأمنها القومي. هذه هي الأسباب التي حولت اهتمام الولايات الأمريكية المتحدة أكثر إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ما يجب ملاحظته هنا هو أن كلاً من البيت الأبيض ووزارة الدفاع متفقان بشأن المصالح والتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية. ويعد هذا أمر نادر للغاية نظراً لأنهما غالباً ما يكونان على خلاف مع بعضهما البعض ، على سبيل المثال ، في الوقت الذي كان يريد الرئيس بايدن سحب القوات من أفغانستان رأت وزارة الدفاع أن القوات يجب أن تبقى منتشرة هناك.

ويمكن تلخيص مصالح واستراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة كما تضمنتها استراتيجية الأمن القومي الصادرة في عام 2017م والتي تشمل⁽⁷⁾:

1. حماية الشعب الأمريكي والوطن وطريقة الحياة الأمريكية.
2. تعزيز الازدهار الأمريكي من خلال العلاقات الاقتصادية العادلة والمتبادلة للتعامل مع الاختلالات التجارية.
3. الحفاظ على السلام من خلال القوة من خلال إعادة بناء الجيش الأمريكي حتى يظل متوقفاً.
4. الاعتماد على الحلفاء والشركاء لتحمل نصيب عادل من عبء مسؤولية الحماية ضد التهديدات المشتركة.
5. تعزيز النفوذ الأمريكي من خلال التنافس والريادة في المنظمات متعددة الأطراف لحماية

7 Ibid, 15.

2010م-2017م على توسيع المنشأة ، وإجمالي 2 مليار دولار منذ تأسيس وجود لها في البحرين. يوجد 4,004 عسكري في الخدمة الفعلية⁽¹³⁾.

دولة الكويت- تعد أحد الحلفاء المهمين للولايات المتحدة الأمريكية من خارج الناتو. الجنود الأمريكيون المنتشرون في الكويت منذ 2011م موجودون لدعم عملية سبارتن شيلد ، وهي مهمة «لردع العدوان الإقليمي وتحقيق الاستقرار في الدول داخل المنطقة.» لديها قاعدتين ومعسكرين و 2,169 عسكري في الخدمة الفعلية⁽¹⁴⁾.

سلطنة عمان - الاتفاقية مع سلطنة عمان ليست وجوداً عسكرياً فعلياً ولكن القدرة على استخدام منشأتها. يوجد ميناءان و مطاران عسكريان و اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على القواعد الجوية العمانية خلال المراحل الأولى من التدخل في أفغانستان(2001م) و لكن بعد ذلك تضاعف الوجود الأمريكي في عمان بشكل كبير، يوجد 23 عسكري في الخدمة الفعلية⁽¹⁵⁾.

قطر- اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على مقرها في قطر للقيام بعملية العزم الصلب ضد تنظيم داعش. لديها أكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط (قاعدة العديد الجوية). يوجد 490 عسكري في الخدمة الفعلية⁽¹⁶⁾.

المملكة العربية السعودية- سحبت الولايات المتحدة الأمريكية الغالبية العظمى من قواتها في عام 2003م ، حيث ألغى غزو العراق الحاجة إلى

مركز ستمسون⁽⁸⁾، هناك أكثر من 170,000⁽⁹⁾ عسكري في الخدمة الفعلية منتشرين في الخارج حتى مارس 2021م. الدول الثلاث الأولى التي لديها أكبر عدد من القوات المنتشرة هي اليابان (53,732) وألمانيا (33,959) وكوريا الجنوبية (26,416)⁽¹⁰⁾.

1-الشرق الأوسط

بالنسبة للشرق الأوسط ، فقد نشر مشروع الأمن الأمريكي⁽¹¹⁾ بياناً حول القواعد والمنشآت الأمريكية في المنطقة⁽¹²⁾. كما يأتي:

مملكة البحرين- القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية ومقر الأسطول الأمريكي الخامس ويقوم بدوريات في الخليج العربي وخليج عمان والبحر الأحمر والبحر العربي ، بما في ذلك مضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب. البحرين لديها قاعدتين جوية و بحرية. وقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية 580 مليون دولار بين

8 Stimson Center) مركز ستمسون هو مؤسسة فكرية أمريكية غير ربحية وغير حزبية تهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال مجموعة من التحليل والتوعية وتأسست في عام 1989.

9 James Siebens, Ryan Lucas, and Jocelyn Wang, "US Global Force Posture and US Military Operations Short of War," Stimson Center (Routledge, July 16, 2021), <https://www.stimson.org/2021/us-global-force-posture-and-us-military-operations-short-of-war/>.

10 Ibid.

11 مشروع الأمن الأمريكي (American Security Project) هي منظمة غير حزبية تم إنشاؤها لتثقيف الجمهور الأمريكي والعالم حول الطبيعة المتغيرة للأمن القومي في القرن الحادي والعشرين.

12 Mathew Wallin, "U.S. Military Bases and Facilities in the Middle East (Fact Sheet)" (American Security Project, 2018), <https://www.americansecurityproject.org/wp-content/uploads/2018/07/Ref-0213-US-Military-Bases-and-Facilities-Middle-East.pdf>

13 Siebens et. al, "US Global Force Posture."

14 Ibid.

15 Ibid.

16 Ibid.

الصلب ضد تنظيم داعش ولديها قاعدة واحدة جوية فقط. يوجد 321 عسكري في الخدمة الفعلية⁽²¹⁾.

الأردن: شهد الوجود الأمريكي في الأردن توسعاً بسبب عملية العزم المتأصل ضد تنظيم داعش. هناك قاعدة واحدة، وخصصت الولايات المتحدة الأمريكية 143 مليون دولار لعمليات التوسع في 2018م.

جيبوتي⁽²²⁾ تعد الدولة الأفريقية الوحيدة التي كانت لديها قاعدة عسكرية أمريكية قادرة على القتال، ولكن الآن الولايات المتحدة الأمريكية تبني قاعدة جديدة في النيجر. يوجد 176 عسكري في الخدمة الفعلية⁽²³⁾.

مصر- لا يوجد سوى منشأة عسكرية والغرض الوحيد منها هو البحث الطبي. يوجد 269 عسكري في الخدمة الفعلية⁽²⁴⁾.

2- المحيطان الهندي والهادئ⁽²⁵⁾

اليابان- يوجد الأسطول السابع للبحرية الأمريكية، مشاة البحرية الأمريكية الفيلق الثالث، 3 أجنحة جوية ، و أصغر الجيش الأمريكي والوحدات للعمليات الخاصة. يوجد 53,732 عسكري في

وجود قواتها في المملكة العربية السعودية ، إلا أن العديد من العسكريين الأمريكيين الذين ما زالوا في المملكة هم جزء من بعثة التدريب العسكري الأمريكية (USMTM)، وغير مخصصة للعمليات القتالية. يوجد 382 عسكري في الخدمة الفعلية⁽¹⁷⁾.

الإمارات العربية المتحدة- قدمت الطائرات الإماراتية دعماً جوياً للقوات الأمريكية على الأرض في أفغانستان. لدى الولايات المتحدة حوالي 5,000 موظف في الإمارات وفقاً لاتفاقية التعاون الدفاعي. لديها قاعدتين و ميناء و يوجد 195 عسكري في الخدمة الفعلية⁽¹⁸⁾.

تركيا - هي العضو الوحيد في الناتو في الشرق الأوسط. لديها قاعدة جوية و محطة جوية. تم استخدام القاعدة بكثافة من أجل عمليات ضد تنظيم داعش. المحطة تدعم العديد من بعثات الولايات المتحدة / الناتو في منطقة إزمير و مقر القيادة البرية. يوجد 1,685 عسكري في الخدمة الفعلية⁽¹⁹⁾.

إسرائيل- المنشآت العسكرية في إسرائيل جديدة ولا يوجد تواجد كبير للجنود الأمريكيين على الأرض إلا لدعم مواضع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. يوجد قاعدة جوية و مرفق رادار. يوجد 94 عسكري في الخدمة الفعلية⁽²⁰⁾.

العراق- لا توجد منشآت عسكرية أمريكية دائمة في العراق منذ انسحابها في 2011م، إلا أن تطور الوجود الأمريكي في العراق من خلال عملية العزم

21 Ibid.

22 افتتحت الصين مؤخراً أول قاعدة عسكرية خارجية مجاورة لميناء دوراليه ، وهي قريبة من معسكر ليمونير. يُعتقد أن الصين ستُنشر حوالي 1,000 فرد في مايو 2017 ، الصين بدأت في إنشاء رصيف بطول 330 متراً لدعم سفنها البحرية.

23 Siebens et. al, "US Global Force Posture."

24 Ibid.

25 "Indo-Pacific Strategy Report."

17 Ibid.

18 Ibid.

19 Ibid.

20 Ibid.

الخدمة الفعلية⁽²⁶⁾.

والهادئ (كوبرا جولد). يوجد 100 عسكري في الخدمة الفعلية⁽³¹⁾.

ثالثاً: أسباب التحول في الاستراتيجيات والمصالح الأمريكية

في هذا الجزء، سيناقد التحليل بعض أسباب حدوث هذا التحول في الاستراتيجيات، وخاصة لماذا يجب على الولايات المتحدة تقليل وجودها العسكري في العالم من وجهة نظر بعض مراكز الأبحاث الأمريكية.

1- الخسائر الاقتصادية والبشرية في حروب أفغانستان والعراق

تمت دراسة الخسائر الاقتصادية وكذلك الخسائر البشرية من قبل معهد واتسون للشؤون الدولية والعامة لدى جامعة براون⁽³²⁾. هذا البحث يوثق ما أنفقتها الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها من الأرواح والموارد، في العمليات العسكرية منذ هجمات 11 سبتمبر 2001م، وخاصة على حروب أفغانستان والعراق⁽³³⁾ بالنظر إلى أن هذه كانت أطول وأشمل تدخلات أمريكية في الشرق الأوسط. ما يُظهره لنا هذا البحث هو بخلاف الخسائر الفادحة التي كانت الولايات المتحدة تعاني منها ، فقد عانى حلفاؤها أيضاً من الحروب التي جلبتها

كوريا الجنوبية- الولايات المتحدة الأمريكية لديها 3 أوامر فريدة في كوريا الجنوبية وهم: القوات الأمريكية في كوريا (USFK) ، قيادة القوات المشتركة (CFC) ، وقيادة الأمم المتحدة. تمتلك أكبر منشأة لوزارة الدفاع خارج الولايات المتحدة. يوجد 26,416 عسكري في الخدمة الفعلية⁽²⁷⁾.

أستراليا - وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا اتفاقية مدتها 25 عاماً ، ووفقاً لبيان وزارة الدفاع الأمريكية فإن الهدف من تلك الاتفاقية هو «تحكم مبادرات وضع القوة لدينا وتوفر لقواتنا المزيد من الفرص للعمل على الصعيد الثنائي ، وفي الأنشطة الثلاثية والإقليمية ، في مجالات تشمل بناء القدرات البحرية والمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.»⁽²⁸⁾ يوجد 1,085 عسكري في الخدمة الفعلية⁽²⁹⁾.

الفلبين - تم الاتفاق على حوالي 280 نشاطاً دفاعياً ثنائياً في عام 2019م ، وتستضيف الفلبين أكثر التدريبات الثنائية العسكرية المشتركة في المنطقة. تمتلك الفلبين حوالي 5 قواعد جوية. يوجد 185 عسكري في الخدمة الفعلية⁽³⁰⁾.

تايلاند- في عام 2003م تم إعلان تايلاند كحليف رئيسي من خارج الناتو. تجري الولايات المتحدة أكثر من 130 مشاركة عسكرية كل عام في تايلاند ، بما في ذلك أكبر مناورة عسكرية في المحيطين الهندي

31 Ibid.

32 مركز أبحاث متعدد التخصصات في جامعة براون. يتمثل اهتمامهم في تعزيز عالم عادل وسلمي من خلال البحث والتدريس والمشاركة العامة.

33 Jason W. Davidson, "The Costs of War to United States Allies Since 9/11" (Brown University, May 12, 2021), https://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2021/Davidson_AlliesCostsofWar_Final.pdf.

26 Siebens et. al, "US Global Force Posture."

27 Ibid.

28 "Indo-Pacific Strategy Report"

29 Siebens et. al, "US Global Force Posture."

30 Ibid.

الإصابات القاتلة من عام 2003م-2012م (4,487 قتيلًا، مقارنة بوفاة 179 بريطاني) فإن نسبة الوفيات كنسبة مئوية من عدد قواتها المنتشرة تشير إلى أن قوات الدولتين تعرضوا لمستوى مشابه للخطر الشديد. أما بالنسبة للإنفاق العسكري من 2003م-2012م في العراق، أكبر دولتين مع أكبر مساهمة كانت الولايات المتحدة (756 مليار دولار) والمملكة المتحدة (9.9 مليار دولار). وأخيراً إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء على المساعدات الخارجية للعراق، أكبر دولتين قدمتا أكبر مساهمة هما الولايات المتحدة (43.07 مليار دولار) وإيطاليا (2.1 مليار دولار) في فترة 2003م – 2018م.

2- الإنفاق الدفاعي و تأثيره على الاقتصاد الأمريكي

نشرت مؤسسة راند⁽³⁶⁾ دراسة تناقش الآراء المختلفة للاقتصاديين و المحللين بشأن الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة وعمّا إذا كان خفضه سيؤثر بالفعل على النمو الاقتصادي أم لا؟⁽³⁷⁾. وتأتي هذه القضية في ظل الركود الاقتصادي الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية بعد جائحة كورونا وتزايد الدين العام بشكل خاص. وبالتالي ، من المهم معرفة أين يمكن إعادة تخصيص كل الأموال التي يتم إنفاقها على الدفاع الأمريكي للاحتياجات المحلية الأخرى

الولايات المتحدة الأمريكية بنفسها، ساهمت العديد من الدول في التدخل العسكري في أفغانستان تحت رعاية العملية الأمريكية «عملية الحرية الدائمة» و في 2011م، ساهمت سبع وأربعون دولة أخرى من خلال إرسال القوات العسكرية. نشرت الولاية المتحدة 100,000 جندي، بينما نشر حلفائها 41,893 جندي مجتمعة. بالنسبة للخسائر البشرية ، الولايات المتحدة الأمريكية خسرت أكثر من 2,316 في عام 2011م مقارنة بكندا التي خسرت 158 جندي. قد يبدو هذا الرقم ضئيلاً مقارنة بخسائر الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك ، فإنه يمثل خسارة كبيرة لكندا عندما تأخذ الحجم الفعلي لقواتها على الأرض. بالنسبة لإنفاق الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء على المساعدات الخارجية لأفغانستان حتى عام 2018م أكبر دولتين مع أكبر مساهمة هما الولايات المتحدة الأمريكية (32.3 مليار دولار) وألمانيا (5.88 مليار دولار). أظهرت دراسة أخرى من مجلس العلاقات الخارجية (CFR)⁽³⁴⁾ أن الولايات المتحدة وحدها أنفقت أكثر من 80 مليار دولار لبناء وتقوية الجيش الأفغاني على مر السنين.⁽³⁵⁾ وفي ذروة حجم قوات غزو العراق في ديسمبر 2005م، تكون التحالف لغزو العراق من 160,000 جندي أمريكي، و20,998 جندي من حلفائها. بالنسبة للخسائر البشرية، على الرغم من أن الولايات المتحدة كان نصيبها الأكبر من

36 مؤسسة فكرية أمريكية غير ربحية للسياسة العالمية تم إنشاؤها في عام 1948 لتقديم البحث والتحليل للقوات المسلحة الأمريكية. يتم تمويله من قبل الحكومة الأمريكية والهيئات الخاصة والشركات والجامعات والأفراد.

37 Bryan Rooney, Grant Johnson, and Miranda Priebe, "How Does Defense Spending Affect Economic Growth?" (RAND Corporation , 2021), https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA739-2.html.

34 منظمة أمريكية مستقلة وغير حزبية ذات عضوية ، ومؤسسة فكرية ، تسعى لتكون مورداً لأعضائها والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من المواطنين المهتمين من أجل مساعدتهم على فهم أفضل العالم وخيارات السياسة الخارجية التي تواجه الولايات المتحدة والدول الأخرى.

35 Dr. Stephen Biddle, accessed October 6, 2021, <https://www.cfr.org/report/evaluating-us-military-contribution-afghanistan>.

مثل البنية التحتية أو الرعاية الصحية؟ يجادل البعض بأن الولايات المتحدة لا تزال تواجه الكثير من التهديدات وأن هناك حاجة لدعم الوضع الحالي للإنفاق أو حتى زيادته. ما يجادلون به هو أن الإنفاق الدفاعي الأمريكي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي ولكنه أيضاً ليس ضاراً له. يجادل استراتيجيون آخرون بأن هناك في الواقع مقايضة كبيرة بين الإنفاق الدفاعي والنمو الاقتصادي. وهم يعتقدون أن الطريقة التي تنفق بها الولايات المتحدة على الدفاع غير مستدامة وقد تؤدي إلى المزيد من المشاكل الاقتصادية. الأرقام والتوقعات من مكتب الميزانية في الكونغرس (Congressional Budget Office (CBO (38) قد أظهرت أنه تاريخياً من 1960م إلى 2019م ، عانت الولايات المتحدة الأمريكية من عجز سنوي حيث يكون إنفاقها أعلى من إيراداتها. CBO تتوقع أن سيصل العجز خاصة بسبب جائحة كورونا إلى 3.3 تريليون دولار في عام 2020م ، وهو ما يمثل 16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وثلاثة أضعاف العجز في عام 2019م.

الدراسة أيضاً يقدم خلفية عن الخطط المقترحة السابقة من قبل صانعي السياسات والمحللين حول خطط الموازنة البديلة ثم يطبق تلك الخطط إذا كان سيتم تنفيذها بالفعل على أرض الواقع بداية من السنة المالية 2022م مقارنة بالاتجاه الحالي في عام 2030. السيناريوهات المقترحة هي:

1. بعد تطبيق خفض بنسبة 10 ٪ في الإنفاق الدفاعي بدءاً من عام 2022، من المتوقع أن يكون الدين العام أقل بنحو 745 مليار دولار مقارنة بالاتجاه الحالي في عام 2030.

2. في عام 2030 المدخرات في مدفوعات الفائدة وانخفاض الإنفاق الدفاعي يُحسب بحوالي 103 مليار دولار و إذا طبق سيناريو تبني استراتيجية كبرى للحفاظ، من المتوقع أن يكون الدين العام أقل بنحو 949 مليار دولار.

3. في عام 2030 ومن المتوقع أن يصل الانخفاض في مدفوعات الفوائد فقط إلى حوالي 18 مليار دولار بينما ستخفض ميزانية الدفاع بمقدار 120 مليار دولار. ولكن إذا تم تطبيق سيناريو زيادة الإنفاق الدفاعي إلى 4.5 ٪ من إجمالي الناتج المحلي من المتوقع أن مدفوعات الفوائد فقط ستزيد إلى أكثر من 68 مليار دولار والإنفاق الدفاعي سيكون 594 مليار دولار أكبر في عام 2030.

تتوقع CBO أنه إذا زاد الدين العام ، سوف يؤدي ذلك إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي. بينما لا توجد زيادة في أسعار الفائدة الآن فمن المتوقع أن ترتفع ابتداء من عام 2025 إلى عام 2050.

3- التهديدات للمصالح الأمريكية في الخارج لا تتطلب إرسال الكثير من القوات الأمريكية "لتفعيل إستراتيجية كبرى للتقييد"

هناك دراسة رئيسية أخرى من مؤسسة راند تحلل إذا كان من الممكن تطبيق استراتيجية بديلة للأمن القومي الأمريكي تؤدي إلى نهج أكثر تقييداً من وجهة نظر الواقعية " تحت استراتيجية كبرى للتقييد"، سيكون لدى الولايات المتحدة مفهوم أضيّق بكثير لمصالحها ، وتقليل وجودها العسكري المتقدم ، إعادة التفاوض أو إنهاء العديد من التزاماتها الأمنية الحالية، وحل تضارب المصالح والتعاون أكثر مع القوى العظمى الأخرى، ولديها عتبة أعلى لاستخدام

38 مكتب الميزانية في الكونغرس هي منظمة غير حزبية توفر المعلومات المالية والاقتصادية للكونغرس. (CBO)

مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية حمايتها وأن العلاقة الأمنية معها يجب أن تتغير. وهم يعتقدون أن لدى إسرائيل قدرات عسكرية ودفاعية كبيرة ، وأنها قوية بما يكفي للدفاع عن نفسها من جيرانها. أما بالنسبة لتهديدات الإرهاب في المنطقة ، فلا يعتقد دعاة التقييد أنها تشكل تهديداً كبيراً للأمن الداخلي للولايات المتحدة. في الواقع ، يعتقدون أن وجود الولايات المتحدة في المنطقة يؤدي إلى تفاقم التهديدات الإرهابية ضدها وأنه بالنظر إلى الشكل الجديد للإرهاب العابر للحدود ، فإن العمليات العسكرية غير فعالة ضدهم. إنهم يجادلون بأن الوجود الأمريكي يجب أن يكون بالحجم المناسب ليكون متاحاً في الشرق الأوسط للتأكد من تدفق النفط بالإضافة إلى امتلاك بعض القوة في الاستخبارات ولكن ليس للمشاركة في أي قضايا سياسية إقليمية بعد الآن. وقد أكدت دراسة راند أيضاً على هذه النقطة بشكل خاص في دراسة أخرى قامت بتقييم المواقع والعدد المناسب للقوات الأمريكية المنتشرة في الخارج في ضوء القيود المالية وتغير البيئة الإستراتيجية الأمريكية عام 2013م. يذكر التقرير المسألة الرئيسية هي كيف ينبغي موازنة الاستجابة والردع في الخليج العربي مع احتمال تطور مخاطر سياسية إقليمية⁽⁴⁰⁾.

عندما يتعلق الأمر بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ ، يرى دعاة التقييد أن الصين لديها فرصة

القوة العسكرية⁽³⁹⁾. يعتقد المدافعون عن تلك الاستراتيجية أن هناك تهديدات أقل بكثير مما يدعون صانعوا السياسات ، وبالتالي ليس مطلوباً من الولايات المتحدة الأمريكية فعل الكثير للردع. علاوة على ذلك ، يؤكدون أن على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بذل المزيد من الجهد بأنفسهم لردع هذه التهديدات بدلاً من مجرد الاعتماد على الولايات المتحدة، أخيراً ، ينظر المدافعون عن التقييد إلى ميزانية الدفاع وكيف تؤثر على اقتصاد الولايات المتحدة والتي بدورها يمكن أن تقوض سلطاتها. يتفق المدافعون عن هذه الاستراتيجية مع استراتيجية الدفاع الوطني الحالية على ضرورة تقليص الموارد المقدمة للشرق الأوسط وإعادة تخصيصها لمناطق أخرى. كما أن الاهتمام الأساسي بالمنطقة هو منع هيمنة قوة واحدة فقط ووضع حد للجماعات الإرهابية المتمركزة في المنطقة لمنعها من مهاجمة الوطن الأمريكي، ولكن ما يختلفون عليه هو تنفيذ هذه المصالح، بينما يتفق دعاة استراتيجية التقييد على أن إيران تشكل تهديداً للمنطقة ، إلا أنهم لا يعتقدون أنها تمثل تهديداً كبيراً كما يعتقد صناع القرار الحاليون. إنهم لا يعتقدون أن إيران قوية بما يكفي للتغلب على القوى الإقليمية الأخرى ، وبالتالي يقترحون أن الولايات المتحدة يجب أن تقلل من وجودها الذي يعتقدون أنه سيشجع على سبيل المثال المملكة العربية السعودية وإسرائيل على العمل على حل خلافاتهم والعمل سوياً من أجل تحقيق توازن قوة ضد إيران. بالنسبة لإسرائيل لا يرى المدافعون عن هذه الاستراتيجية أن من

40 Michael J. Lostumbo et al. Overseas Basing of U.S. Military Forces: An Assessment of Relative Costs and Strategic Benefits. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2013. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR201.html.

39 Miranda Priebe et al., "Implementing Restraint: Changes in U.S. Regional Security Policies to Operationalize a Realist Grand Strategy of Restraint" (RAND Corporation, 2021) xi, https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA739-1.html.

كبيرة للهيمنة على جيرانها في المنطقة⁽⁴¹⁾. ومع ذلك ، ينقسم المدافعون هنا بين التركيز على المنطقة وتقليل الوجود العسكري بينما يعتقد البعض الآخر أنه لا ينبغي أن يكون هناك تغيير في الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع المنطقة. هناك محللون يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقبل فقط التأثير المتزايد للصين في المنطقة لأنه من منظورهم الواقعي ، إن الوجود الأمريكي في المنطقة لمحاولة احتواء الصين قد يؤدي إلى صراع غير ضروري. الرأي الآخر المتباين هو أن الولايات المتحدة يجب أن تعمل على الحفاظ على الهيمنة البحرية في المنطقة لردع الصين. ومع ذلك ، تعترف الدراسة بوجود العديد من الدراسات الغير المكتملة فيما يتعلق كيفية تكيف استراتيجية أكثر تقييداً في منطقة تعتقد الولايات المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى أنها تواجه تهديداً وشيئاً لوضعها العالمي.

41 Miranda Priebe, "Changes in U.S. Regional Security Policies," 49.

خاتمة

أن الولايات المتحدة تحاول تبني طريقة جديدة للتعامل مع تهديد إيران ليس له علاقة بالوجود الأمريكي في المنطقة. ومع ذلك ، هناك شيء واحد اتفقت عليه جميع الآراء من قبل إدارة بايدن وبعض الدراسات المذكورة في هذا التحليل هو أنه يجب على الولايات المتحدة على الأقل الحفاظ على وجود بحري لضمان تدفق النفط.

مع هذه الاستراتيجية الجديدة ، قلصت الولايات المتحدة بالفعل وجودها في الشرق الأوسط بشكل كبير مع أكبر انسحابات من سوريا والعراق على مر السنين. يمكن اعتبار الوجود المتدني في الشرق الأوسط أنه قد يسبب فراغاً سياسياً يمكن أن تحاول إيران استخدامه لصالحها لتعزيز قوتها في المنطقة. في حين أن هذا قد يكون صحيحاً ، فقد أكدت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً أنه بينما يودون اللجوء إلى الدبلوماسية أولاً ، فإنها لن تتردد في استخدام القوة إذا تعرضت مصالحها للتهديد ، وهو الاستقرار الإقليمي في حالة الشرق الأوسط. علاوة على ذلك ، نظراً لأن الولايات المتحدة لا تزال تتمتع بعلاقات اقتصادية وعسكرية كبيرة مع الشرق الأوسط و دول الخليج العربي على وجه الخصوص ، فإن هذا لا يعني أنه لا يزال يتعين على دول الخليج العربي الاعتماد على هذا فقط. يبدو أن الوقت قد حان لأن تجد تلك الدول طرقاً جديدة لتعزيز قدراتها العسكرية وكذلك تعزيز سياسات جديدة للتعامل مع القضايا أو النزاعات الإقليمية دون الحصول على الدعم الأمريكي تماماً كما حدث عندما هاجمت إيران السفن ومصفاة نفط سعودية في عام 2019م ، ولم ترد الولايات المتحدة بهجوم انتقامي.

النقطة الأساسية في ذلك التحليل هو أن توجه الولايات المتحدة لتقليص وجودها العسكري في الخارج قد ازداد خاصة بعد الركود الاقتصادي الذي مرت به الولايات المتحدة بسبب جائحة كورونا. ومع ذلك ، كما ذكر في البداية ، فإن المناقشات حول إعادة ترتيب الانتشار للتركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ ليست بالأمر الجديد كانت هناك أيضاً دراسة كبيرة من راند تحلل بعض الأدوات القسرية الجديدة التي يجب أن تتطلع الولايات المتحدة إلى استخدامها بدلاً من اعتمادها المفرط على الجيش. المناقشة هي أن استخدام القوة أصبح أكثر إشكالية من حيث التكلفة المالية والبشرية بالإضافة إلى النقد المتزايد الذي يأتي مع قرار استخدام القوة من قبل الشعب الأمريكي أولاً و العالم ثانياً⁽⁴²⁾ وهذا يأتي أيضاً في ضوء المناقشة حيث تسعى الولايات المتحدة إلى التوقف عن التورط في "حروب أبدية" مثل الحرب في أفغانستان.

أثارت هذه الاستراتيجية الجديدة المتمثلة في التركيز على منطقة جديدة تساؤلات عديدة لدى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عن مستقبل علاقتهم مع الولايات المتحدة خاصة مع التهديد المحدق بعدم الاستقرار في المنطقة بسبب الإجراءات العدوانية الإيرانية ضد جيرانها وكذلك امتلاكها للطاقة النووية. بينما ورد في دليل البيت الأبيض من إدارة بايدن أن هذا لا يزال يمثل مصلحة وطنية للولايات المتحدة ، يبدو

42 David C. Gompert and Hans Binnendijk, "The Power to Coerce: Countering Adversaries Without Going to War" (RAND Corporation, 2016), https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1000.html.

وجودها العسكري في جميع أنحاء العالم و تقليل تدخلاتها عامة في سياسات الدول. يبدو أن الولايات المتحدة تعتقد أن هيمنتها على العالم الدولي مرة أخرى ممكنة من خلال تعزيز أساليبها وإجراءاتها الدبلوماسية. يمكن دراسة هذه النقطة الأخيرة بمزيد من التفصيل لمعرفة إذا كان من الممكن بالفعل أن تكون على رأس المجتمع الدولي من خلال الإجراءات الدبلوماسية فقط.

أما بالنسبة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ ، فقد تم التأكيد غير ذي مرة على أن مصلحة الولايات المتحدة الرئيسية هي احتواء أهداف الهيمنة الصينية في المنطقة. يأتي هذا في ضوء القوة الاقتصادية المتنامية بسرعة للصين في جميع أنحاء العالم ، فضلاً عن التطور السريع لجيشها وحتى إنتاج معدات عسكرية خاصة بها مثل حاملة طائرات في عام 2018م. تظهر هذه الاستراتيجية والبيانات أن الولايات المتحدة ليست في الواقع تسحب القوات من الشرق الأوسط ل يتم وضعها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. البيانات تظهر أن عدد القوات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يتم الحفاظ عليها كما هي ولا يتناقص كما هو الحال في الشرق الأوسط. ومن هنا فإن ما يوضحه هذا هو أن الولايات المتحدة تختار تركيز استراتيجياتها وقدراتها على منطقة المحيطين الهندي والهادئ أكثر مما فعلت في السابق ، حيث يعتقد العديد من المحللين السياسيين أن انشغال الولايات المتحدة بالشرق الأوسط أعطى الفرصة للصين للاستفادة من انشغالها وذلك أدى إلى التقدم والنمو الصيني.

من خلال تلك الاستراتيجية ، تريد الولايات المتحدة الحفاظ على وضعها الراهن كقوة رئيسية في العالم. ومع ذلك ، مع نمو المزيد من المنظمات الإقليمية وكذلك الاقتصادات المنافسة مثل الصين ، يبدو أن الولايات المتحدة يجب أن تقبل عالمًا دوليًا متعدد الأقطاب. تتطور البيئة السياسية في العالم وتتغير بسرعة كبيرة ، وبالتالي لن تكون الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على عالم أحادي القطب تكون فيه مركزه بعد الآن. علاوة على ذلك يبدو أن هذه الاستراتيجية تناقض نفسها ، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى أن تكون على قمة العالم الدولي كما كانت ، ولكنها في الوقت نفسه تسعى إلى تقليل

The American Academic and Official Viewpoint on the Strategy of Military Redeployment in the World

Dr. Ashraf Mohammed Keshk⁽¹⁾

Mona Saad AlResais⁽²⁾

Abstract

Although the United States announced its military redeployment strategy years ago, there are no studies that analyze the perspective of Western think tanks on this particular subject. Hence this study is important since it includes an analysis of the perspectives of the American think tanks, as well as the official perspective regarding the causes and objectives of the transformation in Americas military redeployment strategy, as well as its impact on different regions of the world. This study concluded three findings:

First: There is no fixed defense strategy for the United States, but rather it is based on the interests and threats declared in the

American national security strategies that are issued every few years, and according to those strategies, there are priorities for the redistribution of American military power abroad.

Second: The American military redeployment abroad does not mean the withdrawal of American forces, especially since they are located in areas where the United States has vital interests, but rather their repositioning. According to one of the American studies centers, there are more than 170,000 soldiers in active service deployed abroad until March 2021. The top three countries with the largest number of deployed forces are Japan (53,732), Germany (33,959) and South Korea (26,416).

Third: With the importance of external factors that explain this shift in the military redeployment strategy, internal factors also play a role, especially in light of the huge economic cost of that military presence, which represents a huge burden on the American economy, which suffers from an increase in public debt and deficit due to the challenges it faced from the Corona pandemic.

1 Director of the Strategic and International Studies Program and Editor-in Chief of DERASAT journal

2 Research assistant, trainee in the Department of Studies and Research in DERASAT (the researchers thank Nour Hammad for her contribution in translating some of the research used in this study)

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

التقارب المصري – الأردني – العراقي: «المشرق الجديد»

د. نادية سعد الدين

تقديم القضايا الإقليمية

في خضم التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة التي رتبت حالة من الاستقطاب بشكل غير مسبوق تبرز أهمية الأمن الإقليمي وهو المستوى الوسيط بين الأمن الوطني والأمن العالمي، تارة يتم التعبير عنه من خلال تنظيمات للأمن الإقليمي على غرار الاتحاد الأوروبي والآسيان والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتارة أخرى يكون الأمن الإقليمي من خلال التقارب بين دولتين أو أكثر تجمعهما عناصر متشابهة على الصعيد السياسية والاقتصادية والأمنية ، ذلك المستوى من الأمن الذي كان -ولا يزال- محلاً لاهتمام الباحثين لكونه مرتكزاً للأمن العالمي من ناحية ، ودوره في حل وإدارة النزاعات الإقليمية من ناحية ثانية، وضمن هذا السياق يكتسب التقارب المصري-الأردني العراقي أهمية بالغة والذي كانت بداياته من خلال قمة ضمت رؤساء الدول الثلاث في مارس 2019م ، ثم توالى اللقاءات والاجتماعات والقمم التي استهدفت تحقيق ما أطلق عليه «مشروع الشام الجديد» الذي حال تطوره سيكون له مردود إيجابي ليس فقط بالنسبة لأطرافه بل على منظومة الأمن الإقليمي برمتها بالنظر إلى أن أطر الأمن الإقليمي ذاتها تؤسس على مفاهيم لطالما حظيت باهتمام منظري العلاقات الدولية والذين أجمعوا على أن ذلك التعاون يؤسس على الأمن الجماعي، وتوافق الأطراف على حل النزاعات بالطرق السلمية ، ووجود سياسة خارجية مشتركة ، والتكامل الاقتصادي.

وبتحليل الأبعاد المختلفة لذلك التقارب الثلاثي نجد أن هناك أبعاد سياسية تتمثل في إدراك قادة الدول الثلاث لضرورة التعاون في ظل التطورات الإقليمية

المتلاحقة وتفرض نتيجة واحدة مؤداها عدم قدرة أي دولة بمفردها مهما بلغت إمكانياتها مواجهة تلك التهديدات ليس أقلها مواجهة المشروعات الإقليمية الأخرى التي تعد تحدياً لمصالح الدول الثلاث، من ناحية ثانية فإن ذلك التقارب الثلاثي يعد إطاراً مهماً للعراق لإعادة تفعيل دوره الإقليمي والعربي، فضلاً عن الفرص الاقتصادية الواعدة التي سوف تتاح للأطراف الثلاثة وخاصة في ظل التقارب الجغرافي ووجود إرادة قوية لتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار وتوجد مجالات مهمة من بينها قطاعات النفط والكهرباء وتبادل السلع والخدمات وكذلك الأيدي العاملة، ودون المزيد من الخوض في تفاصيل ذلك التعاون الذي يستهدف أن يكون على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي فإنه حال تطوره إلى صيغة أمنية فإنه سوف يمثل دعماً للأمن الإقليمي من حيث تحقيق توازن القوى الذي يعد أساساً لهذا الأمن حيث أن القدرات العسكرية لدى الدول الثلاث مجتمعة يمكن تحقيق ذلك الهدف، تلك القضايا وغيرها تناقشها الدكتوراة نادية سعد الدين من خلال دراستها بعنوان «التقارب المصري - الأردني - العراقي: «المشرق الجديد» والتي تستهدف تحليل عوامل وأسس ذلك التقارب ومضامينه ومردوده بالنسبة للدول الثلاث والأمن الإقليمي عموماً.

التقارب المصري – الأردني – العراقي: «المشرق الجديد»

د. نادية سعد الدين⁽¹⁾

من المصالح التي تحقق مبدأ الاعتمادية المتبادلة ويصعب التنصل منها بل أنه يمكن أن يتطور إلى آفاق أرحب ويضم في عضويته أطرافاً أخرى لديها المصالح ذاتها وترغب في أن تكون جزءاً من ذلك الإطار الجديد.

ملخص الدراسة

في خضم التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة واستمرار العديد من الازمات بلا حلول وما يمثله ذلك من أعباء على المنظمة الأممية تبرز أهمية مفهوم الأمن الإقليمي وهو ما تستهدفه تلك الدراسة التي تتناول التقارب المصري- الأردني- العراقي فيما عرف «بالمشرق الجديد»، وقد خلصت تلك الدراسة إلى ثلاث نتائج وهي:

الأولى: يعد ذلك التقارب الثلاثي خطة مهمة ليس فقط على صعيد تعزيز المصالح المشتركة بين الدول الثلاث وإنما لتحقيق توازن القوى تجاه أطراف تستهدف تكريس الخلل في معادلة توازن القوى ، ولعل ما يبعث على التفاؤل هو حرص الأطراف الثلاثة على تأسيس آليات تتسم بالديمومة لذلك التقارب بما يعني إمكانية تطوره مستقبلاً نحو آفاق أرحب.

الثانية: على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لذلك التقارب الثلاثي على الصعيد الإقليمي فإنه يمثل إطاراً إقليمياً مهماً للعراق للنهوض مجدداً بدرو فاعل ضمن المنظومة الإقليمية .

الثالثة : لاشك أن أي توجهات للشركات والتحالفات تواجه بتحركات مضادة بما يعنيه ذلك من ضرورة حرص الدول الثلاث على المضي قدماً في تعزيز ذلك التقارب الثلاثي من خلال شبكة ممتدة

المقدمة

يكتسب التقارب المصري – الأردني – العراقي، الذي انطلقت باكورة مساره بالقاهرة في مارس 2019م، أهمية وازنة، إزاء ما يحمله من آفاق سياسية واقتصادية وأمنية واعدة، تؤسس لشراكة استراتيجية وتكامل اقتصادي وتكتل عربي قد يتجاوز نطاق دوله الثلاث صوب فضاءات عربية رحبة، سبيلاً لتشكيل رؤية عربية موحدة في مواجهة التحديات الثقيلة المحدقة بمنطقة الشرق الأوسط راهناً.

التقارب الثلاثي، الذي لاحت مؤشراتته عبر اجتماعات متواترة وقمم متوالية واتفاقيات زخمة ومأسسة آليته التنسيقية، يستند إلى رؤية سياسية متناغمة وأرضية اقتصادية صلبة وتفاهات أمنية معتبرة مرشحة للتطور لاحقاً نحو الخانة الدفاعية، مُتوجاً تحركه بمشروع "الشام الجديد" الاستراتيجي الذي قد يؤثر، إزاء شمول ربطه بدولة بحجم مصر، في خرائط توازن القوى والنفوذ بالمنطقة، وذلك نظير مصالح مشتركة تصب في هدف تحقيق التنمية والتقدم والازدهار لشعوب الدول الثلاث، وخدمة القضايا العربية، ودعم العمل العربي المشترك، وتحصين الساحة العربية

بها من الحيز النظري إلى النطاق النافذ يستدعي أكثر من مجرد بيئة حاضنة لضمان نجاح مسارها واستمرارها.

وتجد أسس مسوغات الأنماط التعاونية في النظام الإقليمي تأصيلها الفكري، حيناً، في التفاعلات التعاونية بين الدول التي تتم إما ضمن منطقة إقليمية معينة، أو تتجاوزها بدون مبارحتها صوب الانتشار لفضاءات أخرى بغية تعزيز سلوك التعاون بينها، مثلما تستل مفاعيلها، أحياناً، من نظريات التكامل المُفسّرة لها، حيث تغلب هنا طبيعة العلاقات البينية على المحركات الداخلية والخارجية، المتميزة، وغالباً المتضادة، الجارية داخل ديناميات التغيير، والمؤدية للحالة الصراعية أو الخلافية، البينية.

ويعدّ منظور التكامل Integration إحدى الجذور الفكرية لمفهوم النظم الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية، التي طوّرت أساسها النظري كل من "لويس كانتوري" و"ستيفن شبيجل"، وبرز الاهتمام بها إثر متغيرات الحرب الباردة وظهور ما يعرف بالإقليمية الجديدة "New Regionalism" فيما بعد، كما تعبّر عنها ظاهرة الكتل الاقتصادية، وذلك بما وفّره، لاسيما التكامل الإقليمي، من مرجعية سياسية معتبرة وجدت تجسيدها الفعلي في انتشار التطبيق العملي للأفكار والتجارب التكاملية المجسّدة له.

يشكل "التكامل" أحد أبرز المدارس النظرية المناظرة لمقولات المدرسة الواقعية، التي أعلت مكانة القوة أساساً للعلاقات الدولية ونظرت إلى الدولة فاعلاً أحادياً ووحدة تحليل رئيسية⁽²⁾، إذ أبرزت نظريات التكامل دور عابرة الدول والقوميات، مثل الشركات

ضد التدخلات الخارجية، ومساعي تعزيز آفاق الحل السلمي لأزمات المنطقة وتبريد صراعاتها، والحفاظ على وحدة أراضيها وسلامة حدودها، بما يجعله دعامة إسناد واستقرار للأمن الإقليمي والخليجي.

وإذا كان التقارب الثلاثي قد حظي بترحيب عربي ودولي واسع، ولكنه لم يشكل موضع ارتياح كبير عند قوى إقليمية وجدت فيه معول صدّ أمام مساعيها لبسط النفوذ والسيطرة في المنطقة ونفاذ مخططاتها التوسعيّ الطموح حدّ انحساره، وموطن جذب للعراق نحو العودة للحاضنة العربية الرئيسية بعيداً عن أيدي التمدد الخارجي، مما يشكل تحدياً وازناً قد يؤوّل عقبة كؤود أمام نفاذ مخرجاته، ما لم تتوفر الإرادة السياسية لدى الدول الثلاث لإنجاح مسار شراكتهم الاستراتيجية وتشكيل "صمام أمان" مضادّ للتحديات القائمة والمحاولات الإقليمية الحثيثة لطمس نموذج عربي تعاوني يحمل آفاقاً سياسية واقتصادية وأمنية واعدة.

وتأسيساً على ما سبق؛ تستهدف هذه الورقة الإجابة على تساؤل رئيسي بشأن أهداف التقارب المصري الأردني العراقي وأبعاده. وينبثق عن ذلك تساؤلات أخرى فرعية تدور حول: أهمية ظهور التكتلات الإقليمية في المنطقة، وعوامل التقارب بين الدول الثلاث وأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية، وتأثيره على الأمن الإقليمي عموماً وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة، فضلاً عن المحركات الإقليمية المضادة لإنجاحه.

أولاً: أهمية ظهور التكتلات الإقليمية

يعزّز توفر محفّزات التشبيك العلائقيّ المؤسسيّ، بين كتل أو دول أو تنظيمات فرعية إقليمية، لأشكال متنوعة من الأنماط التعاونية في النظام الإقليمي، أسوة بالنظام الإقليمي العربي، إلا أن إرادة الانتقال

2 Aron, Reymond. Peace and War: A Theory of International Relations. N. Y., Doubleday: Garden City, 1966.

ودية والاتفاق المشترك على أهداف السياسة الخارجية، ضمن ما يسمى التماثل الاجتماعي Social Assimilation الذي يطلق عليه Causation أي المحرك أو المسبب الاجتماعي في خلق دافع التكامل، والذي يعني به "كارل دويتش" توفر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف عملية التكامل⁽⁵⁾.

ويركز "جون جالتونج" على عناصر توافق المصالح، وجدية التزام الأطراف بواجباتها التكاملية، لاسيما تنمية شعور الهوية، وتقديم التنازلات اللازمة، خاصة الاقتصادية منها، لدفع عملية التكامل إلى الأمام⁽⁶⁾، فيما يهتم "دويتش" بالمنفعة المتبادلة، واتساع قاعدة تأييد النخبة السياسية، والقدرة على تسوية المنازعات بالطرق السلمية⁽⁷⁾، بينما يهتم "إميتاي اتزيوني" بالاعتماد المتبادل في قطاعات معينة لحدوث التكامل⁽⁸⁾. أما "ديفيد ميتزاني"، صاحب الأثر البارز في نظريات التكامل المعاصرة، فيركز على مبدأ "التدفق الانتشاري" Ramification الذي يقصد به أن نجاح العملية التكاملية في أحد ميادين التعاون الفني سيخلق تعاوناً في قطاعات أخرى، يؤدي بدوره إلى انتشار أوسع لحراك التكامل عن طريق التدفق التكاملي الحاصل بالانتقال من قطاع لآخر، عملاً بتوسيع نطاق التجربة إزاء

متعددة الجنسية والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها، التي تدخل ضمن منظومة التفاعل المشكلة لنظام دولي أكثر تعقيداً من مجرد حصر تفاعلاته بين الدول وحكوماتها فقط، مثلما دعت لاستئلال تشبيك علائقي يأخذ بناصية أنماط التعاون والاعتماد المتبادل كأساس لتحقيق السلم والأمن⁽³⁾، عبر التركيز على إقامة التنظيمات والتفاعلات التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية، كأحد الأركان الرئيسة في النظام الدولي.

ثمة توافق بين منظري "التكامل" حول حيوية توفر شروط ومتطلبات حدوث التعاون التكاملي لضمان نجاحه، ويتمثل أبرزها في: التقارب الجغرافي، التشابه في النظم السياسية، وجود رأي عام مشجع لعملية التعاون التكاملي، التجانس الثقافي والتشارك القيمي Sharing Value، توافر خبرة متشابهة في التطور التاريخي والاجتماعي، الاستقرار السياسي، توافر مستوى متقارب في القدرات العسكرية والاقتصادية والمؤسسات الإدارية، المصالح الجمعية لعملية التعاون⁽⁴⁾.

ويزيد من ذلك مستلزمات توفر الإطار البنيوي الجمعي الذي تتخذ في سياق وحداته القرارات المشتركة، وتوقعات نيل المكاسب المتبادلة، وردّ الخطر والتهديد الخارجي أو ما يسمى "المؤثرات الخارجية" External Influences التي تشكل حافزاً للأطراف التي تشعر بها أو تدرك إرهاباتها لولوج التكامل، فضلاً عن أهمية توفر علاقات

5 Steven Rosen & Walter Jones. The Logic of International Relations (Winthrop Cambridge Mass, U. S. A. 1974).

6 Galtung, John. "A Structural Theory of Integration". Journal of Peace Research: Vol. 5, No. 4, 1968, p.377.

7 Deutsch, Karl W. The Analysis of International Relations. (Englewood, Cliffs, New Jersey Prentice Hall, 1978).

8 Etzioni, Amitai. The Active Society. (New York Free Press, 1968).

3 محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

4 المرجع نفسه.

تشابك القطاعات الفنية المختلفة⁽⁹⁾.

تتيح التكتلات الإقليمية الفرعية للدول المنضوية ضمنها، السعي معاً لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة التي تتقاطع في مواطن معينة، واستطلاع فرص التعاون المشترك وفق أساس إقليمي، وجني المكاسب والمنفعة المتبادلة، لاسيما الاقتصادية منها، وتحقيق توازن القوى الإقليمي، فضلاً عما تمثله من ساحة مناسبة لتنسيق المواقف حيال قضايا وأزمات الإقليم ومحاولة تسويتها بالطرق السلمية، والتشبيك التكاملي مع أهداف التنظيمات الإقليمية، سبيلاً للتنمية والنهوض والتقدم المنشود.

وقد أبرزت مدرسة التكامل أنماطاً أساسية للتفاعلات التعاونية للتكتلات الإقليمية، ومنها الفرعية، تتمثل في:

- **الأمن الجماعي**؛ والذي يتحقق عند اعتماد ترتيبات أمنية جمعية من قبل الأطراف المنضوية في إطار التعاون التكاملي الإقليمي واتخاذ قرارات متعلقة بأمنها المشترك، عبر التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة، وتجميع الموارد لردّ عدوان قد تتعرض له أي دولة منهم من جانب جهة خارجية، بما يسمى "الدفاع المشترك" أو الضمان الجماعي"، بدون حصر معناه على الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي، وإنما يتسع ليتضمن الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما يثير في الأذهان "معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم

الجمعية ضد التهديدات الخارجية⁽¹⁰⁾.

- **حل المنازعات بالطرق السلمية**؛ ويتأتى من خلال إدراك ضرورة تغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع، واستبعاد الوسائل العسكرية في حل الخلافات وإعطاء الأولوية للطرق السلمية، بهدف الحفاظ على المصالح المشتركة للدول أعضاء النظام الإقليمي، وذلك عبر تحقيق ترتيبات أمن تعاوني Cooperative Security Arrangements لتسوية المنازعات، أو إدارتها على الأقل، داخل النظم الإقليمية. غير أن ذلك يتوقف على محددات مستوى وحجم المصالح المشتركة ودرجة التماسك الإقليمي.

- **السياسة الخارجية المشتركة**؛ ويستهدف تطوير دور المؤسسة الإقليمية من خانة الاجتماعات التقليدية المصاحبة في ختامها لإصدار بيانات معبرة عن وجهة نظر الدول المنضوية في الإطار التعاوني، أو تصريحات منفردة، رغم أهميتها، إلى سياق استكشاف نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء وصياغتها في شكل توجهات وسياسات عامة تعكس السياسة الخارجية للنظام الإقليمي.

- **التكامل الاقتصادي**؛ ويتجسد من خلال إقامة الأسواق الاقتصادية المشتركة بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الأطراف في العملية التكاملية، ويتم ذلك عبر توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة العوائق أمام التدفق الحر للسلع والخدمات وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق المشتركة. ويعدّ عنصر التوقعات الناجمة عن الدور الإيجابي للتكامل الاقتصادي في دعم الاقتصاد الوطني

9 جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجّد)، 1985.

10 علي الدين هلال. «تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم»، المنتدى، العدد 8، مايو 1986، 5.

حافزاً لإنجازه.

ثانياً: التقارب المصري- الأردني- العراقي: الدلائل والأبعاد

دشنَ اللقاء الثلاثي بين مصر والأردن والعراق، بالقاهرة في مارس 2019م، الذي انطلقت فيه آلية التعاون والتنسيق الجمعيّة، خطوات وازّنة في مسار التقارب بوصفه محاولة جادة لإيجاد أرضيّة خصبة للتلاقي بين ثلاث دول تجمعها علاقات تاريخية وطيدة وإرث ثقافي ومجتمعي وقيمي متجانس ومصالح مشتركة ورؤى متناغمة، تصبّ في أهداف تحقيق التنمية والرخاء والازدهار لشعوبها، وخدمة القضايا العربية، سبيلاً لتشكيل رؤية عربية موحّدة في مواجهة التحديات الثقيلة المحدقة بمنطقة الشرق الأوسط راهناً.

أسّس لقاء القاهرة لسلسلة اجتماعات تنسيقية وقمّم متواليّة مهمة عقدت تبعاً بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر من العام 2019م على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك، وبالأردن في أغسطس 2020م والعراق في 27 يونيو 2021م، بهدف تطوير آلية التعاون المشترك، وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية، وترسيخ مقومات التنمية المستدامة والازدهار، وذلك عبر مأسسة آلية التنسيق الثلاثية بإنشاء سكرتاريا تنفيذية، يكون مقرها بالتناوب سنوياً في إحدى الدول الثلاث، وهي العراق حالياً، ولدة عام واحد.

حمّلت مؤشرات مسار التقارب الثلاثي في طياتها آفاقاً سياسية واقتصادية واعدّة وتفاهمات أمنية حيويّة تؤسس لشراكة استراتيجية وتكامل اقتصادي وتكتل عربي وازّن قد يتجاوز نطاق

دوله الثلاث صوبَ فضاءات عربية رحبة، بما يعزز العمل العربي المشترك ويشكل مُعوّلاً مضاداً للتدخلات الخارجية ومحاولات الاختراق الإقليمي متعدّد الجبهات.

وقد اكتسبت «قمة بغداد يونيو 2021م» أهمية بالغة؛ إذ جمعت الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» و«جلالة الملك» «عبد الله الثاني ابن الحسين» ورئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي»، في قمة ثلاثية حظيت بترحيب شعبي واسع وبعثت برسائل سياسية داخلية وخارجية وازّنة، وخرجت برزمة اقتصادية زاخرة، وخلصت إلى تفاهمات أمنية مشتركة، فيما توجت تحركها بمشروع «الشام الجديد» الاستراتيجي الذي يشكل نواة تكتل ثلاثي مفتوح أمام انضواء دول عربية أخرى، وربما أوروبية لاحقاً، تحت مظلة التعاونيّة الزخمة، سبيلاً لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء والازدهار للشعوب العربية.

أ- الأبعاد السياسية

يبرزُ البعد السياسي الوازن من بين ثنايا مسار التقارب المصري- الأردني- العراقي ومضمون أهدافه وثقل نتائجه الممتدة بآثارها الإيجابية من حيز نطاقه الثلاثي صوب فضاءات عربية رحبة. إذ تأتي مساعي التلاقي الجادة بين الدول الثلاث في ظل التطورات الدولية والإقليمية المتلاحقة، والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية المحدقة بالمشهد العربي المضطرب، والمساعي الإقليمية الدؤوبة للهيمنة والتدخل في شؤونه الداخلية، بما يهدد الأمن القومي العربي، ويعني في المحصلة السير الدائم بالمنطقة نحو المزيد من عدم الاستقرار.

على وحدة أراضيها وسلامتها، فضلاً عن التضامن المشترك مع المملكة العربية السعودية في مواجهة الاعتداءات التي تتعرض لها أراضيها ومنشأتها النفطية، وتأكيد أهمية الحفاظ على أمن الخليج العربي وتأمين حرية الملاحة فيه⁽¹²⁾.

ويعتد التقارب الثلاثي القويّ برسائل سياسية مهمة حينما يؤكد، عبر قممه المتوالية لاسيما ما جاء في «قمة بغداد يونيو 2021م» دعمه لمواقف مصر والسودان في قضية سد النهضة، وضرورة «الامتناع عن القيام بأي إجراءات أحادية، بما في ذلك الاستمرار في ملء السد، دون التوصل لاتفاق عادل وشامل وملزم قانوناً حول قواعد ملئه وتشغيله وبما يحقق مصالح الدول الثلاث ويحفظ الحقوق المائية لمصر والسودان»⁽¹³⁾.

وتنسحب الرؤية المشتركة لسلامة منظومة الأمن القومي العربي ودعم استقرار المنطقة على الموقف من أزمة شرق المتوسط، في ظل الخلاف التركي - اليوناني القائم، بما يجعل التجمع الثلاثي، الذي ينضوي طرفاه المصري والأردني ضمن عضوية منتدى «غاز شرق المتوسط» الذي تشكل في يناير 2019م ومقره القاهرة، تكتلاً مضاداً لأهداف تركيا الاقتصادية السياسية ضمن ساحتها، توازياً مع التحركات المصرية على خطيّ اليونان وقبرص اليونانية، إلى جانب علاقاتها الوطيدة مع دول الخليج العربية، لبلوغ صيغة إقليمية في مواجهة التحديات المحدقة بالإقليم.

وتشكل الاجتماعات التنسيقية المتواترة والقمم المتوالية بين الدول الثلاث فرصة مهمة لاستمرار التشاور والتعاون المشترك وتنسيق المواقف ضمن المحافل الدولية والإقليمية، سبيلاً لتحقيق مصالحها وخدمة القضايا العربية ودعم العمل العربي المشترك وتحصين الساحة العربية في مواجهة التدخلات الخارجية، وتأكيد قدرة الدول العربية على حماية أمنها القومي، بما من شأنه أن يقود لإحداث توازن استراتيجي للقوى في المنطقة ومضاد لأطماع ونفوذ بعض القوى الإقليمية والدولية، ومما يسهم، أيضاً، في تبريد صراعات المنطقة والدفع نحو التهدئة وتعزيز آفاق السلام والتنمية، من خلال العمل المكثف بين دول معروفة بالاعتدال للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمات القائمة في إطار الحفاظ على وحدة واستقلال دول المنطقة وسلامتها الإقليمية.

وتتوفر للتقارب الثلاثي أسسه السياسية المعتبرة؛ استناداً إلى الرؤى المشتركة حيال قضايا وأزمات المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والإرهاب ومحاولات الاختراق الإقليمي متعدد الجهات. وقد تجسد ذلك عبر القمم المتوالية لقادة الدول الثلاث والتي أكدت مخرجاتها ضرورة تفعيل الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ونيل مطالبه المشروعة للحصول على دولته المستقلة على خطوط الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها القدس، وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية⁽¹¹⁾، والتوصل لحل سياسي للأزمات اليمنية والسورية والليبية بما يضمن الحفاظ

12 فتحي خطاب، «قمة بغداد الثلاثية» على طريق تأسيس «تحالف سياسي- اقتصادي» عربي، قناة الغد الفضائية، 27 يونيو 2021.

(تاريخ الوصول 16 ديسمبر، 2021). <https://www.alghad.tv/%D9%82%D9%85%D8%A9->

13 «البيان الختامي للقمة الثلاثية في بغداد»، مرجع سابق.

11 «البيان الختامي للقمة الثلاثية في بغداد»، موقع الديوان الملكي الهاشمي، 27 يونيو 2021. (تاريخ الوصول 28 ديسمبر، 2021).

<https://rhc.jo/ar/media/news/%D8>

أما الرسالة السياسية الثانية فكان مبعثها من «قمة بغداد» الثلاثية التي شهدت زيارة أول رئيس مصري للعراق منذ غزو الكويت عام 1990م بما يعكس قوة العلاقات والروابط التاريخية الثنائية ويؤكد حرص مصر على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك في إطار وحدة المصير والتحديات، في ضوء محورية الدور المصري بالمنطقة والداعم لاستقرار العراق وتعزيز مكانته وتقديم الدعم الكامل للشعب العراقي في كافة المجالات، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار آلية التعاون الثلاثي مع الأردن، دعماً لعلاقات التعاون المتبادلة ولمسيرة العمل العربي المشتركة، وفي إطار سياسة مصر القائمة على مبادئ رشيدة متوازنة وثوابت راسخة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتقدم والازدهار في المنطقة.

ويعطي الحضور المصري الوزن ضمن أطر التقارب الثلاثي مع كل من الأردن والعراق؛ إشارة واضحة للأهمية السياسية والاستراتيجية لتطلعات القادة المجتمعين، لجهة أهمية تحصين الساحة العربية ضد التدخلات الخارجية، وقدرة الدول العربية على حماية أمنها القومي، ومنع حدوث أي تغييرات جوهرية على الخريطة الجيوسياسية تسعى دول إقليمية لها، فضلاً عن حيوية إيجاد تقارب ستنسحب تأثيراته الإيجابية إلى المحيط العربي والخليجي وعبر تنسيق الدول الثلاث مع منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع فتح الباب أمام الدول العربية للدخول كشركاء جدد ضمن نطاقه، بما يسهم في تعزيز العمل العربي المشترك وتنويع مصادر العلاقات الخارجية بهدف مواجهة التحديات الصعبة، تبعاً لحالة التنافس القائمة على الموارد والثروات الطبيعية والنفوذ الإقليمي.

في حين انبعثت الرسالة السياسية الأخرى للتقارب

الثلاثي من العراق نفسه؛ فبالرغم من أزماته الداخلية والخارجية الحادة، إلا أن استضافته للقمّة الثلاثية، عقب نجاحه في استقبال زيارة بابا الفاتيكان خلال شهر مارس 2021م، يشي باستعداده للثقة العربية والدولية، وتوفر إرادة الانفتاح على فضاءات خارجية رحبة تسهم في تعزيز حضوره عربياً ودولياً وتساعد على حلحلة مآزقه وإيجاد فرص تعاونية زخمة، مثلما تظهر، أيضاً، قدرة الأجهزة الأمنية العراقية على ضبط الأمور والتحكم بمجريات القمة أمنياً وبروتوكولياً.

وإذا كان حجم الملاحظات الموجودة على الساحة العراقية، لاسيما القوى العسكرية والمليشيات الشعبية، فضلاً عن درجة النفوذ الإيراني ضمنها، قد تشكل تحدياً وازناً أمام نفاذ توافق تكاملي عراقي مع آفاق خارج نطاقها، فإن التقارب الثلاثي مع كل من مصر والأردن، بجوانبه السياسية والاقتصادية والأمنية، والذي جاء بتوافق عربي خليجي لفاعلية ضمّ العراق إلى محيطه العربي من جديد ومد يدّ العون والمؤازرة له وصدّ التدخلات الخارجية في ساحته⁽¹⁴⁾، من شأنه أن يسهم في ربط العراق مع امتداداته العربية، والحد من النفوذ الإيراني ضمن ساحته وتقليل تأثيرها الوزن على مراكز القرار فيه، عبر تنفيذ حزمة المشروعات المشتركة التي تحقق المصالح السياسية للدول الثلاث وتؤمن تخفيف اعتماد العراق على إيران، لاسيما في استيراد الطاقة، فضلاً عن توجيه رسالة إلى الإدارة الأمريكية بأن العراق لن يكون أحادي العلاقة مع إيران على حساب الدول العربية، إذ قد يُنظر للتقارب الثلاثي

14 صباح ناهي. «القمّة الثلاثية في العراق... أي نتائج يترقبها العرب؟». الاندبندنت عربية. 27 يونيو 2021. (تاريخ الوصول 7 يناير، 2022). <https://www.independentarabia.com/node/236406/%D8>

ب- الأبعاد الاقتصادية

يشكل البعد الاقتصادي هدفاً وازناً في مسار التقارب المصري- الأردني- العراقي؛ عبر البناء على التوافقات الثلاثية لتحقيق المصالح والأهداف المشتركة وتأسيس تكامل اقتصادي وتجاري واعد، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء والازدهار لشعوبها، ويصّب في مصلحة الشعوب العربية، وتوفير القدر الأكبر من الانسجام والتنسيق والتعاون في المصالح الاقتصادية والسياسية العربية.

وقد صاغت الاجتماعات التنسيقية والقمم المتوالية بين الدول الثلاث أطر الشراكة الاقتصادية المشتركة من خلال اعتماد السبل والآليات المناسبة لترجمة العلاقات الاستراتيجية إلى النفاذ الملموس، والخروج برزمة قرارات وإجراءات مهمة تستند إلى اتفاقات زاهرة للتعاون وقعتها خلال الأعوام الماضية، لترسيخ التواصل الجغرافي، ودعم الاستثمار، وإنشاء المدن الصناعية المشتركة، وزيادة التبادل التجاري، وإقامة مشاريع البنى التحتية، وإعادة تفعيل حركة النقل والشحن عبر ميناء نويبع/ العقبة حتى معبر الكرامة/ طريبيل، وتطوير الحركة الإسكانية، وتحفيز التعاون في المجالات الصناعية والزراعية والصحية والغذائية والثقافية والعلمية، بحيث لا تنحصر آثارها الايجابية ضمن نطاق دولها الثلاث، بل تمتد إلى فضاءات عربية زاهرة.

وتضمنت خلاصة التوافقات الاقتصادية بين البلدان الثلاثة؛ السير في الإجراءات اللازمة لبدء تنفيذ مشروع المدينة الاقتصادية العراقية - الأردنية المشتركة وإعطاء الأولوية للشركات من الدول الثلاث للمشاركة بعطاءات إنشائها، وتعزيز

على أنه محاولة من القاهرة وعمّان، الحليفتان لواشنطن في الشرق الأوسط، لتقريب العراق من واشنطن وتحقيق علاقة متوازنة معها، في ظل التوتر الأمريكي الإيراني الراهن.

ويستقيم ذلك مع وجهة البوصلة العراقية نحو العمق العربي؛ فالعراق، الذي استضاف في إبريل 2021م لقاءً سعوديًّا إيرانيًّا، يسعى لأن يتحول وسيطاً إقليمياً قوياً لإبعاد البلاد عن أتون صراع القوى الإقليمية، وإحلال الأمن والاستقرار في ساحته التي ما تزال موئلاً لأذرع فصائلية ذات امتدادات خارجية، فضلاً عن مساعي تثبيت سياسته الخارجية فيما يرتبط بالمنظومة العربية، ونزع أوراق قد تكون قوية بيد إيران، في ظل دعمها لفصائل مسلحة في العراق.

فيما أبرز مشروع «الشام الجديد»، الذي بحثته «قمة بغداد» الثلاثية بشكل مكثف، مساعي العراق للعودة إلى محيطه العربي ولعب دور محوري فيه، عبر محاولة بلورة مظلات تعاون عربية متعددة، انطلاقاً من التعاون مع مصر والأردن، لتمتعهما بثقل استراتيجي إقليمي ودولي مؤثر وقدرة على تأمين المناخات المواتية لتحقيق التنمية المجتمعية العراقية المنشودة إزاء اكتسابهما مقومات اقتصادية وازنة توفر فرصاً مناسبة للعراق لتعظيمها بقدراته وموارده الغنية، فضلاً عن عدم تورطهما في إشكالات معه خلافاً لإيران وتركيا، وذلك بموازاة توسيع العراق لشراكاته الاقتصادية والسياسية مع دول الخليج العربية، وبخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما يؤسس لمنظومة تعاون عربية شاملة وجامعة.

في البلدين⁽¹⁵⁾، مثلما يسهم في تقوية قطاع الطاقة المصري، لدى رفده بزيادة التعاون مع الدول الأخرى وتعزيز الاستثمار في الصناعات المصرية، بينما تستورد العراق الكهرباء من مصر والأردن، وتحظى باستقطاب الاستثمارات من البلدين⁽¹⁶⁾.

ويقف مشروع الربط الكهربائي بين العراق والأردن على نفس درجة الأهمية، حيث من المتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى لبنية الربط مع نهاية عام 2022م، وبذلك تتصل الشبكة الكهربائية بين البلدان الثلاث بالتزامن مع تحديث وإصلاح الشبكة الكهربائية العراقية الداخلية، فضلاً عن الربط الكهربائي مع مجلس التعاون الخليجي الذي سيكتمل في نفس العام.

وتتوفر مقومات التكامل الاقتصادي للتقارب بين الدول الثلاث بشكل كبير؛ من خلال شبكة حيوية من المصالح التي تربط بينها وتشمل مجالات متنوعة كالتيجارة والاستثمار والطاقة والكهرباء والقوى العاملة والسياحة.. إلى جانب الإمكانيات الوازنة والمقدرات الحيوية لكل منها، من حيث القدرات البشرية والموارد النفطية والخبرات التقنية والسوق الضخم والمواقع الاستراتيجية الوازنة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن ناتجها الإجمالي الذي يتراوح بين 570 إلى 580 مليار دولار، والكثافة

مشروع الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الثلاث، وربط شبكات نقل الغاز بين العراق ومصر عبر الأردن، وإتاحة منفذ لتصدير النفط العراقي عبر الأردن ومصر من خلال المضي باستكمال خط الغاز العربي وإنشاء خط نقل النفط الخام (البصرة - العقبة)، والتعاون في مختلف مجالات مشروعات الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة والبتروكيماويات وبناء القدرات وتبادل الخبرات، وتهيئة مناخ الاستثمار لدعم شركات القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات في الدول الثلاث.

ويعدّ الأنبوب النفطي الرابط بين ميناء البصرة، جنوب العراق، وميناء العقبة الأردني وصولاً إلى سيناء بمصر، أحد أبرز الملفات الاقتصادية، كونه يمثل تعزيزاً للاقتصادين الأردني والمصري، ويفتح منفذاً جديداً لتصدير النفط العراقي، إلى جانب المنفيذين الحاليين؛ جنوباً عبر الخليج العربي، وشمالاً عبر ميناء جهمان التركي على البحر الأبيض المتوسط، مثلما يتيح للعراق تشغيل القوى العاملة المصرية الماهرة ضمن مدينة صناعية مشتركة بين الأردن والعراق، فضلاً عن تسهيل مرور البضائع عبر طريق برية تربط البلدان الثلاثة معاً.

ومن شأن تنفيذ هذا الخط النفطي، بعيداً عن واجهة التوترات في المنطقة، وتكلفة تقديرية تقارب 18 مليار دولار عند ضمّ سورية للمخطط الواعد لاحقاً، أن يمدّ مصر والأردن بالنفط العراقي بأسعار تفضيلية، حدّ تخفيض يصل إلى 16 دولاراً لكل برميل نفط، مع توفر البنية التحتية للتكرير

15 14 "The promise and the pitfalls of Al-Maleki, Yesar June. Middle East Institute". Iraq's tripartite New Mashreq <https://www.mei.edu/>. Accessed No 28, 2021, 2021. (29 publications/promise-and-pitfalls-iraqs-tripartite-new-mashreq

16 15 سامر وسام. «قمة بغداد الثلاثية: «شام جديد» اقتصادياً ب«أبعاد سياسية»». موقع قناة الحرة. 27 يونيو 2021. (تاريخ الوصول 8 يناير، 2022). <https://www.alhurra.com/ara-bic-and-international/2021/06/27/%D9%82%D9%85%D8%A9->

للعراق ومصر، حيث يفضي التكامل الجمركي بين الأردن والعراق إلى بيع السلع المنتجة في العراق داخل الأردن وبالعكس، مما يجلب الاستثمارات ويرفع حجم التبادل التجاري الثنائي ليصل إلى مليار دولار في المرحلة الأولى ثم إلى 5 مليارات دولار لاحقاً، وذلك بعدما وافقت الحكومة العراقية على إعفاء البضائع الأردنية من التعرفة الجمركية. وقد حقق الأردن مكاسب اقتصادية معتبرة من علاقته المتجددة بكل من مصر والعراق، كان أبرزها تمديد العراق لاتفاقية بيع النفط للأردن، مع استمرار اعتماد الأخير على النفط العراقي كمصدر رئيسي للتزود والتكرير. ويشكل إعادة استيراد نحو 10 آلاف برميل يومياً من العراق، بأسعار تفضيلية، ما نسبته 7% من حاجات الأردن، بما يمثل طوق نجاة في قطاع الطاقة، بعد توقف هذه الإمدادات لنحو خمس سنوات إثر سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على المنطقة الحدودية بين البلدين⁽¹⁹⁾.

وفي المحصلة؛ فإن من شأن توفر الإرادة السياسية عند الدول الثلاث أن تسهم في معالجة ما قد يطرأ من معوقات أمام تنفيذ الخطط فعلياً، لاسيما فيما يخص الجوانب الفنية وبيروقراطية الأداء والرسوم الجمركية، وخشية بعض أطراف الداخل العراقي من الاستعانة بالقوى البشرية المصرية والأردنية الماهرة على حساب العمالة العراقية، بما قد يسهم في ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية غير المحمودة في البلاد.

البشرية الوازنة فيها التي تبلغ نحو 150 مليون نسمة⁽¹⁷⁾، مما يشكل كتلة اقتصادية وازنة.

ومن شأن هذا التعاون الثلاثي أن يشكل بوابة للسلع من القارة الآسيوية إلى الأفريقية عبر الأردن والعراق من خلال مصر، فيما يتطلع العراق لفتح نافذة على البحر الأحمر ومن ثم البحر الأبيض المتوسط لتصدير النفط ليكون قريباً من الأسواق الأوروبية، فضلاً عن تعاونه مع مصرفي قطاع الإسكان وإعادة الإعمار، إلى جانب مدّ خط لنقل الغاز الطبيعي من مصر إلى العراق، وتأهيل خطوط الربط الكهربائي بينهما، بما قد ينهي أزمة انقطاع الكهرباء المتكرر في العراق، لتضاف إلى سلسلة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعها الدولتين سابقاً في مختلف القطاعات، بما في ذلك النفط والطرق والإسكان والتشييد والتجارة⁽¹⁸⁾، في الوقت الذي يتطلع فيه العراق لتنويع علاقاته الدبلوماسية، والتركيز على الجوانب الاقتصادية وإعادة إعمار المدن وتأهيل البنية التحتية والتوسع في جذب الاستثمارات الخارجية بمجال الطاقة، وهي مجالات تجد أصداءً واسعة للتعاون ضمنها عند كل من مصر والأردن، مع مساندة ودعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وصولاً للتشبيك مع الدول العربية.

كما يستفيد الأردن تجارياً واقتصادياً من التعاون والتبادل التجاري بين الدول الثلاث، عبر انتعاش قطاع النقل والطاقة، وتوسيع نطاق دخول منتجاته

17 16 دلال العكيلي. «مشروع الشام الجديد: هل فعلاً سيغير وجه الشرق الأوسط كلياً؟». شبكة النبا المعلوماتية. 31 أغسطس 2020. (تاريخ الوصول 27 ديسمبر، 2021). <https://annabaa.org/arabic/reports/24354>

18 «تحالف جديد؟ زعماء مصر والعراق والأردن يتوافقون على تعزيز التعاون». موقع دوتشه فيليه. 27 يونيو 2021. (تاريخ الوصول 17 ديسمبر، 2021). <https://www.dw.com/ar/>

19 طارق ديلواني. «تعاون بين الأردن ومصر والعراق يتبلور في الاقتصاد والسياسة». الاندبندنت عربية. 17 فبراير 2021. (تاريخ الوصول 13 ديسمبر، 2021). <https://www.independentarabia.com/node/194476/>

مشروع «الشام الجديد»

تسارع كل من مصر والأردن والعراق الخطى الحثيثة لتتويج باكورة تحالفهم الاستراتيجي في نفاذ مشروع «الشام الجديد» الاستراتيجي، الذي بحثته القمة الثلاثية، بعدما أطلقه «الكاظمي» للمرة الأولى، في أغسطس 2020م، بوصفه مشروعاً اقتصادياً على النسق الأوروبي، من شأنه أن يتيح تدفقات رأس المال والتكنولوجيا بين البلدان الثلاثة بحرية، مشكلاً نواة صلبة لتكتل إقليمي وآزن ينبثق من ساحاتها صوب عواصم عربية أخرى، وربما أوروبية في مرحلة لاحقة.

ويتضمن مشروع «الشام الجديد» تعاوناً في مجالات اقتصادية واستثمارية وتجارية زاخرة، ويفتح أطر الاستفادة من مزايا دوله الثلاث وإمكانياتها الغنية للقيام بسلسلة من البرامج والمشاريع المشتركة، فيما يشكل خط النفط (البصرة - العقبة - مصر) عماده، عبر استثمار إمكانات الدول الثلاث بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي المشترك، فالعراق سيقدم إمكاناته النفطية، ومصر ستضخ مصانعها وطاقاتها البشرية الماهرة، بينما الأردن سيقدم موقعه الاستراتيجي لإنجاح المخطط، فيما تسعى الدول الثلاث إلى ضم المملكة العربية السعودية لمشاريع اقتصادية مستقبلية طويلة المدى تتعلق بالتكامل الكهربائي معها، إلى جانب الشبكة الممتدة من مصر، مع التطلع لربط تلك الدول بالشبكة الخليجية، إذ سيتيح المشروع تدفقات رأس المال والتكنولوجيا بين البلدان الثلاثة على نحو أكثر حرية وسلاسة⁽²⁰⁾.

ويضمن مشروع «الشام الجديد» للعراق تحقيق

الاكتفاء الذاتي من الكهرباء، إضافة إلى توفير مبالغ طائلة أنفقتها الحكومة العراقية سابقاً في القطاع بدون جدوى، كما أنه على الجانب البعيد يوفر على الحكومة العراقية خسائر مالية نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي تفرضه التظاهرات الغاضبة التي تندلع في الصيف احتجاجاً على انقطاع الكهرباء، مثلما سيسهم المشروع في عملية استقرار قطاع الطاقة وعدم قطع الكهرباء في الأردن، فضلاً عن الاستفادة من موقعه الجغرافي الاستراتيجي ليكون بوصلة الربط الكهربائي في الجزيرة العربية بداية من الخليج الممتد إلى العراق ونهاية بمصر، بما يجعل له دوراً سياسياً كبيراً في إطار تعزيز الدور الإقليمي للدول الثلاث في المنطقة، بينما يحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة مع الأردن والعراق بقدرات حيوية وآزنة⁽²¹⁾.

وبذلك؛ فإن «الشام الجديد»، بما تملكه الدول الثلاث من إمكانات اقتصادية هائلة وقدرات بشرية حيوية، سيشكل تجمعاً جاذباً للدول الأخرى، إذ إنه يعظم من الإمكانيات التي تمتلكها كل دولة من دوله الثلاث، ويحقق منافع ومكاسب متبادلة، ويساعد الدول الثلاث على اكتشاف مساحات جديدة من التعاون والتشارك والبناء، والدفع لمعادلة سياسية جديدة في المنطقة تقوم على مبدأ أهمية «الاستثمار في الأمن والاستقرار»، عبر توظيف إمكانات الدول الثلاث، بالتنسيق والتعاون مع المحيط العربي والخليجي، من أجل نشر السلام والبناء والتعاون⁽²²⁾، سبيلاً للنهوض وتحقيق التنمية والازدهار والتقدم

21 المرجع نفسه.

22 أيمن سمير. «الشام الجديد».. تكتل عربي بصيغة أوروبية». موقع صحيفة الرؤية الإماراتية. 30 يونيو 2021. (تاريخ الوصول 4 يناير، 2022). <https://www.alroeya.com/60-63/2227906-%>

20 دلال العكيلي. «مشروع الشام الجديد: هل فعلاً سيغير وجه الشرق الأوسط كلياً؟». مرجع سابق.

للمنطقة العربية.

بيد أنه لا يمكن اختزال منافع مشروع «الشام الجديد» في الشق الاقتصادي فقط، حيث يحمل بعداً سياسياً وازناً، إزاء مسعى العراق لضم سورية إلى محوره عقب خطوات إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها وإعادة عضويتها إلى جامعة الدول العربية ودعم التسوية السياسية للأزمة السورية، بما يعزز، في المنظور العراقي، من متانة التحالف الاستراتيجي الثلاثي والتكتل الاقتصادي التكاملي في مواجهة مخططات قوى إقليمية للهيمنة وبسط النفوذ على المنطقة، وبما يقوي من الجبهة المضادة لتنظيم «داعش» الإرهابي.

ولدى نجاح مساعي هيكلة نطاق المشروع؛ فإنه سيحمل في داخله خريطة جيوسياسية جديدة لمنطقة الشام، بعدما وسّع رقعة مساحتها جغرافياً لشمول ربطه بدولة بحجم مصر، إلى جانب الربط الاقتصادي عبر شبه جزيرة سيناء، التي تشهد حالياً تنمية شاملة، مما سيؤثر على خرائط القوى والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط.

في حين يسعى العراق خلال التعاون الثلاثي مع مصر والأردن، وعبر مشروع «الشام الجديد»، إلى تأسيس شراكات عربية متعددة، تعتمد على تكاتف وتشارك مختلف الأقاليم والمناطق العربية، وجعلها منصة للعمل العربي المشترك الواسع، مثلما يعمل على توسيع شراكاته مع منظومة بلدان الخليج العربية، خاصة السعودية والإمارات والكويت، بهدف تشكيل جملة منظومات تكامل عربية بين مجموعات قليلة العدد من الدول في كل منظومة، وبما يسهم في التأسيس لمنظومة تعاون عربية شاملة وجامعة.

ويحمل المشروع في طياته نقاط قوة سياسية؛ بوصفه تكتلاً عربياً تعاونياً يحظى بتشجيع جامعة الدول العربية ولا ينفصم عن إطارها، وتحالفاً فاعلاً يضم دولاً مؤثرة ومعتدلة قد تضع ثقلها السياسي بالتنسيق مع دول الخليج العربية لجهة تعزيز استقرار المنطقة، و«تجمعاً جديداً» يهدف إلى تشكيل منظومة إقليمية للدفاع عن الدول الثلاث، في مواجهة التحديات السياسية والأمنية الحادة، وتعزيز حضورها المضاد لأي مقاربة سياسية مغايرة للمنطقة، فضلاً عن كونه نواة ثلاثية قابلة للتوسع عربياً، بما يسهم في فرض معادلات متوازنة في المشهد الإقليمي.

ج- الأبعاد الأمنية

تجسّد تحرك مصر والأردن والعراق المضاد للتحديات الأمنية المشتركة؛ عبر التوافق الثلاثي حول أهمية تعزيز التنسيق الأمني والاستخباري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، وتبادل الخبرات في مجال الأدلة الجنائية ومكافحة الجريمة الالكترونية والتسلل، ومواجهة كل من يدعم الإرهاب تمويلاً أو تسليحاً أو إعلامياً أو يشكل حاضنة أمنة له، في إطار تأكيد أهمية استكمال المعركة الشاملة المضادة له⁽²³⁾.

ولاشك أن للدول الثلاث تجاربها الخاصة في مكافحة الإرهاب التي عانت ساحاتها من تأثيراته السلبية، لكنها تدرك أن الهزيمة النهائية للتنظيمات الإرهابية تحتاج تنسيقاً وتعاوناً استخبارياً ومعلوماتياً فيما بينها، فضلاً عن ضرورة تطبيق اتفاقيات تسليم الإرهابيين ومنع التسلل وفق الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في العام 1998م، وذلك في إطار

23 «البيان الختامي للقمّة الثلاثية في بغداد». مرجع سابق.

توافق مصر والأردن والعراق بأن القضاء على الإرهاب سيظل أملاً لشعوبها، مثلما هو هدف الدول العربية أيضاً⁽²⁴⁾.

ومن هنا حرص البيان الختامي لقمة «بغداد» الثلاثية على التعبير عن إصادته بالجهود الدبلوماسية العراقية المتوازنة لتدعيم الأمن والاستقرار الإقليمي، وبمحاولاتها لتقريب وجهات النظر لحل خلافات المنطقة، وبمساعيها الحثيثة لمحاربة الإرهاب والتصدي لتنظيم «داعش»، الذي ما يزال ينشط في جيوب إرهابية متناثرة ضمن الساحة العراقية رغم هزيمته عام 2017م، مع تأكيد دعمها لجهود الحكومة العراقية في ترسيخ أمن العراق وفرض السيادة الوطنية ومنع التدخل في شؤونه الداخلية، بما يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار للبلاد.

وبالنسبة للأردن؛ فإن تأمين حدوده مع العراق من خطر الإرهاب، لاسيما من جانب تنظيم «داعش» والتنظيمات الإرهابية الأخرى، يشكل عنصراً حيوياً لضمان أمنه القومي، مثلما يرى في تعزيز علاقاته مع العراق تحصيناً له من أي تمدد إرهابي عبر جبهة جنوب سورية، المحاذية لحدوده الشمالية.

وبشكل التعاون العسكري إحدى النقاط الأساسية في العلاقة بين البلدان الثلاثة، استناداً إلى توافقات عدة تمت سابقاً بين العراق من ناحية ومصر والأردن من ناحية أخرى لجهة توفير التدريب للجيش العراقي. وفي هذا الإطار؛ فإن هناك جهوداً مصرية حثيثة لدعم الجيش العراقي لرفع مستوى كفاءته، وتعزيز تدريبه كي يتمكن من مواصلة حربه

ضد عناصر «داعش»⁽²⁵⁾، بما يعدّ مطلباً عراقياً حيوياً.

وفي نظر مراقبين؛ فإن مشروع «الشام الجديد» يعدّ تكتلاً جديداً يهدف إلى تشكيل منظومة إقليمية للدفاع عن الدول الثلاث، التي تضررت نتيجة أسباب عدة وتعاني من تهديدات سياسية وأمنية، وذلك من خلال مساندة بعضها على صعيد التكامل الاقتصادي⁽²⁶⁾⁽²⁵⁾. فيما يشكل وجود مصر والأردن في العراق لحضور «قمة بغداد» الثلاثية، رسالة ردّع مهمة في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، لاسيما عند تأكيد الدول الثلاث بأن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يتطلب أساساً مواجهة الإرهاب والتدخلات الخارجية⁽²⁷⁾.

بيد أن القدرات العسكرية للدول الثلاث متباينة بشكل كبير؛ إذ يتصدر الجيش المصري القوة العسكرية الأكبر في المنطقة، ويحظى بتصنيف عالمي متقدم ضمن أقوى جيوش العالم، لجهة إمكانيات التسليح الكبيرة التي يتمتع بها، وجاهزيته العالية، إلى جانب خبرته القتالية المميزة في الميدان الحربي. ويبلغ عدد أفراد 450 ألف جندي فاعل و480 ألف جندي في قوات الاحتياط، ويمتلك 1054 طائرة حربية متنوعة، بينها 215 مقاتلة و88 هجومية و59 نقل عسكري، إضافة إلى طائرات

25 قصة مشروع الشام الجديد الذي دشنته القمة بين مصر والعراق والأردن.. هذه جوانبه الخفية وموقف إيران منه». موقع عربي بوست. 28 يونيو 2021. (تاريخ الوصول 23 ديسمبر 2021). <https://arabicpost.net>

26 سامر وسام. «قمة بغداد الثلاثية: «شام جديد» اقتصادياً ب«أبعاد سياسية»». مرجع سابق.

27 «قمة بغداد الثلاثية.. «شام جديد» ب«أبعاد سياسية»». جريدة القبس. 27 يونيو 2021. (تاريخ الوصول 13 ديسمبر 2021). <https://alqabas.com/article/5854506->

24 أيمن سمير. «الشام الجديد.. تكتل عربي بصيغة أوروبية». مرجع سابق.

طائرات مهام خاصة و136 مروحية⁽³⁰⁾، بينها 47 مروحية هجومية، و60 طائرة تدريب، فيما تتكون القوات البرية الأردنية من 1401 دبابة، و3 آلاف و645 مدرعة، و461 مدفعاً ذاتي الحركة، و84 مدفعاً ميدانياً، و88 راجمة صواريخ، فيما يتكون الأسطول الحربي الأردني من 37 قطعة بحرية، ولديه ميناء واحد وأسطول سفن تجارية مكون من 32 سفينة، وتصل ميزانية دفاعه إلى نحو 1,95 مليار دولار⁽³¹⁾.

بيد أن الحال يختلف بالنسبة للعراق الذي يعد الحلقة الأضعف عسكرياً وأمنياً؛ نتيجة عدم استقرار ساحته الداخلية لسنوات طويلة ومقارعته الأشد للتنظيمات الإرهابية، مما أثر سلباً على وضعه الأمني، في ظل مساعي الحكومة العراقية لتعزيز منظومته الأمنية عبر امتلاك تكنولوجيا عسكرية حديثة وشراء طائرات ومنظومة دفاع جوي متطورة. ومع ذلك فإن مؤشرات التعداد والقدرات القتالية والجاهزية تعطيه مرتبة متقدمة قياساً بالدول النظيرة له، إذ يبلغ تعداد الأفراد في الجيش العراقي النظامي قرابة نصف مليون عسكري، موزعين على 14 فرقة نظامية عسكرية منتشرة في مختلف المحافظات، باستثناء إقليم كردستان، ويمتلك، وفق الأرقام الصادرة عن وزارة الدفاع العراقية، 90 دبابة من طراز تي-90 روسية الصنع، و272 دبابة من طراز تي-72 الروسية،

التدريب والمهام الخاصة والمروحيات التي يصل عددها إلى 294 مروحية، بينها 91 مروحية هجومية، فضلاً عن زهاء 4,2 آلاف دبابة، ونحو 11700 مدرعة، وأكثر من 2200 مدفع ميداني، و1165 مدفع ذاتي الحركة، ونحو 1235 راجمة صواريخ. أما الأسطول البحري المصري فيتكون من قرابة 316 قطعة بحرية، منها 9 فرقاطات و7 طرادات و50 سفينة دورية و31 كاسحة ألغام بحرية، إضافة إلى 8 غواصات بينها 3 غواصات هجومية⁽²⁸⁾، بما جعله يحتل عالمياً المراتب؛ الرابعة في قوة الدبابات والسادسة في كل من العربات المدرعة والمدفعية الذاتية وقوة قواعد الصواريخ، والثانية في قوة الألغام والألغام البحرية، والثالثة في تقييم حاملات الطائرات التابعة له، والخامسة في تقييم المقاتلات التدريبية، فيما حلت المروحيات المصرية المقاتلة بالمركز الثامن عالمياً⁽²⁹⁾.

في المقابل؛ فرغم أن الجيش الأردني يعد من الجيوش الصغيرة نسبياً إلا أنه يتسم بالمهارة والحرفية القتالية العالية؛ فوفق موقع «غلوبال فايربور» الأمريكي، فإن عدد جنود الجيش الأردني يصل إلى حوالي 170 ألف شخص، منهم 65 ألف في قوات الاحتياط، في حين أن سلاح الجو الأردني يمتلك 261 طائرة حربية، من بينها 44 مقاتلة وطائرة اعتراضية و16 طائرة نقل عسكري و5

30 طارق ديلواني. «هل ثمة تهديد يستدعي تطوير الأردن منظومته الجوية؟». موقع الاندبندنت عربية، 9 فبراير 2022. (تاريخ الوصول 10 فبراير، 2022). <https://www.independentarabia.com/node/302361/%D>

31 حمد أبو رزق. «ما هو حجم العلاقات العسكرية والأمنية بين الأردن ودول الخليج؟». موقع الخليج أونلاين. 7 أبريل 2021. (تاريخ الوصول 13 ديسمبر، 2021). <https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%>

28 «مقارنة بين قدرات جيشي مصر وتركيا وفقا لإحصائية 2021». سي إن إن عربية. 4 فبراير 2021. (تاريخ الوصول 26 ديسمبر، 2021). <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/02/04/weapons-explainer-egypt-vs-turkey-rank-2021>

29 ناورز خليل. «الجيش المصري.. ما هي قدرات القوة العسكرية الأكبر في المنطقة؟». سكاى نيوز عربية. 26 يونيو 2020. (تاريخ الوصول 14 ديسمبر، 2021). <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1354586-%D8%A7%D9%84%D8>

و 142 دبابة أمريكية أعطب ودُمر بعضها خلال الحرب على «داعش»، فضلاً عن 74 دبابة أخرى من طرازات روسية قديمة ومتهاكة فقد الكثير منها في الحرب على التنظيم الإرهابي، وقرابة ألف مركبة مدرعة، أغلبها أمريكية الصنع، و 4500 ناقلة جُند من مختلف الأنواع، شكلت مركز ثقل التسليح البري العراقي، الذي يكاد يكون قطاعاً وحيداً للجيش، في ظل غياب الأنظمة الجوية والبحرية والإلكترونية، وتحديات الإمكانيات والتسليح، والافتقار للتقنيات الحديثة، مثل القدرات السيبرانية وحروب الشبكات وأنظمة الليزر والرادارات المتطورة والأقمار الصناعية. أما البحرية العراقية فتصنف الأضعف من حيث تشكيلات الجيش العراقي، إذ تمتلك قرابة 100 قطعة بحرية، لكنها محدودة القدرات ولا تضم أي فرقاطات أو كاسحات ألغام، إذ يختصر التسليح البحري على الزوارق السريعة وبنضع طرادات فقط⁽³²⁾.

ثالثاً: التقارب الثلاثي والأمن الإقليمي

يشكل التقارب المصري- الأردني- العراقي دعامة اسناد واستقرار للأمن الإقليمي، في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية المُحدّقة بالمشهد الإقليمي العربي المضطرب، وإزاء مساعي قوى إقليمية لبسط الهيمنة والنفوذ ضمن ساحاته المُمتدة، واستغلال الأزمات الحادّة للتدخل في شؤونها المحلية، مما يعني في المحصلة السّير الدائم بالمنطقة نحو مزيد من التوتّر وعدم الاستقرار.

التقارب الثلاثي الذي يجمع دولاً وازنة في المنطقة؛ مصر بحجم مكانتها الاستراتيجية ودورها المحوري إقليمياً ودولياً، والأردن بمواقفه وعلاقاته الخارجية المعتدلة وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، والعراق بإمكانياته وقدراته البشرية والطبيعية الغنيّة، يستند إلى رؤى سياسية مشتركة حيال قضايا وأزمات الإقليم، ومتناغمة مع إطار جامعة الدول العربية، لاسيما تجاه القضية الفلسطينية بضرورة تفعيل الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يلي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ونبل مطالبه المشروعة للحصول على دولته المستقلة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس ، وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بالإضافة إلى أهمية التوصل لحل سياسي للأزمات اليمنية والسورية والليبية، بما يضمن الحفاظ على وحدة أراضيها وسلامتها، ومكافحة الإرهاب، والتصدي لمحاولات الاختراق الإقليمي متعدد الجبهات.

وبالرغم من تباين القدرات العسكرية للدول الثلاث، إلا أنها تشكل مجتمعة قوة عسكرية وازنة تبعث برسالة ردّ ضد أي محاولة لتهديد أمنها القومي واستغلال الأزمات الإقليمية الراهنة للمساس بسلامة أراضيها واستقرارها، مثلما تُمثل موضع قوة للمنطقة العربية، وتحصيناً دفاعياً مضاداً لمساعي قوى إقليمية بتعزيز نفوذها في المشهد الإقليمي العربي المضطرب، مع توفير إمكانيات تطور التعاون العسكري والأمني الثلاثي في وقت لاحق إلى الخانة الدفاعية، والذي قد يوجّه بجهد أكبر للاحقة

32 31 مع سطوة الميليشيات والإرهاب.. تساؤلات عن قدرات الجيش العراقي». سكاى نيوز عربية. 12 يوليو 2021. (تاريخ الوصول 26 ديسمبر، 2021). <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1451932-%D8%B3%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%>

أنها تشكل مجتمعة قوة عسكرية وازنة تبعث برسالة ردع ضد أي محاولة لتهديد أمنها القومي واستغلال الأزمات الإقليمية الراهنة للمساسر سلامة أراضيها واستقرارها، مثلما تمثل موضع قوة للمنطقة العربية، وتحصيناً دفاعياً مضاداً لمساعي قوى إقليمية بتعزيز نفوذها في المشهد الإقليمي العربي المضطرب، مع توفر إمكانية تطور التعاون العسكري والأمني الثلاثي في وقت لاحق إلى الخانة الدفاعية، والذي قد يوجه بجهد أكبر للاحية العراق المضطرب، أمام استقرار الساحتين المصرية والأردنية، في ظل تهديدات التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، والتي تستلزم التعاون والتنسيق المشترك لمواجهتها، والذي لا يقتصر على دول مسار التقارب الثلاثي فقط وإنما يمتد للدول العربية الأخرى أيضاً.

وأمام مسعى العراق لضم سورية إلى محوره عقب خطوات إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها وإعادة عضويتها إلى جامعة الدول العربية ودعم التسوية السياسية للأزمة السورية، بما يعزز في المنظور العراقي، من متانة التحالف الاستراتيجي الثلاثي والتكتل الاقتصادي التكاملي في مواجهة مخططات قوى إقليمية لهيمنة وبسط النفوذ على المنطقة، وبما يقوي من الجبهة المضادة لتنظيم «داعش» الإرهابي.

وينسحب تأثير التجمع الثلاثي في معادلة الأمن الإقليمي على الجانب الاقتصادي أيضاً؛ إذ أن التكامل الاقتصادي الذي يوفره مسار التقارب بين الدول الثلاث سيصّب في خدمة التنمية والتقدم والازدهار لشعوب المنطقة، من خلال المشاريع الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الواعدة التي لن يتوقف مردودها عند مصر والأردن والعراق، بل سيمتد بطبيعة الحال إلى المحيط الإقليمي العربي،

التناغم السياسي بين الدول الثلاث والدائرة العربية الأشمل حيال قضايا المنطقة يشكل قوة عربية معتبرة، ويسهم في خدمة القضايا العربية ودعم العمل العربي المشترك وتحصين الساحة العربية في مواجهة التدخلات الخارجية، وتعزيز الحل السلمي لأزمات المنطقة، بما من شأنه أن يفرض معادلات متوازنة في المشهد الإقليمي، ويقود لإحداث توازن استراتيجي للقوى في المنطقة ومضاد لأطماع ونفوذ بعض القوى الإقليمية والدولية.

وإذا كان التقارب الثلاثي يعد بمثابة جبهة مضادة للأزمات التي تعترى أطرافه، كما تجسد من خلال مواقفه الرسمية الداعمة لمصر والسودان في قضية سد النهضة، وموقفه من أزمة شرق المتوسط، بما يجعله تكتلاً مضاداً لأهداف تركيا الاقتصادية والسياسية ضمن ساحتها، فإن آثاره الإيجابية تنسحب على أهدافه تجاه ضمان سلامة منظومة الأمن القومي العربي ودعم استقرار المنطقة، مما يسهم في تبريد صراعات المنطقة والدفع نحو التهدئة وتعزيز آفاق السلام والتنمية، من خلال العمل المكثف بين دوله الثلاث المعروفة بالاعتدال للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمات القائمة في إطار الحفاظ على وحدة واستقلال دول المنطقة وسلامتها الإقليمية.

ولا يوفر التقارب الثلاثي إسناداً سياسياً عربياً فحسب؛ بل أمنياً أيضاً، من خلال التفاهات الأمنية المشتركة بين دوله والمضادة للاختراق الإقليمي والإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، بوصفها من أبرز التحديات المهددة بالمنطقة العربية، بحيث أن التعاون والتنسيق بين الدول الثلاث لمعالجة أي جانب منها سينعكس بتأثيراته الإيجابية على الأمن الإقليمي. وبالرغم من تباين القدرات العسكرية بالنسبة للدول الثلاث، إلا

أ- التقارب الثلاثي وأمن الخليج العربي

تشابك أهداف التقارب المصري - الأردني - العراقي، بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية، مع المنظومة الأمنية الخليجية، لناحية تكامل المسارات البينية.

فإلى جانب العلاقات المتميزة التي تربط الدول الثلاث مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتناغم الرؤى السياسية المشتركة حيال قضايا وأزمات المنطقة: وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ومكافحة الإرهاب والتوصل لحل سياسي للآزمات اليمنية والسورية والليبية، وإدانة الاعتداءات التي تتعرض لها الأراضي السعودية ومنشأتها النفطية، والحفاظ على أمن الخليج العربي وتأمين حرية الملاحة فيه، وصدد محاولات الاختراق الإقليمي متعدد الجبهات، فإن الشق الأمني الذي ينطوي عليه مسار التقارب الثلاثي يتقاطع مع أمن الخليج العربي ويؤثر فيه.

إذ من شأن التقارب الثلاثي أن يساهم في ربط العراق مع امتداداته العربية، والحد من النفوذ الإيراني ضمن ساحته وتقليل تأثيرها الوازن في مراكز قراره، حيث يعدّ العراق الإقليم الأكثر رخاوة وجذباً للنزوح الجيوسراتيجي لإيران، بوصفه حيزاً واعداً لتوسيع نفوذه القوي الذي تعاضم منذ الانسحاب الأمريكي منه، في ديسمبر 2011م، فيما نجح الحرس الثوري الإيراني قبل ذلك في ترسيخ أصوله الاستراتيجية الهامة ضمن ساحته المأزومة. وينسجم ذلك مع توافق عربي خليجي لفاعلية ضمّ العراق إلى محيطه العربي من جديد ومد يدّ العون والمؤازرة له وصدد التدخلات الخارجية ضمن ساحته، من خلال تنفيذ حزمة المشروعات المشتركة التي تحقق المصالح السياسية لدول

مما يساهم في تخفيض معدلات الفقر والبطالة وتحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق النهوض المنشود، وهي متطلبات وازنة لضمان إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويحمل مشروع «الشام الجديد»، الذي يعد أبرز مفاعيل التقارب الثلاثي، في طياته نقاط قوة سياسية؛ بوصفه تكتلاً عربياً تعاونياً يحظى بتشجيع جامعة الدول العربية ولا ينفصم عن إطارها، وتحالفاً فاعلاً يضم دول مؤثرة ومعتدلة قد تضع ثقلها السياسي بالتنسيق مع دول الخليج العربية لجهة تعزيز استقرار المنطقة، ومواجهة التحديات السياسية والأمنية الحادة، وصدد أي مقاربة سياسية مغايرة للمنطقة، فضلاً عن كونه نواة ثلاثية قابلة للتوسع عربياً، بما يساهم في فرض معادلات متوازنة في المشهد الإقليمي.

ولأن قوة الأمن الإقليمي تكمن في قوة الوحدات المكونة له، فإن مؤسسة آفاق التعاون الثلاثي، الذي تجسد عبر الاتفاق على تأسيس سكرتارية دائمة لتنسيق العمل فيما بينها، يشكل مؤشراً لإمكانية تطويره نحو فضاءات أرحب، بما يعد لبنة جديدة في مسار الأمن الإقليمي في ظل استمرار التحديات الأمنية المشتركة، وبما يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي، لاسيما منظماته المتمثلة في جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ظل كون الدول الثلاثة أعضاء في الجامعة من ناحية، ولديهم علاقات متميزة مع دول مجلس التعاون من ناحية ثانية، بما يعني تكامل المسارات لا تنافسها⁽³³⁾.

33 أشرف محمد كشك. «قمة بغداد «المشرق الجديد».. أي تأثير على الأمن الإقليمي؟». جريدة أخبار الخليج. 5 يوليو 2021. (تاريخ الوصول 12 ديسمبر 2021). <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1257213>

خليجية كالكويت وقطر، سبيلاً لتوظيفه ورقة ضاغطة ضدّ المعادلة الأمنية الخليجية والإقليمية، رغم أن إقدام الحرس على تلك الخطوة ليست سهلة؛ فالممر المائي يعدّ شرياناً نفطياً عالمياً، حيث يمرّ عبره حوالي 40% من الإنتاج العالمي النفطي، ونحو 80% من النفط السعودي والعراقي والإماراتي والكويتي نحو الأسواق الآسيوية، فيما يشكلّ معبراً حيوياً لنقل نحو 22% من السلع والبضائع التجارية الأساسية في العالم، منها المستوردة لدول الخليج، فضلاً عن اعتماد الواردات النفطية والغازية الكبيرة لدول العالم، متضمنة تلك الخاصة بالولايات المتحدة، على المرور الآمن للناقلات منه⁽³⁴⁾. إلا أن توقف حركة الملاحة في المضيق سيخل بالسوق العالمية، ويشكل كارثة اقتصادية وغذائية عالمية، ويهدد أمن المنطقة.

فيما تطل ورقة جماعة «الإخوان المسلمين»، المدرجة سعودياً وإماراتياً ومصرياً ضمن لوائح الإرهاب، في واجهة مساعي إيران لتوظيفها، تحت لافتات التعاون والوحدة الإسلامية، وربما احتضان عناصرها، لاسيما الفارة من دول الخليج ومصر وتلك المطلوبة أمنياً، بهدف تهديد المنظومة الأمنية الخليجية، ومناوئة خصم طهران التقليديين، الرياض والقاهرة، وزعزعة الاستقرار ضمن ساحتهما وفك تحالفهما الوثيق، فيما ترى الجماعة في النظام الإيراني حليفاً محتملاً وسط الرفض الذي تواجهه أينما حلّت. ومن شأن التقارب الثلاثي، الذي عانى طرفه المصري وبدرجة أقل العراقي، من تبعات «الإخوان» رغم الضربات الموجعة التي تلقوها منذ عام 2013م، أن يشكل مع دول الخليج العربية قوة صدّ منيعة لهم وتقييد

التقارب الثلاث وتؤمن تخفيف اعتماد العراق على إيران، إلى جانب توجيه رسالة إلى الإدارة الأمريكية بأن العراق لن يكون أحادي العلاقة مع إيران على حساب الدول العربية، إذ قد يُنظر للتقارب الثلاثي على أنه محاولة من القاهرة وعمّان، الحليفان لواشنطن في الشرق الأوسط، لتقريب العراق من واشنطن وتحقيق علاقة متوازنة معها، في ظل التوتر الأمريكي الإيراني الراهن.

ويستقيم ذلك مع وجهة البوصلة العراقية نحو العمق العربي؛ فالعراق، الذي استضاف في إبريل 2021م لقاءً سعودياً إيرانياً، يسعى لأن يتحول وسيطاً إقليمياً قوياً لإبعاد البلاد عن أتون صراع القوى الإقليمية، وإحلال الأمن والاستقرار في ساحتها التي ما تزال موثلاً لأذرع فصائلية ذات امتدادات خارجية، فضلاً عن مساعي تثبيت سياستها الخارجية فيما يرتبط بالمنظومة العربية، ونزع أوراق قد تكون قوية بيد إيران، في ظل دعمها لفصائل مسلحة في العراق.

إن مساعي إعادة العراق إلى الحاضنة العربية من جديد، عبر التقارب مع مصر والأردن وبالتنسيق مع دول الخليج العربية، يسهم في تغذية ربطه عربياً وحسّر دور الحرس الثوري الإيراني ضمن ساحته، بوصفه الذراع الأعتى، قوة وفتكاً، لمشروع إيران التوسعي في المنطقة وأداتها التكتيكية للتدخل في شؤون الجوار وبث مواطن التهديد ضمن المنظومة الأمنية الإقليمية الخليجية، والذي لطالما شكل مبعث قلق وازن لدى دول التقارب الثلاث ودول الخليج العربية، فضلاً عن الدول العربية عموماً، إزاء تهديده المتواتر لأمن الملاحة البحرية في مياه الخليج العربي عبر استهداف ناقلات النفط العابرة له، وتوعده الدائم بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي، الذي يشكل المنفذ البحري الوحيد للعراق ودول

34 إيران تترك للحرس الثوري الإيراني قرار غلق مضيق هرمز». موقع ميدل إيست أونلاين الإخباري. 2019/4/24. <https://www.alitti-2019/4/24>

had.ae/wejhatarticle/103035/%D

هامش مناورتهم وتجفيف منابعهم، والقطع على مساعي إيران لاستخدامهم كورقة ضغطة في خدمة مشروعها التوسعي بالمنطقة.

وكثيراً ما أبدت دول الخليج العربية مخاوفها علناً مما تمثله إيران من تهديدات تتمحور حول نزعتها للسيطرة على الخليج العربي، وإثارة النزاعات الحدودية والإقليمية مع جيرانها العرب، ومحاولتها التأثير في مستويات إنتاج النفط والأسعار، وتهديدها المستمر بالقدرة على إغلاق مضيق هرمز، فضلاً عن مساعيها الدؤوبة لتغذية نفوذها في الساحات العربية، لاسيما سورية واليمن عبر جماعة «أنصار الله» المسلحة، «الحوثيين»، الموالية لها، غير أن إحداث ضربة قاسمة لمشروعها التوسعي الإقليمي انطلاقاً من العراق، من شأنه إضعاف نفوذها في معازل تمددها الأخرى، شريطة شمولية وصرامة التحرك الدولي الإقليمي المضاد، لتقييد هامش مناورتها وتجفيف مواردها وعرقلة دعم حلفائها وجماعاتها المسلحة، والتي قد يتغلغل الحرس الثوري من بين ثناياها الضعيفة والباهتة، أحياناً، للتحايل حولها والإتيان برد معاكس للنتائج المتوخاة منها.

ولا يتبعد الشق الاقتصادي عن البعدين السياسي والأمني؛ إذ من شأن التكامل الاقتصادي بين مصر والأردن والعراق أن يتعزز ويتوسع عبر التنسيق والدعم الخليجي. فضلاً عن أن مشروع «الشام الجديد» لا يعد فقط نواة لمشاريع اقتصادية واستثمارية وتنموية بين الدول الثلاث فحسب، بل قد يرسم خريطة جيوسياسية جديدة في المنطقة، إذ يربط المشرق العربي بشمال أفريقيا فيما تمتد ذراعه الآسيوية إلى الخليج العربي، فالربط الكهربائي العراقي ليس مع مصر والأردن فقط، بل وصلت نسبة الإنجاز في الربط الكهربائي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي إلى 85%، وسوف

يكتمل بصورة نهائية عام 2022م⁽³⁵⁾، كما أن مجلس التنسيق السعودي العراقي، الذي تأسس في العام 2017م لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية وفرص التبادل التجاري والتعاون المشترك في مختلف المجالات، يشكل ركيزة جاهزة لدعم المشروع، إلى جانب أن دول الخليج التي لديها قاعدة صناعية وخدمية ذات مستوى رفيعة، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، تشكل الامتداد الطبيعي لهذا المشروع الذي تتوافق مواقف دوله السياسية مع مواقف دول الخليج العربية إلى حد كبير⁽³⁶⁾.

ويمثل مشروع «الشام الجديد» تحدياً وازناً أمام تلك القوى الإقليمية المضادة للتقارب الثلاثي، بما يحمله من نواة تكتل سياسي واقتصادي عربي وازن قد يواجه مشروعها التوسعي في المنطقة، ويسهم في انحسار نفوذها ضمن الساحة العراقية، موضع التنافس التركي الإيراني المحتدم، مقابل إسناد خطوات العودة العراقية إلى العمق العربي بعيداً عن التمدد التركي الوازن وسطوة النفوذ الإيراني، كما يقوّس حجم الصادرات الإيرانية والتركية إلى السوق العراقية، لصالح تحويله حاضناً للصناعات المصرية والأردنية، سبيلاً للانفكاك التدريجي من الهيمنة الإيرانية – التركية على مقدرات الاقتصاد العراقي، في ظل الميزان التجاري الذي يميل لصالحهما.

ب- محركات إقليمية مضادة للتقارب الثلاثي

إذا كان التقارب المصري-الأردني-العراقي يجد دعماً من جامعة الدول العربية، وترحباً دولياً وتشجيعاً

35 أيمن سمير. «الشام الجديد».. تكتل عربي بصبغة أوروبية». مرجع سابق.

36 يعي التليدي. «مشروع «الشام الجديد»». موقع العين الإخبارية. 2 يوليو 2021. (تاريخ الوصول 25 ديسمبر، 2021). <https://al-ain.com/article/new-sham-project>

الخاتمة

يكتسب التقارب المصري - الأردني - العراقي، أهمية وأزنة، إزاء ما يحمله من آفاق سياسية واقتصادية وأمنية واعدة، تؤسس لشراكة استراتيجية وتكامل اقتصادي وتكتل عربي قد يتجاوز نطاق دوله الثلاث صوب فضاءات عربية رحبة، سبيلاً لتشكيل رؤية عربية موحدة في مواجهة التحديات الثقيلة المحدقة بمنطقة الشرق الأوسط راهناً.

وتتوفر للتقارب الثلاثي أسسه البنيوية: عبر الرؤى السياسية المشتركة ومقومات التكامل الاقتصادي وتقاطع المصالح والتفاهات الأمنية المعتبرة المرشحة للتطور لاحقاً نحو الخانة الدفاعية، فيما لاحت مؤشراتته عبر اجتماعات متواترة وقمم متوالية واتفاقيات زخمة ومأسسة آليته التنسيقية، مُتوجاً تحركه بمشروع «الشام الجديد» الاستراتيجي الذي سيؤثر، إزاء شمول ربطه بدولة بحجم مصر، في خرائط القوى والنفوذ بالمنطقة، مما يصب في أهداف تحقيق التنمية والرخاء والازدهار لشعوب الدول الثلاث، وخدمة القضايا العربية، ودعم العمل العربي المشترك، وتحصين الساحة العربية ضد التدخلات الخارجية.

ومن شأن التقارب الثلاثي، الذي يجمع بين دول معروفة بالاعتدال وبثقل المكانة الاستراتيجية الوازنة، أن يسهم في إعادة العراق للحاضنة العربية من جديد وحسّر النفوذ الإيراني ضمن ساحته، مثلما قد يدفع نحو تبريد صراعات المنطقة وتعزيز تسوية أزماتها بالحلول السلمية، بما يشكل دعامة إسناد واستقرار للأمن الإقليمي والخليجي.

بيد أن التقارب الثلاثي، الذي حظي بترحيب عربي ودولي واسع، لم يشكل موضع ارتياح كبير عند قوى إقليمية وجدت فيه معول صدٍ أمام مساعيها

أمريكياً بوصفه محاولة لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق، و«خطوة مهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية الإقليمية بين دوله ودفع الاستقرار الإقليمي»³⁶⁽³⁷⁾، ولكن التقارب، المؤسس لتحالف استراتيجي وتكتل اقتصادي واتحاد عربي مرشح للتوسع، لم يشكل موضع ارتياح كبير عند قوى إقليمية تجد فيه معول صدٍ أمام مساعيها لبسط النفوذ والسيطرة في المنطقة، وموطن جذب للعراق نحو العودة للحاضنة العربية الرئيسية بعيداً عن أيدي التمدد الخارجي، وآلية قوية لتعضيد أواصر العلاقات العربية على حساب مصالحها الضيقة ونفاذ مخططاتها التوسعي الطموح، صوب انحساره، مما يشكل تحدياً وازناً، قد يؤول عقبة كؤود أمام نفاذ تحركات الدول الثلاث.

وقد لا تقف إيران طويلاً مكتوفة الأيدي أمام عودة العراق إلى محيطه العربي؛ إذ قد تسعى لعرقلة تطور العلاقات العراقية مع مصر والأردن وكبح الانفتاح الاقتصادي والتجاري عليهما وتخريب المشاريع الحيوية المشتركة معهما، وإرباك المشهد الأمني والسياسي العراقي، فيما قد تتخذ تركيا من حملتها المناهضة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق ذريعة لتأسيس وجود عسكري طويل الأمد هناك، مصحوب بنفوذ سياسي وقوة اقتصادية، وشغل مساحات من إقليم كردستان توظفه كورقة ضاغطة على الإقليم، وسط أزماتها مع اليونان في منطقة شرق المتوسط، مما يشكل تحديات وازنة أمام مخرجات التقارب الثلاثي.

37 36 «قصة مشروع الشام الجديد الذي دشنته القمة بين مصر والعراق والأردن.. هذه جوانبه الخفية وموقف إيران منه». مرجع سابق.

لبسط النفوذ والسيطرة في المنطقة ونفاذ مخططاتها التوسعيّ الطموح حدّ انحساره، وموطن جذب للعراق نحو العودة للحاضنة العربية الرئيسية بعيداً عن أيدي التمدد الخارجي، مما يشكل تحدياً وازناً قد يؤول عقبة كؤود أمام نفاذ مخرجاته، ما لم تتوفر الإرادة السياسية عند الدول الثلاث لإنجاح مسار شراكتهم الاستراتيجية وتشكيل «صمام أمان» مضادّ للتحديات القائمة والمحاولات الإقليمية الحثيثة لطمس نموذج عربي تعاوني يحمل آفاقاً سياسية واقتصادية وأمنية واعدّة.

The Egyptian -Jordanian-Iraqi Rapprochement: The “New Orient”

Dr. Nadia Saad El Din⁽¹⁾

Abstract

In the midst of the current regional and global developments and the continuation of many unresolved crises and the burdens that this poses to the UN organization, the importance of the concept of regional security emerges, which is what the study aims at dealing with the Egyptian-Jordanian-Iraqi rapprochement in what is known as the “New Orient.”

This study concluded three findings:

First: This tripartite rapprochement is an important plan, not only in terms of promoting common interests between the three countries, but also to achieve a balance of power towards parties that aim to perpetuate imbalances in the balance of power equation. Perhaps what gives cause for optimism is the keenness of the three parties to establish permanent mechanisms for this rapprochement, which means the possibility of its development in the future

towards broader horizons.

Second: Despite the strategic importance of this tripartite rapprochement at the regional level, it represents an important regional framework for Iraq to re-establish an effective role within the regional system.

The third: There is no doubt that any orientations of partnerships and alliances are faced with counter-moves, which means that the three countries are keen to move forward in strengthening that tripartite rapprochement through an extended network of interests that achieve the principle of mutual dependence and it is difficult to evade it. Rather, it can develop into broader horizons and include membership of other parties who have the same interests and wish to be part of that new framework.

Writer and researcher in political science - Jordan 1

القسم الرابع : عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية

1- الناتو ودول الخليج: تحليل خمسة عشر عاماً من الشراكة الاستراتيجية

عرض: د. أشرف كشك

2- كتاب تمهيدي لاستراتيجية الأمن القومي

عرض: الأستاذة: روانا الدجاني

3- تقرير تحليلي حول الرؤى الأكاديمية الغربية لتهديدات الصواريخ الباليستية الإيرانية لأمن دول الخليج العربي

عرض: الأستاذة منى الرصيص، الأستاذة روانا الدجاني

ثانياً: المؤتمرات

1- فاعليات «منتدى دراسات الرابع»: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص - مملكة البحرين 21-23 يونيو 2021م.

2- دراسات يستضيف ملتقيين لمراكز الفكر على المستويين الإقليمي والعالمي (نوفمبر- ديسمبر 2021م)

مقدمة عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

استقطبت الأزمة الأوكرانية جل اهتمام كافة دول العالم ولعله من أبرز تلك التساؤلات الحديث عن دور حلف شمال الأطلسي «الناتو» تجاه تلك الأزمة، تلك المنظمة الدفاعية التي توصف بأنها الأقوى منذ الحرب العالمية الثانية، وبعيداً عن الجدل حول ذلك الدور فإن الناتو قد أطلق مبادرات للشراكة الإقليمية من بينها مبادرة استانبول للتعاون مع دول الخليج العربي عام 2004م والتي انضمت إليها أربع دول خليجية وهي مملكة البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، وتضمنت تلك المبادرة ستة مجالات للتعاون يمكن للدول الشريكة الاختيار فيما بينها، ومع أهمية تلك المبادرة فإنه لا توجد حولها الكثير من المؤلفات ومن هنا تجيء أهمية الكتاب الذي صدر عن دار النشر العالمية سبرنجر بعنوان «الناتو ودول الخليج: تحليل خمسة عشر عاماً من الشراكة الاستراتيجية»، لمؤلفه الدكتور أشرف كشك، والذي يحتوي على أربعة فصول تتضمن تطور دور حلف الناتو ومضمون المبادرة وتأثيرها على أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي وصولاً إلى تحديد معوقات التعاون بين الحلف ودول الخليج العربي أعضاء المبادرة، من ناحية ثانية في ظل تنامي الاهتمام بموضوع التخطيط الاستراتيجي وخاصة لجهة تصميم استراتيجيات الأمن القومي للدول تقدم الأستاذة رونا الدجاني عرضاً لكتاب بعنوان «كتاب تمهيدي لاستراتيجية الأمن القومي» والذي صدر عن الكلية الحربية الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل فكرة الكتاب الرئيسية

في أن انتهاج أي دولة استراتيجية ذكية من شأنه تعزيز قوة الدولة، تلك الاستراتيجية التي يجب أن تبنى على مقومات واقعية وتتضمن تحديداً واضحاً للأهداف والموارد المتاحة وسبل العمل، مع وضع تقديرات متوقعة لاتتسم بالجمود حيث تعمل تلك الاستراتيجية في بيئة بقدر ما فيها من فرص فإنها تتضمن تحديات في الوقت ذاته، بينما يتضمن قسم التقارير الاستراتيجية عرضاً لتقرير بعنوان: الرؤى الأكاديمية الغربية لتهديدات الصواريخ الباليستية الإيرانية تقدمه كل من الأستاذة منى الرصيص والأستاذة رونا الدجاني، وهو عبارة عن تحليل استراتيجي لمضامين الدراسات والتقارير الغربية التي تناولت تلك القضية التي تكتسب أهميتها مع إثارة الجدل حول القدرات الإيرانية في هذا الشأن تزامناً مع المفاوضات الجارية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول الاتفاق النووي، بما يعني عدم اختزال المخاطر الإيرانية في المسألة النووية، أما قسم المؤتمرات فيتضمن عرضاً لمنتدى دراسات الرابع الذي نظمه مركز دراسات خلال الفترة من 21-23 يونيو 2021م بعنوان استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص، فضلاً عن عرض لملتقي مراكز الفكر الإقليمية والعالمية اللتان استضافهما مركز دراسات في (نوفمبر-ديسمبر 2021م)

مدى خمسة عشر عاماً منذ عام 2004 وحتى 2019 مستنداً إلى وثائق ودراسات صدرت عن المؤسسات الأكاديمية التابعة للحلف ، فضلاً عن خبرة الدكتور كشك والذي عمل كموجه أكاديمي بكلية الدفاع بحلف الناتو على مدى عشر سنوات ضمن تمرين إدارة الأزمات ، ويجمع الكتاب بين خبرة أكاديمية لمؤلفه الذي تخصص في أمن الخليج العربي على مدى أكثر من 25 عاماً وقضية التحالفات على نحو خاص بالإضافة إلى إدارة الأزمات الإقليمية والدولية.

في السادس عشر من ديسمبر 2019 نظمت دولة الكويت احتفالاً بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إطلاق حلف شمال الأطلسي «الناتو» مبادرة استانبول وقد شارك فيه ممثلو حلف الناتو ونظرائهم من دول الخليج العربي، ومن ثم يستهدف هذا الكتاب الذي يقع في أربعة فصول تحليل مسار الشراكة الاستراتيجية بين حلف شمال الأطلسي «الناتو» وأربع من دول الخليج العربي التي انضمت لمبادرة حلف الناتو التي أطلقها للتعاون مع تلك الدول عام 2004، تلك المبادرة التي كنت جزءاً من استراتيجية الحلف بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة لتأسيس شراكات في مناطق مختلفة من العالم ومن بينها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، ويتضمن الكتاب أربعة فصول تتسلسل بشكل منطقي من حيث الحديث عن نشأة الحلف وتطور أدواره، ثم الحديث عن مبادرة استانبول من حيث أسسها وإطارها العملي ورؤى حلف الناتو ودول الخليج العربي لتلك المبادرة وكيف تطورت وكان من نتائجها العديد من مجالات التعاون الأمني والعسكري بين الجانبين، وفي ظل الارتباط الوثيق بين أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي يتضمن الكتاب دور حلف الناتو تجاه تهديدات الأمن

1- Title: NATO and the Gulf Countries: An Analysis of the Fifteen Year Strategic Partnership

Author: Ashraf Mohammed Keshk

Publishing house: Springer Nature Singapore Pte Ltd.

Year: 2021

1- الناتو ودول الخليج: تحليل خمسة عشر عاماً من الشراكة الاستراتيجية

المؤلف: أشرف محمد كشك

دار النشر: سبرنجر، سنغافورة

سنة النشر: 2021م

عرض د. أشرف كشك

تعددت الكتابات حول سياسات حلف شمال الأطلسي «الناتو» عموماً وتجاه المنطقة العربية على نحو خاص، إلا أن رؤية الحلف لمنطقة الخليج العربي لم تحظ بالكثير من الاهتمام على الرغم من وجود إطار مؤسسي لتلك الرؤية يتمثل في مبادرة استانبول التي أطلقها الحلف عام 2004م وانضمت إليها كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وقطر ، وبقيت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات خارجها، إلا أن الكتاب الذي بين أيدينا والذي صدر باللغة الإنجليزية عن دار النشر العالمية المعروفة سبرنجر مكميلان في عام 2021م يقدم تحليلاً استراتيجياً متكاملًا لمسار الشراكة الخليجية-الأطلسية على

الإقليمي وهي تهديدات الأمن البحري والتهديدات الإيرانية والإرهاب وأمن الطاقة، بالإضافة لتحليل دور الحلف تجاه دعم قدرات قوات الأمن العراقية وصولاً إلى الحديث عن أهم معوقات التعاون بين حلف الناتو ودول الخليج العربي.

الفصل الأول: حلف الناتو: النشأة- التكييف القانوني- الأدوار

يستهدف هذا الفصل تحليل نشأة حلف الناتو عام 1949م وطبيعة ذلك الحلف من خلال تحليل هيكلية الحلف ومن أبرزها اللجنتان العسكرية والسياسية، وآليات عمله ومرجعياته القانونية الدولية والتي تتمثل في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي أتاحت للدول فرادى أو جماعات حق الدفاع عن نفسها، كما يتضمن الفصل تحليلاً لتطور دور حلف الناتو بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة والتي كانت تحدياً هائلاً للحلف حيث أثير الجدل حول سبب وجود الحلف ذاته فإما أن يتطور وإما أن ينتهي على غرار حلف وارسو، إلا أن الحلف استطاع التكيف مع واقع تلك الحقبة من خلال تأسيس عدد من الشراكات في مناطق مختلفة من العالم بالإضافة إلى تدخل الحلف عسكرياً في عدد من الأزمات خارج أراضي دوله الأعضاء من خلال تغير العقيدة العسكرية للحلف في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة بحيث تأسست على ثلاث ركائز وهي تحديد مصادر التهديدات الجديدة وتعيين مسرح جديد للعمليات وتوفير المرجعية السياسية لاتخاذ القرار، وهي العقيدة التي تم التعبير عنها في المفهوم الاستراتيجي للحلف الصادر عام 2010م والذي يعتبر ميثاقاً أمنياً رفيع المستوى يتكامل مع الميثاق المنشئ للحلف ولا يتناقض معه، بالإضافة إلى إعلان الحلف تبني سياسة بث الاستقرار وتهدئة

الاضطرابات في أوروبا والشرق الأوسط عام 2016م تلك السياسة التي تتطلب إيجاد آليات جديدة منها تأسيس مركز التوجه الاستراتيجي نحو الجبهة الجنوبية عام 2017م، وكذلك تأسيس المركز الإقليمي للناتو ومبادرة استانبول في دولة الكويت في العام ذاته، وضمن تلك التحولات في سياسة الحلف فقد حظيت منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية الخليج العربي باهتمام كبير من جانب الحلف لكونها تحتوي على مصالح حيوية لدول الحلف، ومن ثم فقد أطلق مبادرة الحوار المتوسطي عام 1994م للحوار مع دول البحر المتوسط وتضم 7 دول هي مصر وإسرائيل والأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وقد تمثل الهدف الأساسي لذلك الحوار في التوصل لتفاهم متبادل بين الحلف وتلك الدول من أجل مواجهة التهديدات المشتركة وبث الاستقرار في تلك المنطقة، وقد كان التدخل العسكري المباشر للحلف في المنطقة العربية خلال الأزمة الليبية عام 2011م من خلال عملية «الحماية الموحدة» والتي استند فيها الحلف على قرارات أممية ودعم إقليمي.

الفصل الثاني: مبادرة استانبول للتعاون عام 2004م

يستهدف هذا الفصل تحليل مضمون مبادرة استانبول التي أطلقها الحلف عام 2004م والتي وجهت لدول الشرق الأوسط الموسع على أن تبدأ بدول الخليج العربي وتضمنت ستة مجالات للتعاون الأمني والدفاعي بين حلف الناتو والدول الخليجية الأربع التي انضمت إليها وهي الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر فيما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطار تلك المبادرة، وتتسم تلك المبادرة في أنها

الفصل الثالث: دور حلف الناتو تجاه تهديدات الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي:

يدرك مسؤولو حلف الناتو أن دول الخليج العربي تعد جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الإقليمي تتفاعل معها تأثراً وتأثيراً، ومن يستهدف هذا الفصل تحليل دور الحلف تجاه تهديدات الأمن الإقليمي وفي مقدمتها تهديدات الأمن البحري من خلال استعراض القدرات البحرية لحلف الناتو وركائز الحلف للحفاظ على الأمن البحري سواء ما تضمنه المفهوم الاستراتيجي عام 2010م أو الاستراتيجية البحرية للحلف عام 2011م ، بالإضافة لخبرات الحلف السابقة تجاه تهديدات الأمن البحري سواء من خلال عملية المسعى النشط في البحر المتوسط أو المشاركة ضمن الجهود الدولية لمواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وهي الخبرات التي تعزز من دور الحلف بشأن حماية الأمن البحري في منطقة الخليج العربي، كما تضمن الفصل دور حلف الناتو تجاه التهديدات الإيرانية حيث لدى الحلف مخاوف ليس فقط بشأن الأغراض العسكرية للبرامج النووية بل وسائل نقل أسلحة الدمار الشامل وتمثل في الأجيال المتعاقبة من الصواريخ الإيرانية متوسطة وبعيدة المدى، وبالرغم من عدم دخول الحلف كطرف في الأزمة النووية بين إيران والولايات المتحدة فإن الحلف يركز على أسلوب الردع في مواجهة التهديدات الإيرانية، بالإضافة إلى أن أمن الطاقة من الخطوط الحمراء لدى الحلف ولن يسمح لأي طرف بتجاوزها وهو ما يؤكد تدخل دول الحلف الرئيسية لحماية ناقلات النفط الخليجية خلال الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات، وكذلك مشاركة تلك الدول في

تتضمن مجالات تعاون اختيارية للدول بالإضافة إلى أنها تتكامل مع مبادرات الأطراف الدولية الأخرى في المنطقة كما تأخذ بالاعتبار خصوصية دول الخليج العربي، وتهتم المبادرة بالتعاون العملي في المجالات التي تضمنتها بما يعني أن الحلف بإمكانه تقديم الأمن بنوعيه «الصلب والناعم» وخاصة في مجال التدريب والاستشارات، ويتضمن هذا الفصل مواقف دول الخليج الست تجاه المبادرة سواء التي انضمت إليها أو التي بقيت خارجها من خلال تصريحات رسمية تحلل تلك المواقف، كما يتناول الفصل حصاد مبادرة استانبول على مدى خمسة عشر عاماً ومنها الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين حلف الناتو ودول الخليج العربي، وكذلك الاتفاقيات العسكرية، بالإضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة بين حلف الناتو ودول المبادرة، ويحتوي الفصل كذلك على موضوع يعد جديداً بحد ذاته وهو التعاون بين حلف الناتو ودول الخليج العربي في مجال الأمن الناعم من خلال رصد أهم الدورات الدراسية التي التحق بها ممثلو الدول الخليجية الأربع من العسكريين والمدنيين في المؤسسات التعليمية التابعة للحلف في مدينتي روما وبرلين، كما يتناول الفصل رؤية الحلف للشراكة مع دول الخليج العربي من خلال مضامين التقارير السنوية التي تصدر عن الحلف، كما يشير الفصل إلى برامج الشراكة والتعاون الفردي بين الحلف ودول الخليج العربي وتطلعات دول الخليج العربي لتطوير تلك البرامج بحيث تشمل مجالات جديدة للتعاون ومنها الأمن البحري والتهديدات السيبرانية، ويختتم الفصل بتقييم لحصاد تلك المبادرة وكيفية استفادة دول الخليج العربي من الحلف مستقبلاً في المجالات الأمنية والدفاعية.

الفصل الرابع: معوقات تطور التعاون

بين حلف الناتو ودول الخليج

فعلى الرغم من النتائج التي أسفرت عنها مبادرة استانبول في المجالين الأمني والدفاعي فإنه لا تزال هناك عدة معوقات تواجه تطور تلك المبادرة ومنها طبيعة المبادرة ذاتها كونها تقدم الحلف كمنظمة في مقابل كل دولة خليجية على حدة (1+29) بما قد لا يتيح وجود إطار خليجي جماعي للتعاون بين الحلف ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى معوقات تدخل حلف الناتو عسكرياً خارج أراضيه وفقاً لمضمون المادة الخامسة من ميثاق الحلف بما يعنيه ذلك من الحد من إمكانية تدخل الناتو عسكرياً حال تعرض دول الخليج العربي لتهديدات أو أزمات تتطلب دعماً دولياً، من ناحية ثالثة توجد تحديات بالنسبة للحلف ذاته كمنظمة ومنها الجدل حول بعض الآليات التي أسسها الحلف للتنسيق مع الدول التي تقع في الجهة الجنوبية للحلف ومدى فاعلية تلك الآليات، بالإضافة إلى التحديات الخارجية التي يواجهها الحلف وخاصة الصراع الروسي الأطلسي، حيث لوحظ سعي روسيا للتمدد في مناطق الشراكات ذاتها الخاصة بالحلف سواء في منطقة الشمال الإفريقي أو منطقة الخليج العربي ، فضلاً عن الصراع في شرق المتوسط وما ترتب عليه من تحديات هائلة بالنسبة للحلف الذي ينهض على مفهوم التضامن بين أعضائه، فللمرة الأولى تظهر حالة من الشقاق بين أعضاء الحلف «تركيا واليونان» وهو الأمر الذي ترتب عليه أيضاً تباين في مواقف الدول الشريكة للحلف في مبادرة الحوار المتوسطي ومبادرة استانبول سواء في تأييد هذا الطرف أو ذاك، من ناحية أخرى فإن وجود طموح أوروبي بتأسيس هوية أمنية مستقلة

حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م ، كما يتضمن الفصل عرضاً للرؤية الإيرانية لسياسات حلف الناتو في منطقة الخليج العربي من خلال مضامين بعض الدراسات والتصريحات الإيرانية التي صدرت في هذا الشأن، ويتناول الفصل كذلك دور حلف الناتو تجاه دعم قوات الأمن العراقية مع تحديد مرتكزات هذا الدور والمراحل التي مر بها والنتائج التي أسفرت عنها جهود الحلف وصولاً إلى قرار الحلف في فبراير 2021م مضاعفة عدد أفراد بعثته التدريبية في العراق من 500 إلى 4000 فرد ودلالات ذلك بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه الحلف في المنطقة عموماً، كما يتناول الفصل دور حلف الناتو تجاه مكافحة الإرهاب وخاصة على صعيد إعلان الحلف الانضمام للتحالف الدولي لمحاربة داعش عام 2017م، بالإضافة إلى تقديم رؤية حلف الناتو بشأن مواجهة الإرهاب السيبراني، وينتهي الفصل بتحليل دور حلف الناتو تجاه أمن الطاقة حيث تعد تلك القضية ضمن استراتيجيات عمل حلف الناتو خارج أراضيه سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع الأطراف الدولية المعنية بتلك القضية، وقد أسس الحلف عدة آليات للحفاظ على أمن الطاقة.

للاتحاد الأوروبي -تتكامل مع الحلف ولا تتناقض معه- يمثل تحدياً آخرًا للحلف وخاصة في ظل وجود 22 دولة لها عضوية في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في الوقت ذاته، فضلاً عن تأثير أزمة كورونا على العمليات والتدريبات العسكرية للحلف وما يمكن أن يعنيه ذلك من وجود فراغات أو ثغرات استراتيجية قد يسعى خصوم الحلف لتوظيفها.

ويخلص الكتاب إلى تقديم عدد من الخلاصات الاستراتيجية للفصول الأربعة بتقييم مضامين تلك الفصول من منظور استراتيجي.

يوفر «كتاب تمهيدي لاستراتيجية الأمن القومي» الذي صدر عن الكلية الحربية الوطنية تفاصيل للاستراتيجيين لأفضل قدرة على حماية الدولة من خلال التحليلات الاستراتيجية. خلال التطورات الدولية المتلاحقة في عصرنا الحديث، يتضمن الكتاب الأساليب المعاصرة والتاريخية للتحليل الاستراتيجي على أفضل وجه والتي ثبت نجاحها لعدة قرون. بالإضافة إلى ذلك، يقدم الكتاب أمثلة تحذيرية حول ما لا يجب فعله، وكيفية تجنب المخاطر وتقليل التكاليف.

تتغير طبيعة الحرب بسرعة مع التقدم التكنولوجي السريع. ومن ثم لم تعد الاستراتيجيات القديمة التي لجأت إليها الولايات المتحدة مثل استراتيجيات الحرب الباردة مناسبة بعد الآن. الأهداف السياسية لكل أمة فريدة من نوعها، ولكل منها مجموعتها الفريدة من التحديات أيضاً من الضروري اتخاذ قرارات جيدة وإجراء تحليلات دقيقة تجنباً لظهور فجوات في مسألة التحليل الاستراتيجي عموماً.

الفصل الأول:

يدور هذا الفصل حول تزويد القارئ بتعريفات متعددة لماهية استراتيجية الأمن القومي، وأهمية فهم القارئ للمنطق الاستراتيجي بشكل أفضل. وفقاً للكلية الحربية الوطنية، فإن استراتيجية الأمن القومي هي «تصميم وتطبيق أفكار لتوظيف الوسائل بالإضافة إلى تنسيق المؤسسات وأدوات القوة لتحقيق غايات قابلة للحياة تحمي أو تعزز المصالح الوطنية». لفهم مفهوم الأمن القومي بشكل كامل، يقترح الكتاب إلقاء نظرة فاحصة على مفهوم الاستراتيجية وكيفية استنتاجها. يلقي الكتاب الضوء على خمسة عناصر مهمة يجب مراعاتها عند تطبيق الإستراتيجية وهي:

2-Title: A National Security Strategy Primer

Edited By: Steven Heffington, Adam Oler, and David Tretler

Publishing house: National Defense University Press

Year: 2019

Review By: Rawana AlDajani

2- العنوان: كتاب تمهيدي لاستراتيجية الأمن القومي

المحررون: ستيفن هيفينجتون وآدم أولر وديفيد تريتلر
دار النشر: مطبعة جامعة الدفاع الوطني،
الولايات المتحدة الأمريكية
سنة النشر: 2019م

عرض الأستاذة: روانا الدجاني⁽¹⁾

«إن هزيمة العدو دون اللجوء إلى الحرب أمر مرغوب فيه. ويعد أفضل شكل من أشكال القيادة هو هزيمة العدو بالاستراتيجية.» اقتباس من كتاب صن تزو الشهير «فن الحرب». يوفر هذا الاقتباس فهماً شاملاً لما يحاول الكتاب شرحه. حيث يدور حول فكرة مؤداها كيف يؤدي انتهاج الاستراتيجية الذكية إلى تعزيز قوة الدول.

1 - مساعد باحثة، متدربة في إدارة الدراسات والبحوث، بمركز دراسات

الفرعية «مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الوظيفية والإدارية» علاوة على ذلك ، فإن الغرض من هذه الوثائق ، وفقاً للكتاب ، هو تصميم وتحديد الاستخدامات قصيرة وطويلة المدى للقوة الوطنية ، والتي ستشكل بعد ذلك تشكيل السياسات في استراتيجية الأمن القومي وفي الواقع ، تتطلب الطبيعة الهرمية للتخطيط الاستراتيجي الحاجة إلى استراتيجية الأمن القومي الفرعية حتى يتمكن كبار المسؤولين من فهم التحديات بشكل أكبر.

الفصل الثاني:

يتضمن الفصل الثاني تحليلاً بشكل أكثر تفصيلاً للوضع الاستراتيجي للموضوعات المذكورة في الفصل الأول. لفهم الوضع الاستراتيجي ، يحث هذا الكتاب صانعي الاستراتيجية على طرح تساؤلات مهمة وهي: ماذا يحدث؟ ولماذا؟ لماذا ما يحدث يعد مهماً؟ "يساعد المنطق الاستنتاجي لهذا الكتاب في التعرف على مفهوم الاستراتيجية متعدد الطبقات علاوة على ذلك ، يتوسع الكتاب في أهمية الافتراضات في التحليل الاستراتيجي. في الواقع ، تسمح الافتراضات للاستراتيجي بالتفكير فيما وراء ما هو "معروف" ليكون صحيحاً ويتجاوز حدود المعلومات المقدمة للموقف. إن وضع افتراضات وإظهارها حول اهتمامات وأهداف الخصم يعد أمراً مهماً لتقييم تحركات الفرد واهتماماته أيضاً. يوضح الكتاب أن تحليل قضايا الأمن القومي بشكل دقيق ومنها محاولة التعرف على نوايا الخصم يتعين أن ينطلق من وضع افتراضات ذكية .

علاوة على ذلك ، فإن الخطوة التالية التي يتضمنها هذا الكتاب في تحليل المواقف الإستراتيجية هي تحديد المشكلة. وذلك من خلال تحديد الموقف والظروف التي يوجد فيها تهديد والمصالح التي يمكن

1. التعرف على الوضع الراهن وتحدياته.
2. تحديد الغايات المرجوة والتي تأتي عندما يتم تحديد هدف الاستراتيجية والأهداف السياسية.
3. تحديد الوسائل والتي تتضمن الموارد والإمكانات.
4. الاستفادة من كيفية استخدام الوسائل.
5. حساب التكاليف والمخاطر (المالية أو غيرها) التي تعد متطلباً أساسياً لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

هذه العناصر الخمسة ، وفقاً للكتاب ، لن تكون ذات فائدة كبيرة بدون مهارة الافتراض. وقد أشار الكتاب إلى أحد أبرز المنظرين العسكريين وهو كارل فون كلاوزفيتز ، والذي أبدى دهشته من قدرة أحد الجنود على السير بشجاعة في المسار «غير المتوقع» من خلال الافتراض. وقد لاحظ كلاوزفيتز أنه من الضروري أن نضع في اعتبارنا أن ما لا يمكن التنبؤ به سيحدث دائماً ، لذلك يجب دائماً افتراض عوامل مثل الوقت والسبب والنتيجة وعواقب معينة للفعل أو عدم الفعل. بعبارة بسيطة ، التحليل الاستراتيجي الوطني هو كيفية تخطيط الحكومة أو صانعي القرار للتعامل مع المخاوف أو التهديدات التي يمكن أن تؤثر على أمن الأمة ، وكيفية التوصل إلى استراتيجيات لتجنب هذه التهديدات ، فضلاً عن الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق مصلحة للأمة في الوقت ذاته.

علاوة على ذلك ، يؤكد الكتاب على أهمية عامل آخر لاستراتيجية الأمن القومي وهو استراتيجيات الأمن القومي الفرعية. والتي تنبثق عن استراتيجيات الأمن القومي عموماً ويقصد بتلك الاستراتيجيات

ذلك ، يجب حساب التكاليف والمخاطر بدقة.

- التهديدات: عندما يكون هناك موقف ما يهدد المصلحة الوطنية للدولة يقدم الكتاب بشكل مفيد صيغة لتحديد أولوية التهديد وتقييم شامل لأهميته. وفقاً لمعادلة تتضمن ثلاثة مفاهيم وهي التهديد والقدرة والإرادة .

- المصالح ويعني ذلك أن صانع الاستراتيجية يجب أن يحدد الفرصة لتعزيز المصلحة الوطنية والتصدي للتهديدات التي تواجه الأمة.

الفصل الثالث:

يركز هذا الفصل بشكل خاص على كيفية تحديد المصالح الوطنية للدولة، ومن ثم فإن الهدف من استراتيجية الأمن القومي هو تحديد الوضع القائم (التحديات) مقارنة بالوضع الجديد (المنشود) التهديد أو الفرصة التي يمكن للأمة أن تسعى للحصول عليها أو تجنبها يتم صياغتها من خلال الأهداف السياسية للدولة. وضمن هذا السياق يشير الكتاب إلى أنه يجب أن يكون الهدف السياسي قابلاً للتحقيق ، وإذا لم يكن كذلك ، فيجب على صانعي الاستراتيجية إبلاغ رؤسائهم بذلك ، ويقدم الكتاب تفصيلاً لكيفية تحقيق الأهداف المحددة والتي يتعين صياغتها بدقة وإيجاز.

الفصل الرابع:

في الفصل الرابع المطول " تحديد و / أو تطوير الوسائل "، يتعمق الكتاب في الجانب الأكثر تقنية لاستراتيجية الأمن القومي. لتحقيق الأهداف السياسية المنشودة فإن الوسائل الرئيسية الثلاث التي يقترح الكتاب أنها ضرورية لاستراتيجية الأمن القومي تتمثل في ثلاثة أمور وهي: عناصر القوة ، والمؤسسات (الجهات الفاعلة) وأدوات القوة.

استنتاجها من ذلك الموقف يضيف الكتاب مثلاً لتحديد طبيعة المشكلة من خلال إثارة التساؤل الآتي هل: « الوضع يفرض تهديداً يتعين مواجهته أم أنه أم يقدم فرصة يجب اقتناصها»، بمعنى آخر « يجب أن يكون مضمون المشكلة واضحاً وموجزاً ، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة صياغة افتراضات متوقعة بشأن تغير المشكلة ذاتها ومن ثم القدرة على التعامل مع سياق مختلف، ولا يقتصر السياق على الدائرة المحلية فحسب بل أن السياقات الدولية والمحلية ضرورية للمحللين الاستراتيجيين لأخذها في الاعتبار عند صياغة التقييم الصحيح ، ويعرف الكتاب السياق الدولي على أنه الأحداث والمواقف التي تحدث خارج حدود الدولة ، ولكن لها تأثير على القرارات الاستراتيجية للدولة، بينما يُعرف السياق المحلي على أنه الأحداث والمواقف داخل حدود الدولة، كما يشرح الكتاب أيضاً تأثير القيود، وهي عوامل يمكن أن تحد من حرية التصرف الاستراتيجي. يمكن أن يشمل ذلك المؤسسات الضعيفة ، والقيادة الضعيفة ، والقيود الزمنية ، والحدود المعيارية داخل الدولة وخارجها، يذكر الكتاب أيضاً أن هناك ثلاثة مكونات مهمة لفهم أفضل طريقة للحفاظ على أمن الأمة هي من خلال المصالح والتهديدات والفرص.

- الاهتمامات: تندرج مصالح الأمة على نطاق واسع في إطار الأمن والازدهار ومبادئ الأمة. ومع ذلك ، يشدد الكتاب على أن الاستراتيجيين يجب أن يحددوا المصلحة بناءً على كل موقف. لذلك ، يصنف الكتاب مصالح الأمة إلى ثلاثة أجزاء: المصالح الحيوية ، أي أن الدولة تعطيها الأولوية على المخاطر والتكاليف. المصلحة الكبرى ، أي أن الدولة ستضعف إذا لم تعمل على أساسها. والمصالح المحيطية ستكون مصدر قوة للدولة ، ومع

الاقتصادية والدبلوماسية للولايات المتحدة ، وليس فقط من منظور عسكري. لذلك ، يخبر الكتاب الاستراتيجيين بالاستفادة الكاملة من النطاق الذي يمكن للمؤسسات توفيره.

• أدوات القوة: يضيف الكتاب أدوات القوة الأساسية التي يسعى إليها الفاعلون والمؤسسات. يصنفهم الكتاب تحت عنوان "دي آي إم إي:" دبلوماسيون وإعلاميون وعسكريون واقتصاديون. وبحسب الكتاب ، يجب على الإستراتيجي أن يسأل ما هي إمكانيات هؤلاء الفاعلين؟ والقيود على عملهم؟ والمخاطر التي يواجهونها؟ ويسرد الكتاب تفصيلاً لتلك الأدوات ، فعلى جانب الدبلوماسية: يذكر الكتاب أن الممارسين غالباً ما يخلطون بين الدبلوماسية وفن الحكم. ومع ذلك ، فهي "مشاركة رسمية" و"كيفية تفاعل الدولة رسمياً مع الجهات الحكومية أو غير الحكومية." يؤكد الكتاب على أن الدبلوماسية عملية ذات اتجاهين لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية واقتصادية. بعض الآليات التي يتضمنها الكتاب للدبلوماسية هي الاجتماعات والمكالمات الهاتفية والخطب لإيصال وجهات نظر الدولة والتعبير عن مصالحها، علاوة على ذلك ، يستنتج الكتاب ثلاث نقاط رئيسية من الدبلوماسية كأداة للقوة ، وهي: تمثيل الدولة (من خلال اللقاءات مع ممثلي الدول الأخرى) ، والتفاوض (عملية الأخذ والعطاء لحل النزاع أو إيصال المصالح) ، والتنفيذ. (الاتفاقيات السياسية). يشدد الكتاب على أن الدبلوماسية يمكن أن تكون سلبية وإيجابية. عندما تنجح ، فإنها توفر مصالح الأمة ، ولكنها تتطلب أيضاً صدقاً غير مؤكد في الدبلوماسية متعددة الأطراف.

• المعلوماتية: يشمل هذا الجزء من تطوير الوسائل ، حسب الكتاب ، الذكاء والاتصالات الاستراتيجية

• عناصر القوة: العديد من العوامل هي جزء من عناصر القوة ولكن الأمر لا يتعلق بالعناصر نفسها ، ولكن كيف تستخدم الدولة ركانز السلطة لحماية وبناء الدولة لتحقيق أهدافها السياسية وفقاً للكتاب ، فإن الركانز الأساسية عديدة ولكنها تضم عناصر القوة وتتمثل في الموارد الطبيعية ، الجغرافيا ، رأس المال البشري ، الاقتصاد ، الصناعة ، البحث العلمي والتكنولوجيا ، البنية التحتية ، الحوكمة ، الثقافة ، الإرادة الوطنية ، السمعة الدولية. ووفقاً لمؤلفي الكتاب فإن تلك العناصر تعمل معاً ومتراكبة في معظم الأوقات ، على سبيل المثال ، يمكن للثقافة تشكيل وإعادة تشكيل السمعة الدولية للأمة.

المؤسسات والجهات الفاعلة: يتناول الكتاب في هذا الجزء تقديم أمثلة للمؤسسات والجهات الفاعلة التي تستخدم أدوات السلطة نيابة عن الدولة. وفقاً للكتاب ، فإن الموقف الذي يتعامل معه الاستراتيجيون هو ما يجعلهم يقررون أي مؤسسة سيعتمدون عليها. يوضح الكتاب رقماً يقسم الكيانات التي تعتبر مؤسسات: الوكالات الحكومية ، المنظمات الحكومية الدولية (المنظمات الحكومية الدولية) ، المؤسسات المالية الدولية (المؤسسات المالية الدولية) ، شبه الحكومية ، الشركاء ، الوكلاء ، الإعلام ، الأعمال التجارية ، المجتمع المدني ، الأوساط الأكاديمية ، المنظمات غير الحكومية ، تمكين الأفراد.

بالإضافة إلى ذلك ، ينصح الكتاب الاستراتيجيين الذين يعينون مؤسسات أو ممثلين معينين فقط لموقف معين. يقدم الكتاب مثلاً على أن وزارة الخارجية هي المؤسسة المختارة عندما يريد الاستراتيجيون خبرة في المجال العسكري. ومع ذلك ، فإن وزارة الدفاع مفيدة أيضاً للتأكد من الخبرة

الذي تمتلكه الأمة. يذكر الكتاب عنصر المعلومات يصعب تحديده على أنه يتضمن نطاقات مختلفة من اللاعبين ذي الصلة مثل الأكاديميين ، وممثلي الأعمال التجارية ، وممثلي وسائل الإعلام ، ومع ذلك ، يستخلص الكتاب ثلاث ركائز رئيسية يمكن تصنيفها على أنها إعلامية:

- الإدراك: وهو فهم العالم كما هو ، وهذا هو سبب وجود تصورات آلية ومؤسسية.

الإبلاغ: تحسين الإدراك المستهدف ونقل المعلومات الدقيقة إلى الجمهور المختار. يذكر الكتاب أن المرسل يجب أن يكون ماهراً بما يكفي لفهم مصلحة المجموعة المستهدفة والمصلحة العامة للأمة. حيث تعد الوسائط هي الأداة الأفضل استخداماً لهذا الخيار.

التلاعب: يذكر الكتاب حقيقة التلاعب التي تنخرط فيها دول معينة من منظور النظرية الواقعية: يتضمن تقييد تسريب المعلومات غير المرغوب فيها. في الواقع ، يثير التلاعب تساؤلاً أخلاقياً لكونه مخادعاً في نشر معلومات كاذبة للجمهور والإضرار بالصدق في المجتمعات الدولية. ومع ذلك ، لا يعلق الكتاب على أخلاقيات هذا العنصر ، ويذكر ببساطة ماهيته ، ومدى شيوعه في التخطيط الاستراتيجي لبعض الدول - لا سيما بالنظر إلى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات التي تنتقل عبر الفضاء الإلكتروني والذي يعد مجاًلاً جديداً تم اكتشافه فقط في العقود الأخيرة. يعلق الكتاب على عدم اليقين من المعلومات في المستقبل ، وكيف يمكن توسيعها كأداة قوة أكثر.

علاوة على ذلك ، فإن أهم أدوات القوة ، حسب الكتاب ، هو الجيش. ومن ثم ، لماذا يؤكد الكتاب أن الاستراتيجيين يجب أن يعتمدوا فقط على الجيش

بعد أن يكون لديهم فهم واضح للقدرات والقيود والتكاليف / المخاطر. يقر الكتاب أيضاً أنه لا يوجد تعريف عالمي للجيش ، لذلك يصنفه الكتاب ضمن ثلاث فئات وهي:

- القوة: وهي عندما يمارس أحد الأطراف العنف على الآخر من أجل القضاء على الخصم في أي مجال (بري أو جوي أو بحري أو إلكتروني).

- التهديد بالقوة: للتأثير على خطة الجهات المعادية وتشكيل أفعالها المستقبلية من خلال ممارسة تلك القوة بامتلاك القدرة والرغبة في تشكيل تهديد جيد.

- تمكين القوة: هو استخدام قوة الشركاء الدوليين لتطبيق القوة أو زيادتها.

تم توسيع النقطة السابقة في الكتاب حول المؤسسات والجهات الفاعلة من خلال الإشارة إلى أنه لا ينبغي الخلط بين الأداة العسكرية والمؤسسة التي يمكن اعتبارها القوات المسلحة.

علاوة على ذلك ، فإن الأداة الاقتصادية هي أحد العناصر الرئيسية التي تدل على قوة الدولة. يتضمن الكتاب بعض العوامل التي يجب تحديدها وهي: الناتج المحلي الإجمالي ، وهبات الموارد الطبيعية ، وتعادل القوة الشرائية ، وإنتاجية القوى العاملة وما إلى ذلك. ويخلص الكتاب إلى أنه كلما كان اقتصاد الدولة أكبر ، فإنه ينعكس مباشرة على تعزيز أدوات القوة الأخرى. ولهذا السبب يحذر الكتاب صانعو الاستراتيجية من تحليل الاستراتيجيات التي تعرض الوضع الاقتصادي للأمة للخطر ، لأنها ستؤدي إلى تعثر أدوات القوة الأخرى.

الفصل الخامس:

استعمالها.

الإخضاع: ويعد أكثر قوة من الإكراه
• الاستئصال: وهو الحل النهائي والأكثر عدوانية ،
للقضاء تماماً على الهدف.

تطلب الكتب من صانعي في هذا السياق يقترح
مؤلفو الكتاب على صانعي الاستراتيجية النظر في
طرق العمل التي هي (مباشرة / غير مباشرة ، أحادية
/ متعددة الأطراف ، متسلسلة / تراكمية ، فعلية /
مستقبلية ، استباقية / تفاعلية ، علنية / سرية)
واختيار الآلية الأنسب عند تنفيذ الاستراتيجية
المرجوة.

كما يطالب مؤلفو الكتاب صانعي الاستراتيجية
بضرورة تحديد الهدف ذي الأولوية ثم القدرة على
ترتيب تلك الأهداف من حيث الأولوية، فضلاً عن
تنسيق الأدوات حتى لا تأتي بمردود سلبي والتأكد
من تحقيق الأهداف بنجاح.

الفصل السادس:

يعتبر الفصل السادس والأخير من أهم أجزاء
الكتاب وقد ورد ذكره في معظم الفصول وهو
«تقييم التكاليف والمخاطر والنتائج». يتضمن
الكتاب شرحاً تفصيلياً لتلك القضية انطلاقاً من
أن التكاليف يمكن أن تنقذ أو تدمر أمة ، لذلك
يجب على صانعي الاستراتيجية تقييم التكاليف
والمخاطر والنتائج المتوقعة بشكل دقيق.

التكاليف ، يمكن أن تكون معاملات أو سياسات
ولكن يحكمها جميعاً منطقة مؤداه: تكلفة الفرصة
البديلة. وضمن هذا الإطار يؤكد مؤلفو الكتاب على
أهمية الافتراضات مرة أخرى ، حيث يجب حساب
التكاليف من خلال بيانات مؤكدة ، أو افتراضها
من خلال تقديرات الأحكام. يوصي مؤلفو الكتاب

الفصل الخامس" تصميم السبل "يركز على
المقاربات الاستراتيجية الأساسية الأكثر ملاءمة
لتحقيق الأهداف السياسية ، وأساليب العمل التي
تناسب الموقف على أفضل وجه. علاوة على ذلك ،
يتناول الفصل كيف يمكن لصانعي الاستراتيجية
تنسيق أدوات القوة لتحقيق الغايات المرجوة.

يستخدم الكتاب هذا الفصل لتقديم المشورة
مباشرة إلى صانعي الاستراتيجية بشأن الأساليب
الإستراتيجية الأساسية التي يجب استخدامها وهي:
• الملاحظة: ولا تعد أداة فعالة كغيرها من الأساليب
الأخرى بيد أنها مفيدة عندما تكون التهديدات قليلة
ولتقييم التكاليف اللازمة للتغلب على الجهات
المعادية.

• التكيف: على الرغم من كونه نهجاً سلبياً للدولة
في بعض الأحيان ، فمن المهم الانضمام إلى مصالح
أو معتقدات الأمة الأخرى لدرء المنافسة الإضافية
التي قد تكون ضارة بالهدف السياسي العام.

• التشكيل: عندما لا يكون التهديد شديد الخطورة
، فإنه يعطي مجالاً لهيكل بيئة أفضل للدولة.

• الإقناع: عندما يتمكن أحد الأطراف من إنشاء
اتفاق أيديولوجي مع الآخر بنجاح ، ويتم ذلك من
خلال قوة الجدل.

• التمكين: تحسين قدرة الفاعل الذي بدوره يزود
الأمة بوسائل للتحرك نحو الأهداف السياسية.

• الحث: تقديم المساعدة لدولة أخرى كضمانات
أمنية لتغيير سلوك الدولة أو موقفها.

• الإكراه: ويعد طريقة نفسية ومفاهيمية مهمة
للغاية بحسب الكتاب إما لتطبيق القوة أو اقتراح

- بالرغم من صعوبة بعض المصطلحات وسياقات التحليل فإن الكتاب يقدم منظوراً شاملاً لمفهوم الاستراتيجية وأسس بنائها ومسارات عملها والتحديات التي قد تواجهها.

مع أن أفكار الكتاب تدور حول مفهوم الأمن القومي والتحديات التي تواجهه ويمكن التصدي لها من خلال صياغة استراتيجيات شاملة فإن تلك الأفكار يمكن أن تعزز من التفكير الاستراتيجي بشكل عام في مجالات أخرى.

بأن يقوم صانعو الاستراتيجية بتحليل التكلفة والعائد لأي إستراتيجية من خلال حساب عما إذا كانت الفائدة ستقل من عناصر قوة الأمة. الفئات الثلاث الأساسية للتكاليف التي يقترح الكتاب على الخبير الاستراتيجي أن يأخذها في الاعتبار: الموارد (الأرواح ، المال ، والمعدات ، والوقت) ، والتكلفة السياسية وتكلفة الفرصة البديلة.

علاوة على ذلك ، يطلب الكتاب أيضاً من صانعي الاستراتيجية النظر في المخاطر ، وهي «احتمالية وشدة الخسارة المرتبطة بالمخاطر». لفهم شدة الخطر ، يخبر الكتاب القارئ بحساب احتمالية حدوثه ، ومقدار الضرر الذي قد يسببه.

بالإضافة إلى ذلك ، يطلب الكتاب من صانعي الاستراتيجية النظر في المخاطر التي تتعرض لها الاستراتيجية ذاتها ، والمخاطر التي تنشأ من الاستراتيجية. يقدم الكتاب مثلاً من افتراض غير دقيق أثناء التخطيط الاستراتيجي الذي حدث في عام 2003م عندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق ظهرت مخاطر الاستراتيجية عندما سعت الولايات المتحدة إلى تغيير النظام في العراق ، لكنها قوبلت بمقاومة من الشعب العراقي ، وأتاحت الفرصة لإيران لتعزيز دورها الإقليمي وهو الأمر الذي يهدد تهديداً لأمن دول الخليج العربي.

- ترى الباحثة التي أعدت العرض أن صدور هذا الكتاب عن كلية الدفاع الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية يعكس مدى اهتمام صانعي القرار وكذلك الأكاديميين بموضوع صياغة وتنفيذ استراتيجيات الأمن القومي وهي القضية التي تزداد أهميتها في أعقاب التحولات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن وخاصة على صعيد الحرب في أوكرانيا.

ثانياً: عروض التقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

1- تقرير تحليلي حول الرؤى الأكاديمية الغربية لتهديدات الصواريخ الباليستية الإيرانية لأمن دول الخليج العربي

إعداد روانا الدجاني⁽²⁾ ومنى الرصيص⁽³⁾

مع أهمية المفاوضات الحالية بين إيران والدول الغربية بشأن الملف النووي، فإن التصريحات كافة على المستويين الإقليمي والعالمي لا تختزل التهديدات الإيرانية في المسألة النووية فحسب برغم أنها تهديد بالغ الخطورة لتوازن القوى الإقليمي وكذلك المصالح العالمية في منطقة الخليج العربي، إذ أن تطوير إيران لأجيال متعاقبة من الصواريخ الباليستية ينطوي على مخاطر عديدة، ومن ثم يستهدف هذا التقرير تحليل رؤية مراكز الدراسات الغربية لتلك التهديدات عبر تحليل شامل ومقارن لتلك الرؤى من خلال صياغتها على هيئة عناصر تحليلية كما يأتي:

أولاً: توظيف إيران للعوامل الجغرافية ضمن صراعها مع دول الخليج العربي والعالم

لطالما كان الموقع الجغرافي لإيران يمثل تحدياً لجيرانها. حيث أن إطلالة إيران على مضيق هرمز الذي يعد ممراً محورياً واستراتيجياً للتجارة الدولية كان دائماً أحد جذور الصراع مع دول المنطقة بسبب التهديد الإيراني بإغلاق ذلك المضيق أو تعطيل الملاحة فيه من آن لآخر، فما ركزت عليه بعض الدراسات ليس فقط أهمية الموقع الجغرافي لإيران ولكن أيضاً تضاريسها الجبلية مما يمنحها ميزة كبيرة في ردع أي هجوم بالصواريخ أو الطائرات، فوفقاً للدراسة أجراها معهد الخطوط الجديدة للاستراتيجية والسياسة بالولايات المتحدة بعنوان «القدرات العسكرية التقليدية لإيران» أنه من العوامل المهمة التي يجب مراعاتها أن ردع قوة إيران لا يكمن في مواجهة القوة العسكرية لإيران فحسب ولكن أيضاً في مدى ما تتمتع به من مزايا جغرافية، إذ تعتبر التضاريس والجبال التي تحيط بالأراضي الإيرانية بمنزلة حدود طبيعية تتضمن الحماية خاصة جبال زاغروس في الغرب إذ يمكن لهذه الجبال أن تعوض الدفاع الجوي الإيراني الضعيف، حيث يمكنها الهروب من الهجمات المحتملة.

تركز الدراسة أيضاً على تضاريس إيران الجبلية التي تؤدي إلى قطع تغطيتها الرادارية. ومن هنا أكدت الدراسة على أن دول الخليج العربي يجب أن تولي دراسة تضاريس إيران أهمية كبيرة بالنظر إلى سيطرة إيران على مضيق هرمز الذي يعد أحد الشرايين الرئيسية للاقتصاد العالمي ودائماً ما تقوم إيران بتوظيف تلك الورقة لتهديد دول الخليج العربي

2 - مساعد باحثة، متدربة في إدارة الدراسات والبحوث، بمركز دراسات

3 - مساعد باحثة، متدربة في إدارة الدراسات والبحوث، بمركز دراسات

ثانياً: تطوير إيران للصواريخ الباليستية ومخاطرها على أمن دول الخليج العربي

يتناول تحليل لمركز الدراسات الدولية الاستراتيجية بعنوان «هل صواريخ إيران الباليستية مُصممة لتكون ذات قدرة نووية؟»⁽⁴⁾ وجهة نظر إيران لمفهوم التهديد، ومشاكل التحديث العسكري التي أدت إلى تركيزها على القوات الصاروخية، وحدود قدراتها الجوية، وتطورات قوتها الصاروخية، وقدراتها القتالية الحربية التي توفرها قواتها الصاروخية الحالية، وقدرتها على تطوير قوات الضربة الدقيقة المسلحة تقليدياً، وخياراتها لنشر الصواريخ المسلحة نووياً. يركز جزء من هذا التحليل على التصور الإيراني للتهديد الصاروخي والذي سماه المحلل الاستراتيجي البريطاني ليدل باسيل هارت بـ «الجانب الآخر من التل». من منظور إيراني، تستجيب إيران للتهديدات المؤكدة من جيرانها والولايات المتحدة، وعجزها عن تحديث قواتها العسكرية بشكل مناسب منذ عام 1980 م شهدت إيران خلال العقود الماضية سلسلة من الحروب والاضطرابات الثورية وبالتحديد، أدت الحرب العراقية-الإيرانية إلى ما يمكن وصفه «بشل القدرات الاقتصادية الإيرانية»، بالإضافة إلى الخسائر البشرية وأضاف

والعالم وتوضح دراسة أخرى الفكرة ذاتها من خلال تحليل مزايا سيطرة إيران على مضيق هرمز، فوفقاً لدراسة صادرة من معهد الشرق الأوسط بعنوان «الحرس الثوري الإيراني ومنطقة الخليج العربي في فترة ردع متنازع» ومضمونها أنه في حين أن القنوات الملاحية عبر مضيق هرمز تقع بالكامل داخل المياه العمانية، فإن القنوات الملاحية ومناطق الفصل بينها داخل الخليج العربي تمر مباشرة عبر المياه الإقليمية الإيرانية وتخضع لسيطرة نقاط المراقبة التابعة للحرس الثوري الإيراني الذي لديه وحدات بحرية في الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة وهي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. كما تدير إيران شبكة من أجهزة الاستشعار الكهروضوئية والرادارية والصوتية، بالإضافة إلى أسطول متنامٍ من الطائرات بدون طيار ولذلك لديهم القدرة على اكتشاف وتحديد أي حركة مرور من وإلى الخليج العربي بسهولة نسبية، أما بالنسبة لبيئة إيران الجيوسياسية، فتعد إحدى نقاط ضعفها. وأن استمرار ضغوط العقوبات وانخفاض أسعار الطاقة الذي سيستمر لسنوات عديدة قادمة سوف يحد من إمكانية سعي إيران لتطوير القوات المسلحة التقليدية بشكل يضاها خصومها، وخاصة مع ضعف القوات الجوية الإيرانية وخاصة لديها أرضاً شاسعة للغاية لا تستطيع قوتها الدفاع عنها تماماً ولذلك تستثمر إيران في طرق أخرى للدفع ومنها برنامجها الصاروخي المتنامي الجماعات المسلحة دون الدول، بالإضافة إلى القدرات السيبرانية.

4 Elleman, Michael, and Mark Fitzpatrick. Rep. Are Iran's Ballistic Missiles Designed to Be Nuclear Capable? International Institute for Strategic Studies, February 28, 2018. <https://www.iiss.org/blogs/research-paper/2018/02/iran-missiles-nuclear-capable>.

أربع محاولات إطلاق ولا يزال العمل قيد التقدم، وفقاً لدراسة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بعنوان «إيران والتوازن العسكري المتغير في الخليج - صافي مؤشرات التقييم»⁽⁶⁾ أن اثنين من الصواريخ الإيرانية قصيرة المدى - شهاب 1 وشهاب 2 - يعتمدان على نموذج التصدير السوفيتي سكود- بي إس و- سي المصممين لحمل أسلحة تقليدية. تتجاوز هذه الأنظمة عتبة نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وبالتالي فهي قادرة بطبيعتها على حمل أسلحة نووية. سيكون من الخطأ الادعاء، مع ذلك، أنها مصممة لهذا الدور. إن سبب حصول إيران على هذه الأنظمة لأول مرة في منتصف الثمانينيات - للرد على الهجمات الصاروخية العراقية ضد المدن الإيرانية - يؤكد هدفها في تسليم الرؤوس الحربية التقليدية ومن ناحية أخرى، هناك أدلة قوية على أن نظام قدر الإيراني مصمم بحمولة نووية. كما ذكر في الدراسة، فإن الجهود المبذولة لإعادة تصميم مركبة العودة من شهاب 3 لاستيعاب ما يبدو أنه سلاح انفجار نووي. إن صاروخ سجيل 2- الذي يعمل بالوقود الصلب وصاروخ قيام الذي يعمل بالوقود السائل لهما نفس شكل زجاجة الأطفال، وبالتالي يمكن أيضاً تصميمهما بشكل افتراضي لإيصال الأسلحة النووية، إلا أن الاستنتاج القائل بأن صاروخ قدر قد تم تصميمه لتسليم أسلحة نووية مدعوم أيضاً من أصل نودونغ الكوري الشمالي. يبدو أيضاً أن صاروخ شهاب 3، وهو الاسم الذي أعطته إيران لنودونغ التي استوردتها، قد تم

دراسة معهد الولايات المتحدة للسلام⁽⁵⁾ بعنوان «صواريخ إيران: التطور وأرسنال» لا تزال إيران تعتمد على الموردين الأجانب لبعض المكونات والمعدات الرئيسية، لكن لديها القدرة التقنية والصناعية على تطوير صواريخ بعيدة المدى، بما في ذلك الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (أي سي م بي) وإن الفائدة العسكرية للصواريخ الباليستية التي تعمل بالوقود السائل الإيراني محدودة بسبب ضعف الدقة، لذلك من غير المرجح أن تكون هذه الصواريخ حاسمة إذا كانت مسلحة برؤوس حربية تقليدية أو كيميائية أو بيولوجية. لكن طهران يمكن أن تستخدم صواريخها كسلاح سياسي أو نفسي لإرهاب مدن العدو والضغط على حكومتها. لقد حققت مجموعة فاتح 110 الإيرانية الأصلية من صواريخ الوقود الصلب الدقة اللازمة لتدمير الأهداف العسكرية والبنية التحتية الحيوية بشكل موثوق، كما يتضح خلال هجوم يناير 2020م ضد القوات الأمريكية المتمركزة في قاعدة عين الأسد الجوية في العراق باستخدام صواريخ زلفغار، وتضيف الدراسة أن إيران لديها القدرة على ضرب أوروبا الغربية قبل عام 2022م أو الولايات المتحدة قبل عام 2025م و وفقاً لدراسة المعهد الولايات المتحدة للسلام يتضمن برنامج الفضاء الإيراني الإطلاق الناجح للعديد من الأقمار الصناعية الصغيرة الخام إلى مدار أرضي منخفض باستخدام صواريخ سفير وقاصد الحاملة، يثبت الطموحات المتزايدة لإيران والبراعة التقنية. منذ عام 2016م، أخفقت إيران في وضع قمر صناعي في مداره خلال

6 Cordesman, Anthony H., and Grace Hwang. Rep. Iran and the Changing Military Balance in the Gulf - Net Assessment Indicators . Center for Strategic and International Studies, March 26, 2020. <https://www.csis.org/analysis/iran-and-changing-military-balance-gulf-net-assessment-indicators> .

5 Elleman, Michael. Rep. Iran's Missiles: Evolution and Arsenal. United States Institute for Peace , January 15, 2021. <https://iranprimer.usip.org/blog/2021/jan/15/biden-iran-missile-program>.

فجأة. إذا قررت إيران متابعة قدرة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، فإن اختبار الطيران اللازم سيوفر فترة من سنتين إلى خمس سنوات من الإشعار المسبق كما تركز الدراسة أيضاً على أوجه القصور الإيرانية التي تنقسم إلى فئتين، الأولى أن هناك حدوداً للأسلحة التقليدية تمتلكها (من السبعينيات) وهي ليست حديثة وضعيفة خاصة مقارنةً بالأسلحة الأمريكية. مع ذلك، تفتقر إيران إلى مقاتلة حديثة وأسطول إنذار مبكر. إن مخزونها من أنظمة الدفاع الجوي الروسية والأمريكية والصينية والمحلية يجعل اللوجستيات وقابلية التشغيل البيئي والتدريب معقداً بالنسبة لإيران.

هناك مسألة مهمة أخرى يجب مناقشتها عند ذكر تهديد برنامج الصواريخ الإيرانية وهي الإنفاق العسكري الإيراني. وهو ما تضمنته دراسة معهد الخليج العربي في واشنطن بعنوان «مشتريات إيران للأسلحة بعد العقوبات: الطموح يصطدم بالواقع»⁽⁷⁾ هناك عاملان يؤثران على عملية صنع القرار في إيران عندما يتعلق الأمر بشراء وبيع الأسلحة. العامل الأول ينبع إلى حد كبير من الوضع الاقتصادي للبلاد. فلا يمكن لإيران تحمل تكلفة أسطول كبير من الدبابات الحديثة، لذا سوف تقوم بشراء عدد صغير من الطائرات المقاتلة الحديثة والدبابات الحديثة فقط لإظهار قدرتها على ذلك. عامل آخر هو أن إيران قد ترغب في عدم شراء العديد من الأسلحة التقليدية بسبب الصدمات التاريخية مع الحرب العراقية-الإيرانية، فقد ركزت

تصميمه للأسلحة النووية، الصواريخ الباليستية التي تعمل بالوقود السائل الإيرانية ضعيفة الدقة للتدمير الناجح لهدف عسكري ثابت، على سبيل المثال، من المحتمل أن يتطلب من إيران استخدام نسبة كبيرة من مخزونها من صواريخ الوقود السائل. تعمل هذه الصواريخ الباليستية التي تعمل بالوقود السائل بشكل أفضل كأسلحة تخويف سياسي بدلاً من أسلحة دمار شامل فعلية ذات قدرات أكثر فتكاً. ومع ذلك، يجب فحص صواريخ الوقود الصلب التي تمتلكها إيران بشكل أكبر حيث تم استخدامها في السنوات الأخيرة ومن ذلك عام 2019م عندما أطلقت الطائرات بدون طيار وصواريخ كروز على منشآت النفط السعودية وفي عام 2020م تم إطلاق حوالي 22 صاروخاً على قاعدتين عراقيتين بهما قوات للولايات المتحدة الأمريكية، ومن المرجح أن تستمر إيران في تعزيز الدقة وزيادة مدى وقودها الصلب، كمية من الصواريخ الباليستية الفتح، بينما تسعى أيضاً إلى تحسين القدرة على البقاء قبل الإطلاق. في موازاة ذلك، من المرجح أن تقوم إيران بتطوير القدرة على الاستهداف في الوقت الحقيقي باستخدام طائرات بدون طيار. من المحتمل أن تؤدي القدرات الهندسية الإيرانية المتقدمة والتزامها ببرامج إطلاق الصواريخ والفضاء، بمرور الوقت، إلى تطوير أنظمة صواريخ إضافية. ضوابط التصدير ستبأطاً، لكنها لن توقف التقدم. وفقاً لهذه الدراسة لا يوجد دليل قوي على أن إيران تعمل بنشاط على تطوير صاروخ باليستي عابر للقارات ومع ذلك، فإن إيران لديها الإمكانيات التقنية والصناعية، ومن المحتمل أن تمتلك بالفعل الأجهزة الرئيسية المطلوبة لتطوير وإدخال صاروخ باليستي عابر للقارات إذا تم اتخاذ قرار للقيام بذلك. لا يمكن نشر النظام الجديد

7 Des Roches, DB. Rep. Iran's Post-Sanctions Weapon Purchases: Ambition Collides with Reality . The Arab Gulf States Institute in Washington, October 26, 2020. <https://agsiaw.org/irans-post-sanctions-weapon-purchases-ambition-collides-with-reality>.

ازدادت الحروب الأهلية (سوريا واليمن)⁽⁸⁾. هناك أيضاً زيادة في القدرات العسكرية الإيرانية وزيادة نفوذها في دول مثل العراق مع تشكيل قوات الحشد الشعبي التي ساعدت في محاربة داعش في العراق والمعروفة أيضاً بأنها موالية لإيران، من ناحية ثانية ألقت الدارسة الضوء على منطقة فرعية مهمة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي البحر الأحمر على وجه التحديد وهي المنطقة التي يقع فيها باب المندب وواحدة من أهم المضائق للتجارة الدولية حيث يعمل المضيق كحلقة وصل إستراتيجية بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر. وتنمو هذه المنطقة أيضاً لتصبح منطقة أكثر أهمية يجب التركيز عليها منذ أن بدأت الصين في بناء قاعدة وميناء في جيبوتي وهي إحدى دول البحر الأحمر ، وهناك أيضاً اتفاق بين روسيا والسودان لبناء قاعدة بحرية روسية في السودان في فبراير 2021م لذلك يؤكد التقرير على أنه يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تنظر في اختلال التوازن العسكري في منطقة البحر الأحمر الفرعية ، وأن تضع خططاً للتعامل مع هذه التهديدات.

تم أيضاً مناقشة الطاقة النووية الإيرانية في التقرير وتم التأكيد على أنه من المهم للغاية إعادة التفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة وإدراج شروط وقيود على الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار الموجهة بدقة والتي طورتها

بشكل أساسي على الأسلحة غير المتكافئة. وبدلاً من شراء طائرات باهظة الثمن مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ستركز إيران على الضربات بعيدة المدى. أثبتت القوى العاملة الإيرانية أنها ماهرة ومكتفية ذاتياً ويمكن توقع أن تنقسم الواردات الإيرانية إلى فئتين: الأولى أنظمة كاملة لمواجهة القدرات الأمريكية (مثل حاملات الطائرات) والمكونات وتمكين الأسلحة (مثل أنظمة التشويش ومكافحة التشويش) التي تعزز القدرات الإيرانية الحالية. هناك مجالان رئيسيان من المحتمل أن تشتري فيهما إيران أنظمة أسلحة جاهزة: الدفاع الجوي والأنظمة المضادة للسفن. تهدف هاتان القدرتان بحزم إلى الهيمنة الأمريكية في الجو والبحر S-400 المضادة.

ثالثاً: آليات مواجهة مخاطر القدرات الصاروخية الإيرانية

بعد مناقشة القدرات الصاروخية الإيرانية وتهديدها للأمن الإقليمي والدولي، نشرت بعض المراكز البحثية الغربية تقارير تتضمن سبل مواجهة تلك التهديدات. حيث نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية تقريراً بعنوان «تغيير ديناميكيات الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» يناقش بعض التهديدات والقضايا الجديدة التي تواجهها المنطقة منذ عام 2011م وخاصة ازدياد عدد المتطرفين والإرهابيين، كما

8 Anthony H. Cordesman, "The Changing Security Dynamics of the MENA Region" (Center for Strategic and International Studies, March 23, 2021), https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/210302_Cordesman_Military_Dynamics.pdf?afbaUdiB0knUgNbAmZ_SEJOABTSDemZ7.

ويناقش أيضاً قدرات الصاروخية الإيرانية ويمضي في شرح أدوات السياسة لمواجهة التهديد الصاروخي الإيراني الذي تم استخدامه ويقترح أيضاً عدداً قليلاً من أدوات سياسية جديدة. يذكر التقرير أن القضية الأساسية هنا هي أنه عندما يتعلق الأمر بقدرات إيران الصاروخية، فإن إيران لا ترى أن عليها أي التزام قانوني بالحد منها ولا توجد معارضة دولية بالإجماع لقدرات إيران الصاروخية. علاوة على ذلك، لطالما أكدت إيران أن قدراتها الصاروخية هي جزء أساسي من دفاعها المشروع عن النفس. يقترح التقرير عدة أدوات سياسية للولايات المتحدة للتعامل مع برنامج الصواريخ الإيراني:

1. ضوابط التجارة الوطنية والمتعددة الأطراف: يشير التقرير إلى أنه يجب على الولايات المتحدة الضغط من أجل بعض دول العبور والشحن (الصين وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وما إلى ذلك) لتعزيز ضوابطها على تجارة الصواريخ وأنه ينبغي أن يكون هناك تعاون في تبادل المعلومات الاستخباراتية. ومع ذلك، فإن أحد العيوب الرئيسية في هذه السياسة هو التقدم الذي حققته إيران في إنتاج صواريخها محلية الصنع.

2. نظراً لأن السياسة الأولى تفتقر أحياناً إلى التأثير، يجب على الولايات المتحدة التركيز على تعزيز قدراتها العسكرية وكذلك قدرات شركائها الإقليميين في الاستنزاف والدفاعات الصاروخية. بعض دول الخليج العربي لديها بالفعل بعض قدرات الاستنزاف. على سبيل المثال، تمتلك المملكة العربية السعودية حوالي 170 طائرة هجومية من طراز F-15 وTyphoon مسلحة بأسلحة وصاروخ كروز للهجوم الأرضي ستورم شادو (Storm Shadow). تمتلك كل

إيران بسرعة ولديها القدرة على استهداف محطات كهربائية في جميع أنحاء منطقة الخليج العربي أو البنية التحتية العسكرية أو البترولية. نقطة أخرى مهمة حول كيفية مواجهة تهديد إيران هي تشكيل وتعزيز علاقات الولايات المتحدة مع جميع حلفائها وشركائها الاستراتيجيين من أجل مواجهة التهديدات بشكل جماعي. حيث ذكر أن وزير الدفاع السابق مارك إسبر أكد أن الولايات المتحدة تسعى في الواقع إلى تعزيز علاقاتها مع جميع حلفائها خاصة من خلال الإعلان عن خطة جديدة تسمى «إرشادات لتطوير التحالفات والشراكات» (GDAP) في خطاب ألقاه أمام المجلس الأطلسي في أكتوبر 2020م. في خطابه، شرح وزير الدفاع الأمريكي السابق مارك يذكر أن الشركاء الاستراتيجيين والتحالفات التي كانت لأمريكا تفوق خصومهم. يعلق مارك أيضاً على كيفية احتياج تحديات القرن الحادي والعشرين إلى أكثر من الدول الأوروبية كشركاء، لأن الخصوم مثل روسيا والصين ليس من السهل هزيمتهم. كجزء من خطة إستراتيجية أكثر أهمية، عقد أسبر أكثر من 200 اجتماع مع أكثر من 60 دولة، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020م لتعزيز أهمية التوجيه لتطوير التحالفات والشراكات.

كما يناقش تقرير آخر لمعهد بروكينغز بعنوان «تقييد قدرات إيران الصاروخية»⁽⁹⁾ الأمن القومي والسياسة الخارجية لإيران و يفسر سبب الجهود الجادة الإيرانية على تطوير برنامجها الصاروخي.

9 Robert Einhorn and Vann H. Van Diepen, "Constraining Iran's Missile Capabilities" (The Brookings Institution, March 2019), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/03/FP_20190321_missile_program_WEB.pdf.

من البحرين والكويت وعمان وقطر حوالي 12-39 طائرة من طراز FGA، وقطر لديها أيضاً صواريخ ستورم شادو.

3. العقوبات والضغط الدبلوماسي: في حين أن هناك بالفعل عقوبات على إيران من مجلس الأمن الدولي، يبدو أن هذا لا يكفي. لذلك يُقترح فرض عقوبات وضغوط دبلوماسية على الأطراف الثالثة التي تزود إيران بالصواريخ. ومع ذلك، فإن أداة السياسة هذه ستأتي بتكلفة كبيرة لأن هذا يعني أنها ستجلب الضرر للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا على سبيل المثال أو الولايات المتحدة وماليزيا والإمارات العربية المتحدة.

4. الدبلوماسية مع إيران لتعزيز ضبط النفس الصاروخي: ومع ذلك، من غير المرجح أن تحدث هذه السياسة بسبب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وزيادة عقوباتها على إيران.

ينتقل التقرير لمناقشة مدى استحسان وعدم قابلية العديد من أدوات السياسة وحتى ناقش سياسة واحدة مهمة من المرجح أن تنجح وهي تحفيز ضبط النفس الصاروخي الإيراني. ومع ذلك ، فإن المشكلة هنا هي أن «...مسألة تحفيز ضبط النفس الصاروخي الإيراني يجب أن تكون كذلك في سياق النفوذ المتاح لتعزيز ضبط النفس الإيراني - وربما كيفية تخصيص هذا النفوذ لتحقيق مفاوضات معينة الأهداف»⁽¹⁰⁾ علق التقرير أيضاً على أن أدوات السياسة التي ذكرها أعلاه ستكون أكثر فاعلية مع التعاون الكامل من المجتمع الدولي

، وهو أمر غير مرجح للغاية نظراً لوجود دول مثل روسيا والصين التي لديها بعض التوترات الثنائية مع الولايات المتحدة، وعلى الرغم من هذه العقبة الرئيسية ، يشير التقرير إلى أنه يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في ممارسة الضغط الدبلوماسي على روسيا والصين ، وربما التهديد أيضاً بفرض عقوبات أحادية الجانب عليهما إذا استمرت في التعاون في تطوير برنامج الصواريخ الإيراني. أخيراً، ما يحذر منه التقرير أنه على الرغم من امتلاك الولايات المتحدة لأدوات سياسية مختلفة، إلا أنه لا يمكنها فعل الكثير لاحتواء «دولة حازمة وواسعة الحيلة مثل إيران من بناء وتحسين وزيادة قدراتها الصاروخية. في نهاية المطاف، إنه خيار إيران إذا كانت ستكبح برنامجها الصاروخي»⁽¹¹⁾. ولهذا السبب يُعتقد أن الهدف النهائي هو الدبلوماسية المباشرة مع إيران والتي ربما تكون على الأرجح هدفاً طويل المدى، ولكن في الوقت الحالي، يشجع التقرير الولايات المتحدة على زيادة تكثيف وتعزيز أدوات سياستها والعمل على تقويتها وتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الرئيسية.

أما مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية فقد نشر تقريراً بعنوان «هل صواريخ إيران الباليستية مُصممة لتكون ذات قدرة نووية؟»⁽¹²⁾ الذي تم ذكره سابقاً منظوراً آخرأً فهي أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإقليمية أن يكونوا على دراية بالرؤوس الحربية التقليدية الكبيرة نسبياً التي تتمتع بدقة كبيرة والتي تعد جانباً حاسماً في مدى فتك الصواريخ التقليدية التي تمتلكها إيران. يجب عليهم أيضاً النظر في نمط الهجوم الهجين أو

11 Ibid, 54.

12 Elleman and Fitzpatrick "Are Iran's Ballistic Missiles Designed to Be Nuclear Capable?"

10 Einhorn and Diepen, "Constraining Iran's Missile Capabilities", 51.

غير المتماثل الذي كانت إيران تطبقه مثل قدرات الضربة الإيرانية المعززة باستخدام قنواتها المائية.

رابعاً: مواقف دول أخرى من قدرات إيران الصاروخية

في تقرير مؤسسة بروكينغز الذي تمت الإشارة إليه من قبل يناقش ردود الفعل المختلفة ووجهات النظر من الدول الأخرى حول مسألة القدرات الصاروخية الإيرانية.

الرد الأوروبي:

عارضت كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بشدة انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة عام 2018م. شكلت هذه الدول أيضاً آلية مالية خاصة للتبادل التجاري مع طهران تسمى إينستكس عام 2019م للتعامل مع آثار العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران من خلال تسهيل التجارة مع إيران في إطار الجهود للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. تأسست كشركة مقرها باريس واعتباراً من يوليو 2021م، أصبح لديها عشرة ملاك سياديين: فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، بلجيكا، الدنمارك، هولندا، النرويج، فنلندا، إسبانيا، السويد، وتتمثل الفكرة الأساسية لتلك الآلية كغرفة مقاصة تتيح لإيران مواصلة بيع النفط مقابل استيراد منتجات أخرى أو خدمات ضرورية لاقتصادها.

ومع ذلك، هذا لا يعني أنهم يتغاضون عن عدوان إيران أو برنامجهم الصاروخي. إن هجماتهم هي في الغالب خطابية تقول إنها استفزازية مزعومة للاستقرار وأن إطلاق صواريخهم «غير متسق» مع قرار مجلس الأمن رقم 2231. وما يؤكدونه دائماً هو أن التدابير والإجراءات لاحتواء برنامج الصواريخ

الإيراني أو مكافحته لا ينبغي أن تقوض خطة العمل الشاملة المشتركة. كان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هو الأكثر صراحة من بين بقية الدول الأوروبية ضد برنامج إيران الصاروخي. وقد وجه عدة دعوات لإجراء مفاوضات مع إيران حول قوتها النووية والصاروخية، والتي يجب أن تشمل لاعبين إقليميين. دولة أخرى ذات صوت مسموع هي المملكة المتحدة التي تحت إيران على عدم تجاهل القرار 2231 وحظر انتشار تكنولوجيا الصواريخ من وإلى إيران. رد فعل ألمانيا على برنامج إيران الصاروخي مشابه لرد فعل فرنسا والمملكة المتحدة على تخفيف العقوبات على إيران وكذلك تشجيع المفاوضات لاحتواء برنامج الصواريخ الإيراني.

ينما تتفق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 دولة على أهمية إبقاء إيران في خطة العمل الشاملة المشتركة، فضلاً عن أهمية امتثالها للقرار 2231 إلا أنه ليس هناك إجماع داخل الاتحاد الأوروبي حول موضوع العقوبات على إيران.

الرد الروسي:

قبل تدهور العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة وخاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، في عامي 2014م و 2022م كانت روسيا لاعباً مهماً في مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة مع الولايات المتحدة ودول 5 + 1 الأخرى لإقناع إيران بالحد من برنامجها النووي. كما أيدت روسيا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر ببرامج الصواريخ الإيرانية، فقد أيدت روسيا مزاعم إيران بأن القرار 2231 ليس ملزماً ولا ينطبق على برنامج الصواريخ الإيراني. كما استخدمت حق الفيتو ضد الاتهامات بأن الصواريخ التي أطلقها الحوثيون على المملكة

الخاتمة

العربية السعودية في عام 2017م من إنتاج إيران.

رد دول الشرق الأوسط:

تشعر جميع دول الشرق الأوسط بقلق بالغ من برنامج الصواريخ الإيرانية لأنها أكثر الأهداف احتمالية لإيران. علاوة على ذلك، هناك انتشار متزايد لصواريخ إيران في أيدي وكلاء إيران في المنطقة. نددت معظم دول الشرق الأوسط بإيران، بسبب مزاعم إيران بأن صواريخها مخصصة للدفاع فقط، خاصة بعد أن أطلق الحوثيون صواريخ إيرانية الصنع على المملكة العربية السعودية على عكس الأوروبيين، يعارض شركائهم في الشرق الأوسط بالفعل خطة العمل الشاملة المشتركة لعدم تضمينها قيوداً على برنامج الصواريخ الإيراني وكذلك قضية عدم إدراج الجهات الفاعلة الإقليمية.

تضمنت الدراسات المتنوعة التي صدرت عن مراكز الدراسات الغربية تحليلات مهمة تضمنت أمثلة سياقية وتاريخية ومعاصرة ملموسة للتهديد الإيراني على سلامة منطقة الخليج العربي وحيازتها للصواريخ الباليستية. بعض النقاط المحورية التي يجب على دول الخليج العربي التركيز عليها عند مواجهة التهديدات الإيرانية ، التي استنتجها هذا التقرير من الدراسات التي تم ذكرها هي:

1. يجب على دول الخليج العربي التركيز على إجراء دراسات شاملة حول الأراضي والتضاريس الإيرانية خاصة لأن الردع الجوي الإيراني ضعيف ، إلا أن الطبيعة الجبلية لإيران تمنحها في الوقت ذاته قوة هائلة في الردع.

2. يجب على دول الخليج العربي أيضاً التركيز على المزايا والعيوب العسكرية التي تمتلكها إيران من أجل الاستفادة من نقاط ضعفها وإدراك إمكانياتها.

3. بالإضافة إلى ذلك توجد حاجة ماسة للتعاون الجماعي من أجل التعامل مع مثل هذا التهديد الكبير الذي تمثله إيران. في حين أن تعددية الأطراف مهمة للغاية، إلا أنه لا يوجد اتفاق جماعي في جميع أنحاء العالم حول كيفية التعامل مع إيران وبرنامجها الصاروخي الذي يعتبر أحد العقبات الرئيسية عندما يأتي للتعامل مع إيران.

بشكل عام ، يبدو أن الدراسات تتفق على أن فكرة الحرب الشاملة غير مرجحة وأن إيران لن تشارك في تهديدات عدوانية بهذا المستوى ، لكن من الأفضل الحفاظ على الردع وتعزيز الوسائل العسكرية ضد إيران.

ثانياً: المؤتمرات

1-فاعليات «منتدى دراسات الرابع»

استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص

مملكة البحرين 21-23 يونيو 2021م

عرض إدارة الدراسات

تداعيات عديدة رتبتها تحدي جائحة كورونا التي كانت- ولا تزال- أزمة نوعية وغير مسبوقة بالنسبة للدول كافة والتي تباينت أثارها من دولة إلى أخرى، ومع أهمية تلك التداعيات كانت هناك قضايا أثارت الكثير من الجدل ومن بينها تحدي الأمن الغذائي والذي كان أكثر حدة بالنسبة للدول التي تعتمد على الاستيراد بشكل أساسي لتأمين احتياجاتها الغذائية ومن بينها دول الخليج العربي ، وتأسيساً على ذلك فقد كانت تلك القضية هي الموضوع الرئيسي لمنتدى دراسات الرابع الذي نظمه مركز دراسات خلال الفترة من 21-23 يونيو 2021م وتضمن مناقشة ثلاثة محاور وهي : المحور الأول: الأمن الغذائي في مملكة البحرين: المفهوم والآليات، المحور الثاني: تجارب إقليمية لمواجهة تحدي الأمن الغذائي، المحور الثالث: نحو استراتيجيات متكاملة لتحقيق أمن غذائي عالمي وشامل، بالإضافة إلى جلسة افتتاحية وجلسة مناقشة عامة لمفهوم وأبعاد الأمن الغذائي في مملكة البحرين، وقد شارك في المنتدى عدد من ممثلي السلطتين التنفيذية والتشريعية بمملكة البحرين، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين والخبراء والأكاديميين من مملكة البحرين ودول الخليج العربي والدول العربية الشقيقة

وممثلي المنظمات الدولية المعنية بموضوع الأمن الغذائي، فضلاً عن مداخلات وتساؤلات الحضور على المستويين المحلي والإقليمي، ويمكن عرض فاعليات المنتدى على النحو الآتي:

أولاً: الجلسة الافتتاحية: الكلمات الرسمية

كلمة السيدة فوزية بنت عبدالله زينل الموقرة،
رئيسة مجلس النواب:

وقد تضمنت النقاط الآتية:

- ضرورة تصدر الأمن الغذائي ضمن أولويات البرامج والاستراتيجيات، لارتباطه ببقاء الجنس البشري، ولكونه يُلقي بظلاله على ملفات حيوية، ويترك أثراً عميقاً على العديد من القطاعات.
- أشارت رئيسة مجلس النواب إلى أن القيادة الحكيمة لمملكة البحرين صاغت مساراً آمناً وشكلت أدبياتها وتوجهاتها السامية مرجعاً شاملاً لدولة المؤسسات والقانون، فكان لها هذا الاستقرار الذي يتلمس أبناء المجتمع البحريني تأثيراته في المجالات كافة، فما استجد ظرف استثنائي على المستوى الوطني والإقليمي، إلا وجدنا لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، الأطروحات الاستباقية والرؤى الثاقبة، والاستشرافات المستقبلية المدروسة والدقيقة، التي تضع الوطن في سكة النماء والازدهار والاستقرار.
- إيلاء مجلس النواب قضية الأمن الغذائي اهتماماً كبيراً من خلال سن التشريعات وتطوير القوانين، التي يتطلبها تحقيق الأمن الغذائي، إذ ناقش المجلس أكثر من ستين موضوعاً تراوحت بين مشروعات واقتراحات وأسئلة برلمانية في

ذات الصلة، ومنها اقتراح بقانون بشأن المخزون الاستراتيجي للسلع، الذي يستهدف تحقيق «مخزون الأمان» من السلع المهمة، الذي تمت مناقشته وإحالاته للحكومة الموقرة، بالإضافة إلى تشكيل لجنةٍ لمتابعة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، بهدف تبادل الخبرات والمعلومات حول تلك القضية.

- تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الشورى بدراسة المُعطيات التشريعية للأمن الغذائي، من خلال التشاور مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية حول قضية الأمن الغذائي.

3- كلمة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة الموقر، نائب رئيس مجلس الوزراء:

وقد تضمنت النقاط الآتية:

- يتطلب التطور العمراني والنمو الديموغرافي وزيادة التبادل التجاري، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار في بعض دول المنطقة اليوم، وأكثر من أي وقتٍ مضى، توحيد جهود تحقيق الأمن الغذائي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الأمن الوطني الشامل.
- رغم تعدد تحديات الأمن الغذائي في مملكة البحرين، ومنها ندرة المياه وشح الأراضي والتغيرات المناخية والبيئية، إلا أن مجلس الوزراء يقوم بمواجهة تلك التحديات، بإقرار الاستراتيجية الوطنية للمياه في فبراير 2021م.
- اعتماد مملكة البحرين في تعبئتها على الاستيراد بنسبة 90% من الاحتياجات، وقد احتلت المملكة المرتبة 49 عالمياً من بين 113 دولة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي للعام 2020م، وتبلغ نسبة مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك ثلاثة من عشرة في المئة من الناتج

الفصل التشريعي الحالي، وسوف يستمر المجلس في التعاون مع الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي، فضلاً عن تفعيل الدبلوماسية البرلمانية للاطلاع على تجارب دول أخرى.

- زيادة عدد الأشخاص الذين يقربون من مرحلة المجاعة من 135 إلى 275 مليون شخص في العالم في العام 2021م، بعد عامٍ واحدٍ من جائحة كورونا، وبرز النهج الإنساني للمملكة في مُساندة الشعوب المتضررة من خلال المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية.
- هناك تطلعات بأن يُسفر المُنتدى عن رسم تصوراتٍ مُستقبليةٍ لتحقيق الأمن الغذائي، ليقوم مجلس النواب بإخضاعها للدراسة والبحث لتحويلها إلى برامج عمل بالتعاون مع الحكومة.

2- كلمة معالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر، رئيس مجلس الشورى:

وقد تضمنت النقاط الآتية:

- يُعدُّ الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، الذي تضمن توجيهاً بتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين، بمثابة خارطة طريقٍ لبناء استراتيجيةٍ مُتكاملةٍ للأمن الغذائي في مملكة البحرين.
- وصف عام 2020م بعام الأزمة الغذائية بسبب انكسار سلاسل التجارة الدولية في الغذاء ومتطلباته نتيجةً لتحدي جائحة كورونا الذي واجه العالم، إلا أن مملكة البحرين لم تواجه أي نقصٍ في المواد الغذائية بفضل الخطط والسياسات الحكومية المُستدامة ذات البُعد الاستراتيجي.
- مُساهمة مجلس الشورى بدروه في جهود المملكة لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال سن التشريعات

المحلي الاجمالي.

- مثلت التوجيهات الملكية السامية بشأن تحقيق الأمن الغذائي خارطة طريقٍ بالنسبة للحكومة الرشيدة، التي بدأت في صياغة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بمتابعةٍ من اللجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية، ويتوقع أن يتم إقرار تلك الاستراتيجية من مجلس الوزراء خلال النصف الثاني من العام الحالي، التي تستهدف ضمان توفيرٍ مُستدامٍ للأغذية، وتشجيع استخدام النظم الإنتاجية المُبتكرة، والحد من استخدام الغذاء.
- موافقة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على مُقترح إنشاء اللجنة الوطنية للأمن الغذائي التي تختص بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية واقترح السياسات المطلوبة بشأن الأمن الغذائي.
- انطلاقاً من توجهات حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، فقد تم البدء بمشروعاتٍ عديدةٍ للزراعة بدون تربة والاستزراع البحري والسمكي وزيادة إنتاج الدجاج، وتنظيم الصيد والثروة البحرية.
- 4- كلمة سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة الموقر، رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»
وقد تضمنت النقاط الآتية:
- التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، هي منهاج عمل لتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين وتعزيز قدرتها في التعامل مع التحديات.
- إن مملكة البحرين قدمت نموذجاً حضارياً رائداً في إدارة أزمة الوباء العالمي، وقام الفريق الوطني بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بدورٍ فعالٍ وناجحٍ بكل المقاييس، حيث اعتمد الشفافية والمبادرة مُرتكزاً لعمله، فضلاً عن تبني آليات مُبتكرة لاستعداد والتوعية.
- أشاد بالمبادرات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين، وفي مُقدمتها المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد المفدى حفظها الله، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، ورئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي.
- تبوء مُنتدى «دراسات» مكانةً مرموقةً وسمعةً طيبةً كمُنبرٍ فكريٍّ ومعرفيٍّ ومنصةٍ بحثيةٍ مُتقدمة، فضلاً عن دوره الإيجابي في إطلاق المبادرات الخلاقة.
- اختيار موضوع الأمن الغذائي لمنتدى هذا العام، لكونه جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني.
- أظهر تحدي جائحة كورونا الحاجة الملحة لدول الخليج العربي لتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما تجسد من خلال التأكيد على ذلك في قمة العلا، فضلاً عن الموافقة على إنشاء شبكة خليجية مُتكاملة موحدة لتحقيق الأمن الغذائي.
- إطلاق الحكومة الرشيدة ستة مشاريع وطنية للتطوير الزراعي، وتنظيم الفعاليات الدولية المُتخصصة في الأمن الغذائي، بالإضافة إلى المبادرة الوطنية للتنمية الزراعية المُستدامة.
- نهوض مركز «دراسات» بدورٍ طليعيٍّ في إسناد الجهود الوطنية في مجال تحقيق الأمن الغذائي،

مُذكرة تفاهم مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتبادل الخبرات في مجال الأمن الغذائي.

- وعلى المستوى الدولي: تعاونت الوزارة مع منظمة «الفاو» من خلال أربعة مشاريع لتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين، وهي: وضع استراتيجية شاملة لتنوع مصادر الغذاء في البحرين، ودعم التنمية المُستدامة لقطاع الاستزراع السمكي، واستئصال أمراض الحيوان المُشتركة مع الإنسان وحفظ التنوع الوراثي الحيواني في البحرين، وتطوير نُظم جمع وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية في المملكة.

2- سعادة السيد زايد بن راشد الزياني الموقر، وزير الصناعة والتجارة والسياحة:

وقد تضمنت النقاط الآتية:

- اعتماد مملكة البحرين على الأغذية المُستوردة بنسبةٍ وقدرها 90%.
- قيام الوزارة في مارس 2020م بتجهيز مخزون استراتيجي من السلع الأساسية، وقد لعب تجار المواد الغذائية دوراً مُهماً في دعم إعداد ذلك المخزون خلال أسبوعين، يكفي لمدة 6 أشهر.
- توفير مملكة البحرين السلع الغذائية للمواطنين والمقيمين كافة، إبان تحدي جائحة كورونا دون نقصٍ في أيٍ منها.
- وجود اهتمام كبير بإبرام اتفاقيات تجارية لتحقيق الأمن الغذائي، ودعم جهود القطاع الخاص في هذا الشأن، نظراً لخبرة القطاع المُمتدة في مجال استيراد المواد الغذائية، مُعتمداً على استراتيجية تنوع مصادر الاستيراد تحسباً لأي ظروفٍ مُتغيرة.
- دعوة القطاع الخاص للمُساهمة في مجالات التخزين، باعتبارها أحد المشروعات

من خلال إصدارات وندوات مُتنوعة لزيادة الوعي المُجتمعي بأهمية دور الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي.

ثانياً: مُداخلات الحلقة النقاشية حول سبل مواجهة تحدي الأمن الغذائي في مملكة البحرين

1- سعادة المهندس عصام بن عبدالله خلف الموقر، وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني:

وقد تضمنت النقاط الآتية:

- ارتكاز استراتيجية الأمن الغذائي على الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.
- تحتكم الوزارة إلى أربعة مُنطلقات لتحقيق الأمن الغذائي؛ أولها: تطوير القدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية؛ وثانيها: رفع الإنتاج المحلي؛ وثالثها: الاستفادة من التكنولوجيا، ورابعها: تقديم المحفزات والتسهيلات.
- عملت الوزارة على عدة مسارات، فعلى المُستوى المحلي قامت بالتنسيق مع الوزارات المعنية للعمل على إنشاء شركة حكومية تكون مظلة لكل المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي، كما قامت الوزارة بجهود عديدة منها تخصيص 6 مواقع للزراعة بدون تربة، وتخصيص 20 موقعاً للاستزراع السمكي، وزيادة الإنتاج المحلي من المُنتجات الزراعية وبيض المائدة والدجاج اللاحم بنسبٍ كبيرةٍ خلال في عام 2019م، فضلاً عن اتخاذ خطوات لدعم المُزارعين والمُستثمرين.
- وعلى مُستوى الخليج العربي تم التوقيع على

اللوجستية، وهي فرصة استثمارية مهمة أمامه.

ثالثاً: محاور المنتدى

المحور الأول: الأمن الغذائي في مملكة البحرين: المفهوم والآليات

وقد أسفرت المناقشات حول هذا المحور عن عدة نقاط ومنها أن هناك جهوداً كبيرة تشريعية كبيرة تُبذل لتحقيق الأمن الغذائي، منها إعداد لجنة الشؤون التشريعية والقانونية تقريراً شاملاً في فبراير 2021م، حول الأمن الغذائي مُتضمناً 24 توصية تُمثلُ مخرجات الاجتماعات بين اللجنة وعددٍ من الجهات الحكومية وممثلي القطاع الخاص والأهلي وأصحاب الخبرة، وعلى المستوى التنفيذي عملت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة على ثلاثة محاور؛ وهي: متابعة مخزون عددٍ من السلع الغذائية، ففي عام 2015م صدر قرار عن اللجنة التنسيقية بتشكيل فريق عمل مكون من جهات حكومية لتحديد أكثر من 50 سلعةً غذائيةً تم الاتفاق مع مورديها من القطاع الخاص لإرسال بياناتها، بغرض إنشاء قاعدة بياناتٍ لمخزون الكميات والاستهلاك، وفي عام 2017م تم تدشين لوحة مؤشرات الأمن الغذائي، من ناحية ثانية وعلى من أن مملكة البحرين ليست دولة زراعية لكونها تعتمد على استيراد الغذاء بنسبة 90%، فإن هناك جهوداً تُبذل لاستغلال الموارد المتاحة لديها حالياً، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الجزئي، يُمكن أن تتحقق بنسبة 30% للخضروات، وقد يصل إلى 100% في بعض القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل بيض المائدة خلال السنوات الخمس القادمة، ومن ناحية ثالثة يتطلب تحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين العمل على محورين؛

الأول: داخلي من خلال تقديم الحوافز والدعم للقطاع الخاص للاضطلاع بدوره في مجال الأمن الغذائي؛ والثاني: خارجي من خلال التعاون مع الدول الخليجية بحيث يتم توزيع المجالات على الدول الست، بما يُحقق التكامل والاستفادة لدى كُلٍ منها، وخاصةً في الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية، ومن ناحية رابعة توجد تحديات تواجه جهود تحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين، منها محدودية الطاقة الحالية لشركة مطاحن البحرين لتخزين القمح لفتراتٍ طويلةٍ باعتباره أهم السلع الاستراتيجية، وارتفاع التكلفة الأولية للاستثمارات الزراعية، بما يتطلب دعماً حكومياً في المراحل الأولى، ومن ناحية خامسة تتمثل مُتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في تهيئة مُناخ الاستثمار، ومنها الحاجة لسن قانون لتشجيع الاستثمار في قطاعات الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية، والحاجة الملحة لوجود هيئة رسمية لاعتماد جودة المُنتجات البحرينية، ومواءمة التشريعات الوطنية مع نظيرتها الخليجية والعربية والدولية، من أجل تحقيق التكامل في مجال الأمن الغذائي، والاهتمام بإعداد جيلٍ من رواد الأعمال، وضرورة تحسين تصنيف البحرين في مؤشر الأمن الغذائي العالمي حيث تحتل المرتبة 49 لعام 2020م، وترشيد استهلاك الطعام، وتنويع مصادر الاستيراد لتجنب حدوث أزمات، وتشجيع الشباب البحريني على تأسيس مشروعاتٍ زراعية.

المحور الثاني: تجارب إقليمية لمواجهة تحدي الأمن الغذائي

استهدف هذا المحور مناقشة واستعراض تجارب خليجية وإقليمية بشأن تحقيق الأمن الغذائي وما تتضمنه مدروس مستفادة يمكن لمملكة البحرين

داخل وخارج السلطنة، من ناحية رابعة بالنظر إلى تشابه ظروف دول الخليج العربي والتحديات التي تواجهها، فإنه يتعين التكامل فيما بينها لتحقيق الأمن الغذائي الذاتي، لسبب بسيط مؤداه أنه لدى كل دولة ميزة نسبية بما يتيح التكامل بين دول الخليج العربي، وتوجد آليات عديدة في هذا الصدد، منها إمكانية تأسيس صندوق خليجي للأمن الغذائي، بالإضافة إلى أهمية إنشاء بنك خليجي موحد للموارد النباتية، وتكوين مظلة خليجية مشتركة تضم كل الشركات التي أسستها دول الخليج العربي للاستثمار في المجال الزراعي، ولتلك المقترحات ما يدعمها في ظل وجود سيولة مالية، كما أنه لا بد من النظر عند صياغة استراتيجية خليجية للأمن الغذائي إلى ثلاثة عناصر مترابطة تمثل جوهر تلك القضية؛ وهي: الوفرة والقُدرة على تحقيق جودة الغذاء وسلامته، والإدارة الرشيدة المُستدامة لطبيعة الموارد الغذائية، فضلاً عن مُستلزمات الزراعة والتصنيع، من ناحية خامسة ينهض القطاع الخاص بدور مهم في تحقيق الأمن الغذائي، بالتكامل مع جهود القطاع الحكومي، ومن ذلك التجربة الأردنية، حيث تولى القطاع الخاص مسؤولية استيراد المواد الغذائية مُنذ عام 1989م، واقتصار استيراد الحكومة الأردنية لسلعتي القمح والشعير فقط، ومن ناحية خامسة على الرغم من أن جوهر الأمن الغذائي يُعدُّ أمراً واحداً بالنسبة لدول الكافة، فإن ثمة قضايا محورية ترتبط بتحقيقه منها حتمية سلامة الأغذية، التي أولتها بعض الدول أهمية، ومنها مصر من خلال إنشاء هيئة سلامة الغذاء، إذ لا يكفي توفير الغذاء، بل الحرص على كونه آمناً، ومن ناحية ثانية فإن زيادة عدد السكان بوتيرة متسارعة يُمثل تحدياً هائلاً بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي، وخاصة في ظل

الاستفادة منها، وقد خلصت المناقشات في ذلك المحور إلى أنه على الرغم من استمرار تصنيف دول الخليج العربي من بين أكثر الدول قُدرةً على تحقيق الأمن الغذائي وفقاً للمؤشرات العالمية، المُتمثلة في توفير الإمدادات والقُدرة على تحمل تكاليفها وسلامتها، فإنها لاتزال تواجه تحدياتٍ منها ارتفاع فاتورة الاستيراد التي بلغت 53 ملياراً في عام 2020م، نتيجةً لزيادة عدد السكان في دول الخليج العربي؛ ، فضلاً عن مخاطر الاستيراد وإمكانية توقف سلاسل التوريد في أزمات مُماثلة مُستقبلاً على غرار تحدي جائحة كورونا، وإمكانية تعرض الموانئ لهجومٍ سيبراني، بالإضافة إلى وجود عددٍ من الدول الموردة للسلع الغذائية لدول الخليج العربي تُصنف بأنها عالية المخاطر، وكذلك تحدي الأمن المائي انطلاقاً من أن الماء هو الركيزة الأساسية للزراعة في ظل شح المياه وملوحتها في منطقة الخليج العربي، علاوةً على إمكانية تعرض مياه الخليج العربي للتلوث جراء انفجار أحد المُفاعلات النووية الإيرانية، من ناحية ثانية توجد جهود خليجية مُشتركة لتحقيق الأمن الغذائي، حيث عبرت الاجتماعات المُشتركة إبان تحدي جائحة كورونا، عن واقع تلك الجهود بهدف التنسيق لضمان استمرار إمدادات الغذاء، والتوجه نحو إنشاء مركز خليجي موحد للأمن الغذائي، يستهدف تحليل البيانات ذات الصلة بالأمن الغذائي، وتأسيس شركات مُساهمة خليجية، وتوقيع عقود طويلة الأجل لإمدادات الغذاء، وتعزيز التجارة البينية، وإنشاء خطوط إمداد سريعة لاستيراد الغذاء، من ناحية ثالثة توجد تجارب خليجية مُهمة بشأن تحقيق الأمن الغذائي، ومن بينها تجربة سلطنة عُمان، التي أنشأت مشروعات مُخصصة في مجال الأمن الغذائي، بالتنسيق مع القطاع الخاص

على تهديدات طُرق المرور البحرية الأساسية، التي تُعد شرايين تدفق السلع، بالإضافة إلى مُشكلة هدر الطعام، ومن ثم فإن هناك دوراً للبحوث العلمية لمواجهة تلك التحديات، منها إمكانية إجراء بحوث حول دور التكنولوجيا الحديثة لزيادة إنتاجية الغذاء، وكذلك دعم جهود البحث وتطوير كفاءات الكوادر العاملة في القطاع الزراعي، والبحوث ذات الصلة بتدوير مياه الصرف الصحي، لاستخدامها في زراعة بعض المحاصيل، بالإضافة إلى البحوث التي يُمكن إجرائها حول تنويع واردات دول الخليج العربي من الغذاء، والبحوث ذات الصلة بسلوك المستهلكين، ومن ناحية ثانية هناك نماذج عملية بشأن بحوث الغذاء، وفي جامعة البحرين تعمل أقسامٌ عدّة على تطوير بحوث علمية في مجال الأمن الغذائي، حيث يتم إنجاز بحوث مُتقدمة في مجال التقنيات الزراعية الحديثة، كما تم إطلاق برامج جديدة حول التنمية المُستدامة، من بينها تخصصات فرعية مُتعلقة بالأمن الغذائي، وفي دولة الإمارات العربية المُتحدة تم إطلاق منصة أبحاث الغذاء الإلكترونيّة، انطلاقاً من قناعة الحكومة الإماراتية بالدور الفعال الذي تلعبه البحوث العلمية في الأمن الغذائي، ومن ناحية ثانية يُمكن لدول الخليج العربي الاستفادة من الدول التي تُماثلها في ظروف المُناخية، ومن حيث المساحة والكثافة السُكانية، وتمكنت من توظيف البحث العلمي في دعم استراتيجيات الأمن الغذائي ومن بينها سنغافورة، ومن ناحية ثالثة إن خُبراء الاقتصاد التنموي التقليدي لم يقوموا بدراسة الأمن الغذائي ضمن خطط التنمية، كونه موضوعاً هامشياً حسب منظور علم الاقتصاد، ولكن بدأت نظرة خبراء الاقتصاد مؤخراً تشهد تغييراً حيث بدأوا بإجراء دراساتٍ حول موضوعات ذات صلة

محدودية الموارد، وزيادة فاتورة الاستيراد، الأمر الذي يجعل من قضية الأمن الغذائي بعداً مهماً من أبعاد الأمن الوطني، خاصةً بالنسبة للدول ذات الكثافة السكانية العالية، ومن ثم فإن الاحتفاظ بمخزونٍ استراتيجيٍ قد حظي باهتمام الحكومة المصرية، التي أعلنت المشروع القومي للصوامع، وأخيراً هناك مُقترحات عدة بشأن تحقيق التكامل العربي في مجال الأمن الغذائي، منها إمكانية تنظيم لقاءات بين غرف التجارة لمناقشة وتقديم مُقترحات مُحددة للحكومات، وتوحيد سُبُل الرقابة على دخول الأغذية ما بين الدول العربية لضمان تدفق السلع فيما بينها، وتفعيل دور المُنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالإضافة إلى الاهتمام بإنشاء أسطول عربي للنقل البحري، مع أهمية الاستفادة من توصيات مُنظمة الأمم المُتحدة للأغذية والزراعة «الفاو»، وكذلك قواعد مُنظمة التجارة العالمية، في ظل الحديث عن مفهوم «عولمة الغذاء»، التي يُقصد بها وجود معايير دولية موحدة للتعامل مع كافة القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي في كافة دول العالم.

المحور الثالث: نحو استراتيجيات مُتكاملة لتحقيق أمنٍ غذائيٍ عالميٍ وشامل

وقد استهدف هذا المحور التعرف على الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية المعنية بتحقيق الأمن الغذائي في العالم ودعم ومساعدة الدول في هذا المجال، وقد أسفرت المناقشات عن عدة نقاط منها أولاً: تواجه دول الخليج العربي العديد من التحديات لتحقيق الأمن الغذائي، منها ضعف الكفاءة الإنتاجية الذي يعود بشكلٍ جزئيٍ إلى مُعدلات الاستهلاك العالية للمياه من المزارعين، وانعدام الميزة النسبية لدى بعض الدول، علاوةً

الغذاء والزراعة «الفاو»، لذلك يتعين على جميع المؤسسات المعنية أن تتعاون وأن تُنسق جهودها في مجال الأمن الغذائي.

وفي ختام المنتدى صدر بيان ختامي جاء فيه «

أكد المشاركون في مُنتدى "دراسات" الرابع تحت عنوان "استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص"، الذي أقيم عبر الاتصال المرئي في الفترة ما بين 21 - 23 يونيو 2021م، بمشاركة عددٍ من المسؤولين من السُلطتين التشريعية والتنفيذية، والمنظمات الإقليمية والأممية، وعددٍ من الخبراء والباحثين المهتمين بالأمن الغذائي، اعتماد التوجهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، بشأن تأمين الأمن الغذائي، كمنهاج عملٍ وطني، لصياغة خطة استعداد مُتكاملة من أجل رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، مُستويات آمنة ومستدامة، مُشيرين إلى أن التوجهات السامية رسمت خارطة طريق واضحة لبناء استراتيجية مُتكاملة للأمن الغذائي في مملكة البحرين.

وأشاد المشاركون بالنجاح الذي حققته مملكة البحرين مُنذُ بداية تحدي جائحة كورونا، في توفير جميع المواد الغذائية والاستهلاكية دون انقطاع ونقصٍ أو زيادةٍ في الأسعار، مُشيدين بالدور الفعال والناجح الذي أداه الفريق الوطني، بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله في التعامل مع الجائحة، وكان من ضمن التدابير الملموسة، تعزيز الأمن الغذائي وصولاً إلى المرتبة 25 على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، بحلول عام 2030 ودعا المشاركون إلى الالتفاف حول المُبادرات

بالأمن الغذائي، كمتانة سلاسل التجارة الدولية، والحجم الأمثل للمخزونات الغذائية، ودور الأمن الغذائي في استقطاب المُستثمرين الدوليين، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ يوظف الخبراء منهج النمذجة الرياضية والإحصائية لدراسة تداعيات تغير المناخ على الأمن الغذائي؛ إلا أن أحد صعوبات ذلك تتمثل في تباين بين الآراء الاحترافية حول بعض الفرضيات، نتيجةً لانعدام الإجماع بين الباحثين حول كيفية بناء نموذج فعال لدراسة تغير المناخ. ويمكن حل تلك المُشكلة في إجراء المزيد من البحوث حول أفضل النماذج الرياضية، وتوفير عدد أكبر من الفرص للتحاور بين أصحاب القرار والخبراء الذين يدرسون تلك النماذج، وعلى الرغم من أهمية البحوث عموماً فإنه يتعين تبني حزمةٍ كبيرةٍ من السياسات الداعمة، التي تتكامل مع الجهود البحثية، منها النظر في فرض ضرائب على الكربون، فضلاً عن التركيز على توعية المُجتمع بأفضل الممارسات التي تحدُّ من الهدر والنفايات، ومن ناحيةٍ رابعةٍ في ظل التطورات الديموغرافية والتغير المناخي لم تعد الطاقة هي مثار الصراع في منطقة الشرق الأوسط بل برز موضوع الأمن الغذائي، حيث يتوقع أن يتحول الصراع حول المياه إلى واقعٍ في المنطقة خلال السنوات القادمة، وقد لوحظ أن الشراكات الاقتصادية بدأت بالتركيز على الزراعة بدلاً من الطاقة، كما كان عليه الحال في الماضي، وقد أدت اضطرابات الطقس والحروب الأهلية إلى زيادة عدد المهاجرين بحثاً عن موطنٍ جديدٍ للإقامة لأسباب اقتصادية، ومن المُتوقع أن تستمر هذه الموجات في التزايد في حال عدم مُعالجة تحدي الأمن الغذائي على مُستوى العالم، ينطوي موضوع الأمن الغذائي على تعقيداتٍ مُختلفة ولا يُمكن حصرها في إحدى مُنظمات الأمم المتحدة الفرعية، بما فيها مُنظمة

الوطنية الرائدة في تحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين، وفي مقدمتها المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد المفدى حفظها الله، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، ورئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي. وقال سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، "إن تحدي الأمن الغذاء يُمثل هاجساً لا مناص من مواجهته بالنسبة لمُعظم دول العالم، خاصةً بعد مُنعطف تحدي جائحة كورونا، والأثر الذي تركته على القطاعات المنتجة للأغذية وسلاسل التوريد، وهذا ما تنهت له المملكة وقيادتها الرشيدة، وتجسد ذلك في حكمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، عندما أبدى توجيهاته السامية حفظه الله ورعاه، في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس في أكتوبر 2020م، باعتبار تأمين الاكتفاء الغذائي أولوية تستدعي أقصى درجات التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية."

وأكد سعادته "أن التوجيهات الملكية السامية منذ بداية تحدي جائحة كورونا، واستجابة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لمتطلبات الإكتفاء الذاتي جسدت مثلاً يُحتذى في الإدارة المقتدرة، وكفاءة في عمليات التوريد، وامتداداً لسلسلة الإنجازات والنجاحات التي تحققت وسط تحدي الجائحة. بأعلى درجات المسؤولية من خلال وجود خطط مُحكمة للأمن الغذائي والمخزون

الإستراتيجي للسلع الغذائية الأساسية، وتُميَّز في توفير برنامج وطني للأمن الغذائي بكل جاهزية ومرونة."

وأضاف سعادة رئيس مجلس أمناء مركز "دراسات"، "كانت مملكة البحرين دائماً مُنطلقاً لمبادرات عديدة لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي والعالمي، وجاء مُنتدى 'دراسات' الرابع ليؤكد مُجدداً أن مملكة البحرين سوف تظل جسراً للتفكير يجمع بين رؤى وأفكار طموحة تستهدف بناء استراتيجيات متكاملة، تتخذ من توجهات قادتها مُرتكزاً لتحقيق أمن الوطن والمواطن، وتبادل الرأي سبيلاً، لافتاً إلى أن المُنتدى حقق نجاحاً كبيراً بوصفه أبرز منصة فكرية في المملكة من حيث مُشاركة السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومُمثلين لمُختلف القطاعات المعنية، مع الخبراء والمُختصين في المجالات التي يتطرق لها المُنتدى، بما يُمثل إضافة نوعية لجهود المركز والعمل الوطني بشكل عام." وذكر سعادته "تعلمنا من حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، أن نتصدى مُبكراً لمواجهة أية تحديات، مُستلهمين هذا العزم من إقدام صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على تجاوز الصعاب وتذليل العقبات؛ لذلك كانت النُسخة الرابعة من مُنتدى 'دراسات' استجابةً لهذه الروح الوطنية، لتباحث الحلول والخيارات الأكثر جدوى وملائمة للبحرين."

وتلى الدكتور حمد إبراهيم العبدالله، المدير التنفيذي لمركز "دراسات" البيان الختامي للمُنتدى، وتالياً نصه:

فبِعونٍ من الله وتوفيقه، اختتمت أعمال مُنتدى "دراسات" السنوي الرابع التفاعلي، الذي نظمه مركز

كورونا، في توفير جميع المواد الغذائية والاستهلاكية دون انقطاع ونقص أو زيادة في الأسعار، حيث يقوم الفريق الوطني، بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بدور فعال ونجاح في التعامل مع الجائحة، وكان من ضمن التدابير الملموسة، تعزيز الأمن الغذائي وصولاً إلى المرتبة 25 على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، بحلول عام 2030.

ثالثاً: يشكل الأمن الغذائي، متركزاً رئيسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأحد أولويات مملكة البحرين في الوقت الراهن. لذا فإن تطوير استراتيجية للأمن الغذائي، يتطلب تضافر عدة مقومات، يأتي في مقدمتها: تقييم الوضع الراهن للإنتاج الزراعي المحلي، وبنية تحتية ملائمة، وقدرات وكوادر بشرية وطنية، وتقنيات تكنولوجية، ومحفزات وتسهيلات لاستقطاب القطاع الخاص.

رابعاً: تضطلع السلطة التشريعية بمسؤولية وطنية في إطار سن ومراجعة التشريعات والأنظمة ذات الصلة بالأمن الغذائي، في القطاعات الزراعية والحيوانية والسمكية، ومراجعتها بشكل دوري، لضمان المواءمة للظروف الراهنة.

خامساً: رغم الجهود الخليجية في مجال الأمن الغذائي إلا أن جائحة "كوفيد 19" أظهرت الحاجة الملحة لتوفير أمن غذائي خليجي مستدام، لاسيما أن دول مجلس التعاون تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية من الخارج، كما تعاني هذه الدول من شح المياه العذبة، وقلة المساحات المزروعة.

سادساً: إن ما تصدره المنظمات الدولية المختصة من تقارير وتوصيات تعد ذات فائدة كبيرة في سعي مملكة البحرين، لضمان الأمن الغذائي، الذي بات

البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، خلال الفترة من 21 - 23 يونيو 2021، وجاء تحت عنوان "استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص"، بمشاركة رئيسي مجلسي النواب والشورى، ونائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية، وعدد كبير من وزراء ومسؤولين آخرين، وأعضاء من السلطة التشريعية، إلى جانب مساهمات قيمة وبناءة من نخب فكرية وأكاديمية وقادة رأي، وخبراء وممثلي منظمات دولية. وعلى مدى ثلاثة أيام، دارت مناقشات وحوارات المنتدى في ثلاث جلسات رئيسية، هي:

الجلسة الأولى: الأمن الغذائي في مملكة البحرين.. المفهوم والآليات.

الجلسة الثانية: الأمن الغذائي، تجارب خليجية وإقليمية.

الجلسة الثالثة: نحو استراتيجيات متكاملة لتحقيق أمن غذائي عالمي وشامل.

وخلال الجلسات، قدم المشاركون رؤى شاملة، ومقاربات متنوعة، بالإضافة إلى المناقشات والأسئلة والمداخلات الثرية والبناءة لأعمال المنتدى، سواء من داخل مملكة البحرين أو خارجها. وقد توافق الجميع على النقاط الآتية:

أولاً: إن التوجهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين المفدى حفظه الله ورعاه، بشأن تأمين الاكتفاء الغذائي، أولوية وطنية، رسمت خارطة طريق واضحة، لبناء إستراتيجية متكاملة للأمن الغذائي في المملكة.

ثانياً: نجحت مملكة البحرين منذ بداية جائحة

أحد أبرز التحديات التي تواجه دول العالم كافة في ظل تحدي جائحة كورونا، وما ترتب عليها من تداعيات.

سابعاً: إن تخصيص مركز "دراسات" منتداه السنوي لبحث قضية الأمن الغذائي يعد مرتكزاً لإثارة الاهتمام والوعي بهذه القضية، كما أن التغطية الصحفية والإعلامية المحلية والخليجية والعربية الواسعة لفعاليات منتدى دراسات، حققت جانباً مهماً من أهداف ورسالة المنتدى، خصوصاً التفاعل مع الرأي العام.

وبناءً على ما تقدم من آراء ونتائج، فقد أوصى المشاركون في المنتدى بالآتي:

المستوى الوطني

(أ) اعتماد التوجيهات الملكية السامية بشأن تأمين الأمن الغذائي، كمنهاج عمل وطني، لصياغة خطة استعداد متكاملة من أجل رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، لمستويات آمنة ومستدامة.

(ب) الالتفاف حول المبادرات الوطنية الرائدة في تحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين، وفي مقدمتها المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد المفدى حفظها الله، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، ورئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي.

(ج) أهمية سن التشريعات اللازمة لترشيد استهلاك المياه، وتنظيم استخداماتها في المجالات الزراعية، وإنشاء نظام إنذار مبكر للحد من التلوث بجميع أنواعه.

(د) الاهتمام بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية، ومصائد الأسماك، والمزارع الحيوانية، مع عدم الإضرار بالموارد الطبيعية وخاصة الثروة المائية.

(هـ) التوسع في تبني النظم الزراعية الحديثة بأنواعها المختلفة، ومنها الزراعة المكثفة والمعلقة، لزيادة الإنتاج وتوفير المياه والطاقة والمساحات المزروعة.

(و) تقديم تسهيلات استثمارية متنوعة للقطاع الخاص، في إطار تعاون مشترك مع الجهات الحكومية، للمشاركة في مشروعات الأمن الغذائي.

(ز) أهمية الربط بين تحقيق الأمن المائي والغذائي، وتأمين الموانئ البحرية من مخاطر الهجمات السيبرانية.

(ح) إنشاء مزيد من الصوامع للتوسع في المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية.

(ط) العمل على تأهيل الكوادر البشرية، وبناء القدرات الوطنية في مجالات الأمن الغذائي.

(ي) تعزيز الوعي العام بضرورة ترشيد المياه، وعدم إهدار الطعام، والمحافظة على البيئة.

(ك) استثمار البحوث في مجال التقنية الزراعية الحيوية، والاستفادة من مخرجات مؤسسات البحث العلمي. وفي هذا الصدد، يسر مركز "دراسات" المبادرة بالإعلان عن تخصيص جائزة مالية لأفضل بحث علمي عن استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين، بهدف رفع الوعي بهذه القضية الحيوية في إطار مشروع وطني طموح.

المستوى الخليجي

(أ) الدعوة إلى وضع خارطة طريق خليجية، لتوفير مخزون غذائي استراتيجي، تفادياً للأزمات الطارئة.

(ب) تنسيق وتوحيد الجهود، وتبادل البيانات

2- دراسات يستضيف ملتقيين لمراكز

الفكر على المستويين الإقليمي والعالمي

عرض إدارة الدراسات

استمراراً لدوره الريادي كمنبر فكري متميز استضاف مركز دراسات في الثالث والعشرين من نوفمبر 2021 م مُلتقى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمراكز الفكر بعنوان «المراكز الفكرية: شراكات وآليات جديدة في مواجهة الأزمات والأوبئة»، كما استضاف الملتقى العالمي لمراكز الفكر بعنوان «المراكز الفكرية والمتغيرات العالمية في عصر الأزمات»، في الفترة ما بين 5 - 7 ديسمبر 2021 م، وكان الملتقيان بالتعاون مع مراكز الفكر والمجتمع المدني التابع لمعهد لاودر بجامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، الأول عبر تقنية الاتصال المرئي، والثاني بالحضور المباشر، وشارك في الملتقيين عدد من الخبراء والباحثين والمهتمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك عدد من الباحثين من مراكز غربية مرموقة.

ويمكن عرض ملخص الملتقيين على النحو الآتي:

أولاً: مُلتقى الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا لمراكز الفكر بعنوان «المراكز

الفكرية: شراكات وآليات جديدة في

مواجهة الأزمات والأوبئة»:

وقد دارت مناقشات الملتقى حول محورين هُما:

الأول: أثر تحدي جائحة كورونا على إقليم الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا: استمراراً أم تغيير؟

والثاني: تقارير دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

والإحصاءات في المجالات المتعلقة بالأمن الغذائي.

ج) دراسة جدوى إنشاء صندوق مشترك للأمن المائي والغذائي، للإرتقاء بنسب الاكتفاء الذاتي.

المستوى الدولي

أ) الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال تأمين الاكتفاء الذاتي.

ب) تطوير العلاقات التجارية الثنائية والجماعية مع الدول المصدرة للأغذية، بهدف تنويع نظم الواردات، تحسباً لاحتمالات تعثر سلاسل التوريد أوفرض القيود التجارية.

ج) زيادة التعاون الدولي في مجالات بحوث الغذاء، وتطوير التكنولوجيا الزراعية، وكذلك حماية المياه من التلوث.

د) تكثيف التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" لضمان جودة الإنتاج الزراعي، وتحسين السلالات الحيوانية.

وفي الختام، أشاد المشاركون في المنتدى، بالدور الذي يضطلع به مُنتدى "دراسات" السنوي، باعتباره منصة علمية وفكرية متقدمة، وفي هذا الإطار، تقدم المشاركون بكل الشكر والثناء والتقدير، لمركز "دراسات" ورئيس مجلس الأمناء الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، وجميع الباحثين والمنتسبين، على الجهود الدؤوبة والناجحة، التي بُذلت للإعداد والتحضير لهذا المنتدى المهم، مضموناً وتوقيتاً، وما تمخض عنه من مناقشات مثمرة، وتوصيات بناءة.

حول كيفية تعاملها مع تحدي جائحة كورونا.

وقبيل تلك المحاور أُلقيت كلمات رسمية على النحو التالي:

كلمة سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»

وقد أشار إلى النقاط الآتية:

- الإعراب عن سعادته لاستضافة «دراسات» لهذا المُلتقى الهام لمراكز الفكر، الذي يكتسب أهمية بالغة من حيث المضمون والتوقيت.
- التأكيد على أن الشرق الأوسط الحالي يختلف بشكل جذري عما كان عليه في أعقاب نهاية الحرب الباردة، حيث شهد تحدياتٍ كثيرةً ابتداءً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، مروراً بالأزمة المالية العالمية 2008م، وانتهاءً بانهيار أسعار النفط عام 2014م.
- أبرز التحديات التي أثير الجدل بشأن وقوعها في عام 1990م، تحققت بالفعل وهي شح المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار الأوبئة. وتلعب المؤسسات الفكرية دوراً إيجابياً وفاعلاً تجاه سياسات الوطنية بشكلٍ غير مسبوق، حيث أضحت تلك المراكز ومعها الجامعات حاضنةً للأفكار وتقديم التقارير لصانع القرار.
- خلال الأزمات تواجه الحكومات تحدياتٍ هائلةً بشأن اتخاذ القرارات المناسبة، ومن هنا يأتي دور المؤسسات الفكرية من خلال تقديم التقارير والتحليلات، التي أعدت من قبل خبراء، وتسهم في دعم صانع القرار.
- التأكيد على أن كل مؤسسة تُشارك في هذا المُلتقى قد ساهمت في دعم الجهود الوطنية في

بلادها، من خلال مُبادراتٍ فكريةٍ مُتميزةٍ في هذا الشأن.

- يُعد تأسيس الشراكات الفكرية أحد أهداف مركز «دراسات»، إنطلاقاً من قناعة مفادها أن تلك العلاقات تُسهم في تعزيز الروابط بين الأمم والشعوب.
- الإعلان أن «دراسات» سوف يستضيف المُلتقى العالمي لمراكز الفكر في ديسمبر 2021م.

2- كلمة سعادة السيد أيمن بن توفيق المؤيد وزير شؤون الشباب والرياضة بمملكة البحرين

- توجيه الشكر لمركز «دراسات» على استضافته لهذا المُلتقى الهام، مُشيراً إلى مقولة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك لشؤون الشباب والأعمال الإنسانية مستشار الأمن الوطني «هذه العاصفة المثالية» (The Perfect Storm)، ويقصد بها أن في كل أزمةٍ تتضمن في طياتها تحدياتٍ وفرصٍ في آنٍ واحد.
- اهتمام سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك لشؤون الشباب والأعمال الإنسانية مستشار الأمن الوطني، بدور مراكز الفكر والأبحاث في خدمة المُجتمع في جميع المجالات.
- أنه وفي ظل التحديات التي تواجه قطاع الشباب، الذين هم بحاجةٍ إلى خبراتٍ مُتراكمّة، يأتي دور مراكز الفكر، إنطلاقاً من أن التفكير العلمي هو سبيل النهضة والازدهار.
- الإشارة إلى تجربة الوزارة عام 2019م، بشأن الاستعانة بمركز «دراسات» الذي قدم النصح والمشورة في بعض المجالات.
- التنويه ببعض الإنجازات التي تحققت في مجال

الأبحاث في قاعدة بيانات جامعة بنسلفانيا، علماً بأنه سوف يُعقد المُلتقى العالمي لمراكز الفكر في ديسمبر 2021م في مملكة البحرين، ويعقد المُلتقى العالمي لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- تتمثل إحدى التحديات الأساسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: في التطورات التكنولوجية، والذكاء الاصطناعي، وإنتاج المعرفة، ورقمنة الإدارة، وجميعها مثلت تحديات للعمل التقليدي لمراكز الدراسات التي فرضت عليها إعادة النظر في أساليب عملها وطبيعة مُخرجاتها، ومن هنا فإن المهمة التي يجب التركيز عليها هي تحقيق التواصل بين المجتمع وصانعي القرار.

- لقد عززت جائحة كورونا من أهمية دور مراكز الفكر، الأمر الذي يُعتبر تحولاً إيجابياً، حيث ازدادت المؤتمرات واتجهت بعض المراكز لزيادة عدد موظفيها بنسبة بلغت 30٪. وربما حدث ذلك قبل الجائحة في بعض المراكز إلا أن الجائحة قد أدت إلى تسارع وتيرتها.

- ثمة تحولات يجب أن نكون على دراية بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأهمها تنامي أهمية الذكاء الاصطناعي، ووسائل التواصل الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الثابت الوحيد هو استمرار حالة الاضطراب الراهنة، التي تتطلب استمرار الاستعداد تحسباً لأي أزمة مُماثلة قادمة.

- أن من شأن التقدم في الثورة الصناعية الرابعة تزايد مُعدل التغيير، الأمر الذي سوف يخلق سياسة "تسونامي في التفكير"، حيث لا توجد أفق مُحددة تشي بإنهاء هذا الوباء على المدى القريب، بما يتطلب منا العمل لتوصل إلى نقطة تتضمن الحد من مخاطره.

النهوض بالشباب ومنها تأسيس قمة الشباب وبرلمان الشباب وإنشاء صناديق الأمل.

- التأكيد على أن الحديث عن التعليم ومن ثم المهارات في مملكة البحرين هو في الوقت ذاته حديث عن المُتطلبات الوظيفية في ظل قناعة مفادها أن الشباب هم من يتولون القيادة والقدرة على توظيف التكنولوجيا، الأمر الذي يمنح تلك الفئة الأمل دائماً نحو غدٍ أفضل.

- استعرض أبرز مُخرجات البحوث التي قام بها مركز "دراسات" خلال الجائحة، مؤكداً على أنها كشفت مقاييس جديدة ساعدت وزارة شؤون الشباب والرياضة في تقييم أوضاع الشباب في المملكة، وأنه بناءً على هذه الدراسات ظهرت مجموعة من المبادرات من بينها تشكيل صندوق الأمل الحاضن لمشاريع الشباب، الذي يتم العمل من خلاله للاستفادة من الفرص المتوفرة وتحويلها إلى وظائف نوعية للمواطنين في المملكة.

- حرصت العديد من الدول المُتقدمة في التعرف على تجربة البحرين، تجاه الشباب وقد تم التأكيد أن تلك المبادرات كانت نتاج دراسات وتوصيات مراكز الفكر لدى المملكة، وفي مقدمتها مركز "دراسات".

3- كلمة الدكتور جيمس ماجان، مدير برنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني التابع لمعهد لاودر بجامعة بنسلفانيا

وقد أشار إلى النقاط الآتية:

- الإشادة بسعادة رئيس مجلس أمناء "دراسات" وفريق المركز وفريقه على الترتيب والإعداد المتميز لهذا المُلتقى، الذي يُعد ضمن سلسلة المؤتمرات التي يتم تنظيمها سنوياً على أساس إقليمي وعالمي، وتستهدف جمع العديد من مراكز

المنطقة بسرعةٍ للتعامل مع تلك التداعيات.

الاستجابات:

1. يُعد الاهتمام بقطاع الصحة أحد أسس الاستقرار الاقتصادي، وإجراء احترازياً ضد أزماتٍ مُماثلةٍ أخرى، وقد تمكنت مناطق مُختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من إدارة تحدي جائحة كورونا، ولكن بمستويات أداءٍ مُختلفة.

2. استطاعت دول الخليج العربي إدارة تلك الازمة، ولكن هناك قطاعات تضررت أيضاً في الوقت ذاته، إلا أنه لوحظ وجود تحولات جيوسياسية لدول الخليج العربي، منها اتفاقات أبراهام، وبدء تحسين العلاقات مع تركيا.

3. في ظل تنامي تحديات تلك الجائحة فإنها لا تزال هناك حاجةٌ ماسةً للتعاون بين المنظمات الدولية المعنية كمنظمة الصحة العالمية، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بغرض توفير مُتطلبات الإغاثة للمتضررين من تلك الجائحة بشكلٍ عاجل.

4. شهدت مصر تجربةً مُهمّةً في التوعية بمخاطر وأثار تلك الجائحة من خلال تطوير موقع على شبكة الإنترنت لخلق الوعي بشأنها، الذي يشهد عشرة ملايين زيارة يومياً، بالإضافة إلى إطلاق بوابةٍ إلكترونيةٍ لدعم الأسر المحتاجة.

5. سعت إسرائيل للقضاء على الوباء وتباينت جهودها من مرحلةٍ إلى أخرى مع تطور الوباء، ولكنها أدركت في النهاية أنه لا بد من التعايش معه.

• تُعد المرأة شريكاً أساسياً في جميع المُلتقيات، فتوجد أكثر من 400 امرأة انضمت إلى شبكة مراكز الأبحاث العالمية، ومن المتوقع أن تُشارك أكثر من 500 امرأة بشكلٍ أو بآخر في مُلتقى شهر ديسمبر المُقبل، بما يعني أن المرأة والشباب جزءٌ أساسيٌّ من اهتمامات مراكز الفكر العالمية.

خُلاصات مُناقشات الجلسات

خلال المُداخلات والأسئلة والتعليقات حول محوري المُلتقى فقد تبلورت الآراء حول ثلاثة توجهات، وهي التأثيرات والاستجابات والتطلعات، ويمكن عرضها كما يأتي:

التأثيرات:

1. ساد خطأ مفاده الربط بين التحديات التي تواجهها الدول وتأثيرات تحدي جائحة كورونا، وإن كان هذا صحيحاً في بعض الدول فإنه لا ينطبق على دول مثل اليمن، وليبيا، والعراق، وسوريا، فالأمر لا يرتبط بالوباء بقدر ارتباطه بالأزمات.

2. على الرغم من أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت هي الأكثر إنفاقاً خلال العقد الماضي من بين مناطق أخرى من العالم، إلا أنه لوحظ زيادة الديون وتدني الإنفاق على الصحة العامة بما يعني أن ذلك القطاع يُعاني من نقصٍ في التمويل.

3. أدى تحدي جائحة كورونا إلى آثارٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ واجتماعيةٍ غير مسبوقة، إلا أن التأثير الأكبر كان بالنسبة للاقتصادات الهشة نتيجة تدابير الإغلاق الاضطرارية، وتوقف الإمدادات وانخفاض عوائد السياحة، وبالرغم من ذلك فقد استجابت حكومات

الخمس الكبار، بالرغم من أنه كان هناك حواراً بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، فإنه لم يُسفر عن تبلور جهود جماعية دولية لمواجهة هذا الوباء، ولا تزال هناك حاجة لتبادل الخبرات والتعاون الجماعي لمواجهة الوباء.

4. يواجه الأردن تحدياً هائلاً بسبب نقص اللقاحات، ومن المفارقة أن الكثير من الأفراد لم يقتنعوا بعد بأهميته أخذ اللقاح، وتشير الإحصاءات إلى أن 4% ممن هم دون سن الستين عاماً قد حصلوا عليه.

ثانياً: الملتقى العالمي لمراكز الفكر بعنوان «المراكز الفكرية والمتغيرات العالمية في عصر الأزمات 5-7 ديسمبر 2021م»

تضمن الملتقى الذي عقد للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط على أرض مملكة البحرين خمس جلسات، فضلاً عن الجلسة الافتتاحية، وناقش المشاركون فيها دور مراكز الفكر سواءً إبان جائحة تحدي كورونا أو بعدها، والتحديات التي تواجه عمل تلك المراكز والدور المنوط بها خلال المرحلة القادمة، وسُبل تفعيل ذلك الدور سواءً من جانب المراكز ذاتها أو من جانب الحكومات، وتتمثل الخلاصة الاستراتيجية لتلك المناقشات في تحديد المشاركين جسور للتواصل الفكري يُمكن من خلالها فهم تحولات العالم على نحو أفضل بما يُمكن من استغلال الفرص ودرء المخاطر.

وقبيل بدء جلسات المنتدى أُلقيت كلمات رسمية على النحو التالي:

6. انتهجت تركيا سياسات ناجحة بشأن تلقيح المواطنين، فقد بلغ عدد من تلقى اللقاح نحو 56 مليون نسمة حتى نوفمبر 2021م، ولا توجد أية قيود على المواطنين جراء انتشار الفيروس.
7. في الوقت الذي مثلت فيه الجائحة تحدياً للمملكة العربية السعودية كغيرها من الدول، فقد وضعت استراتيجية تقوم على ثلاثة ركائز، وهي تنسيق السياسات، وتخفيف الآثار الاقتصادية، وتحقيق الرعاية الصحية للمواطنين، وخلال ترأس المملكة لقمي مجموعة العشرين في مارس ونوفمبر 2020م تعهدت باستثمار 21 مليار دولار أمريكي كدعم لمجموعة من الدول للحصول على اللقاحات المناسبة، وتقديم 500 مليون دولار أمريكي كمُساعدات إنسانية لبعض دول العالم لتخفيف آثار الجائحة.

التحديات:

1. إن الوصول العادل والمتكافئ للقاحات يُعد تحدياً هائلاً، حيث أن عدم حصول بعض الدول على تلك اللقاحات قد يتسبب في حالة من عدم الاستقرار، الذي لن يظل داخل حدود الدولة الوطنية.
2. لا تزال هناك حاجة لتقارير ذات شفافية عن واقع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث الإنفاق المالي في القطاعات المختلفة وخاصة القطاع الصحي، الذي يُعاني من نقص في التمويل.
3. من بين التحديات الدولية في مواجهة هذا الوباء إخفاق مجلس الأمن في مواجهة تلك الجائحة بسبب الخلافات العميقة بين الدول

1- كلمة معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني:

وقد أشار إلى النقاط الآتية:

- واجهت الحكومات تحديات صعبة بوتيرة متسارعة، أثرت على مناحي الحياة كافة، ومن ثم فقد برز دور مراكز الفكر، التي تضطلع بدورٍ مهم في دعم صانع القرار، وقد بدا هذا الأمر بوضوح إبان تحدي جائحة كورونا، حيث صدرت عن تلك المراكز العديد من التحذيرات حول تفشي ذلك الفيروس وكيفية التعامل مع تبعاته.
- ضمن التحديات التي تواجه الدول في الوقت الراهن تبرز خمسة تحديات استراتيجية، هي التوترات العالمية حول التبادل التجاري وأزمات الطاقة، والتضخم وتداعياته على مستوى السيولة في العالم، وتحديات التحول الرقمي، والتفاوت في الفرص بين دول العالم.
- في ظل زيادة قاعدة المستهلكين على مستوى العالم فقد أدى ذلك إلى احتدام التنافس على المستوى الدولي في مجال التبادل التجاري، وقد لوحظ أن العديد من المؤسسات التي تم تأسيسها في نهاية الأربعينيات كان على أساس تجاري، بل أنه تُثار تساؤلات حول كيفية تعامل المنظمات الأممية كالأمم المتحدة مع تلك الطبيعة التنافسية التجارية للنظام العالمي الراهن.
- تُعد قضية الطاقة من القضايا الاستراتيجية التي يجب التوقف عندها من خلال طرح تساؤلات منها: كيف سوف تتغير الطاقة خلال العقدين المقبلين وخاصة على صعيد توليد ونقل الطاقة، وتأثير التكنولوجيا على هذا القطاع ومنها الطاقة الشمسية وما يترتب على ذلك من تغير البنية التحتية اللازمة لاستيعاب تلك المتغيرات الجديدة؟

- أدى تحدي جائحة كورونا إلى ضخ كافة دول العالم المزيد من الأموال في شرايين الاقتصاد لمنع الانهيار الاقتصادي، إلا أن ذلك قد أدى إلى التضخم، فقد لوحظ ارتفاع أسعار الغاز على سبيل المثال في بعض الدول الأوروبية ثمانية أضعاف.
- تُعد قضية التحول الرقمي مهمة للغاية وخاصة على قطاعات الانتاج وتحقيق التواصل الفعال بين البشر، وعلى الرغم من كون الثورة الرقمية تُعد عصب العديد من القطاعات في الوقت الراهن، ومنها الطاقة فإنها تحمل مخاطر ومنها الهجمات السيبرانية، مما يثير تساؤلات حول كيفية حماية أنفسنا من تلك الهجمات.
- وتتمثل القضية الاستراتيجية الخامسة في اللامساواة سواء بين الشعوب أو بين الأفراد وهو ما أظهرته تحدي جائحة كورونا، حيث عكست التفاوتات بين البشر، وقد جاء ذلك بسبب الاختلاف في رسم السياسات، الأمر الذي ينعكس على الأمن الوطني للدول، وبشكلٍ مُقارن نجد أن مملكة البحرين قد تميزت في التعامل مع أزمة تحدي جائحة كورونا من خلال الفريق الوطني بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، الأمر الذي انعكس في مؤشرات دولية عديدة ومنها مؤشر نيكاي، الذي صنف البحرين في المركز الأول في مُعدلات التعافي بنسبة 93%، كما تبدو ظاهرة عدم المساواة داخل الدول التي تشهد صراعات وإن تعددت تفسيراتها من منظور تاريخي أو عوامل جغرافية فإن التفسير الاقتصادي يبقى هو الأهم.
- الإشارة إلى مشاركة عددٍ كبيرٍ من الخبراء والمُفكرين في فعاليات المُلتقى، مُشيداً بجهود مراكز الفكر لما قدمته من دراساتٍ وتحذيراتٍ بشأن جائحة كورونا، مؤكداً أهمية التعاون

المُشترك لتحديد المخاطر الجيوستراتيجية، التي فرضتها الجائحة على المستوى الدولي.

2- كلمة سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»

وقد أشار إلى النقاط الآتية:

- الإعراب عن خالص مواساته وتعازيه لعائلة وزملاء وأصدقاء الدكتور جيمس ميجان، مؤسس مؤشر التصنيف السنوي العالمي المعتمد لمراكز الفكر والدراسات العالمية، الذي يصدر عن برنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني بمعهد لاودر في جامعة بنسلفانيا الأمريكية، والذي وافته المنية مساء يوم الاثنين 29 نوفمبر 2021م، وقد أخذ على عاتقه منذ ثمانينيات القرن الماضي جمع بيانات مراكز الفكر ومؤسسات المجتمع المدني، ثم وضع معايير يتم من خلالها تصنيف مراكز الفكر سنوياً على مستوى العالم.
- يأتي انعقاد الملتقى في ظل مُستجداتٍ طارئةٍ حيث انقلب العالم رأساً على عقب في نوفمبر 2021م، بعد اكتشاف العلماء متحورٍ جديدٍ لفيروس كورونا في جنوب إفريقيا، بما يعني وضع العالم بأسره أمام تحدٍ جديد، وقد يكون من المبكر تقييم تهديد ذلك الوباء الجديد وما يتطلبه من اتخاذ إجراءات احترازية جديدة، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة مفادها أهمية مراكز الفكر وإسهاماتها في صنع السياسات.
- كان لمملكة البحرين تجربةٌ مُتميزةٌ ورائدةٌ في التصدي لتحدي جائحة كورونا، وقد أشاد بذلك الدور المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم جيبريسوس، الذي

قام بزيارة مملكة البحرين في أغسطس من العام الحالي 2021م، حيث أشاد بدور الفريق الوطني لمواجهة الجائحة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله. وقد افتتح المدير العام للمنظمة المكتب التمثيلي لها في مملكة البحرين، ولم تكن تلك الزيارة سوى تأكيدٍ من جانب المنظمة بأن المملكة كانت سباقة في خططها لمواجهة الجائحة من خلال اتخاذ إجراءات استباقية وإتاحة اللقاحات اللازمة للمواطنين والمقيمين على حدٍ سواء.

- كان مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» جزءاً من الجهود الوطنية لمواجهة تحدي جائحة كورونا في المملكة، سواءً من خلال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد الدراسات التي تتضمن تأثيرات تلك الجائحة على بعض القطاعات في مملكة البحرين، أو إصدار البحوث والتقارير التي أسهمت في دعم صانع القرار لمواجهة تداعيات تلك الجائحة، وكانت نموذجاً لدور مراكز الفكر إبان الأزمات، بالإضافة إلى تنظيم مركز دراسات سلسلة من الفعاليات، كان من بينها مُنتدى «دراسات» السنوي الثالث الذي عُقد في نوفمبر 2020م بعنوان «دور المراكز الفكرية في دعم الجهود الوطنية لمحاربة تحدي جائحة كورونا».
- التأكيد على أهمية الملتقى العالمي لمراكز الفكر كونه يُمثل فرصةً سانحةً لتبادل الأفكار وتأسيس شراكاتٍ فكريةٍ تستهدف في النهاية المزيد من تفعيل دور مراكز الفكر في دعم صانعي القرار، مُشيراً إلى أن وجود خبراء عالميين ينتمون إلى خمس قارات ضمن هذا الملتقى يُمثل فرصةً مُهمّةً للتعلم والاستفادة من تجارب بعضنا البعض، وخاصة مع تعاظم أهمية تلك المراكز إبان تحدي جائحة كورونا، وفي ظل ظهور

المُتحوّل الجديد «إيماكرون»، مُعرباً عن أمله في رؤية نتيجة إيجابية بعد خمس سنوات من الآن على صعيد بناء الشراكات، كما أن المُلتقى يعني الكثير سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو لمركز «دراسات».

• الجدير بالذكر أنه أعطيت الكلمة للسيد إبراهيم بكري من مركز الشرق الأوسط بجامعة بنسلفانيا، الذي قدم كلمات رثاء في حق الدكتور جيمس ميجان، مُشيراً إلى أنه تعلم منه الكثير، وأن فقده يُمثل خسارة كبيرة للعالمين في مجال مراكز الفكر، مؤكداً على أن الفقيه آمن بالأهمية المحورية لمُلتقى مراكز الفكر، وكان دائماً يُراهن على أهمية ودور الشباب في هذا المجال.

3- كلمة سعادة الأستاذة هالة محمد جابر الانصاري، الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين:

وقد أشارت إلى النقاط الآتية:

• يكتسب هذا المُلتقى أهمية بالغة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العالم، إلا أنه يُلاحظ وجود توجهاتٍ دولية تستهدف تعزيز تمكين المرأة في المجالات كافة، الأمر الذي سوف ينعكس على تحقيق التوازن بين الجنسين من ناحية، وإبراز دور المرأة خلال الجائحة وخطة التعافي من ناحية ثانية.

• على الرغم من الدور الذي لعبته المرأة في مجالاتٍ تنمويةٍ مُهمّةٍ ومن بينها التعليم والصحة، فضلاً عن المُساهمة في مواجهة عدة تحديات كظاهرة التغير المناخي، فإنه يُلاحظ أن نسبة النساء اللواتي يعملن في المراكز الفكرية أقل من 30%، الأمر الذي يتطلب ضرورة مناقشة تراجع دور المرأة في مثل تلك المجالات، وسد الفجوة بين

الجنسين عموماً في بعض المجالات الأخرى ومنها العلوم والهندسة والتكنولوجيا والرياضيات، حيث يُلاحظ أن مُساهمة المرأة في تلك المجالات لا يزال محدوداً بما يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لمُعالجة هذا الوضع.

• ينهض المجلس الأعلى للمرأة في مملكة البحرين برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى حفظها الله، بدورٍ طليعيٍ لدمج احتياجات المرأة في خطط التنمية المُستدامة في مملكة البحرين، من خلال استحداث آلية التقرير الوطني لقياس التوازن بين الجنسين، الذي يتضمن منهجيةً مُحددةً تحتوي على مؤشرات لذلك، ويستهدف التقرير رصد جهود سد الفجوات على المُستوى الوطني، ودعم وضع مملكة البحرين في التقارير الدولية ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين.

• تنتهج مملكة البحرين استراتيجيةً مُتكاملةً للنهوض بقضايا المرأة عموماً، من بينها المُتابعة الحثيثة لجهود تلبية احتياجات المرأة وإدماجها في خطط التنمية، وتأسيس شراكاتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ تستهدف دعم تلك الجهود، بالإضافة إلى استحداث مؤسسات تعنى بقضايا المرأة، وكان منها تأسيس الجامعة الملكية للبنات مركزاً مُتخصصاً في دراسات المرأة، بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة كجهةٍ استشاريةٍ معنيةٍ بشؤون المرأة البحرينية، ولجنة الأمم المُتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، في فبراير 2021م.

وقد تضمن المُلتقى العالمي لمراكز الفكر خمس جلسات على مدى يومين على النحو التالي:

الجلسة الأولى «قضايا السياسات والتحديات الاستراتيجية»

وقد خلص المشاركون في تلك الجلسة إلى النتائج الآتية:

1. لم يكن تحدي جائحة كورونا أزمة عابرة انتهت، بل لا تزال تُمثل تحدياً للحاضر يترتب عليه تداعيات للمستقبل، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك تحديات لم تكن بسبب تلك الجائحة بل كانت سابقةً عليها، ومن ثم تقع على عاتق مراكز الفكر مسؤولية كبيرة في مواجهة تداعيات جائحة تحدي كورونا والتحديات الأخرى، وتعد تلك المراكز التي تعمل بشكلٍ مُستقلٍ أو جماعي ركيزة أساسية لعملها بما تمتلكه من معلومات، ومن ثم فإن أحد أهداف المُلتقى هو بحث تلك التحديات وكيفية مواجهتها.

2. تباينت الحكومات في آدائها خلال تحدي جائحة كورونا، إلا أن أكثر الدول مُعانةً ممن كان لديها تحديات بالفعل قبل الجائحة، وخاصة على الصعيد الاقتصادي، ومنها الأرجنتين والبرازيل وتشيلي، ولا يزال مُعدل تلقي اللقاح في تلك الدول مُنخفضاً للغاية.

3. هناك تباين بين مناطق العالم المُختلفة في تلقي اللقاحات، ففي الدول الغربية تتراوح نسبة من حصلوا على اللقاحات ما بين 60-70% من السكان، وفي أمريكا اللاتينية 37% من السكان، وفي آسيا 27%، وفي إفريقيا 3,6% من نحو 1,4 مليار نسمة في تلك القارة.

4. على الرغم من أن تحدي جائحة كورونا كان يُمثل تحدياً هائلاً للهند، إلا أنه تم تطعيم 40% من السكان، بينما كانت نسبة الوفيات 1,5%، وتواجه الهند عدة تحديات منها وضع أفغانستان غير المُستقر وعودة حركة طالبان للحكم، بالإضافة إلى التوترات

في المحيط الهادئ، إلا أنه في ظل التنافس بين الولايات المتحدة والصين فإن الحديث عن دور القوى الوسيطة ومنها الهند وتركيا والمكسيك، يكتسب أهميةً لمواجهة التحديات وملء الفراغات الناتجة عن انحسار التواجد الأمريكي في بعض المناطق.

5. تعددت تأثيرات تحدي جائحة كورونا على الصعد السياسية والاقتصادية والصحية والأمنية والعسكرية، ومن بينها توقف سلاسل إمدادات الغذاء لبعض الدول، مما مثل تحدياً هائلاً إذ تغير مفهوم الأمن ذاته، فكانت حاجة بعض الدول لأجهزة تنفس صناعي أكثر من حاجتها لامتلاك سلاح نووي شامل، وقد تباينت دول الشرق الأوسط في تعاملها مع الجائحة وقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً مُتميزاً في هذا الشأن.

6. أُلقت الجائحة الضوء على قضايا مُهمة وهي الحوكمة والديمقراطية في أوروبا والبلقان، فقد لوحظ تراجع قيمة الديمقراطية ذاتها، وقد تم تصنيف الاتحاد الأوروبي وفقاً لبعض المؤشرات بأنه يأتي في المرتبة الثانية في هذا الشأن.

7. على الرغم من أن اكتشاف العلماء في جنوب إفريقيا عن المُتحور الجديد يعني تنبيه العالم لذلك الخطر بشكلٍ مُبكر، فإن العالم قام بمُعاينة جنوب إفريقيا من خلال إعلان بعض الدول وقف الطيران معها، الأمر الذي من شأنه التأثير على السياحة، التي تعتمد عليها جنوب إفريقيا بشكلٍ كبير.

8.

الجلسة الثانية «تحويلات ما بعد كورونا: المنافع والمساوئ والمخاطر»

وقد خلص المشاركون في تلك الجلسة إلى النتائج الآتية:

1. على صعيد الإيجابيات تنامي استخدام التكنولوجيا وزيادة عدد المشاركين في فعاليات مراكز الفكر بشكل كبير لأن معظمها كان يُشارك بشكل افتراضي، مما أتاح الفرصة للوصول إلى أعداد هائلة من مناطق مختلفة من العالم في أوروبا وإفريقيا.

2. على صعيد التحديات برزت قضية التمويل كتحدٍ أساسي خلال السنة الأولى، وكان هناك تمويل للعديد من مراكز الفكر، إلا أنه خلال السنة الثانية تم قطع التمويل، وقد مثل ذلك تحدياً للمراكز التي كان لديها خطط مُمتدة لتنفيذ مشروعات بحثية، وكان ذلك التحدي أكثر حدة في دول مثل فنزويلا وكوبا على سبيل المثال، ويتمثل التحدي في الوقت الراهن ومستقبلاً في كيفية استمرار مراكز الفكر في تقديم المشورة حتى مع توقع استمرار خفض الدعم المُقدم لتلك المراكز بسبب تداعيات تحدي جائحة كورونا.

3. تتمثل المخاطر في أن عالم اليوم به ظروف مُشابهة لظروف الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى بعض القيود التي تواجه عمل مراكز الفكر حول الحرية في اختيار موضوعات ربما تراها الحكومات ذات حساسية، كما تتمثل المخاطر أيضاً في زيادة وقف الدعم مُستقبلاً في ظل وجود أولويات أخرى لدى الشركات التي بإمكانها دعم عمل تلك المراكز.

الجلسة الثالثة «فرص وقوة بناء الشراكات في عالم ما بعد كورونا»

وقد خلص المشاركون في تلك الجلسة إلى النتائج الآتية:

1. إن بناء شراكات فكرية بين المراكز ليس بالأمر الصعب بالرغم من الاختلاف في هيكليات المراكز وانتماءاتها وتمويلها بل وأماكن تواجدها جغرافياً، ولكن تلك الشراكات تؤسس على جودة أعمال تلك المراكز.

2. في ظل الحديث عن الشراكات فإن دراسات المناطق تكتسب أهمية بالغة، ومن ذلك الإشارة إلى قيام بعض مراكز البحوث الأمريكية بالعمل ضمن مشروع بحثي حول موضوع التجارة في شرق إفريقيا وكيفية تأمين تلك التجارة في ظل التهديدات الأمنية، وكان ذلك نموذجاً لبناء شراكات فكرية خارج حدود الدول.

3. مع أهمية بناء الشراكات فإنه لا تزال هناك معوقات تكتنف جهود مراكز الفكر في هذا المجال، منها نقص التمويل بما يرتب أجواء تنافسية بين تلك المراكز، كما أنه من الصعب تحديد الشركاء المحليين، بالإضافة إلى أن بناء الثقة بين تلك المراكز قد يتطلب وقتاً من الزمن.

4. لقد أوجد تحدي جائحة كورونا الحاجة الماسة لتأسيس المزيد من الشراكات من أجل التعامل مع أزمات صحية من هذا النوع مُستقبلاً، بل إن قضايا مثل اللاجئين والمشكلات الجيوسياسية والحوكمة العالمية جميعها ليست تحديات تواجه الدول فرادى، ولكنها

عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على تعزيز حضور المرأة في المجالات كافة.

2. لا تتمثل مشاركة المرأة في مراكز الفكر في المسألة العددية فحسب، بما يُحقق المساواة بين الجنسين، بل في مدى إقبال المرأة ذاتها على هذا النوع من العمل، الذي يتطلب الرغبة والقدرة على ممارسة العمل في تلك المراكز والشعور بأن ذلك العمل يُمثل قيمة للمجتمع.

3. يتطلب تمكين المرأة من الحصول على فرصٍ مُتساوية مع الرجل في مراكز الفكر، وأن تكون هناك مرونة فكرية حول هذا الأمر، وفي الوقت ذاته توعية المجتمع بأهمية تحقيق هذا الأمر.

4. لا بد من تعزيز القيم التي تدعم وصول المرأة لمراكز الفكر، وكذلك الأخلاقيات اللازمة لذلك من خلال انتاج الشفافية، وأن تكون هناك مؤشرات لقياس ذلك التنوع سواءً من حيث نسبة تولي المناصب أو حتى مستوى الرواتب، وهناك أهمية للترويج للمبادرات الدولية التي تستهدف تمكين المرأة، ومنها المبادرة التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

5. يتطلب تعزيز حضور المرأة في المراكز الفكرية توفير التمويل اللازم لذلك، وكذلك إعطاء النساء فرصاً حتى إذا ما فشلن في مرات يتم الدفع بهن مراتٍ أخرى.

6. على الرغم من تحقيق الإمارات إنجازاتٍ عديدة، من بينها وجود مراكز متعددة للفكر، فإنه لا توجد الكثير من البحوث الإماراتيات في ذلك المجال، ويعود السبب في ذلك إلى معوقات ثقافية واجتماعية، بالإضافة إلى نقص المعرفة الكافية حول دور مراكز الفكر.

تُمثل تحدياً جماعياً يتسم بالتعقيد والتحول السريع، بما يتطلب تأسيس شراكات لمواجهة تلك التحديات.

5. أهمية تأسيس الشراكات الفكرية سواء بين المراكز وقطاعات أخرى داخل الدول أو فيما بين الدول، فإنه لا تزال هناك معوقات من بينها مُعضلة التمويل .

6. من شأن تأسيس الشراكات دعم دور مراكز الفكر في مواجهة التحديات الراهنة، التي تُمثل هموماً مُشتركةً لجميع دول العالم خاصة ذات الصلة بالحفاظ على الأمن والتحويلات الجيوسياسية، بل والقدرة على التنبؤ بالتحويلات التي تُمثل تحدياتٍ .

7. إذا ما عدنا للتاريخ نجد أن دور مراكز الفكر يضرب بجذوره في عمق التاريخ، ومن ذلك تأسيس رئيس وزراء بريطانيا أول مركزٍ للفكر في عام 1831م، من أجل مواجهة حروب نابليون، وقد أسهمت المشورات التي قُدمت له من ذلك المركز بالانتصار في الحرب.

الجلسة الرابعة «تعزيز دور المرأة في مراكز الفكر»

وقد أجمع المشاركون في تلك الجلسة على النقاط الآتية:

1. تحتاج مسألة تعزيز دور المرأة في مراكز الفكر إلى طريقة تفكيرٍ شاملةٍ ومختلفة، فالملحظ أن النساء يُشاركن بنسبٍ مُعنيةٍ في مراكز الفكر، لكنهن لسن مُتخذي القرار الرئيسيين في تلك المراكز، إلا أنه وبمنظرةٍ سريعةٍ على وضع المرأة في مملكة البحرين نجد أنه مُتميزٌ للغاية، حيث حرص حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن

7. لا يتعلق الأمر بنسبة مشاركة المرأة في مراكز الفكر، بل فيما تُقدمه من قيمة مُضافة، ومن ذلك على سبيل المثال يضم مركز «دراسات» ثلاثة مُدراء من السيدات، مما يعكس ذلك كفاءة المرأة وقدرتها على تولي مناصب من هذا النوع، وهذا مثال واحد، حيث تولي المرأة مناصب قيادية عديدة في البحرين.

الجلسة الخامسة «دور مراكز الفكر في بناء جسور للتواصل لصناع القرار والمجتمع»

وقد توافق المشاركون في تلك الجلسة على النقاط الآتية:

1. تكتسب مراكز الفكر والمؤسسات المعنية بنشر المعلومات أهمية بالغة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنه وفي باكستان كان هناك موقعٌ واحدٌ فقط للبيانات في عام 1999م تُديره الدولة، بينما في عام 2019م أصبح لدى باكستان أكثر من 100 ألف جهة إعلامية منوطة بنشر المعلومات عن القطاعات كافة.

2. لعبت مراكز الفكر دوراً مهماً خلال تحدي جائحة كورونا، ومن ذلك مناطق وسط وشرق أوروبا، ففي الوقت الذي سعت حكومات تلك الدول لاحتكار المعلومات حول تأثير الفيروس، وكذلك أزمة اللاجئين وغيرها من القضايا الاقتصادية، فإن مراكز الفكر قد اضطلعت بدورها في توعية الناس بتلك القضايا جميعها.

3. كان لبعض مراكز الفكر تجارب مُتميزة في تعزيز الوعي المجتمعي بشأن تحدي جائحة كورونا، ومنها اليابان من خلال نشر التقارير بهذا الشأن باللغتين الإنجليزية واليابانية.

4. من بين مُتطلبات تعظيم الاستفادة من

مُخرجات مراكز الفكر طبيعة اللغة التي يتم بها صياغة تلك الورقة، بمعنى آخر كيفية تحويل السرد الأكاديمي بطريقةٍ يسهل فهمها، بالإضافة إلى اختيار المسؤولين المُتلقين لتلك الخدمة.

5. على الرغم من تعدد المهام التي تقوم بها مراكز الفكر كوسيطٍ بين المجتمعات وصانعي السياسات، ومن بينها تعزيز الوعي، فإنه يتعين على تلك المراكز أن تولي القضايا الاستراتيجية أهميةً بالغةً من خلال إجراء دراساتٍ بهذا الشأن، وكذلك المساهمة في صياغة استراتيجيات الأمن القومي.

6. مع أهمية مُخرجات مراكز الفكر فإنها يجب أن تكون مُدعمةً بالأدلة والبراهين، التي تُسهم في صنع السياسات، بما ينعكس على طبيعة التوصيات التي ينبغي أن تكون واعية، لتلامس احتياجات الحكومات، بالإضافة إلى التركيز على الدراسات الاستشرافية التي تدور حول تساؤلٍ رئيسي وهو ماذا لو؟.

رابعاً: مُبادرة الشبكة العالمية للمرأة في مراكز الفكر

في نهاية أعمال المُلتقى أعلن الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء مركز «دراسات»، عن مُبادرةٍ جديدةٍ في المُلتقى تتمثل بالإعلان عن تأسيس «الشبكة العالمية للمرأة في مراكز الفكر»، هدفها خلق الفرص وإعداد النساء لشغل مناصب قيادية في مراكز الأبحاث كمُديرات تنفيذيات وباحثات، من خلال التطوير المهني والتوجيه والتواصل.

وقال سعادته إن الإنجازات التي تحققت للمرأة في مملكة البحرين على مدار 22 عاماً الماضية وتعزيز

كورونا، يتأسس على ثلاثة مُنطلقات – الأول: إعادة التفكير، والثاني: إعادة التوازن، والثالث: إعادة التفاعل والاتصال.

وقد أوصى المشاركون بما يأتي:

1. ضرورة الاهتمام بمسألة إدارة الأزمات، التي تتطلب حشد الموارد اللازمة للتعامل معها، ليس للحيلولة دون وقوعها إن أمكن فحسب، بل أيضاً للتعامل معها بما يحد من آثارها، عبر خططٍ تتضمن توزيعاً للأدوار.

2. أن الجائحة عكست المفهوم الشامل للأزمات، فلم تعد تنحصر في مجالات الأزمات الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية، بل تضمنت الأزمات الاجتماعية والصحية والبيئية، وهي مجالات جديدة يجب أن توليها مراكز الفكر أهمية بالغة.

3. مع أهمية الدور الذي لعبته مراكز الفكر خلال الجائحة، يظل دور تلك المراكز محورياً خلال مرحلة ما بعد الجائحة في التعامل مع التحولات السريعة التي أوجدتها، وتحتاج إلى صياغة رؤية متكاملة للتعامل معها.

4. مع تنامي أهمية المؤسسات الفكرية خلال فترة ما بعد الجائحة، تبقى مسألة دعم هذه المؤسسات مُتطلباً أساسياً عند الحديث عن الدور المنوط بتلك المراكز، التي تراوحت ما بين زيادة الدعم من جانب بعض الدول وثباته من جانب دولٍ أخرى، بما يتناسب وظروف كل دولة.

5. أكدت الجائحة – بما لا يدعُ مجالاً للشك – أن الشراكات بين الدول تظل ذات أهمية استراتيجية لمواجهة أزماتٍ من هذا النوع، التي

دورها في عملية البناء والتنمية بدعمٍ مُتواصلٍ من قبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، هي رسالة تبناها مركز «دراسات»، وانعكست على حجم مُساهمة المرأة في كوارده ونشاطاته البحثية.

وأكد سعادته أنه تم تشكيل مجموعاتٍ عملٍ ضمن شبكة المرأة العاملة في مراكز البحث تُركز على أربعة محاور، الأول مُتخصص بوضع المرأة في مراكز الفكر والموارد المُتاحة، والثاني بالاستراتيجيات والسياسات، والثالث بالبرامج للنهوض بالمرأة ودعمها واستدامتها في مراكز الفكر، بما في ذلك تطوير المرأة القيادية، والرابع يتولى إعداد استراتيجيات لإنشاء تفويض عالي لدعم المانحين من القطاعين العام والخاص للمرأة في مراكز الفكر، مُشيراً إلى أنه وبعد الطرح المبدئي للمبادرة في أكتوبر 2021م، أبدت نحو 559 باحثة من مراكز الفكر، يُمثلن 336 مؤسسة و85 دولة و42 لغة رغبتن بالمشاركة في المبادرة.

البيان الختامي للملتقى

أصدر المشاركون في الملتقى بياناً ختامياً تلاه الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز «دراسات»، على النحو الآتي:

«خلال الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر 2021م، استضاف مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» الملتقى العالمي لمراكز الفكر، بالتعاون مع برنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني، التابع لمعهد لاودر بجامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وشارك فيه ممثلو عدة مراكز دراسات وعددٍ من الخبراء والباحثين من مُختلف دول العالم، وعلى مدى خمس جلسات، توافق المشاركون على وجوب انتهاج مسارٍ جديدٍ من قبل مراكز الفكر في عالم ما بعد تحدي جائحة

تفوق قدرة أي دولة على مواجهتها، سواءً على صعيد العلاقات السياسية أو المراكز الفكرية، التي يتعيّن عليها تجاوز الحواجز المختلفة لبناء أُطرٍ ثنائيةٍ و متعددة الأطراف لمواجهة تحديات من هذا النوع مُستقبلاً.

6. ضرورة تمكين المرأة بشكلٍ أكبر ضمن عمل مراكز الفكر، الأمر الذي ينعكس على مزيدٍ من الاهتمام بقضاياها، وأشاد المشاركون بالإعلان عن مُبادرة تأسيس الشبكة العالمية للمرأة في مراكز الفكر.

7. أهمية نهوض مراكز الفكر بدورها كوسيطٍ بين صانعي القرار والمُجتمعات، من خلال دراسة قضايا المُجتمع والتعبير عنها، بما تتضمنه من تحديات وفرص.

8. أهمية دعم مراكز الفكر بالمتطلبات اللازمة لعملها، سواءً من خلال إيجاد التشريعات، أو الدعم المالي الذي يُسهّم فيه القطاع الخاص بجانب الدعم الحكومي، فضلاً عن ضرورة الاهتمام باستقطاب الكوادر البحثية المتميزة، القادرة على تحديد أبرز التحديات التي تواجه مُجتمعاتها، ودعم دورها في صياغة الخطط البحثية اللازمة لها بأساليبٍ مُبتكرة، والأهم إيصال النتائج إلى فئات المُجتمع كافة.

9. وجه المشاركون الشكر إلى مملكة البحرين ومركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» على مُبادرته باستضافة هذا المُلتقى، والعمل كجسرٍ فكريٍ للتواصل بين مراكز الفكر في العالم، حيث تتعاظم أهمية ومحورية دور هذه المراكز في تحديد مُهدّدات الأمن الوطني وآليات التصدي لها.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

قواعد وشروط وإجراءات النشر في دورية «دراسات»

الدورية في أي مكان آخر، بأي وسيلة ورقية أو إلكترونية.

2. يجب أن تلتزم الدراسات المقدمة للنشر باتباع الأصول العلمية المتعارف عليها، سواء من حيث المنهج العلمي، أو توثيق المراجع، وتنتهج الدورية طريقة شيكاغو في كتابة المراجع، ويتم قبول الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.

3. يتراوح حجم الدراسات المقدمة للنشر في الدورية ما بين 6 و7 آلاف كلمة، أما عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية، فتتراوح ما بين 1500 و2000 كلمة.

ثالثاً: إجراءات النشر

1. يتم التكليف من جانب مدير تحرير الدورية، بما يلائم خطة عملها، ويمكن استلام مقترحات حول أفكار لدراسات، على أن تتم مناقشتها من جانب هيئة تحرير الدورية، وإبلاغ مقدم الفكرة بقرار هيئة التحرير.

2. لا يتم نشر أي دراسات في الدورية إلا بعد إجازتها من هيئة التحكيم، والتي يجوز لها رفض الدراسات أو طلب تعديلها من جانب المؤلف، ويقوم مدير التحرير بإبلاغ المؤلف بقرار اللجنة النهائي.

3. يقدم المركز مكافأة مالية مقابل الدراسة التي تتم إجازتها للنشر من جانب هيئة المحكمين، ويتم إبلاغ المشارك بها في خطاب البريد الإلكتروني الخاص بالتكليف، والمرسل من مدير التحرير.

تهدف دورية «دراسات» لنشر الدراسات الرصينة حول قضايا منطقة الخليج، وإقليم الشرق الأوسط، والعالم، خاصة في ما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع، والاقتصاد والطاقة، من منظور استراتيجي شامل.

ويتم نشر الدراسات وفق القواعد والشروط والإجراءات التالية:

أولاً: قواعد النشر

1. يجب أن تتسم الدراسات المقدمة للنشر بالأصالة، بحيث تقدم للدورية مفهوم «القيمة المضافة»، بعيداً عن تكرار قضايا تقليدية، في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة والعالم.

2. أن تكون الدراسات ذات صلة بقضايا مملكة البحرين ودول الخليج، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية التي لها انعكاس على قضايا منطقة الخليج العربي.

3. ضرورة أن تتسم الدراسات المقدمة للنشر بالموضوعية، وأن تتجنب الإساءة إلى أشخاص أو دول، أو أديان أو ثقافات.

ثانياً: شروط النشر

1. ألا تكون الدراسات المقدمة للنشر قد تم نشرها من قبل في مكان آخر، سواء بصورة ورقية أو إلكترونية، ويحق للدورية الاحتفاظ بكافة حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم فإن تسلّم المشاركين في الدورية لهذه الشروط مع إيميل التكليف يعني ضمناً قبولهم بها، ومن ثم لا يجوز لهم إعادة نشر المادة التي نُشرت في

رابعاً: الاشتراكات والمراسلات

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية،
باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات
الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات».

akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير
تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني
الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة

ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

